جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

أطروحـــــــة

للحصول على شهادة الدكتوراه في الحقوق تخصص القانون الدولي للأعمال

الشراكة الأورو مغاربية – أبعادها و رهاناتها –

من إعداد الطالبة: كتاب زهية

تحت إشراف الدكتور: بقنيش عثمان

تم تقديمها ومناقشتها علنا

لجنة المناقشة:

د/حيتالة معمر.....أستاذ محاضر (أ).....جامعة مستغانم.....رئيسا

د/ بقنيش عثمان.....أستاذ.....جامعة مستغانم..... مقررا

د/بلحنافي فاطمة.....أستاذة محاضرة (أ)..... جامعة مستغانم..... مناقشا

د/يحيى عبد الحميد.....أستاذ محاضر (أ).....جامعة مستغانم.....مناقشا

د/ بن عيسى أحمد.....أستاذ محاضر (أ).....جامعة سعيدة.....مناقشا

د/دوبي بونوة جمال.....أستاذ محاضر (أ).....المركز الجامعي غليزان.....مناقشا

السنة الجامعية: 2018-2019

إهـــــداء

بسم الله الذي هدانا وأنار لنا درب العلم

أهدي عملي هذا إلى:

إلى من حصدت الأشواك عن دربي لتمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير والتي أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع البياض والدتي الحبيبة "جميلة" أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

إخوتي "عبد الحق، نصر الدين"

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

تـشـكـرات

الحمد لله والشكر لله أولا وأخيرا الذي وفقني في إتمام هذا العمل

أتقدم بجزيل الشكر وجميل الامتنان والعرفان الى الأستاذ المشرف الدكتور "بقنيش عثمان" على قبوله الإشراف على مذكرتي هذه وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة، وعلى جميل صبره، لك ألف شكر لأنك قدوتي في العلم والمعرفة، فأسأل الله تعالى أن يوفقك بكل خير وأن يبارك فيك لخدمة العلم وأهله.

وأتقدم بكامل الشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين تلطفوا بقبولهم مناقشة هذه المذكرة، كما أتوجه بالشكر الى كل من بذل معي جهدا ووفر لي وقتا، ونصح لي قولا، ولا أنسى في هذا المقام أن أشكر الطاقم الإداري لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مستغانم، أسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء

لكم مني جميعا جزيل الشكر والتقدير

قائمة المختصرات:

اولا:المختصرات باللغة العربية

ب.د.ن : بدون دار النشر

ب.ذ.ب.ن : بدون ذكر بلد النشر

ب. س.ن : بدون سنة النشر

ج .ر.ج .ج .د .ش : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ص : صفحة

ص .ص : من الصفحة الى الصفحة

ط : طبعة

ع : عدد

ق .م : قبل الميلاد

ثانيا: المختصرات باللغة الاجنبية

A A : accordd'association

BEI : banque européenne d'investissement

CEE : communauté économique européenne

CSCE : conférence sur la sécurité et la coopération Europe

FMI : fond monétaire internationale

FEMIP : faciliteeuro-méditerranéenne d'investissement et de partenariat

GATT : General agreement on tariff and Trade

IEVP : instrument européen de voisinage et de partenariat

IBID : Au même en droit

MEDA : mesures d'accompagnement

N° : numéro

OMC : organisationmondiale du commerce

OP.CIT : ouvrage précédemment cite

PIN : programme indicatif national

PIR : programme indicatif régional

PMR : politique méditerranéenne renouvelable

P : page

P.P : de la page à la page

UE : union européenne

ZLE : zone de libre –échange.

مـقدمـة

إن التطور الحاصل على مستوى العلاقات الدولية أحدث تغيرات على عدة مستويات حيث تذكرنا الفترة من عام 1945 نهاية الحرب العالمية الثانية الى عام 1991 الصراع الدائر بين القطبين الاتحاد السوفياتي من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور فواعل تحت وطنية (الجماعات العرقية، الطائفية والسياسية) كذلك ما حدث عام 1989 في أوروبا الشرقية حيث هبت رياح الديمقراطية والتعددية وظهور بوادر انتصار الرأسمالية على الاشتراكية وتحطم جدار برلين لتتوحد الألمانيتين، زيادة على ذلك الثورة الصناعية الثالثة كنتيجة للتحولات الراهنة في العلاقات الدولية، فإن العديد من القضايا تتفاعل باختلاف مستوياتها أو حتى مدى حساسيتها وتأثيرها.

الأمر الذي انعكس على دول البحر الأبيض المتوسط، فلم يكن بالإمكان الحديث عن أي تقارب أو تعاون أورومغاربي وهذا نظرا للانقسام بين مؤيد ومعارض لكل من القطبين، فأصبحت ساحة هاته الدول بؤرة للصراع بينهم الأمر الذي أحدث اختلافات في العلاقات على مستوى النظام الدولي مما أثر بصفة مباشرة على خريطة القوى العالمية، الأمر الذي ألقى بظلاله على العلاقات الدولية بشكل عام وأمام كل هذه الأوضاع ومع كل هذه الأحداث الحاصلة في تلك الفترة لا توجد أي منطقة ولا أي منظومة سواء حكومية أو غير حكومية لم تتأثر بهذه الأوضاع السائدة، من بين المناطق التي تأثرت بهذه الأوضاع نجد منطقة البحر الأبيض المتوسط.

فبعد إدراك الدول الأوروبية أنه بوسعها ملء الفراغ الذي تركه غياب الاتحاد السوفياتي لتأكيد كيانها الأوروبي المستقل الذي خسرته بعد الحرب العالمية الثانية وأنه يمكن برأيها أن تعيد تجسيد كيانها المستقل من خلال إقامة حلف سياسي واقتصادي مع دول المغرب العربي، وإذ جعلت الجغرافيا السياسة لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط نقطة ارتكاز مهمة في حساباتها الاستراتيجية والسياسية العالمية.

فالاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغاربية لم ينتهي فور حصول هذه الدول على استقلالها بل ظل قائما، من خلال بروزه كقطب عالمي ذا تأثير كبير على الساحة الدولية (اقتصاديا، سياسيا...إلخ)، سعى هذا الأخير بالحجز على المستوى الدولي كقطب مؤثر، حيث كان من بين أهم أهدافه خلق اتحاد أوروبي مستقر داخليا، ومنافس للقوى الكبرى على مناطق النفوذ على المستوى الخارجي.

وحرص على ربط علاقات مع الدول المتوسطية نخص بالذكر الدول المغاربية (تونس، الجزائر، المغرب) لما لها من مكانة في أولويات السياسية الخارجية الأوروبية وما تمثله الدول المغاربية من

دور كبير في النظام الإقليمي المغاربي أو العربي أو الأفريقي على حد سواء لذلك يمكن أن نستشعر بوادر التعاون والشراكة بين الدول الأوروبية والدول المغاربية بعد التحولات التي مر بها النظام الدولي مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ولكن بأساليب جديدة تمكنها من الحصول على امتيازات التي كانت تتمتع بها سابقا وذلك وفقا لاستراتيجيات رسمت معالمها بكل دقة ووضوح.

ذلك ما تملكه هذه المنطقة منذ ألاف السنين باعتبارها القلب النابض بالنسبة لباقي مناطق العالم نظرا لتوسطها ثلاث قارات (أوروبا، آسيا، افريقيا)، كما يعتبرها العديد من الأخصائيين بمثابة المنطقة المركزية عالميا على المستوى الدولي ككل وليس الجهوي فقط.

نجد المنطقة المتوسطية عامة بأنها إن لم نقل أكثر المناطق غنًا وثراءً ثقافيا ودينيا، ومعبرًا يصل المحيط الهندي بالأطلسي، كما تشمل أيضا خطا بحريا للنفط القادم من الخليج إلى أوروبا وأمريكا الشمالية ومهدا لأعرق الحضارات وأهم المناطق تأثراً وتأثيراً على الصعيد الإقليمي والدولي وإذا أخذنا الدول المغاربية كعينة من الدول النامية نجدها تعاني من مشاكل عديدة أثرت على الأوضاع العامة السائدة والتي سمتها اللاستقرار ولا التنمية في مختلف الجوانب.

فالمنطقة المغاربية أمام مشاكل كبرى منها سياسية وأمنية التي تعتبر أبلغ تعبير عن نمط الأخطار المحدقة لكلا الطرفين وبروز تهديدات أمنية متداخلة موجهة للدول المغاربية والدول الأوروبية وهي آخذة في التطور بسرعة شديدة تراوحت بين الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة وغيرها من الجرائم، كما تبرز معطيات اقتصادية جعلت من الدول المغاربية غير قادرة على مواكبة التطورات، بل وجدت نفسها فاشلة الى حد كبير في تجسيد كيانات اقتصادية متكاملة فيما بينها عن طريق خلق مناطق نفوذ من أجل المنافسة وفرض الوجود في المجتمع الدولي، إضافة الى التناقضات الثقافية والفكرية الكبيرة في المنطقة ككل والتي بدورها كثيرا ما تتجه نحو التأزم والا تفاهم بين الطرفين الأوروبي والمغاربي.

فمشاكل الدول المغاربية ستأثر لا محالة على الوضع العام لأوروبا والبلدان المغاربية بصفة خاصة، لهذا لا ينبغي لأي طرف البقاء كمتفرجفقط.

من هذا المنطلق سعت دول حوض البحر الأبيض المتوسط من بينها دول المغرب العربي المركزية "تونس والجزائر والمغرب"، أن يكون لها دور في رسم معالم خريطة العالم السياسية الجديدة في إطار علاقات التكامل والتعاون المتبادلة.

ويجب أن يستجيب هذا التعاون لحاجيات الدول وأهدافها لأن تنميتها واستقرارها مرهون به، لذلك يجب أن تزود هذه السياسة المتعددة الجوانب بإرادة سياسية مبنية على إقامة تعاون مثمر وجعله بمثابة ميلاد شراكة تشمل مختلف القضايا والجوانب.

فصدور إعلان برشلونة المتضمن لمبادئ التعاون الجديدة بين دول ضفتي المتوسط في المجالات السياسية، الأمنية، الاقتصادية، المالية، الثقافية، الاجتماعية، الإنسانية...إلخ، يعتبر كإطار قانوني جديد منظم للتعاون الأورومغاربي في إطار ما يطلق عليه بصيغة الشراكة التي تمثل شكل من اشكال التعاون.

فعموما الشراكة هي وسيلة حديثة بين أجهزة النظام الدولي، تختلف عن تلك النماذج التقليدية للتعاون أو التكامل الاقتصادي، يتم من خلال ربط بين الدول بعضها البعض، لتحقيق التنمية الشاملة بكافة قضاياها، حتى تستطيع دول المغاربية اللحاق بدول الشمال وهدم الفجوة بين ضفتي المتوسط ووصول الى التوازن الذي يعتبر أهم شرط لنجاح هذه الشراكة المنشودة. وقد تم توقيع اتفاق الشراكة بين الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) والاتحاد الأوروبي بعد عدة جولات من المفاوضات الثنائية، لتعكس مستقبل التعاون بين الطرفين في إطار شراكة أوروبية مغاربية تتبنى في ذلك قواعد مؤتمر برشلونة المنعقد في الفترة 27-28 نوفمبر 1995،

والذي حدد بيانه على أسس التعاون والمشاركة على المستويات التالية:

الشراكة في السياسة والأمن التي تعكس في المقام الأول البيئة الأمنية ومؤكدة في مجملها على أهمية الموقع كحزام أوروبي من جهة وواجهة افريقية من جهة أخرى مما يجعلها ككتلة إقليمية موحدة يسودها السلام والاستقرار

الشراكة في الاقتصاد والمال تكلل بإقامة منطقة تبادل حر، وتتخللها عملية رفع كل العراقيل المفروضة سابقا، التزام الطرف الأوروبي بتقديم مساعدات مالية في إطار ما يسمى بدعم الشراكة

الشراكة في المجالات الاجتماعية، الثقافية والشؤون الإنسانية مبنية أساسا على مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية.

وعليه فموضع الشراكة الأورو مغاربية يعتبر من أكثر المواضيع إلحاحا حيث أضحت قضاياها ومتلازماتها إحدى أهم التحديات.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذه الدراسة الى المنطقة الأورومغاربية وليس المنطقة المتوسطية ككل أي سوف نتناول الشراكة بين الطرفين، فالطرف الأول يتمثل في الدول المغاربية ، أما الطرف الثاني فيشمل دول الاتحاد الأوروبي.

مبررات اختيار الموضوع:

تعود مبررات اختيار هذا الموضوع أساسا الى مبررات موضوعية تتعلق بالموضوع في حد ذاته، ومبرراته ذاتية خاصة.

المبررات الذاتية:

إن المبررات الذاتية لاختيار الموضوع تتعلق أساسا برغبتنا الشخصية بالدرجة الأولى، كون أن موضوع الشراكة الأورو مغاربية من أهم المحاور في الحقل المعرفي واحتلالها موقعا هاما في قلب الدراسات الاستراتيجية المعاصرة التي تصب ضمن العلاقات المغاربية – الأوروبية بصفة خاصة أي العلاقات بين الدول المغربية ودول الاتحاد الأوروبي مما يجعلها ذات طبيعة متميزة بحكم الانتماء التاريخي والحضاري والثقافي.

تتمثل ميولاتنا في خوض هذه المواضيع العلمية الحديثة وكل ما جد في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والأمنية التي تعرف تحولات وتطورات متلاحقة ومتجددة، خصوصا الأهمية الجيواستراتيجية للبحر المتوسط ودورها في العلاقات الدولية التي تمثل عنصر أساسي.

كما أنه موضوع وساع وشامل يحتاج إلى الكثير من التدقيق وهذا في مختلف جوانبه، مما يدفعنا الى محاولة تشريح هذه الشراكة الخاصة وتجاوز ظوهر الأشياء من خلال التحليل والتأويل والبحث في الخلفيات والأبعاد التي تنطلق منها بهدف إقامة شراكة حقيقية لا علاقات تعاون فقط أو تبعية، ولا يكون ذلك إلا بالحفاظ على قدر من التوازن في الشراكة الأورو–مغاربية. إضافة الى رغبتنا في محاولة التدريب على الربط المنطقي للأدوات العلمية التي استفدنا منها في حقل المنهجية، هذا لكسب مهارة التحليل العلمي والغوص في البحث والتأليف والمساهمة ولو بشكل متواضع في تدعيم أسس البحث العلمي وتقديم هذه الدراسة المبسطة كإسهام علمي جديد.

المبررات الموضوعية:

تعود هذه المبررات الر أهمية الموضوع كونه من المستجدات على الساحتين الوطنية والدولية وتوجها جديدا في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، إلا أنه رغم أهمية الموضوع وحداثته إلا أن

قلة الدراسات المتخصصة المهتمة في الأوساط الفكرية المعاصرة تبقى قليلة مقارنة بالقضايا المتسارعة والمتشابكة والتحولات الدولية الطارئة التي تظهر وتشغل بال الباحثين.

وعلى هذا الأساس فالبحث في موضوع الشراكة الأورومغاربية يحتاج الى قراءة مغايرة للتاريخ وفهم معمق للجغرافيا من خلال الاطلاع الجيد على التعاون الأورومغاربي الذي هو ما نراه جليا في دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية وغيرها.

بحيث أن المنطقة المغاربية رغم ضرورة اندماجها لمسايرة الرهانات الحاصلة إلا أنها لاتزال بعيدة عن تحقيق هذا الطموح. وهذا مبرر كبير من أجل اختيار هذا الموضوع ولاستيعاب واقعه الدولي في ضوء نتائج المستجدات الدولية في إطار إمكانية فهم وإدراك شامل لمصطلح الشراكة والبحث عن طبيعة الشراكة الأورو–مغاربية وفهم أبعادها، لمعرفة أهم الإمكانيات المتاحة لتحقيق التعاون الحقيقي والشامل لكلا الطرفين وكذا التحديات القائمة التي تواجه هذه الشراكة الطموحة.

إشكالية الدراسة:

إن دراسة طبيعة الشراكة الأورومغاربية وفهم توجهاتها التي تقتضي إحاطة بمختلف جوانبها وأبعادها وتجلياته بداية من دراسة بدايتها ومتابعة استمرارها وتدرجها، وانتهاءً ببناء تصورات وافتراضات لتطورها.

وانطلاقا من كل هذا تمت صياغة إشكالية رئيسية لهذا الموضوع:

كيف يمكن فهم طبيعة ادوار الشراكة الاورومغاربية من خلال ابعادها ورهاناتها؟

ونظرا للأهمية وعمق الموضوع وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن اعتبار الشراكة الأورومغاربية مبنية على التعاون أم التبعية؟
- ماهي أبعاد الشراكة الأورومغاربية؟
- ماهي العراقيل والمشاكل التي حاجزا أمام الشراكة؟
- ماهي أهم تحديات هذه الشراكة الأورومغاربية؟ وما مستقبلها؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها الإجابة على مجموعة من التساؤلات المطروحة على الساحة الوطنية، الإقليمية والدولية خصوصا ما يمثله موضوع الشراكة الأورومغاربية من خطوة جيدة لأجل فهم البيئة الخارجية الأقرب والأكثر جوارًا، وعلى هذا الأساس فهذه الدراسة جاءت لتسلط الضوء على الجوانب الأبعاد المتعلقة بالشراكة التي لها أكثر من فائدة وعلى أكثر من

صعيد. والوقوف على مدى انعكاساتها سواءً إيجابية أو سلبية، فمن المهم الاطلاع على الرهانات والتحديات التي توجهها من أجل استشراف احتمالات مستقبلية على المدى المتوسط والبعيد.

أهداف الدراسة:

تتعدد أهداف دراسة الموضوع إلى:

1. الأهداف العلمية:

- ابراز الإطار العام للشراكة وتقديم رؤية واضحة عن العلاقات الأورومغاربية.
- دراسة مجالات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)
- إبراز أهمية الشراكة كأداة ومكون في الاستراتيجية التي تساعد نمو وضع الدول المغاربية عن طريق التواصل والتفاعل مع العالم عبر البوابة الأوروبية.
- إلقاء الضوء على مسار الدول المغاربية وأهم العوائق التي تواجهها.
- تبيان وضعية الدول المغاربية اتجاه مشروع الشراكة المقترح من طرف الاتحاد الأوروبي.
- التعرف على آثار هذه الشراكة على الدول الأورومغاربية، وكذا معرفة التحديات والآفاق المستقبلية لهذه الشراكة.

2. الأهداف التطلعية:

ان دراسة الشراكة الأورومغاربية، تتمثل في تقديم رؤية تحليلية لها والتي تقودنا أساسا إلى دراسة المنظور الذي آل الى قيام تعاون أورومغاربي مع دراسة كل طرف وتوجهاته على وجه الخصوص في مجال الشراكة من أجل الوصول الى نموذج تعاون حقيقي يقوم على أساس اقتسام المصالح المشتركة ودون أن ننسى نوايا الاتحاد الأوروبي في مسارات التكتل والاندماج المنتهجة مع الدول المغاربية من خلال إطلاق مسار برشلونة الذي يسمح بتحقيق درجة من التكامل التي تفرضها المعطيات الجديدة للعالم.

الإطار المكاني والزماني للدراسة:

الإطار المكاني:

يتم التطرق الى منطقة أورومغاربية لما تكتسبه من أهمية جيوسياسية واقتصادية وحضارية، فهي محل دراسة بالغة الأهمية وموقع رهان وتقاطع الاستراتيجية القوى الدولية الكبرى.

يتمثل حوض المتوسط، في دول الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة وممثلا الضفة الشمالية للمتوسط، وكذا دول الضفة الجنوبية مع حصر بلدان المغرب العربي المنضمة للمسار وهي فقط تونس والجزائر والمغرب ككتلة جغرافية متناسقة ومتماثلة طبيعيا وحتى ديموغرافيا، وهي تمثل الضفة الجنوبية للمتوسط.

وكان هناك استثناء لكل من ليبيا وموريتانيا رغم أنهما دولتان مغاربيتان، وهذا نظرا لأن ليبيا كانت تعاني من بعض المشاكل في السياسة الخارجية مع الغرب، ولم توقع على اتفاقية الشراكة وتم استبعادها، أما موريتانيا وقعت على اتفاقية لومي مع الاتحاد الأوروبي، ثم إندراجها ضمن مشاريع جهوية أخرى، وهذا بحكم موقعها الجغرافي إلى حد ما.

الإطار الزماني:

بالرغم من أن العلاقات الأورومغاربية تمتد في مجال زمني طويل بحكم التاريخ، إلا أن دراستنا هذه سوف تكون ضمن الفترة التي عرفت تحولات وتغيرات في صياغة السياسات الخارجية الأوروبية والمغاربية على حد سواء، ومن خلال موضوعنا سوف نتطرق الى الشراكة الأورومغاربية في معظم أبعادها السياسية والأمنية، المالية والاقتصادية، الإنسانية والثقافية... وهذا وفق إطار زمني تم تحديده منذ انطلاق السياسة المتوسطية الشاملة والتي تمثل لحظة البداية الحقيقية ثم مبادرات التعاون والحوار في منطقة البحر المتوسط، فالسياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي ثم وصولا الى بداية استعمال مصطلح "الشراكة" مع مطلع التسعينات أي منذ انطلاق مسار برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995، تاريخ الانطلاق الفعلي لمشروع الشراكة الأورومتوسطية بشكل عام، وعلى غرار تجمع 5+5 و سياسة الجوار الأوروبية منذ مطلع 2004 لينتهي بمشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي تم تبنيه في قمة باريس 2008 إضافة الى لقاءات وتجمعات في نفس السياق وفي الأخير ذكر رهانات الشراكة الأورومغاربية.

المنهج المتبع :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي لوصف طبيعة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية، في مختلف محاور البحث لإظهار وتبيان تطورات العلاقات الأورومغاربية في فترة ما بعد الاستقلال، وبصيغة أخرى إدخال الظروف المحيطة لميلاد الشراكة في سياقها التاريخي، ومن خلال التطرق إلى مختلف مراحل تطور الشراكة الأورومغاربية في مختلف محاور البحث لإظهار نتائج الشراكة والعوامل المؤثرة فيها، وكذلك من أجل التمكن من

تفسير مختلف أبعادها، بالاضافة الى تحليل ظاهرة من الزاوية القانونية ومدى تطابق الأفعال مع القواعد القانونية،ولهذا تم الاعتماد على المعاهدات والمواثيق التي وقعت عليها الأطراف المغاربية نذكر من بينها: وثيقة برشلونة، التي تعتبر وثيقة قانونية يحتكم إليها طرفين أوروبي ومغاربي،باضافة الى المنهج المقارن لاظهار جوانب الاختلاف والتشابه وكشف دلالاتها ومميزاتها لكل الطرفين.

دراسات سابقة :

شكل موضوع الشراكة الأورومغاربية اهتمام العديد من الباحثين سواء كان في أبحاث أكاديمية، في ملتقيات وندوات أو في مختلف التقارير التي تعني بالموضوع. وإن كانت البحوث تتقارب في فحوى وأهداف الموضوع، فإنها تختلف في طريقة المعالجة من حيث الزوايا والرؤى التي يتبناها كل باحث وفق اهتماماته وتخصصه على هذا الأساس جاءت النتائج متعددة ومتنوعة.

فالباحث لا يمكنه القيام بأي عملية بحثية من وحي الذات، انما لابد من الاستناد دائما الى الدراسات السابقة للظواهر المراد تحليلها بهدف الاستفادة منها، ثم الوصول إلى مناقشتها أو نقدها أو اثرائها، على أساس أن المعرفة العلمية تتميز دائما بالنسبية خاصة في مجال العلاقات الدولية التي يضفى عليها التطور المستمر والمستجدات على مستوى الفواعل والتفاعلات، فهي تدرج عامل الزمني بشكل أساسي لإعادة فهم المراحل وتحليلها وفق التطورات الجديدة للشراكة باعتبارها من الدراسات الحديثة، ومن أجل الوصول الى بحث أكاديمي ذو أسس علمية متينة.

- ومن بين الدراسات التي أتيح لي الاطلاع عليها والعمل بها ما يلي:

المؤلف بشارة خضر "أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس 1995-2008"

الذي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية حيث تناول بشكل جيد محاور الشراكة الأورومتوسطية في حقب زمنية متنوعة، بدراسة آثار الشراكة الأورومتوسطية، وتحليل وثيقة برشلونة والتطورات الحاصلة فيما بعدها، وكذلك القيام بتحليل نقدي لسياسة الجوار الأوروبية، إضافة فهم الدوافع وراء مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط، غير أن هذه الدراسة لم تبرز مستقبل هذه العلاقات.

- الأستاذ سمير صارم الذي ساهم بكتابة "أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة" في تقديم عن العلاقات الأورومتوسطية سنة 1997 والذي يهتم بشكل أكبر بالجانب الاقتصادي في الشراكة الأورومغاربية.
- شنايت صباح " الشراكة الأورومتوسطية وانعكاساتها المحتملة على الأوطان العربية: حالة الدول المغاربية" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2007، تطرح فيه الباحثة إشكالية جدوى اتفاقيات تعاون طرفاها يفصلهما فارق شاسع في مستويات التنمية تحت فرضية أن هذه الاتفاقيات سوف تعمل على إنهاك الاقتصاديات المغاربية في الأجل القصير، النتيجة المتوصل اليها هو ضرورة تبني استراتيجية تنموية مغاربية لامتصاص الأثار السلبية للشراكة.
- بشريط عابد، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، المنجزة سنة 2003-2004 تحت عنوان: "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية: حالة دول المغرب العربي".
- بالإضافة الى العديد من الأطروحات ورسائل الماجستير، والمقالات التي تم الإشارة الى معظمها في قائمة المراجع.

صعوبات الدراسة:

- لقد صادفت الدراسة مجموعة من الصعوبات التي أخذت من الوقت والجهد والتي نوجزها فيما يلي:

كل بحث لا يخلو من صعوبات حيث يتفاوت حجم هذه الصعوبات ومدى تأثيرها على مسار البحث وقيمته، وتتعلق الصعوبات الرئيسية التي واجهتنا أثناء الدراسة بطبيعة الموضوع نفسه من حيث الحيز الزمني والجغرافي الكبير الذي يحاول تغطيته نظرا لاعتبار البحث موضوع الساعة وتسارع أحداثه مما يصعب تتبع جميع مستجداته.

قلة وندرة البيانات المتعلقة بظاهرة الشراكة نظرا لحداثة الموضوع بالإضافة الى افتقار المكتبات للمراجع والمصادر المتخصصة في الدراسات الأورومغاربية، وإن وجدت فهي تحتوي على معلومات سطحية لا تفي بالغرض.

- قدم الاحصائيات المستندة اليها الدراسات رغم حداثتها الأمر الذي يتجافى مع الواقع المغاربي والعالمي المتميز بالديناميكية السريعة.
- صعوبة إيجاد مقارنة لتحليل العلاقات الأورومغاربية.

- الطبيعة المركبة للموضوع منحته صفة معقدة مما استوجب مضاعفة المجهود والبحث العميق في أبعاد هذه الشراكة، لتمكن من فهمها واستيعابها.
- وهذه أهم الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا العمل، والتي تم السيطرة عليها ولو نسبيا من خلال التعامل مع الأنترنت والاعتماد على المقالات والمنشورات والدورات والملتقيات...إلخ

تقسيم الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث ثم تقسيم الدراسة الى بابين:

الباب الأول: تناولنا **الإطار العام للشراكة ودراسة استراتيجية لطرفي العلاقات الأورومغاربية** اذا تم تخصيص **الفصل الاول** حول **الاطار القانوني للشراكة الاورومغاربية والاهمية الاستراتيجية للمنطقةالاورومغاربية** ،من خلال تطرق الى مفاهيم عامة حول الشراكة في مختلف القوانين مع ذكر خصائصها ومميزاتها ،واستعراض أنواعها ودوافعها وأهدافها،وكذلك العوامل المساعدة على اقامتها من ثمة تقييمها،وكما تم تناول في هذا الفصل الاهمية الاستراتيجية للمنطقة المغاربية من خلال تسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط وإطاره ،وكذا المنطقة المغاربية من ناحية الأهمية الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والحضارية، وكذلك تطرق للاتحاد الاوروبي من حيث تعريفاته ومحطات نشأته ومؤسساته.

أما بالنسبة **الفصل الثاني** فيهتم **التطور التاريخي للعلاقات الأورومغاربية** من خلال دراسة أهم اتفاقيات التعاون المبرمة بين الطرفين قبل 1995 إلى غاية 1996 وهذا من جهة، ومن جهة ثانية تطرق الى محطات ولقاءات التي تناولت الشراكة الأورومغاربية، وأهم المؤتمرات التي تلت مؤتمر برشلونة،ثم دراسة محتوى اتفاقيات الشراكة الاورومغاربية لكل بلد مغاربي على حد مع الاتحاد الأوروبي من حيث ديباجة ومحتوى وأهداف.

اما **الباب الثاني** الذي عنوناه ب **أبعاد التعاون وفق صيغة الشراكة الاورومغاربية ورهاناتها المستقبلية**،اذا تم تطرق في **الفصل الاول** الى **أبعاد الشراكة الاورومغاربية** المتمثلة في: البعدين السياسي والامني، البعدين الاقتصادي والمالي،الابعاد الانسانية والاجتماعية والثقافية وكذا تقييم كل بعد منها من خلال الشراكة.

أما بالنسبة **الفصل الثاني** فقد تم تسليط الضوء على **عقبات ورهانات الشراكة الاورومغاربية** من خلال إبراز الآثار الايجابية والسلبية لها،وكذا أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق نجاحها في شتئ الأبعاد وهذا من جهة ،ومن جهة ثانية فرض مجموعة من متطلبات وشروط لإنجاحها لتحقيق

الهدف المرجو منها،وكذا الوقوف على أهم رهانات الشراكة من خلال أبعادها، ومن ثمة إبراز سيناريوهات مستقبل الشراكة الاورومغاربية.

الباب الأول

الإطار العام للشراكة ودراسة استراتيجية لطرفي العلاقات الأورومغاربية.

اتسمت العلاقات الاورومغاربية على مراحل التاريخ المختلفة بنوع من الخصوصية والارتباط، بحيث سعت اوروبا الموحدة إلى أن تكون طرفا فاعلا ومؤثرا في العلاقات الدولية من خلال الاهتمام الذي ينبع من الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي وعلى الأخص بالنسبة للحسابات الإستراتيجية الأوروبية، بحكم الإرث التاريخي والتقارب الجغرافي والتوصل الحضاري الدائم بين المغرب العربي وأوروبا (الفصل الاول).

فمنطقة المغرب العربي تعتبر رقما مهما في المعادلة الإستراتيجية الأوروبية، ولايمكن لأوروبا أن تختزل هذا الرقم نظرا للارتباطات بين المنطقتين ،سواء على المستويات السياسية،الاقتصادية وحتى الحضارية ،وهذا ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى اقترح مشروع الشراكة الاورومغاربية كفيل بتحقيق المصالح المشتركة والمتوازنة لضفتي حوض البحر المتوسط وبصفة خاصة تحقيق التنمية للدول المغاربية (الفصل الثاني).

الفصل الاول:

الاطار القانوني للشراكة والاهمية الاستراتيجية للمنطقة الاورومغاربية

من المؤكد أن منطقة حوض البحر المتوسط بفضل ماضيها وجوانب مهمة في حاضرها تمثل مجالا متنوعا لا ينفي عن وحدته، فالوحدة والتنوع من صنع الجغرافيا والتاريخ معا، هذا التزاوج الذي حدث بين الجغرافيا والتاريخ بحيث أصبح من المتعسر استدعاء الجغرافيا بدون التاريخ والعكس صحيح.

فالبحر المتوسط لا يمثل فقط مجرد حيرة كبرى في قلب العالم وإنما نقطة تماس جيواستراتيجية بين ثلاث قارات، كمركز للقوة السياسية والاقتصادية في العالم، الذي أصبح مؤخرا مركزا حيويا لنمو اقتصادي مطرد ومجال للتأثير السياسي والتمايز الهوياتي والثقافي. كل هذه العوامل طرحت نموذج تعاون مؤسس في المتوسط عن طريق إقامة الشراكة الأورومغاربية تجمع بين شريكين مختلفين، لم يجمع بينهما سوى المتوسط الواحد عبر مراحل زمنية متعاقبة. ومن خلال هذا تم تسليط الضوء على تحديد مفهوم الشراكة بصفة عامة والشراكة الأورومغاربية بصفة خاصة وكذا تبيان أهمية المنطقة الأورومغاربية وهو ما سنعمد لتفصيله .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الشراكة.

سنتعرف من خلال هذا المبحث على شكل جد متقدم من التعاون الاقتصادي، المالي والاجتماعي، والمتمثل في الشراكة التي أصبحت بارزة على مستوى العالم مؤخرا[1]، وفهم استراتيجي مهم حيث تبنى عليها اتفاقات وتحالفات في مختلف المجالات.[2]

الشراكة بمفهومها العام هو الاتحاد والتعاون بين طرفين أو أكثر في مشروع واحد أو أكثر قصد الوصول لتحقيق المصالح المشتركة لكل الأطراف، ولقد تعددت معاني الشراكة فمنهم من اعتبرها حالة فكرية ومنهم نظر إليها كونها مصدرا للتمويل بالعملة الصعبة، وقد اختلف الكثيرون في تعريف الشراكة[3].

المطلب الأول: مفهوم الشراكة، مميزاتها وأسبابها.

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا[4]، ظهر في 1987 بقاموس Petit Larousse illustré الذي يعرفه كنظام يشرك متعاملين اقتصاديين واجتماعيين[5]، أدرج لأول مرة في مجال العلاقات الدولية من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED في أواخر الثمانينات، للتعبير عن العلاقات شمال–جنوب باعتبار أن مصطلح الشراكة يفترض الاعتراف بالفوارق بين الشركاء[6].

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائهما مفهوما دقيقا، حيث هناك من يرى بأن الشراكة عبارة عن نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون أشخاص من ذويمصالح مشتركة لإنجاز مشروع معين تكون طبيعة التعاون تجارية، مالية، تكنولوجية. وهناك من يرى بأنها تتمثل

---

[1] شرقي مختارية ، التجارة الخارجية ومشكلة المديونية في الجزائر، رسالة ماجيستر غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2009–2010، ص152.

[2] عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1990، ص24.

[3] شرقي مختارية ، المرجع السابق، ص152.

[4] ليث عبد الله لقهيوين بلال محمود الوادي، الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص، الإطار الخاص والتطبيق العملي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2012، ص03.

[5] Marie Françoise Labouz : Le partenariat de l'union Européenne avec les pays tiers, conflits et convergences, Bruyant, bruxelles,2000,P48.

[6] Zouiri Hassan : Le partenariat euro-méditerranéen, contribution au développement du maghreb, l'harmattan, Paris, 2010,P17.

في شكل من أشكال التعاون فيما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف الى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها[1].

وهناك أيضا من يعتبر الشراكة على أنها نعاون وتحالف استراتيجي وهي من المصطلحات الأكثر تداولا في أيامنا الحالية[2].

- الشراكة هي شكل من أشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسيتها قصد القيام بمشروع معين لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك.[3]
- يقصد بعض المهتمين بظاهرة الشراكة تلك العلاقات التي تقوم على أساس الاشتراك بين دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي[4]، في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدماتي، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة لكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع الإدارة جديدة.[5]

نحاول من هذه النقطة التعرف على جملة من التعاريف الخاصة بالشراكة.

الفرع الأول: تعريف الشراكة

اولا:التعريف اللغوي للشراكة

كلمة مأخوذة من فعل شرك شركًا، ويقال اشترك فلان مع فلان أي كان لكل منهما نصيب، فكلاهما شريك للآخر، فالشراكة تتكون من مجموعة من الشركاء أو المساهمين بحصص مختلفة.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للشراكة

- **هناك عدة تعاريف نذكر منها:**

- من الصعب إعطاء مفهوم للشراكة نظرا لحداثته المصطلح وقلة الدراسات التي تناولته، رغم ذلك هناك محاولات من بعض الأساتذة مثل الأستاذ Jean touscoz في كتابه "مناقشة العقود الدولية"

---

[1] لعلو فتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، دار تويقال للنشر، المغرب، سنة 1997، ص16.

[2] Mohamed Saidani, AbdenacerBouteldja, Le partenariat interentreprises en Algérie :réalité et prespectives, Le séminaire national sur les politiques économiques en Algérie, faculté de sciences économiques, université de tlemcen, décembre,2004.

[3] محمد يعقوبي، أخضر عزي، الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد14 السنة الثانية،أكتوبر، الجزائر، سنة 2004، ص02.

[4] محمد قويدري، أثر المشروعات المشتركة لتحسين الأداء الاقتصادي، محاضرة غير منشورة ألقيت حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية تنظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، ص20.

[5] Marie François Labouz,op. cit. P93.

حيث عرف الشراكة على أنها تتجسد في تلك العقود التي تشترك فيها مؤسستين أو أكثر في الميدان الصناعي، لبلوغ هدف مشترك محدد بطريقة وبصفة مشتركة من أجل تقاسم الأرباح الناتجة عنه، بالإضافة الى هذه العقود يمكن أن تشمل ميادين متعددة كاستعمال الموارد الطبيعية والصناعية والغذائية، أما الدكتورة "هناء عبيد" فقد عرفت الشراكة بأنها مفهوم جديد للتنمية، تتحول فيه العلاقات بين الشمال والجنوب من علاقة المنح الى علاقة الشراكة، وتدور الفكرة إلى إحداث نوع من التعاون الإقليمي في المجال الاقتصادي والمجالات ذات الطابع الأمني أو الطبيعة الفنية، وقد عرفت أيضا على أنها تلك العلاقة المتطورة التي تجمع بين مجموعة الدول غير المتجانسة نسبيا، وهي تشمل مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والأمنية.

وقد اعتبارها البعض إحدى مظاهر العولمة حيث أنها عبارة عن اتفاقيات تحصل بين الدول، تمس كل المجالات السياسية، الاقتصادية والثقافية، الهدف منها تحقيق منطقة رفاهية مشتركة.[1]

- تعبر الشراكة عن علاقة تجمع على الأقل طرفين لهم أهداف متوافقة ويتفقون على العمل معا ويتقاسمون المخاطر والمكاسب والمسؤوليات وأخذ القرارات بشكل جماعي.[2]
- ويقوم مفهوم الشراكة على المساهمة بنصيب، فهي طريقة للحصول على منافع مشتركة وأنها نظام مشاركة بين الأطراف اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، يقوم على وجود أجهزة دائمة، ومصالح مشتركة بين الفواعل الدولية.[3]
- يمكن تعريف الشراكة على أنها مجهود يرمي لنسج علاقات دائمة بين دول أو مجموعات إقليمية وحتى يتحقق هذا يتطلب الأمر ثلاثة شروط[4]:

1) الانضمام الى حد أدنى من المرجعية الموحدة للأطراف المشاركة حتى يتم التواصل وتحديد المصلحة العليا ولن يتسنى ذلك إلا بإبقاء علاقات منسجمة بينها.

---

[1] هناء عبيد، السياسة الأوربية اتجاه الشرق الأوسط، مطابع الأهرام، مصر، سنة 2002، ص19-20.

[2] محمد إبراهيم محمد الشافعي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي، دار النهضة العربية، مصر، سنة 2005، ص15.

[3] عبد اللطيف بوروبي، العلاقات الأوروبية – المغاربية بعد عام 2001، تعاون بلا شراكة، جامعة قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية، الجزائر، مجلة المستقبل العربي ب س ن، ص04.

[4] محمد إبراهيم محمد الشافعي، المرجع السابق، ص17.

2) إقامة علاقات تساوي بين الأطراف على الأقل في الخطابات مادامت غير متساوية على مستوى الأفعال.

3) إحداث ديناميكية حتى تتجاوز الشراكة موازين القوى بين الشركاء ببناء مستقبل مشترك.[1]

عرف العديد من الباحثين الشراكة، فمنهم من ركز على الجانب الاقتصادي نذكر منها:

- تعرف الشراكة بأنها: اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات.[2]
- يعرف فتح الله الشراكة في كتابه الاقتصاد العربي والمجموعة العربية:" أنها العلاقة المشتركة والقائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتجسيد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول الى الغايات المنشودة والمتوقعة".[3]

ومنهم من ركز على الجانب الاجتماعي حيث يعرف قاموسnewWebster (Partnership) (1992:733) الشراكة بأنها رابط بين الأشخاص الذين يشتركون في المخاطر والأرباح في عمل ما، أو أية مشاريع بأنها أخرى بموجب عقد قانوني ملزم والمبني على التعاون طويل المدى والذي يتعدى العلاقات التجارية.[4]

كذلك تعرف على أنها عقد او اتفاق مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط انتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدماتي أو تجاري، وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، ويتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون.[5]

---

[1] Zouiri, Hassan, ibid,P18.

[2] بن حبيب عبد الرزاق، بومدين حوالف رحيمة، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة سعد دحلب، البليدة يومي 21و22 ماي 2002، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2001-2002، ص4و5.

[3] عزاب رزيقة، سجار نادية، محتوى الشراكة الأورو-جزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد خلال الفترة 13-14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص02.

[4] عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المفاهيم-النماذج-التطبيقات، ط2، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص03.

[5] محمد جمال الدين مظلوم، الملتقى العلمي: الرؤى المستقبلية والشركات الدولية، المحور نحو استراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشركات الدولية (دول الجوار)، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المنعقد بالخرطوم في الفترة 03-2013/02/05ص، 05.

ثالثا:التعريف الاجرائي للشراكة

تعرف الشراكة على أنها اتفاق بين طرفين أو أكثر من جنسيات مختلفة، والقائمة على أساس التعاون لتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة سلفا، قد تكون أهدافا اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، حيث يعرض كل طرف إمكانياته المالية والبشرية والتقنية لإنجاز ذلك المشروع أو لتحقيق تلك الأهداف.[1]

هي عبارة عن اتفاقيات مكتوبة بين الاتحاد الأوروبي من ناحية والدول المتوسطية كل على حدى من ناحية أخرى قصد تحقيق أهداف الشراكة الاقتصادية–المالية المنصوص عليها في كل من إعلان وبرنامج عمل برشلونة بشكل خاص، وتحقيق أهداف ومبادئ عملية برشلونة بشكل عام.[2]

ويتماشى هذا التعريف مع نص المادة الأولى فقرة (أ) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969.[3]

الفرع الثاني : الشراكة في مختلف القوانين.

اولا:الشراكة في الفقه الدولي: يمكن القول مبدئيا أن الشراكة هي شكل من أشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات والدول باختلاف جنسياتها، قصد القيام بمشروع معين، بحيث يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك.[4]

إذا كانت فكرة التعاون والاشتراك بصفة عامة سابقة لفكرة الشراكة بمفهومها الحالي أو الحديث فقد ورد ذكر مصطلح الاشتراك في الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة، مما يدل على تأصيل هذى المعنى في المجتمع الإنساني قبل أن يأخذ المفهوم المتداول والمتعارف عليه في القانون الوضعي المقارن وفي الفقه الاقتصادي الدولي.[5]

---

[1] أوشن ليلي، الشركات الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستيرمنشورة، كلية الحقوق، مدرسة الدكتوراه للعلوم القانونية والسياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص12.

[2] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، اتفاقيات الشراكة الأورومغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية لدول اتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع، طرابلس، ليبيا، 2009، ص48.

[3] نص المادة الأولى فقرة (أ) من اتفاقية فيننا لقانون المعاهدات لعام 1969، والتي تشير الى أن المعاهدة:" تعني اتفاقا دوليا يعقد بين دولتين أو أكثر كتابة ويخضع للقانون الدولي سواء تم في وثيقة واحدة او أكثر وأيا كانت التسمية التي تطبق عليه".

[4] يعقوبي محمد، عزي لخضر، المرجع السابق، ص03.

[5] تقية عبد الفتاح، المختصر في الفقه المدني من خلال أحكام الفقه الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1998، ص99.

إن مصطلح الشراكة يتضمن معنيين، معنى عام ومعنى خاص لا يختلفان فيما بينهما من حيث الطبيعة بقدر ما تختلف من حيث الدرجة[1]، فالمعنى العام يتماشى فيه عقد الشراكة مع عقد الشركة حيث تصبح الشراكة بمثابة اتفاق يلتزم بمقتضاه شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام على المساهمة في استغلال فضاء مشترك بهدف التنمية المتبادلة ولتحقيق منفعة مشتركة تجمع ما بين المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي، أما المعنى الخاص يضيق فيه معنى الشراكة الى الحد الذي يجعل منه مجرد اتفاق على الإقامة التدريجية لمنطقة التبادل الحر بين أطراف العقد حسب جدول زمني متفق عليه بينهم.[2]

ثانيا:الشراكة في الفقه الاقتصادي

اهتم الفكر الاقتصادي الدولي بفكرة الشراكة فصاغ لها نظريات عديدة محاولة لضبط مفهومها وقد تعددت المفاهيم التي أعطيت للشراكة نتيجة تعدد المواضيع التي تكون محلا للتعاون بين الشركاء محليا ودوليا وباختلاف الأهداف التي تسعى الى تحقيقها هذه الشراكة، وسأحاول حصر بعض هذه المفاهيم فيما يلي:

- يعرف كل من Bradfore و Yourgnel الشراكة على أنها:

"نقول على مؤسسة أنها في الشراكة إذا كانت هذه الأخيرة بين أشخاص معنويين أو طبيعيين، حيث تعمل إحداهما على استعمال كل امكانياتها على الأقل بهدف الوصول إلى إنشاء مؤسسة جديدة، وتكون الملكية عامة موزعة على الشراكين بنسب متفاوتة وتحت اشراف مطلق لأحد التعاقدين".[3]

- أما Ben amar- Beravayal:" فيرى أن الشراكة هي علاقة عمل بين شركتين على الأقل تنشأ على مبدأ الثقة وتقاسم المخاطر، حتى يتم التعاون معا على تطوير نشاطات محدودة لتحقيق غاية مزدوجة بمساهمة تكنولوجية وتسييرية لضمان استقرار المؤسسة".[4]

---

[1] عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007،ص274.

[2] محمد مرسي، المشاركة الأورو–عربية ما لها وما عليها وسبل تفعيلها، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي، كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 8و9 ماي 2004، ص560.

[3] الملتقى الاقتصادي الثامن، حول الشراكة الأجنبية في الجزائر، كلية الخروبة، جامعة الجزائر، ماي 1999، ص11.

[4] Ben amarberavayal : le partenariat une expérience et des perspectives, 3éme année scientifique et technique, Alger, le 19-22, Avril 1998, P02.

- ويذهب كل من B.Duboisو P. Kotler الى القول: "بأن الشراكة هي الاستراتيجية الأكثر انتشارًا أو استعمالا من طرف المستثمرين الأجانب أين يشتركون مع شركاء محليين من أجل انجاز مشروع ما في أحسن الظروف"[1]
- لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا، وفي هذا الإطار يقترح B. Ponson: "أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين المؤسسات أو المنظمات لمدة معينة تهدف الى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها"، فمفهوم الشراكة يشمل التحالف الاستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والاندماج والاقناء والشراكة، فيعتبر P.Dussage و B. Garret:" أن الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة، أما في التحالف والشراكة تبقى المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح وتقييم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة".[2]
- هذا إضافة إلى محاولة بعض المنظمات الاقتصادية العالمية لتعريف الشراكة منها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حيث يعرفها بأنها العقود التي تبرم على عدة سنوات بين متعاملين ينتمون الى أنظمة مختلفة والتي تذهب الى ابعد من الشراء البسيط للأشياء والخدمات لتشمل مجموعة عمليات تكميلية تضامنية.[3]

من خلال هذه التعريفات المتباينة، يمكن القول انه من الصعب إعطاء تعريف واحد وموحد للشراكة، ذلك أن المختصين أعطوا لها تعاريف كل حسب اخصاصه ووجهة نظره، لهذا نجد بعض التعاريف تميل الى التركيز على أطرافها ومدتها.[4]

الفرع الثالث: خصائص ومميزات الشراكة

اولا:خصائص الشراكة

إن الشراكة ما هي إلا وسيلة وأداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر تتمثل في دول أو مجموعات إقليمية، تتطلب هذه العملية جملة من الخصائص منها[5]:

---

[1] B dubois, P. Kotler : Marketing management 8eme edition, public union, paris, 1998, P240.

[2] فريد النجار، التحالفات الاستراتيجية: من المنافسة الى التعاون، خيارات القرن الحادي والعشرين، أيتراك للنشر والتوزيع، مصر 1999، ص24.

[3]Ben Amar Beravayal, Op. cit. P03.

[4]ثلجونة شوميسة، الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم التجارية جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2006، ص16.

[5] Marie Françoise Labouz. Op. Cit. P40

- التقارب والتعاون المشترك، أي لابد من الاتفاق على حد أدنى من المرجعيات المشتركة (Les référence communs) التي تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة (Les Partenaires).
- علاقات التكافؤ بين المتعاملين.
- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة.[1]
- اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف.
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة رأس المال بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو معرفة...إلخ.
- لابد من أن تكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر، بغيت تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.
- التقاء أهداف المتعاملين (على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون) والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل، والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين، تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون.[2]

ثانيا:مميزات الشراكة

يتميز اتفاق الشراكة عن غيره من الاتفاقات بميزتين أساسيتين هما:

أ- منشؤه الفكر الليبرالي الجديد التي تعطي الأولوية للاعتبارات الاقتصادية على السياسية وتعتبر الرفاهية الاقتصادية الوضع الأمثل الذي يحول دون المشكلات السياسية والأمنية، وأصبح لهذا المنهج أهميته خاصة الفترة الأخيرة للحرب الباردة وظهور النموذج الغربي في الانفتاح الاقتصادي كوصفة ناجحة في التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي[3]، لذلك نجد الكثير

---

[1]مقال حول الشراكة متوفر على موقع الانترنت: الشراكة http : //ar.m.wikipexia.org/wiki/

la date de consultation: 01/03/2017

[2]ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المرجع السابق، ص28.

[3]هيثم جعفر، مستقبل التعاون بين سوريا والاتحاد الأوروبي في إطار المشاركة الأوروبية – المتوسطية، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، سنة 2006، ص27.

من الدول تحاول احتواء المشاكل السياسية والأمنية على المدى الطويل من خلال تدعيم وتحقيق التعاون الإقليمي والانفتاح الاقتصادي.

ب- التكامل الفني والوظيفي الذي يهدف إلى توثيق علاقات التعاون الإقليمي والدولي من خلال مجموعة من المصالح المتشابكة على أرض الواقع في المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية، أي مجالات لا تتصف بحساسيات سياسية مرتفعة، مما يجعل من شبكة المصالح الأساس لترسيخ التعاون في المجالات الأكثر حساسيةعلى المدى الطويل مع تقدم العلميةالتكاملية لتصل الى المجالات السياسية والأمنية، وقد ثبت صحة هذا المنهج في التكامل من خلال التجربة الأوروبية.[1]

ومن الميزتان السابقتان يمكن استخلاص الخصائص التالية:

1- توثيق: أسس التعاون بين الدول الشريكة في المجالات البالغة الصعوبة والحساسية على المدى المتوسط والبعيد.

2- تحقيق الرفاهية الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاق الشراكة.

3- تأهيل الإدارة الإنتاجية من خلال تبادل الخبرات، تقديم المساعدات وتكوين الإطارات.

4- تسهيل نقل التكنولوجيا من خلال الاحتكاك بتكنولوجيا الدول الأوروبية.

5- الشراكة وسيلة لتسويق المنتوجات المحلية في الأسواق الدولية وتساهم في تقليص العجز المالي.

المطلب الثاني: أنواع الشراكة ودوافعها وأهدافها

إن الشراكة تندفع بضمان التنوع الواسع في التنظيم والإنتاج والتكوين لتسهيل انتقال السلع وتوفير المنتجات ورأس المال والتقنيات المتعددة بين الدول[2]، فهي تضمن الاستفادة من التقنيات والوسائل المتطورة ونقل المعرفة الفنية لهذا أصبحت الشراكة ظاهرة عامة وسياسية تلجأ إليها الدول من أجل تنمية اقتصادها.[3]

وسنحاول في هذا المبحث الإلمام بمختلف أنواع الشراكة من خلال التعرف على دوافعه وكذا أهدافها.

---

[1] هيثم إبراهيم جعفر، المرجع السابق، ص30.

[2] عوض الله زينب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص34.

[3] Beneniburroagual : Le parteneriste une expérience et des perspectives 3éme journée scientifique et technique, Alger, 20 avril 1998, P03.

الفرع الأول: أنواع الشراكة

تصنف الشراكة الى مجموعة من التصنيفات الأكثر استخداما هو تصنيف الشراكة حسب القطاعات أو ميادين بحث، وتقسم الشراكة في هذا التصنيف الى شراكة صناعية، شراكة تجارية، شراكة مالية، شراكة خدماتية، شراكة تقنية

- تتخذ الشراكة من حيث الجوانب أنواعا مختلفة نلخصها فيما يلي:

اولا:الشراكة الصناعية

تسعى الدول المستقبلية لهذا الشكل من الشراكة الى الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في المجالات التي ترغب الاستثمار فيها واكتساب خبرات أجنبية، واستغلالها الأمثل للطاقة والثروات المتوفرة لديها، كما تسعى الدول المصدرة للتكنولوجيا المتقدمة الى اقتحام أسواق جديدة، ويمكن ذكر شركة جينيرال موتورز التي تعتبر أول مصنع للسيارات العالمية ومجموعة دايو والتي تعتبر أهم مجموعة كورية لصناعة المعدات التقنية.

ثانيا:الشراكة التجارية

هي علاقة تربط بين الممون والزبون في مجال نشاطات بيع وشراء المنتجات داخل السوق المحلية أو الدولية، فهي تفسح المجال للشريك الأجنبي للدخول في أسواق جديدة وتسمح للتعامل المحلي بتقليص تكاليف المعاملات التجارية.[1]

ثالثا:الشراكة المالية

يظهر هذا الشكل من الشراكة في مساهمة مؤسسة معنية في رأس مال مؤسسة أخرى، فهي بذلك تأخذ طابعا ماليا في مجال الاستثمار هذا ما يميزها عن باقي أشكال الشراكة الأخرى سواء من حيث وزن الشريك أو مدة الشراكة وأيضا من حيث تطور المصالح لكل طرف، لأن المؤسسة تلجأ إلى هذا النوع من الشراكة عندما تعاني من صعوبات مالية تهدد استقراراها وبقائها وتعيق تحقيق أهدافها الاقتصادية، فالشراكة المالية إذا هي عبارة عن ارتباط الشركاء، بحركة رأسمال المال لتحقيق استثمارات مشتركة تسعى من ورائها المؤسسة إلى الاستفادة من الموارد والأساليب التسييرية الموجودة لدى الطرف الأجنبي وغالبا تأخذ هذه الشراكة شكلين:

[1] قلش عبد الله، اثر الشراكة الاوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم انسانية، العدد04،2006ص03.

أ- الاندماج: تلجأ إليه المؤسسات تفاديا للأخطار لأنه يسمح لها بإعادة موقعها في السوق فيمنحها الفرصة لبلوغ الأهداف التي سيطرتها كما يمكنها من تحقيق التطور نظرا لزيادة النصيب المالي المخصص للبحث.

ب-المؤسسة المختلطة: تنشأ عن اشتراك مؤسستين أو أكثر تقوم على عقد اتفاق بين المؤسستين الأصليتين على إنشاء الشركة والمساهمة في إدارتها واتخاذ القرارات حسب حقوقهم، يلجأ الى هذا النوع من الشراكة ي حالة الدخول في أسواق جديدة مما يتطلب الكفاءة والخبرة التي لا تتحكم فيها أحد الشركاء لوحده.[1]

رابعا:الشراكة الخدماتية

تلجأ العديد من البلدان الى هذا النوع من الشراكة من أجل الاستفادة من خبرات الشركات الأجنبية المتعاملة في هذا القطاع عن طريق إبرام اتفاقيات الشراكة تخص إدارة وتسيير مرافقها أو إقامة مشاريع مشتركة تسيير من طرف الشريك المحلي للاستفادة منها ومن مهارات الغير.

خامسا:الشراكة التقنية

تتمثل في تبادل المعارف والخبرات من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات، وجلب تقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج، ومن أشكال الشراكة التقنية نذكر: الشراكة في مجال البحث والتطوير، تحويل المعارف والخبرات، الترخيص ويعني منح حق استخدام ابتكار تكنولوجي مسجل، أو علامة تجارية أو غيرها من صفوف الاحتكار التكنولوجي من قبل المالك الأصلي لهذا الحق الى مشتري معين مقابل ربح نقدي محدد.[2]

الفرع الثاني: دوافع الشراكة

إن الشراكة لم تنشأ من عدم بل هي نتيجة أوضاع ومشاكل تعاني منها مؤسسات في العالم يسوده تكتلات اقتصادية وتجارية ويمكنها أن تميز بين دوافع داخلية وأخرى خارجية:

اولا -دوافع داخلية وتنقسم الى:

أ- مشاكل داخلية متعلقة بالمشاريع.

---

[1]عبد الوهاب رميدي، علي سماي، الآثار المتوقعة على الاقتصاد الجزائري من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الفقرة 13-14 نوفمبر،2006، جامعة فرحات عباس، سطيف،03.

[2]غراب رزيقة، سجار نادية، المرجع السابق، ص04.

ب-مشاكل السياسات الاقتصادية.

1-مشاكل داخلية متعلقة بالمشاريع:

يمكن حصر المشاكل الداخلية التي عانت منها المؤسسات وخاصة العمومية منها:

- اختلال التوازن في الهيكل المالي للمؤسسة وذلك أن نسبة الديون عالية جدا مقارنة مع رأس المال، ومن ثم يجب رفع رأس مال مع البحث عن أقل مستوى للديون لأن نسبة الديون/ رأس مال عالية جدا، وبالتالي البحث عن الشراكة لتحقيق ذلك الإفراط في التكاليف المتعلقة بتمويل مختلف المشاريع أي أن الدولة لم تمول المشاريع بشكل عقلاني ومنظم وقضي الوقت الذي تعاني فيه الشركات من نقص في التمويل نجد بعض الشركات تفرط في الانفاق على مشاريعها، ومن أجل تفادي ذلك تم اللجوء الى الشراكة لتنظيم وضبط الانفاق.

2- مشاكل السياسات الاقتصادية:

عانت البلدان الصناعية من تباطؤ في النمو الاقتصادي الذي عجل بعجز في ميزان مدفوعاتها وفي القدرة التنافسية في الأسواق العالمية في الوقت الذي عرف العالم الأزمة البترولية خاصة في سنة 1986 انخفضت أسعار السلع الرئيسية، فأدى الى ظهور مسألة الشراكة على سطح السياسات التصحيحية واستعادت معدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا:دوافع خارجية

كان تطبيق الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية في بعض الدول العربية قد أدى الى تفاقم وتنامي القطاع الاقتصادي العام، وأصبحت الدولة هي المالك والمحرك الاقتصادي الأول للفعاليات الاقتصادية الرئيسية للبلد.

ومع انهيار النظام الشيوعي وسقوط الاتحاد السوفياتي كقوى عظمى وما صاحب ذلك من تغيرات جذرية على الخريطة السياسية والاقتصادية العالمية وبروز فكرة النظام الاقتصادي الجديد وإفرازات أزمة الخليج وبروز النظام الاقتصادي الرأسمالي، وجدت هذه الدول نفسها في مناخ مختلف وظروف متغيرة وإيديولوجية سياسية جديدة.

الفرع الثالث: أهداف الشراكة

إن التوجه الى عقد اتفاقات للشراكة كان يهدف من ورائه البلوغ الى تحقيق مصالح ينجر عنها أرباح وتحقيق أهداف منشودة نذكر منها:

اولا:الاختيار الأمثل للإمكانيات المتاحة

نظرا لاتساع مجال النشاط الاقتصادي تسعى مختلف الدول الى تطوير منتجاتها وترويجها في الأسواق الدولية فهي تسعى أيضا إلى تحقيق أهداف نلخصها فيما يلي:

1-التزويد بالتكنولوجيا:

إن الشراكة تسعى إلى إقامة تعاون بين دول تمكن كل دولة الحصول على خبرة ومنه تصبح لها مكانة وسط منافسيها بواسطة عوامل التجديد المستمرة فإن تطورها يعتمد على مدى ملائمة استراتيجيتها مع التغيرات والتحولات المستجدة في المحيط الاقتصادي العالمي الذي يعتمد على تطورات تكنولوجية والتقنية الجديدة وعلى الاستغلال الأمثل ومن الوسائل المستعملة في مجالات البحث والتطوير نجد:

- التعاون مع المصالح الجامعية ومنظمة البحث العلمي.
- التجارب مع التطورات التكنولوجية وتحويل البحث العلمي.

2- التعاون في إطار البحث والتطوير:

إن التعاون فيما بين تؤدي الى مواكبة التطور في أقل فترة ممكنة وبالتالي الانضمام الى التحولات والتغيرات التي تحدث في المحيط من خلال تقوية هذا التعاون.

ثانيا: استغلال الفرص الجديدة في السوق

تحاول الدول جمع المعلومات الخاصة بالفرص التجارية والتكنولوجية التي تساعد في تحقيق وتطوير منتجاتها وضمان استقرارها في السوق.

ثالثا: السرعة والفعالية لكسب حصة في السوق: وهي بواسطة ما يلي:

- إنشاء شبكات إعادة البيع بقيمة إضافية للمؤسسات التي تقوم إما ببيع المنتوج كما هو أو إجراء عليه بعض التعديلات التي تزيد من قيمته حسب متطلبات السوق.
- إنشاء روابط عملية لضمان تحسين المنتوج والدخول الى الأسواق الخارجية.
- تطوير الاستثمارات الاستراتيجية خاصة مع الشركاء المحليين.

رابعا: تحديد تكتل الأزمة

ان مستقبل المؤسسة وأفاق تطويرها مهدد من حين لآخر، فالتطور الدولي وظاهرة العولمة يؤخران في استراتيجية المؤسسة الاقتصادية، علاوة على ضغوط المنافسة وبالتالي فهي تحت

ضغط كبير لا يمكنها من تحقيق أهدافها باللجوء الى نظام الشراكة حتى ولو كان مرحليا لضمان استمرارها والحفاظ على مكانتها وسط كل منافسيها.

خامسا :ضمان السيطرة بواسطة التقليص في التكاليف

بما أن العامل الأساسي في تحديد عمليات البيع والشراء هو الأسعار فإن السيطرة بواسطة عامل التكاليف يسمح للمؤسسة بالمنافسة وبالتالي السيطرة على الأسواق.

سادسا:الانسحاب بانتظام

إن الشراكة نظام قائم بذاته يفرض احتراما متبادلا بين الشركاء لذلك فإن الخروج من الشراكة لا يتم بصفة عشوائية وإنما يكون بصفة قانونية وهذا يتم عن طريق:

- تصفية نشاطها في المجال المخصص بها.
- تسوية كل الأمور المالية والثقافية المدرجة في الشراكة.
- الاندماج الجزئي وهذا بالانسحاب التنظيمي على مدى ثلاثة أو خمسة مستويات بتحويل نشاطها من المنافسة الى درجة مماثلة وهذا يضمن للمؤسسة سمعتها في هذا المجال.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على إقامة الشراكة ومدى تقييمها

- **الفرع الأول: المقومات الأساسية لقيامالشراكة**

حتى يمكن إقامة شراكة ناجحة يجب توفر الظروف المناسبة والمتمثلة في المقومات التالية:

اولا:المناخ السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي شرط أساسي وضروري لإقامة الشراكة، ومن بين العوامل المؤثرة في المناخ الساسي نذكر:

- نظام الحكم المتبع من طرف الدولة المضيفة كونه ديمقراطيا أو ديكتاتوريا.
- درجة الوعي السياسي في تقبل فكرة التعامل مع الشركاء الأجانب، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا:المناخ الاجتماعي والثقافي

ويتمثل في مجموعة من العوامل المؤثرة على الشراكة وذلك من خلال:

- دور النقابة العمالية المنظمة لقوى العمل.
- السياسة التعليمية والتدريبية والحرفية المستخدمة.
- دور الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

- درجة الوعي والتقدم الاقتصادي مثل درجة تفهم الدول المضيفة للشركات الأجنبية، ودورها داخل الدول.[1]

ثالثا: المناخ الاقتصادي

ويتمثل في الهياكل الاقتصادية مثل المنشآت الخاصة بالري والأهمية التي تكتسيها مسألة المياه، المطارات والموانئ، شبكات الطرق، وهذا بالإضافة الى عناصر أخرى لا تقل أهمية في تأثيرها على المناخ الاقتصادي والمتمثلة في:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل كل دولة.
- درجة المنافسة محليا، والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.
- مرونة السياسة المالية والنقدية، وهو ما يؤثر في قرار الشركات الأجانب خاصة السياسة الضريبية وما تحتويه من إعفاءات وحوافز بالإضافة الى سياسة سعر الصرف المتبعة ومدى استقرارها.
- مدى جاذبية ووضوح قوانين الاستثمار.
- مدى جاذبية ووضوح قوانين الاستثمار.

رغم الأهمية البالغة لهذه المقومات إلا أنه يبقى لوجود رغبة بين الأطراف للدخول في شراكة العمل الأهم لقيامها باعتبارها تمثل عنصرا ضروريا لبناء الثقة وتبادل الآراء والاقتناع بالاستفادة من الإمكانيات المتاحة بالرغم منعدم وجود مساواة بين الشركاء، ولكن ذلك يتطلب زيادة الوعي والعمل على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي ينسجم مع اقتصاد السوق.

إذ يمكن القول ان توفر مناخ سياسي واجتماعي وثقافي ملائم بالإضافة الى المناخ الاقتصادي الذي يعتبر عصب العملية، وكذا وجود رغبة صادقة لدى الأطراف للدخول في شراكة، كما أن التقدم التكنولوجي المتوازن بين الدول التي تقوم فيما بينها الشراكة سيؤدي حتما الى تدعيمها واستمراريتها، أما إذا كانت الحالة عكس ذلك، أي أن هناك تباين لمستوى التطور التكنولوجي بأن الشراكة في هذه الحالة ستؤدي الى هيمنة الطرف القوي تكنولوجيا على الطرف الضعيف.[2]

---

[1] غراب رزيقة، سجار نادية، المرجع السابق، ص5.

[2] هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص39.

الفرع الثاني: تقييم الشراكة

من خلال هذا العنصر سنحاول إيضاح مختلف التأثيرات المترتبة عن عملية الشراكة سواء كانت إيجابية أو سلبية.

اولا:مزايا الشراكة

من بين المزايا التي توفرها الشراكة ما يلي:

- تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول المركز (الشركات الأم)، وتلك الناشئة في مختلف الفروع في الدول الأجنبية.
- اكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق المحلية والأجنبية من خلال الصادرات والاستثمار الأجنبي.
- زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية عند توظيفها مع المشروع الأجنبي وتشجيع الأفراد والمستثمرين المحليين على عدم تهريب أموالهم للخارج. باعتبار أن المشروع المشترك يعمل على تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني، عكس الاستثمار الأجنبي المملوك بصفة كاملة للطرف الأجنبي الذي يخدم مصالح دول المركز أساسا.
- تساعد الشراكة على تخفيف العبء على ميزان المدفوعات، حيث سيتم التقليل من التحويلات الرأسمالية في الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط، كون أن المشروع الأجنبي المشترك قائم في جزء كبير من رأس ماله على المدخرات الوطنية، كما تساعد أيضا على رفع الطاقات التصديرية للبلد والتقليل من الواردات وتوفير مناصب شغل.
- تشجيع المساهمة المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي وهذا في الواقع يمثل ضمانا لهذا الأخير قليلا للمخاطر.
- سهولة اكتساب الأسواق المحلية والحصول على المواد الأولية، وبراءات الاختراع والابتكارات، واليد العاملة الرخيصة، الحصول على امتيازات وإجراءات تفضيلية في هذه الدول لا يمكن أن تحصل عليها في بلدانها الأصلية، الإنتاج بتكاليف منخفضة، التحويل التكنولوجي وتحويل مناهج التسيير وإمكانية الحصول على تمويل.[1]

ثانيا:سلبيات الشراكة

رغم ما توفره الشركة من مزايا إلا أنها لا تخلو من بعض السلبيات التي نلخصها في:

[1] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المرجع السابق، ص27-29.

- قد يطغى هدف الربح والتوسع والابتكار على حماية المستهلك، وذلك بتقديم سلع أو خدمات سارة أو ذات جودة ونوعية رديئة وبأسعار مرتفعة، أو زرع عادات استهلاكية أو استعمالية تتنافى مع منظومة قيم المجتمع ومبادئه.
- يترتب أحيانا على قيام تحالفات بين الشركات الكبرى خلق مراكز تجارية ضخمة، مما يؤدي إلى غياب المنافسة وتدهور القدرة التنافسية لبقية الشركات وبالتالي ظهور عدم تكافؤ الفرص التنافسية.
- تؤدي التحالفات أو الشراكة إلى إنشاء كيانات كبرى تقلل من القدرة التنافسية للصناعات الوطنية في ظل إلغاء الحماية، هذا ما قد يؤدي الى القضاء على الصناعات الوطنية[1]

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة المغاربية

يتميز حوض البحر الأبيض المتوسط بكونه فضاءًا للتنوع والتعدد لما يتمتع به من رصيد تاريخي وحضاري رغم ولاعتبارات تتصل بالاستراتيجية والجيوبوليتيك، فهي بتعبير Fulvio attina: "أصغر من أن يكون منطقة متميزة وأقرب ما يكون إلى حيز جغرافي يتسم بديناميات الانقسام وبالمشكلات الضخمة وبالهويات القوية، ذلك في المناطق الفرعية للتفاعلات التي تدور في جنباته".[2]

فالمتوسط اليوم يفصل بين عالمين: واحد في الشمال تشكله مجموعة من الشعوب الغنية تنظمها قيم ديمقراطية ليبرالية، والأخرى في الجنوب تسكنه الشعوب الفقيرة.[3]

من أجل إيضاح أهمية المنطقة المتوسطية عموما والمنطقة الأورومغاربية تحديدا تم التطرق الى بعض خصائص هذه البقعة من العالم، حيث أننا أمام مجال حيوي يؤثر بشكل كبير على

---

[1] جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005-2006، ص162.

[2] صور لطفي، التوجهات الأوروبية الجديدة في منطقة البحر المتوسط، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2011-2012، ص05.

[3] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2006، ص8.

العلاقات الدولية كما أن الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة في تزايد كبير مع مرور الوقت.[1]

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المغاربية

فمنطقة المتوسط وعلى مر العصور تشكل عنصرا حاسما في العلاقات الدولية سواءفي زمن السلم أو الحرب فموقعها الاستراتيجي يجعلها نقطة التقاء ومركز تقارب كل قارات العالم، ولهذا نجد هذه المنطقة دائما تتميز بالتنافس بين مختلف الأطراف.[2]

الفرع الأول: الأهمية الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط

اولا:مفهوم منطقة البحر الأبيض المتوسط واطاره

سنتناول في هذا الفرع التعريفات المختلفة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وأبعاد الجغرافيا له.

1- التعريف بمنطقة البحر الأبيض المتوسط:

- إن المهتمين بقضايا البحر الأبيض المتوسط يجدون صعوبة في تحديد تعريف دقيق له، وهذا لتعقيد التركيبة الجغرافيا والسياسية له، ونتيجة التغيرات المستمرة في التكنولوجيا التي عادة ما تحدث أو تعديلات في المفاهيم الجغرافيا أيضا.[3]
- أول من تحدث عن المنطقة في العصر القديم، الجغرافي اليوناني"Starbon" (58ق.م-25ق.م) حيث تحدث عن تسمية بحرنا "Notre Mer"[4] وأطلق عليه الأتراك اسم (أكدينز) أي البحر الأبيض وذلك لكثرة زبد أمواجه[5]، وهو يعتبر مهد الإنسانية، أول فضاء للتبادلات واللقاءات ملتقى الثقافات والأديان، ملهم الديمقراطية المثالية، البحر المتوسط يحتل في الخيال الجماعي مكانة لا تخص سواه[6]، ويعرف أيضا أنه "بحر محاط بالأراضي أو بحر وسط الأراضي"[7].

---

[1] سمارة فيصل، البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة الى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995-2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: تنظيم سياسي وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، سنة 2013، ص20.

[2] سمارة فيصل .المرجع السابق. ص19.

[1] روبرتو أليبوني، البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص، ترجمة: سلوى حبيب، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد188، القاهرة ، سنة1994، ص 66.

[4] PauiBaita, «Méditerranée défis et enjeux », Paris : Le Harmattan, 2000, P07.

[5] صور لطفي، المرجع السابق، ص15.

[6] Louis le pensec, « Préface dans, Le Partenariat euro-Méditerranéen, Le Processus de Barcelone : Nouvelle perspective », Actes de colloque, Lyon, 14 décembre 2001, édition Bruylant, Bruxelles, 2003.p30.

[7] Jean claude Barreau et guillaume bijot , « Toute la géographie du monde », Paris : Fayard,2007,P61.

لقد عرف البحر الأبيض المتوسط في القديم ومن خلال التجار "بالبحر Thalassa" فقط، ثم بعد ذلك عرف بالبحر الممتد من "Les coolness d'hercule» والتي تسمى حاليا بـ "جبل طارق" إلى مضيق "الدردنيل" و "البوسفور"، وقد كان الأوروبيون يطلقون على البحر المتوسط بالبحر الذي يتربع بين أوروبا وآسيا، حيث كانت افريقيا تسمى آنذاك بما يعرف "ليبيا" حاليا.[1]

ويعتبر البحر الأبيض المتوسط مساحة مائية كبيرة تتوسط ثلاث قارات هي افريقيا، آسيا وأوروبا ومن هذا التوسط جاءت تسمية البحر المتوسط، وهي مشتقة من كلمتين لاتينيتين[2]: هما "Medus" أي المتوسط و"Terra" أي الأرض وبذلك فهو يعرف بالبحر الذي يتوسط الأرض في العالم القديم.[3]

فالبحر الأبيض المتوسط بموقعه المركزي يعتبر نقطة التقاء محورين بين الشرق–الغرب (سابقا) والشمال–الجنوب وهو يفصل بين قوسي الدائرة الاستراتيجية التي تمتد من شرق ووسط أوروبا لتشمل غرب وشرق الوطن العربي وهي المنطقة التي يطلق عليها العلماء الجيوسياسية من الأوروبيين (ماكيندر) "قلب العالم".[4]

وفي الفترة الحاصلة بين القرن 18 والقرن 19 أطلق الأوروبيون اسم باللغة الفرنسية " La Méditerranée" وباللغة الإنجليزية على هذا البحر بعدما كان يعرف باسم هذا التحول في التسمية جاء بعد اكتشاف أوروبا من جديد الأهمية التي أصبح يكتسبها البحر المتوسط خاصة بع شق قناة السويس سنة 1869.[5]

ولعل هذه التسمية الجديدة أي المتوسط تظهر وتحدد بوضوح الأهمية الجيواستراتيجية للمكان فهي لا تعني بالمتوسط ذلك البحر الذي يتوسط ثلاث قارات (افريقيا، أوروبا آسيا) وإنما تعني الإقليم المتوسطي ككل أي البحر الأبيض المتوسط وكل الدول التي لها واجهة متوسطية عليه، وقد بلغ عدد الدول والجزر التي تطل عليه 22 دولة في القارات الثلاث.

---

[1] Yves Lacoste, « La géopolitique de la méditerranée, Perspectives géopolitique », Armand, Colin, Paris, 2006, P17.

[2] أسامة فاروق مخيمر، "تعريف الدولة المتوسطية، دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية"، مجلة السياسة الدولية، عدد129، يوليو 1997، ص42.

[3] Yves Lacoste, ibid, P24.

[4] بكر مصباح تتيرة، "الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي: التحديات والطموح"، مجلة شؤون عربية، العدد 10، القاهرة، جوان 2002، ص 174–175.

[5] صور لطفي، المرجع السابق، ص15.

في هذا الصدد تقول الباحثة الأمريكية إيلين لابيسون Helene Lapison عن البحر الأبيض المتوسط بأن معظم الناس تعتبره كتلة مائية تفصل بين أراضي أوروبا وإفريقيا وآسيا وهو بحر محاط بدول ذات هويات مختلفة ومصالح متضاربة إلا أنها على العكس فهي تنظر إلى هذا البحر بوصفه يوحد بالقدر الذي يفصل فيه دول مترابطة بعلاقات الجوار[1]، ويعترف علماء الجغرافيا الطبيعية والبشرية بكون البحر الأبيض المتوسط يمثل "وحدة حقيقية" وكون الساحل الجنوبي فيه مكمل ومتكامل مع الساحل الشمالي، فإن هذا البحر عبارة عن بحيرة حقيقية متصلة لا يمكن فصلها.[2]

ويعد على هذا التصور حوض البحر الأبيض المتوسط الممر المائي الهام، الذي يتوسط الجزيرة العالمية، ومن يسيطر عليه يؤثر على مناطق الحوض.[3]

2-الإطار الجغرافي:

أما من حيث الجغرافيا، فيقع البحر الأبيض المتوسط في قالب العالم، حيث يشكل همزة وصل بين القارات الثلاث أوروبا، آسيا وافريقيا وبالتالي فإن المتوسط يفصل الجزء الشمالي الأوروبي الغربي عن الجزء الشرقي والجنوبي العربي المسلم[4]، البحر الأبيض المتوسط هو بحر داخلي واسع يغطي مساحة إجمالية تقارب ثلاثة ملايين كيلومتر مربع[5].ويقع بين خطي عرض 46°، وخطي طول°5.50غربا و °36 شرقًا.[6]

---

[1] إيلين لابيسون،"Méditerrané qurtely, Thinking About the Mediterranean"، تر: السيد ياسين، مجلد أول عدد 1990، ب د ب ن ، ب س ن .ص50.

[2] د. حامد عبد الله ربيع، "البحر المتوسط والاستراتيجيات الكبرى: حول سياسة عربية للبحر المتوسط"، قضايا عربية، عدد4، بغداد ، أبريل 1980، ص13.

[3] محمد صابر عنتر، الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط، تحييد البحر المتوسط: إضافة للأمن؟"، قضايا عربية، عدد4، بغداد 1980، ص149.

[4]روبرتو ألبيوني، المرجع السابق، ص68.

[5] دربان أحمد مستقبل الشراكة الأورو-مغاربية والسيناريوهات المحتملة، مجلة الاقتصاد الجديد، عدد09، الجزائر، سبتمبر 2013، ص279.

[6] إبراهيم شريف، "أوروبا-دراسة إقليمية لدول الجزر الجنوبية" المؤسسة الثقافية الجماعية، مصر،1960، ص13.

إن البحر الأبيض المتوسط يتصل بالبحار والمحيطات عن طريق جبل طارق وقناة السويس في حين أن مضيق البوسفور والدردنيل يربطان المتوسط من خلال مرمرة بالبحر الأسود المقفل، وهذه المضايق ذات أهمية استراتيجية يطلق عليها رجال الاستراتيجية البحرية نقاط الخناق.[1]

طول البحر المتوسط 3800 كلم² وعرضه الأكبر 800 كلم بين خليج جين (Génes) وتونس ومساحته الإجمالية حوالي 3 مليون كلم².[2]

يبلغ متوسط الحرارة على سطح البحر حوالي 16م°، وفي الصيف 27م°، وفي الشتاء نادرا ما تنخفض درجة حرارة سطح البحر عن أربع درجات مئوية، تتباين درجة حرارة المياه بشكل بسيط في الأعماق الوسطى وقرب قاع البحر، إذ تتراوح بين 13م° إلى 15م° خلال السنة.[3]

فيما يخص المناخ، فإنه يطبع المنطقة مناخ معتدل يعرف بـ "مناخ البحر الأبيض المتوسط" الذي يميزه بكثرة التساقط في فصل الشتاء حيث يتراوح معدل التساقط في الضفة الشمالية بحوالي 600 و700 ملم سنويا، أما في الضفة الجنوبية فيتراوح معدل التساقط فيها بحوالي 380 ملم سنويا، حيث يقدر معدل التساقط في بعض المدن الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط بحوالي 500 ملم سنويا ويصل الى 750 ملم في السواحل المغربية المطلة على المحيط الأطلسي.[4]

إن الموقع المتميز للمنطقة شمالا على امتداد (2100 كلم) من شريطه الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط، جعل من دول هذه المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية، فالمغرب يحتل موقع "الحارس" على مضيق جبل طارق، ويشكل ممرًا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط بينما تتحكم السواحل الجزائرية (1200كلم) في الممرات البحرية إلى مضيق صقلية.[5]

---

[1] محمد صابر عنتر، المرجع السابق، ص140.

[2] عبد القادر شربال، البحر الأبيض المتوسط بين السيادة والحرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص22.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط، الأبعاد واللآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص16.

[4] Grand Atlas universel Afrique, Bruxelles, Paperiew, S, A2005, P25.

[5] الحاج إسماعيل زرقون، المغرب العربي والصراع الدولي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، معهد الحقوق، المركز الجامعي، العدد 09، غرداية، 2010، ص229.

الفرع الثاني: الأهمية الجغرافية للمنطقة المغاربية.

قبل التطرق إلى المنطقة المغاربية يستوجب تحديد مصطلح المغرب العربي:

اولا:المغرب العربي

1- التسمية:

إن منطقة المغرب العربي في بعدها وعمقها الحضاري والتاريخي عرفت في الماضي تعدد تسمياتها، فمن كان يأتي من الشمال مثل الرومان والأوروبيون يسميها "شمال إفريقيا" مع أن هذه التسمية تستدعي ادخال مصر ضمن هذه المجموعة، ومن كان يأتي من الشرق مثل العرب والأتراك كان يستعمل كلمة غرب أو مغرب، ويدخل بالطبع الأندلس وغرب إفريقيا[1]، وقد استخدم الكتاب العرب الكلمة "الغرب" لأنه واقع في اتجاه غروب الشمس على عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس والتي تسمى تبعا لذلك بالمشرق.[2]

جاء مصطلح المغرب العربي من التسمية العربية "جزيرة المغرب" وهي تسمية أطلقها الجغرافيون العرب على المنطقة الممتدة من ليبيا إلى المغرب الأقصى، والتي أدخل العرب إليها الإسلام ابتداء من القرن السابع ميلادي، ولكلمة المغرب دلالة مزدوجة جغرافية وتاريخية[3]، حيث يعد هذا المصطلح من أقدم المصطلحات مقارنة بالمصطلحات السائدة الآن في وصف المغرب، وذلك أنه ارتبط بالفتح الإسلامي للمنطقة المغاربية، ووظف من طرف الدارسين والمؤرخين العرب والمسلمين للتمييز بين المغرب الإسلامي الممتد جغرافيا من مصر إلى الأندلس والمشرق الإسلامي الذي كان يشمل دار الخلافة، ويستوعب المجال الإيراني، وكانت المنطقة تعرف أيضا لدى العرب بتسمية "بلاد المغرب" وهي تسمية جغرافية-فلكية تعني جهة غروب الشمس بالنسبة لسكان الحجاز نلاحظ أن الحدود الجغرافية لما يسمى بـ "المغرب الإسلامي" لا تتناسب مع ما هو عليه المغرب اليوم. فإذا كان هذا الوصف "المغرب الإسلامي مزال قائما الى اليوم فإنه لا يتعدى حدود التأكيد على إسلامية

---

[1] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2001،ص75.

[2] جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية وسياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص11.

عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996، ص27. [3]

المغرب بمكونات مجموعته الحالية أي الأقطار المغاربية الخمس، أما المغرب الإسلامي بمفهومه التاريخي الجغرافي الذي كان متداولا قبل سقوط الأندلس

فإنه بسقوطه غرناطة سنة 1492، انحصر الى ما يعرف الآن بالمنطقة المغاربية[1]. يذكر بول بالتا أن المغرب العربي الكبير من سنة 1910 الى 1964 كان يعرف ثلاثة أقطار وهي تونس، الجزائر والمغرب، أما البلدان الآخران ليبيا فقط نظر على أنها دولة تتبع المشرق العربي وموريتانيا دولة افريقية[2]. ولعل تداول كلمة "مغاربة" للدلالة على المغرب العربي الكبير قصد تفريقها عن المشارقةوهو أمر طبيعي ويتماشى مع منطق تقسيم العالم العربي الإسلامي الى دول المشرق العربي ودول المغرب العربي.[3]

استعمل مصطلح "شمال إفريقيا، Afrique du Nord" من طرف أوروبا منذ مطلع القران العشرين، وكانت هذه التسمية قد عوضت مصطلحا آخر كان يستعمل للدلالة على منطقة شمال إفريقيا وهو أرض البرابرة «La Berbérie» وقد ظهر المصطلح الأول أي "شمال إفريقيا" أثناء الحرب العالمية الأولى عند الانتداب الفرنسي على المغرب سنة 1912 الذي جاء بعد الانتداب على تونس سنة 1881، وفي نفس الوقت كانت الجزائر خاضعة للاحتلال الفرنسي فأصبحت بذلك دول شمال افريقيا الثلاث تحت السيطرة الفرنسية تشكل إقليما جغرافيا، ثقافيا وسياسيا أكثر وضوحا من السابق، لكن بعد استقلال هذه الدول (تونس سنة 1956، المغرب سنة 1956، والجزائر سنة 1962) أخذ المصطلح العربي "المغرب، Le Maghreb" مكانته وأصبح يتداول في أوروبا نفسها[4]، ومهما تنوعت التسميات واختلفت فإن التسمية التي أسندت كثيرا إلى منطقة المغرب العربي هي "المغرب".[5]

ثانيا:المنطقة المغاربية

تحتل المنطقة المغاربية أهمية كبيرة فهي متسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية ويتوفر على الموارد والمنابع الطبيعية، متجانس العمران

[1] عامر رخيلة، البعد المغاربي في الحركة الوطنية الجزائرية 1926-1958: أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997-1998 ص14.

[2] Paul Balta, Le grand Maghreb de l'indépendance à l'an 2000, Le phonic, Alger, 1990, P27.

[3] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص12.

[4] Yves Lacoste, «KEurope de sud, Afrique du Nord » dans : Herodote, Revue de géographie et de géogpolitique, N°= 94, 3 éme trimestre 1999, P7-8.

[5] صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص75.

ومتقارب في الملامح البشرية، هذه الطبيعة المتفردة على مستوى التواصل الحضاري جعلت المنطقة المغاربية تحظى برصيد هائل من التراكم الثقافي والمعرفي.[1]

1- الموقع والمساحة:

إن المنطقة المغاربية هي مجموعة إقليمية تقع في الجزء الشمالي من افريقيا[2]، تبلغ مساحة الدول الثلاث لمنطقة شمال افريقيا (تونس، الجزائر المغرب)حوالي 2.991.201 كلم[32]، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط الذي يفصلها عن أوروبا والمحيط الأطلسي غربا، ومنطقة الشرق الأوسط شرقا وافريقيا السوداء جنوبا.[4]

هذا بالنسبة لموقع المنطقة المغاربية والآن سنعرض موقع الدول الثلاثة المكونة لهذه المنطقة وهي كالآتي:

الجزائر:

تقع في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا بساحل يمتد طوله الى 1200كلم ويحدها كل من النيجر، مالي وموريتانيا جنوبا، تونس وليبيا شرقا، والمغرب غربا[5]، كمل تنقسم طبيعتها الجغرافية في السطح الى ثلاث مناطق هي: منطقة التل المحاذية للبحر الأبيض المتوسط والتي توجد السهول الساحلية وسلسلة جبال الأطلس وتليها منطقة السهوب ثم المنطقة الصحراوية من الشمال نحو الجنوب.[6]

تونس:

تقع في أقصى شمال إفريقيا، على ساحل البحر المتوسط وتبعد عن مضيق صقلية ب 140 كلم، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب الشرقي ليبيا، حيث طول

---

[1] ميلود عبد الله المهذبي وأحمد عبد الحكم دياب، " إتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في استراتيجية العلاقات الدولية: "آفاق 2000"، المستقبل العربي، العدد 183،بيروت، ماي 1994، ص55.

[2] مصطفى الصالحين الهوني، "التكامل الاقتصادي لأقطار المغرب العربي التحديات والاستراتيجيات"، فاطمة بن عبد الله كراي،" المغرب العربي في مفترق الشركات: التقرير–التوصيات–الوثائق" ندوة 6، مركز جامعة الدول العربية، تونس، 31ماي 2007، ص81.

[3] الحاج إسماعيل زرقون، المرجع السابق، ص234.

[4]Haten ben Salem, Le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen, études internationales, tunis : N°= 40, Mars 1991, P26.

[5] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص22.

[6] مربعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص14.

حدودها معها 480 كلم، ومن الغرب الجزائر، بطول حدود 1050 كلم[1]، أما الوضع الجغرافي في تونس نجد الجزء الشمالي المحاذي للبحر الأبيض المتوسط به سهول رسوبية خصبة، أما الجزء الجنوبي أين توجد منطقة المنخفضات وتوجد حولها واحات عديدة.[2]

المغرب:

تقع المغرب في الجزء الشمالي الغربي من القارة الافريقية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل يصل طوله 537 كلم، ومضيق جبل طارق، ومن الغرب المحيط الأطلسي بطول 2446 كلم، ومن الجنوب موريتانيا، ومن الشرق الجزائر.[3]، وفي المغرب نجد الطبيعة الجغرافية تختلف من منطقة إلى أخرى فالمنطقة المطلة على البحر الأبيض التي توجد بها سهول ضيقة وتتخللها سلسلة الأطلس، والمنطقة الرملية المحاذية للأطلس، كما نجد السهول المنخفضة والهضاب المتارمية بين جبال الأطلس، ثم الجزء الجنوبي المتمثل في الصحراء القاحلة التي تكثر فيها الكثبان الرملية.[4]

وتتميز تضاريس كل من الجزائر وتونس والمغرب في شمال الصحراء بوجود سلسلتين جبليتين هما: الأطلس التلي في الشمال بارتفاع يتجاوز 4000م في المغرب وتمتد في الجزائر بارتفاع 2300م في منطقة القبائل والأوراس، وفي تونس حيث تنتهي بارتفاع 1554م في جبال شامي، والملاحظ ان قمم تتناقص من الغرب الشرق.[5]

2- المناخ:

على المستوى المناخي يتجانس المجال المغاربي ويتميز بالتنوع في الوحدة نظرا لاتساعه الكبير، ففي الشمال يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط مع درجات حرارة متوسطة عموما، حيث تبقى الفوارق بين الصيف الحار والشتاء البارد معقولة الى حد ما على الرغم من أهميتها، أما التغيرات الحرارية فهي واضحة في الهضاب العليا حيث تفوق 30° مئوية بين الشتاء البارد الذي يقارب صفر درجة والصيف الحار حيث تفوق 35° في الجزائر وتونس، بينما يتميز الجنوب

---

[1] محمد محمود الطعامنة وسمير محمد عبد الوهاب،" الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2005، ص277.

[2] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص25.

[3] موسوعة الجغرافيا السياسية، دار الصح، لبنان، 2009، ص103.

[4] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص25.

[5] عبد الحميد ابراهيمي، المرجع السابق، ص28.

بالمناخ الصحراوي حيث تشتد الاختلافات الحرارية وتصل الى 40° في الجنوب المغربي والجزائري والتونسي والليبي، وقد تفوق 50° في موريتانيا.[1]

فمن الناحية الطبيعية الجغرافيا تظهر المنطقة المغاربية ككتلة واحدة متشابهة إلى حد كبير في التضاريس والبيئة والمناخ وحتى في الظروف الاجتماعية المتجانسة، كما يعتبر المغرب العربي من الناحية الطبيعية جزءا من حوض البحر المتوسط رغم وجود المؤثرات الصحراوية والبحرية.[2]

ثالثا:بالنسبة الأهمية الديمغرافية للمنطقة المغاربية

يتباين عدد السكان في بلدان المغرب العربي وتعد الجزائر أكبر البلدان سكانًا (36 مليون نسمة حسب احصائيات 2010) ثم تونس (12 مليون نسمة حسب احصائيات 2010).[3]

سنذكر كل دولة على حدى:

1-توزيع الكثافة السكانية في الجزائر:

تقدر الكثافة العامة في بلادنا بـ 14،95 ن/كلم² في سنة 2010 وهي كثافة عامة لأن الكثافة الفعلية تختلف من منطقة لأخرى ويمكن تمييز 3 مناطق للكثافة السكانية بالجزائر وهي:

أ. **كثافة مرتفعة:** وهي تفوق 300ن/كلم² وهي بمنطقة التل وهذا بسبب المناخ الجيد وتركز الأنشطة الاقتصادية هناك.

ب. **منطقة ذات كثافة متوسطة:** وتتمثل في السهوب.

ج. **منطقة ذات كثافة منخفضة:** وتتمثل في منطقة الصحراء وهذا بسبب قسوة المناخ.

- **الهرم العمري لسكان الجزائر سنة 2010:**

يتضح من شكل الهرم أن الشعب الجزائري أغلبيته شباب حيث قرابة النصف تقل أعمارهم عن 25 سنة، (والثلثان أقل من 35 سنة و80% أقل من 45 سنة) كما يتضح جليا عودة ارتفاع نسبة الولادات بعد أن سجلت لفترة تقارب العشرين سنة تراجعًا.[4]

---

[1] صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص78 و79.

[2] الغنيمي عبد الفتاح مقلد، موسوعة المغرب العربي، ط1، المجلد الأول، الجزء 1 و2، مكتبة مدبولي القاهرة، 1994، ص19.

[3] المغرب العربي، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة من موقع الأنترنت: Https://Ar.m.wikipedia.org/wiki/المغربي-العربي، la date de consultation sur site :20/03/2017

[4] توزيع الكثافة السكانية في الجزائر، من موقع الانترنت: http://Ens-mustapha.mam9.com/t2050-topic
La date de consultation sur le site 20/03/2017

- ووصل عدد سكان الجزائر وفقا لإحصائيات عام 2016 الى 40.263.711 نسمة، وبناءا على النتائج الإحصائية لعام 2012م، يشكل السكان المسلمون نسبة 99%، أما السكان الذين يتبعون المسيحية واليهودية فيشكلون 1%.[1]
- بلغ عدد سكان الجزائر 41.2 مليون نسمة مع دخول 2017، حسب آخر إحصائيات قدمتها وزارة الصحة والسكن وإصلاح المستشفيات، حيث تم التأكيد على أن هذا النمو الديمغرافي يتطلب سياسات استراتيجية في مختلف المجالات لمواجهة الاحتياطات السكانية من صحة وتعليم وسكن وغيره من الضروريات.[2]

2-توزيع الكثافة السكانية في تونس:

يبلغ عدد سكان جمهورية تونس قرابة 10.327.800 نسمة وذلك خلال تقديرات العام 2008، وتعتبر الجمهورية التونسية من أكثر الدول العربية تجانسا من ناحية المكان، حيث يمثل فيها المسلمون ما نسبة 98% من سكانها، مما جعل سكانها لا يتنازعون من حيث الطائفيات أو العرقيات.[3]

ويبلغ عدد سكان البلاد التونسية حسب آخر تقدير نشره المعهد الوطني للإحصاء في أكتوبر 2014 بـ 10 ملايين و982 ألفا و754 نسمة موزعين على 24 ولاية فيما يقدر عدد التونسيين بالخارج بـ 1 نسمة حسب أرقام تعود الى 2008.[4]

3-توزيع الكثافة السكانية في المغرب:

يبلغ عدد سكان المغرب 33.848.242 نسمة، وذلك وفق التعدد السكاني لعام 2014، بينما بلغت الكثافة السكانية 780 شخص/كلم²، ووصلت نسبة النمو السكاني الى 0.99% لعام 2016.

---

[1] أمل مأمون، عدد سكان الجزائر، من موقع الأنترنت: Http://mawdoo3.com/عدد-سكان-الجزائر
La date de consultation sur le site 20/03/2017

[2] سليمة بوخاري، نائبة مدير السكن بوزارة الصحة والسكن وإصلاح المستشفيات، من موقع الانترنت: http:// www.radioaglerie.dz/news/ar/article/20161225/98214
La date de consultation sur le site 21/03/2017

[3] هايل الجازي، كم عدد سكان تونس، من موقع الأنترنت: كم-عدد-سكان-تونس/http:mawdou3.com
La date de consultation sur le site 21/03/2017

[4] سكان تونس، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، من موقع الأنترنت: سكان-تونس/http://ar.m.Wikipedia.org/wiki
La date de consultation sur le site 21/03/2017

وبلغ متوسط العمر المتوقع للسكان 76.9 سنة، حيث بلغ متوسط عمر الذكور 73.8 سنة و80.1 سنة للإناث ووفقا للأرقام عام 2015.[1]

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمنطقة المغاربية

تمتلك الدول المغاربية جملة من المعطيات تتمثل أساسا في المصادر الهامة من المعادن والطاقة وكذا الأراضي الزراعية.[2]

الفرع الاول:الإمكانيات الطاقوية والمعدنية

سنقوم بتفصيل الوضعية الاقتصادية لكل دولة على حدى وهي كالآتي[3]:

اولا: النفط والغاز

جدول رقم 01: الاكتشافات البترولية في الدول المغاربية موضوع دراسة(2006-2010)

	الاكتشافات البترولية (العدد)									
	2006		2007		2008		2009		2010	
	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز
الجزائر	12	7	5	15	2	9	8	8	3	10
المغرب	-	-	-	-	-	1	-	3	-	1
تونس	4	1	3	-	11	2	1	-	1	4

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2010، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)

[1] ألاء جرار، كم عدد سكان المغرب من موقع الأنترنت: كم-عدد-سكان-المغرب/http://mawdoo3.com
La date de consultation sur le site 21/03/2017

[2] توفيق المدني وآخرون، "الربيع العربي...إلى أين؟ أفق جديد لتغيير الدمقراطي"، ط3، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص30.

[3] شهرزاد زغيب،"الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط (خيارات المستقبل)"، مجلة المستقبل العربي، العدد 395، جانفي 2012، ص108.

يبين الجدول أعلاه أن الجزائر وحدها هي من تختص باكتشافات كبيرة لحقول النفط مقارنة بالمغرب وتونس، في حين تعتبر الاكتشافات الجديدة لحقول البترول في تونس قليلة جدًا سواء قورنت بالجزائر أو بغيرها من الدول النفطية.

1-بالنسبة للجزائر:

تمتلك الجزائر احتياطات هائلة من النفط والغاز بحيث تحتل المرتبة الثالثة لدول افريقيا المنتجة للنفط والمرتبة 12 عالميا، وحسب التقديرات الأولية بلغت احتياطات النفط حوالي 12 مليار برميل، ويتوزع احتياطي النفط والغاز بالجزائر على 200 حقل منها 73 حوض في إليزي، 57 حوض في الصحراء الوسطى، 34 حوض في بركين ورود النوس، و31 في حوض وادمية.[1]

يصنف سمير أمين في كتابه " الاقتصاد العربي المعاصر" الجزائر في خانة الدول البترولية المتوسطية التي يكون فيها للثروة البترولية أهمية في تنمية المجتمع.[2]

أما بالنسبة للغاز فقد قدر حجم الاحتياطي المثبت 4500 مليار م^3، 80% منها تمثل احتياطي قابل للاستخلاص حتى الوقت الراهن ولم يتم إنتاج سوى 15% من هذه الاحتياطات[3]، وهي بذلك ثالث أكبر دولة مصدرة للغاز وثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي المسيل (المميع) Le gaz naturel liquéfié وغاز البترول المسيل Le gaz de pétrole liquéfié.[4]

2-بالنسبة للمغرب:

تعتبر مصادر الطاقة التقليدية في المغرب محدودة جدا حيث أن إنتاج البلاد من الغاز الطبيعي يغطي أقل من 20% من الاحتياجات المحلية.[5]

---

[1] الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية، " قطاع الطاقة في الجزائر، مؤتمر الطاقة العربي التاسع"، المنعقد بالدوحة أيام 9 إلى 12 ماي 2010، ص6.

[2] Samir, Amine, « L'économie Arabe contemporaine » Le éditicons de minuit, Paris, 1980, P09.

[3] الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص6.

[4] Laure borgomano- Loup et autres, « Le Maghreb stratégique première partie », NATO défense collégeLtalie, 2005, P21.

[5] الورقة القطرية للمملكة المغربية، قطاع الطاقة في المغرب، مؤتمر الطاقة العربي التاسعالمنعقد بالدوحة أيام 9 الى 12 ماي 2010، ص10.

3-بالنسبة لتونس:

يزخر التراب التونس بثروات طبيعية لا بأس بها حيث يبلغ إجمالي إنتاج المحروقات بتونس 32،5 مليون طن منها 16،9 من النفط الخام و15،6 مليون طن من الغاز الطبيعي.[1]

الفرع الثاني:الفوسفات

يحتوي المغرب العربي على أكثر من ثلث احتياطي الفوسفات المتوفر عالميا والمقدر بـ 130 مليار طن وعلى 85% من الاحتياط العربي ويوفر انتاج 1/5 الإنتاج العالمي، يأتي المغرب في المقدمة إذ يبلغ احتياطه منه 40 مليار طن، وبذلك فهو يحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث الإنتاج والاحتياطي، فعلى سبيل المثال أنتج سنة 2002 ما يعادل 23038 ألف طن، بينما قدر إنتاج تونس بـ 7461 ألف طن (2002) وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة عالميا، أما الجزائر التي تحتل المرتبة التاسعة عشر فقد أنتجت سنة 2002 ما مقداره 740 ألف طن، وقدر الإنتاج الكلي لدول المغرب العربي بـ 31 مليون طن سنة 2001، المغرب وحده وفر 4/5 من هذا الإنتاج.[2]

الفرع الثالث:الإمكانيات الزراعية

1-الجزائر:

يساهم قطاع الفلاحة في الجزائر بنسبة 11% من الناتج الداخلي الخام وهي نسبة قابلة للمضاعفة إذا ما تم الاهتمام بالسياسة الفلاحية والحفاظ على الأراضي الزراعية التي تحتل خمس المساحة الإجمالية أي بحوالي 47 مليون هكتار[3]، وتشمل النباتات من القمح والحبوب والشعير وكذا الخضروات.[4]

2-المغرب:

وفي هذا المجال الزراعي نجد 20% من أراضيها وهي أراضي قابلة للزراعة ما تساوي حوالي 40 مليون هكتار ومنها 4% ري، إذ تعمل نصف اليد العاملة في الفلاحة وتنتج 17% من الدخل القومي بالمغرب أي بحوالي 99 سد بسعة إجمالية تقدر بـ 4 مليار متر مكعب من المياه.

---

[1] وزارة التنمية والتعاون الدولي التونسية، المخطط الحادي عشر للتنمية (2007-2011)، المجلد الثاني، المحتوى القطاعي، ب.ذ .ب.ن،2007، ص59.

[2] صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص92.

[3] Asie Le nouvel Afrique N°=192, juin 2000 ,P33.

[4] بن علي طيبي، "العالم العربي والألفية الثالثة"، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص128.

أما عن النباتات فنجد السكر والحبوب والقمح بترتيب 19% والشعير بترتيب 11 عالميا، أما الخضراوات والفواكه فتحتل ترتيب 11 عالميا[1]، وعلى الصعيد البحري عن طريق امتلاكها لثروة سمكية معتبرة.[2]

3-تونس:

أما الاقتصاد التونسي فهو يعتمد على السياحة والصناعة مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية الأوروبية، حيث تشكل الصادرات التونسية من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية حيث أن تونس تعتبر ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد اسبانيا وايطاليا[3]، فنجد أن الزيتون يقدر بـ 55 مليون شجرة، وزيت الزيتون بـ 225 ألف طن، أما الشعير فتقدر قيمته ب 408 ألف طن[4]، كما أن صادرات تونس من التمور تعتبر ثاني صادرات تونس الفلاحية[5]، والنخيل والتمور 104 ألف طن، إضافة للحوامض بـ 255.5 ألف طن والخضروات بـ 1.804 ألف طن.[6]

المطلب الثالث: الأهمية الحضارية للمنطقة المغاربية:

بالإضافة إلى عوامل السالف ذكرها تتوفر المنطقة المغاربية على عدة مقومات حضارية وثقافية، وهي كالآتي:

الفرع الاول: اللغة

ومن المعروف أن اللغة وسيلة أو أداة للتعامل والتفاهم بين أفراد جماعة ما، تجعل الناطقين بها جماعة متميزة عن الآخرين، وتؤدي الى خلق شعور عام بينهم، وعن طريقها يتم نقل التاريخ المشترك لأفراد هذه الجماعة[7]، وتأكيد وجود تاريخ مشترك لشعوب المغرب العربي، وبالضرورة وجود أمة، الدفاع عن اللغة التي هي لغة القرآن الموحد لمختلف مكونات المجتمعات المغاربية، ثم

---

[1] العربي العربي، "دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوروبية (الجزائر، ليبيا)، "مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص33.

[2] محمد الجابري، "موسوعة دول العالم حقائق وأرقام"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000، ص226.

[3] لرباع الهادي، "المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي ألمغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، الجزائر 2015، ص162.

[4] بن علي طيبي، المرجع السابق، ص 118.

[5] لرباع الهادي، المرجع السابق، ص 162.

[6] بن علي طيبي، المرجع السابق، ص118.

[7] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص36.

التشديد على أن يبقى التعليم عربيا إسلاميا في مضمونه وأبعاده ومراميه[1]، على اعتباره أداة تواصل ووسيلة للتعبير عن كل المظاهر الثقافية والفكرية، لذا اعتمدت كافة الدساتير المغاربية، اللغة العربية لغة رسمية ووطنية[2]، فالدستور الجزائري لسنة 1996 في المادة 03 ينص على اعتبار اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية.[3]

كما أن المؤسس الدستوري في كل من تونس والمغرب نص في الدستور على عنصري الإسلام واللغة العربية لغة رسمية لكل منهما.[4]

الفرع الثاني : الدين

فبقدوم الإسلام الى المنطقة المغاربية من طرف العرب عام 647م بقيادة عبد الله بن سعد، أي بعد الهجرة بـ 25 سنة فقط وبقبول الدين الإسلامي من طرف السكان الأصليين للمنطقة، خضع البربر للتعاليم التي جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية[5]، تمكن الإسلام بفعل مضامينه ومنظوماته القيمية من مزج وتوحيد مختلف مكونات مجتمعات المغرب العربي[6]، فتعدد الديانات لا يطرح في الأقطار المغاربية، كما أن الاختلافات المذهبية ليست موجودة، فالإسلام هو أداة للوحدة فهو يدعو لها وينبذ التفرقة والتجزئة لأنها من عناصر الضعف والانحطاط[7]، وبات واقعا حيا في وجدان المغاربة وسلوكهم وأصبح الاطار الذي تلقى فيه وتتوحد مختلف مناحي حياتهم[8].

إن انتماء المنطقة المغاربية إلى العالم الإسلامي يعني توسيع الرقعة الإسلامية على المستوى الحضاري والثقافي.[9]

---

[1] محمد مالكي «الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جانفي 1993، ص251.

[2] عبد الوهاب بن خليف «اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع"، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2010، ص50.

[3] المجلس الدستوري الجزائري،" دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996"، المطبعة الرسمية بالبساتين، ب.س.ن، ص11.

[4] عفيف البوني،" تطور الوعي القومي في المغرب العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986،ص213.

[5] عبد الحميد إبراهيمي، المرجع السابق، ص32.

[6] محمد مالكي، المرجع السابق، ص52.

[7] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص50.

[8] محمد مالكي، المرجع السابق، ص52.

[9] عبد الحميد ابراهيمي، المرجع السابق، ص34.

الفرع الثالث:التاريخ المشترك

إن التاريخ هو الضمير الحي للأمة، فهو الجمال الخصب لتسجيل تجاربها وإدراك تحدياتها والأخطار التي تهدد كيانها[1]، هذا التاريخ عززه الإسلام قرونا قبل الاستعمار الفرنسي، لهذا فإنه عند الحديث عن المنطقة المغاربية نجد أنفسنا (من الناحية الحضارية والثقافية) أمام ثلاث مستويات وهي: المستوى المغاربي ثم العربي والإسلامي، وهذه المستويات تتداخل فيما بينها.

فلقد تعاقبت على المنطقة المغاربية منذ العصر القديم من الغزاة من الفينيقيين والرومان والبيزنطيين والإسبانيين والبرتغاليين والأتراك والفرنسيين وآخرون، كلهم وصلوا الى هذه المنطقة عن طريق البحر[2]، فمنذ القدم والشعوب المغاربية تعيش معا تاريخا واحدا، ولقد ظل التاريخ المغاربي عاملا حساما في تأليف هذه الشعوب وشعورها وما يحمله هذا التاريخ في ذاكرة الشعوب المغاربية من آمال وآلام.

فالمستقبل لا يتحدد طبقا للظروف الحالية الراهنة التي تعيشها الشعوب المغاربية فحسب، بل تمتد جذورها الى الماضي وتاريخها الطويل الحافل بالتضحيات الجسام ومقاومة الغزاة المحتلين الذين كانوا يهدفون باستمرار الى احتلالهم وبسط نفوذهم عليهم واستغلال مواردهم الطبيعية منها والبشرية وبالنسبة لعامل الرغبة في المعيشة المشتركة فإنه متوفر في الدول المغاربية فإن اتحادهم في العقيدة واللغة والمصالح الاقتصادية والوحدة الجغرافيا والتاريخ المشترك خلق لديهم الشعور والرغبة في العيش معا[3]، والدفاع عن الهوية المغاربية، تتزامن أيضا مع قضايا العصر والمصالح الوطنية لأي بلد من بلدان المغرب العربي والتصدي للحركة الثقافية والسياسية للاحتلال الأجنبي[4]

المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبي

فالاتحاد الأوروبي ليس بدولة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لا توجد إلا في الدول الفدرالية والكونفدرالية، ولا هو بمنظمة دولية حكومية، عامة أو متخصصة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لا توجد

---

[1] محمد عبد الواحد الحجازي، الوعي السياسي في العالم العربي"، دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة، الإسكندرية، 2007، ص155.

[2] Paul Balta, « Le grand Maghreb » Des indépendances à l'an 2000. La phonic, op,cit,P13.

[3] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص38.

[4] مصطفى الكثيري، "الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية، منشورات المنظمة الإدارية "، منشورات المنظمة العلوم الإدارية، الأردن، 1986، ص18.

إلا في المنظمات الدولية الحكومية، ولا هو بالطبع منظمة دولية غير حكومية لأنه كان دولي حكومي نشأ باتفاق إرادي بين الدول والحكومات.[1]

وترجع البادرة الأولى لنشأة الاتحاد الأوروبي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، إلى أفكار بعض الأوروبيين حول وضع إطار إنشاء منظمات إقليمية تؤمن الشعوب الأوروبية في موجهة بعضها البعض، وتكفل لهم نوع من الأمن والتعاون.[2]

سنحاول في هذا المبحث عرض السياق التاريخي لتجربة الاتحاد الأوروبي من خلال تعريف الاتحاد الأوروبي وذكر أهم المراحل التي مر بها ومؤسساته وتفصيلها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف الاتحاد الأوروبي

يعتبر ظهور الاتحاد الأوروبي من أبرز مظاهر التعاون والشراكة بين الوحدات السياسية التي ظهرت منذ انتهاء الحرب الباردة، وتمثل ذلك من أكثر معالم الانسجام الإقليمي في العلاقات الدولية لما له من آثار ترتبت في تحولات جيوبولوتيكية في مضامين وأبعاد الوزن الدولي للتكتلات في التاريخ المعاصر[3]، وعلى هذا الأساس سنعرض في هذا المطلب تعريف مصطلح الاتحاد الأوروبي

الفرع الاول:الاتحاد الاوروبي لغة

الاتحاد في اللغة هو مصدر من اتَّحد، يتَّحد، اتحاداً، وأصل مادة الاتحاد من وَحَدَ وهي تدور على معنى الانفراد.

الفرع الثاني:الاتحاد الاوروبي اصطلاحا

هو منظمة دولية للدول الأوروبية يضم 28 دولة وآخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في 2013/07/01، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة سنة 1992،

---

[1] أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة نموذجا، مجلة دراسات دولية، العدد 93، بغداد، ب.س.ن، ص65.

[2] عبد العزيز صدوق، سيدي علي باكنا، محمد أوفيست، بناء الاتحاد الأوروبي...النشأة...التاريخ...المؤسسات، الأبحاث القانونية،"مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الانسان ومتابعة العدالة الدولية، ب.ذ.ب.ن، ب.س.ن، ص1. مقال منشور على موقع الانترنت:

http :www. Rachelcentre.Pslnews.php ?action=view&id=13154 ، تاريخ التصفح : 2017/04/02.

[3] محمد المقداد وصايل السرحان، الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد19، العدد2، ب.ذ.ب.ن، 2013، ص10.

ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينيات القرن الماضي. من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل جزء من صلاحيات الدول القومية الى المؤسسات الدولية الأوروبية، لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقادر الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فيدرالي حيث أنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم وللاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحدة ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 18 دولة يشكل متتابع من 1999/02/01، من أصل 28 دولة هم الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة.

الفرع الثالث:الاتحاد الاوروبي اجرائيا

هو المنظمة الإقليمية الأوروبية التي تتخذ من بروكسل مقرا لها، ويضم عضويته 28 دولة أوروبية، يعيش فيها 501.260.000 مليون نسمة حسب الاحصائيات المنشورة في 1 كانون الثاني 2010، ويمتد الاتحاد الأوروبي على مساحة 3.975.000 كلم². ووضع شروط العضوية في عام 1993 عرفت بشروط كوبنهاغن وتتحدد في الشروط السياسية التي تفرض على الدولة المترشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعلى دولة القانون وأن نحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، والشروط الاقتصادية التي تلزم وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد، والشروط التشريعية التي توجب على الدولة المترشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها مع تأسيس الاتحاد.[1]

المطلب الثاني: محطات نشأة الاتحاد الأوروبي

مرت عملية إرساء دعائم الاتحاد الأوروبي بمراحل عديدة، شهدت خلالها القارة الأوروبية إبرام عدد من المعاهدات التي كانت تصب في مسيرة البنية الأساسية للعمل المؤسسي الأوروبي[2].

[1] معن عبد العزيز الريس، الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد–القيود والفرص، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، تشرين الثاني ،ب ذ ب ن ،2014، ص5و6.

[2] حسن نافعة، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 157، القاهرة، يوليو 2004، ص82.

الفرع الأول:الحرب العالمية الثانية

بعد الحرب العالمية الثانية وما ترتب عنها من دمار وانهيار اقتصادي كبير، بدأ الأوروبيون ينظرون للتعاون والوحدة كشرط ضروري للنمو الاقتصادي والازدهار[1]، وأعلن وزير الخارجية الفرنسي "شومان" في 9 ماي 1949 عن اقتراح انشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب، فتم التوقيع على معاهدة باريس في 18 أبريل1951 لتحقيق طموحات "روبرت شومان"، الذي يعد الأب الروحي للاندماج الأوروبي[2]، والتي تألفت من ست دول آنذاك وهي (ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ)[3]، والتي كان من سماتها هو وضع صناعة الفحم والحديد والصلب تحت سيطرة السلطة عليا فوق قومية تشمل سلطاتها تحديد الحصص الإنتاجية لكل البلدان الأعضاء وتمويل مشاريع إعادة تدريب العمال ووضع بعض القواعد لمنح المنافسة غير العادية كما شملت الأحكام إنشاء مجلس وزراء يخول سلطة اتخاذ بعض القرارات الكبرى، بالإضافة الى جمعية برلمانية ومحكمة عدل أوروبية لضمان الامتثال لأحكام المعاهدة، فإنشاء هذه المجموعة لم يكن هدفا، وإنما مجرد خطوة أولى في عملية طويلة في وسعها أن تؤدي الى المزيد من التكامل الاقتصادي والساسي[4]. ولهذا الغرض شكل وزراء خارجية بلدان الجماعة الأوروبية لجنة "بول هنري سباك" وزير خارجية بلجيكا للبحث في مسألة المزيد من التكامل وفي منتصف 1956 أقرت اقتراحات اللجنة ضرورة إنشاء سوق أوروبية مشتركة[5]، ومن هنا تسارع نسق البناء الأوروبي بإقامة المجموعة الاقتصادية الأوروبية والسوق المشتركة في 1957 بموجب معاهدة روما.[6]

الفرع الثاني: معاهدة روما سنة 1957

أما في 25 مارس 1957 أبرمت نفس الدول معاهدتين جديدتين في العاصمة الإيطالية روما، لإنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية لنشر الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والثانية لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية من أجل تحرير التجارة وإنشاء السوق الأوروبية المشتركة،

[1] Gérard bramoullé et Dominique Augey « économies monétaire » édition dollar, Paris, 1980, P410.
[2] Jean Boulouis, « Droit institutionnel de l'union européen », 6éme édition Montchrestien,Delta, Paris,P22.
[3] محمد المقداد وصايل السرحان، مرجع سابق، ص16.
[4] سهير محمد السيد، حسن محمد، محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004-2
[5] سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص194.
[6] عبد العظيم الجنزوي، السوق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية، دار المعارف، ب.ذ.ب.ن، 1994، ص60.

حيث دخلت حيز التنفيذ في جانفي 1958[1]، وقد تم الاتفاق على تنفيذ هذه الاتفاقية بشكل تدريجي، تبدأ المرحلة الأولى في عام 1958، وتنتهي في آخر سنة 1970ن وفي حالة عدم اكتمال تنفيذ الأهداف المنصوص عليها في المعاهدة، فإنه يمكن زيادة ثلاث سنوات أخرى، بحيث تنتهي عام 1973، وقد قسمت تلك المرحلة الى أربع سنوات لكل مرحلة، بشرط ألا يتم الانتقال الى المرحلة الثانية الا إذا تحققت الأهداف المرحلة الأولى بالكامل، وقد تم تخصيص 30% بالنسبة للمرحلة الأولى وهي أربع سنوات وكذلك 30% بالنسبة للمرحلة الثانية، أما المرحلة الثالثة فتخصصت نسبة التخفيض بـ 40%، وقد اكتملت مقدمات الاتحاد الجمركي، وأصبح حقيقة واقعة في الأول من يوليو 1968، أي قبل الموعد الذي حددته معاهدة روما بصفة مبدئية بعام ونصف وتم بموجبه إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الست، وكذلك نجحت في اتباع سياسة زراعيةمشتركة بالإضافة الى تحقيق تقدم هائل في مجال التنسيق والتكامل في كثير من القطاعات الاقتصادية مثل الطاقة والنقل، وكذلك تعهدت دول الجماعة بالتوفيق بين مصالحها القومية، وبين مصالح الدول الأخرى.[2]

وانضمت اليونان في عام 1981، الاتحاد بعد زوال النظام العسكري وعودة الديمقراطية إليها، وكذلك اسبانيا والبرتغال عام 1986 بعد سقوط أنظمتها الدكتاتورية، وأصبحت المجموعة الأوروبية تضم في عضويتها 12 دولة حتى عام 1995، عندما انضمت اليها ثلاث دول هي السويد والنمسا وفنلندا وأقر في عام 1989 تأسيس بنك مركزي أوروبي والبدء بعملية إصدار وحدة نقدية أوروبية موحدة[3]، وللوصول إلى هذا الهدف تم وضع خطة عرفت باسم الكتاب الأبيض وذلك سنة1985، وقد تضمنت إجراءات إزالة الحواجز القائمة أمام تنفيذ السوق الموحدة.[4]

---

[1]Cahendidier, L'euro édition d'organisation, Paris, 1997, P24.

[2] نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2001، ص64و 65.

[3] أحمد سعيد نوفل، الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: "الواقع والتحديات" ب.د.ن.ب.ذ.ب.ن.ب.س.ن. ص4. مقال منشور على موقع الأنترنت:

http://Faculty.yu.edu.jo/ANUFAL/Lists/.../83 الاوروبي %20الاتحادpdf.تاريخ التصفح: 2017/04/12.

[4] محمد محمود الإمام، السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، 1996، ص113.

حيث تم تعديل اتفاقية روما عندما وقع أعضاء الجماعة الأوروبية على الوثيقة الأوروبية الموحدة والتي تضمنت إجراءات عديدة تهدف الى إقامة السوق الموحدة تدريجيا على أن تنتهي في 1992/12/31، وقد تم الاتفاق بأن يبدأ التنفيذ الفعلي للسوق الموحدة مع بداية سنة 1993[1]

الفرع الثالث:اتفاقية ماستريخت سنة 1992

في 7 فبراير 1992 تم التوقيع على اتفاقية ماستريخت من طرف الدول الاثنا عشر لإقامة وحدة أوروبية، ووقعت في ماستريخت بهولندا، ودخلت حيز التنفيذ في الفاتح نوفمبر 1993[2]، والتي أرست دعائم التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية، ودعم توحيد الرؤى في القضايا السياسية الدولية ضمن سياسة خارجية وأمنية مشتركة والتعاون في مجال العدل والشؤون الداخلية[3]، وقد حددت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية وتتمثل في:[4]

اولا:المرحلة الأولى: من 1 جويلية الى 31 ديسمبر 1993

يتم خلال هذه المرحلة تحرير حركة رأس المال بين الدول الأعضاء، وتوسع مجالات التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لهذه الأموال، ومثال ذلك إشراك جميع عملات الدول الأعضاء في نظم التحويل الخاصة بالنظام النقدي الأوروبي، مع تجنب حدوث عجز في الميزانية العامة لأي دولة من الدول، بالإضافة الى اصدار قرارات لقادة الدول الأعضاء لتسريع الخطى نحو تحقيق الوحدة الأوروبية منها: زيادة موازنة الاتحاد الأوروبي من خلال زيادة حصة كل عضو من 1.2% الى 1.27% من دخلها الوطني، وزيادة حجم الاستثمارات الأوروبية المشتركة في قطاعات النقل والاتصالات[5]

---

[1] خليل حسن، "تجارب التكامل الناجحة، مجموعة الأندين والجماعة الأوروبية، آليات التكامل الاقتصادي العربي ،معهد البحوث والدراسات العربية ،مصر ،1993،ص365.

[2] عبد العزيز صدوق، سيدي علي باكنا، محمد أوفيست، مقال منشور على الأنترنت:
http :www. Rachelcentre.Pslnews.php ?action=view&id=13154، تاريخ التصفح: 2017/04/02.

[3] محمد المقداد وصايل السرحان، المرجع السابق، ص16.

[4] رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص45.

[5] نبيل حشاد، الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي من الفكرة الى اليورو، مجلة البنك الكويتي، العدد55، الكويت، 1998، ص33.

ثانيا:المرحلة الثانية: من 1 جوان 1994 الى 31 ديسمبر 1998

تهدف هذه المرحلة الى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة من قبل جميع الأعضاء والتخلي عن سد العجز في الموازنة الحكومية عن طريق التعديل ويتم في هذه المرحلة تقييم اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط[1]

الفرع الثالث:المرحلة الثالثة من 01 جانفي 1999 الى 30 جويلية 2002

وهي تهدف الى إنشاء البنك المركزي الأوروبي والذي سوف يتولى رسم السياسة النقدية للاتحاد، وإصدار العملة الأوروبية الموحدة ويبلغ رأس مال هذا البنك حوالي 4 مليار وحدة نقدية "الايكو"، إذ تبلغ حصة ألمانيا حوالي 25 % من رأس المال، إن هذه المرحلة الخاصة باستكمال مسيرة الوحدة النقدية الأوروبية[2]. في بادئ الأمر لم يضع الاتحاد أي شروط للانضمام لعضوية الاتحاد، وكان يهدف الى مشاركة العديد من دول القارة في هذا الاتحاد لكي يأخذ الشكل التوسعي، لكن وجود الفروق الاقتصادية والسياسية بين الدول الأوروبية الغربية والشرقية، دفع مجلس الاتحاد في عام 1993 ليضع ما يعرف بشروط "كوبنهاغن" وهي تنقسم الى:

أ. شروط سياسية:

وتتعلق بضمان كامل الدمقراطية، ووجود مؤسسات غير حكومية تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

ب. شروط اقتصادية:

فيما يتعلق بوجود نظام اقتصادي قوي وفعال قادر على المنافسة الموجودة ضمن دول الاتحاد.

ج. شروط تشريعية:

وتتعلق بقوانين والتشريعات بما يتوافق مع القوانين التي يتم تبنيها منذ تأسيسه.[3]

- توسع الاتحاد الأوروبي فيما يلي:
- **في جانفي 1995:**

[1] Jean Joseph Boillot,L'Union européenne Algérienne, un défis économique pour tous, La documentation français, Paris,2003,P178.

[2] عبد الفتاح الجبالي، العرب واشكالية الوحدة النقدية الأوروبية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1992، ص07.

[3] عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي: النظريات والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2011، ص26.

انضمت كل من السويد وفنلندا والنمسا، وبذلك أصبح عدد دول الاتحاد 15 دولة عضو، كما تم التوقيع على اتفاق "شينغن" بطاقة العبور والذي يقضي بتذويب الحدود بين دول الاتحاد.[1]

- **وفي سنة 2001:**

تم التعامل لأول مرة بالعملة الأوروبية الموحدة اليورو الورقية والمعدنية لتحل محل العملات الوطنية، واعتبارا من 1 ماي 2004 أصبح الاتحاد الأوروبي يضم 25 دولة وهذا بانضمام 10 دول جدد وهم: قبرص، جمهورية التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا.

- **وفي سنة 2007:**

انضمت كل من بلغاريا ورومانيا ليبلغ عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي 27 دولة[2]

ويمكن تلخيص مسيرة الاتحاد الأوروبي في الجدول 02:[3]

التاريخ	الحدث
1951	• معاهدة باريس: (تكون الجماعة الأوروبية للفحم والصلب) من قبل أوروبا2 وهي: (ألمانيا+فرنسا+إيطاليا+بلجيكا+هولندا+لوكسمبرغ).
1957	• معاهدة روما: إنشاء (الجماعة الاقتصادية الأوروبية) + (الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية) من قبل (أوروبا2).
1967	• دمج الجماعات الثلاث في (الجماعة الأوروبية) European Community
1968	• دخل الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ، وتم إلغاء الجمارك المتبقية على التجارة البينية لدول الجماعة، وإحلال التعريفة الخارجية الموحدة محل التعريفات الجمركية الوطنية.
1973	• انضمام (بريطانيا+إيرلندا+دنمارك) الى (الجماعة الأوروبية) وتأسيس (أوروبا9)
1979	• تم تأسيس النظام النقدي الأوروبي (EMS) بناء على مبادرة ألمانيا الفرنسية. • اجراء أول انتخابات لأعضاء البرلمان الأوروبي بشكل مباشر.

[1] عبد القادر السيد متولي، المرجع السابق، ص107.

[2] موقع الاتحاد الأوروبي، من موقع الانترنت:

http://Europa.eu/abc/european، date de consultation sur site :16/04/2017

[3] أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص70.

1981	• انضمام اليونان الى (الجماعة الأوروبية) وتأسيس (أوروبا10).
1985	• وقعت كل من ألمانيا وفرنسا ودول البنيلوكس على اتفاقية شنجن لإلغاء التفتيشات الحدودية.
1986	• (اسبانيا+البرتغال) الى (الجماعة الأوروبية) وتأسيس (أوروبا 12)
1990	• بداية المرحلة الأولى للاتحاد الاقتصادي والنقدي WWU (تحرير حركة رؤوس الأموال لمزيد من التقارب بين السياسات الاقتصادية وسياسيات العملة في الدول الأعضاء).
1993	• دخول اتفاقية للاتحاد الأوروبي (اتفاقيات ماستريخت) حيز التنفيذ.
1994	• بداية المرحلة الثانية للاتحاد الاقتصادي والنقديWWU. • تأسيس بيت العملة الأوروبية ومقره فرانكفورت بوصفه الخطوة التمهيدي لتأسيس البنك الأوروبي المركزي.
1995	• انضمام فنلندا والسويد والنمسا للاتحاد الأوروبي (أوروبا 15).
1997	• توقيع "اتفاقية أمستردام" والتي تنص على مزيد من الإصلاح لمؤسسات الاتحاد الأوروبي من خلال تعاون أكبر في مجالات القضاء والسياسة الداخلية والسياسية الأمنية والخارجية المشتركة.
1998	• بداية مفاوضات مع (المجر، بولندا، أستونيا، الجمهورية التشيكية، سلوفينيا وقبرص).
1999	• بداية المرحلة الثالثة للاتحاد الأوروبي والنقدي WWU. • دخول اتفاقية أمستردام حيز التنفيذ. • تعيين خافير سولانا الممثل الأعلى لسياسة الأمنية والخارجية المشتركة. • انتخاب البرلمان الأوروبي في جميع الدول الأعضاء.
2000	• بداية مفاوضات الانضمام مع (بلغاريا ولاتفيا وليتوانيا ومالطا ورومانيا وسلوفاكيا). • المجلس الأوروبي في نيس: الاحتفال بإعلان ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: مؤسسات الاتحاد الأوروبي

لعبت مؤسسات الاتحاد دورا مهما في تقوية بنية الاتحاد وتطوره، وأصبحت تشكل نواة لنظام سياسي ديمقراطي، تتكامل فيه السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية)مع محاولات للفصل بينهما لتحقيق الرقابة المتبادلة.

إذ يوجد برلمان منتخب بشكل مباشر من قبل الأوروبيين في الدول الأعضاء يمثل السلطة التشريعية ويستطيع محاسبة المفوضية وسحب الثقة منها، ومحكمة تتشكل من 15 قاضيا وتتمتع بالاستقلال عن السلطتين التنفيذية والتشريعية وأحكامها ملزمة وواجبة التنفيذ، كما يوجد جهاز للمحاسبة يلعب دورا هاما في الرقابة على الموارد المالية والنفقات[1]. ويمكن القول ان هناك ست مؤسسات رئيسية تساهم في عملية ضخ القرار في الاتحاد الأوروبي وهي: المجلس الأوروبي، والمجلس الوزاري، المفوضية الأوربية والبرلمان الأوروبي، محكمة العدل الدولية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى عدد من المؤسسات التي تلعب دورًا أقل أهمية.[2]

الفرع الاول:المجلس الأوروبي

يعتبر أعلى مؤسسة في الاتحاد الأوروبي، كونه ينظم اجتماعات قمة رؤساء وحكومات الدول الأعضاء بالإضافة إلى رئيس المفوضية الأوروبية في الاتحاد، يجتمع المجلس ثلاث مرات كل عام، وذلك استنادًا لما تمخضت عنه قمة باريس عام 1974 وما تم عليها من تعديل على عدد من بنودها لاحقا عام 1985، حيث بات منذ ذلك العام يجتمع مرتين فقط في السنة لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الهامة[3]، وله حق في اصدار التشريعات المختلفة على مستوى الجماعة الأوروبية استنادا الى المقترحات التي تتقدم بها المفوضية الأوروبية (اللجنة التنفيذية) ويلتزم المجلس الأوروبي بأخذ رأي كل من البرلمان الأوروبي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي دون أن يلتزم برأيهما عند اصدار التشريعات الأوروبية، ولقد أقرت قمة كوبنهاغن الأوروبية نهجا جديدا مفادها تعيين رئيس للمفوضية الأوروبية، يختاره البرلمان الأوروبي ورئيس آخر للمجلس الأوروبي يختاره رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ليتعامل بالتالي مع العالم

[1] أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق ص06.

[2] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهر، ضع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية–الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، أوت 2001، ص41.

[3] محمد المقداد وصايل السرحان، المرجع السابق، ص20.

الخارجي[1]، فإنه عادة ما يتم وصف المجلس الأوروبي بأنه مؤسسة بين الحكومات (Intergovernmental institution) وليس مؤسسة فوق الحكومات وفوق القومية(Supranational institution) بمعنى أنه مجال يظهر فيه الدول الأعضاء، ولا يعتبر مؤسسة ذات سلطة فوق سلطات الدول الأعضاء كما هو الحال في عدد من المؤسسات الاتحاد الأوروبي.

الفرع الثاني:مجلس الاتحاد الأوروبي (المجلس الوزاري)

مجلس الاتحاد الأوروبي هو الاسم الجديد الذي أصبح يطلق على هذه المؤسسة بدءًا من 8 نوفمبر 1993، وكان يطلق عليه من قبل مجلس الجماعات الأوروبية، وهو الإطار الذي يجتمع فيه وزراء الدول أعضاء الاتحاد في التخصصات المختارة بحيث يطلق عليه أيضا مجلس الوزراء أو المجلس الوزاري[2] ومقره في العاصمة البلجيكية بروكسل، ووظيفته إقرار التشريعات المختلفة التي تصدر عن الاتحاد[3]، وهو أهم مصدر تشريع داخل مؤسسات وهياكل الاتحاد الأوروبي ويضطلع بوظيفتين في اطار الهرم المؤسساتي الأوروبي: الوظيفة التشريعية الى جانب البرلمان، خاصة ما يتعلق بالعملية التكاملية الأوروبية، والوظيفة التنفيذية إلى جانب المفوضية الأوروبية.[4]

تتغير رئاسة الاتحاد بشكل دوري كل ستة أشهر، ويتكون من 87 عضوا[5]، أما فيما يتعلق بالتصويت فيكون لكل دولة عضو عدد من الأصوات يتناسب مع أهمية الدولة، فمثلا عدد الأصوات الممنوحة لكل من ألمانيا، إيطاليا وفرنسا أربعة أصوات للدولة الواحدة وصوتان لكل دولة من بلجيكا وهولندا أما لوكسمبورغ قلها صوت واحد، ومن خلال مجلس الوزراء تستطيع الحكومات القومية أن تؤثر وتراقب تطور الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال الموافقة على أو تعديل أو حتى رفض مقترحات المفوضية الأوروبية.[6]

---

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، الكتاب الثاني، الدار المصرية، اللبنانية، القاهرة، 2005، ص159.

[2] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهر، المرجع السابق، ص42و43.

[3] أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص06.

[4] عبد الوهاب بن خليف، الإتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، دار قرطبة، الجزائر، 2009،ص220.

[5] أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص06.

[6] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص405.

الفرع الثالث:المفوضية الأوروبية

تعتبر الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي مقرها بروكسل[1]، ويبلغ عدد الأعضاء في المفوضية 31 عضوًا، وبواقع عضوين لكل دولة كبرى (المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا وإيطاليا) وعضوا واحد لكل دولة أخرى من دول الاتحاد. يتم تعيين الأعضاء لمدة (5) سنوات قابلة للتجديد وشريطة موافقة البرلمان الأوروبي على تعيينهم، ويعمل في المفوضية 21 ألف موظف منهم 17 ألف في دولة المقر (بلجيكا)، وتجتمع المفوضية مرة واحدة على الأقل أسبوعيا[2]، ويتم التصويت في المفوضية على أساس الأغلبية حيث يحق لكل دولة عضو في الاتحاد بموجب معاهدة نيس تعين مفوض واحد[3] وللمفوضية صلاحيات ومهام رئيسية منها:

1. مراقبة تنفيذ أحكام الاتفاقيات وقرارات الأجهزة الأوروبية.
2. استخدام السلطات الممنوحة لها كسلطة تنفيذية وخاصة فيما يتعلق بإدارة صناديق الاتحاد الأوروبي التمويلية الرئيسية.
3. تضع مقترحات للقوانين الجديدة في الاتحاد الأوروبي وتعرضها على البرلمان والمجلس، ويمكنها التصرف ضد منتهكي القانون، ومقاضاتهم أمام محكمة العدل إذا دعت الضرورة.
4. تقوم المفوضية بوصفها الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي بتطبيق القرارات السياسية والتفاوض حول الاتفاقيات الدولية للتجارة والتعاون.
5. المفوضية الأوروبية ملتزمة بتقديم كل ما يتصل بحساباتها للبرلمان الأوروبي، يشرف الجهاز الأوروبي للمحاسبات على أوجه اتفاق الأموال الخاصة بالميزانية المشتركة.
6. تتعاون المفوضية بشكل وثيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك مع لجنة المناطق وهما المؤسستان الاستشاريتان للاتحاد الأوروبي حيث تطلب مشورتهما في معظم الشؤون القانونية[4]

---

[1] سامي عفيفي حاتم، أوروبا الموحدة 1992 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي المغربي، شركة النصر، القاهرة، 1993، ص04.

[2] محمد المقداد وصايل السرحان، المرجع السابق، ص21.

[3] حسين عمر، التكامل الاقتصادي: أنشودة العالم المعاصر "النظرية والتطبيق"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993، ص150.

[4] أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص79.

الفرع الرابع:البرلمان الأوروبي

يمثل البرلمان الأوروبي السلطة التشريعية في الاتحاد، ويضم 736 مقعدا موزعة على الدول الأعضاء حسب نسبة السكان لكل دولة، ويتم اختيار أعضاء البرلمان عن طريق انتخابات مباشرة كل خمس سنوات من قبل مواطني الدولة التي يمثلها العضو[1]، يتكون من قضاة ومحامين[2]، للبرلمان الأوروبي ثلاثة مقرات في كل من (ستراسبورغ وبروكسل ولوكسمبورغ)[3]

فالبرلمان الأوروبي يملك بعض الصلاحيات التشريعية ويعتبر الجهاز الرقابي والاستشاري في الاتحاد الأوروبي ويراقب عمل المفوضية الأوروبية ويوافق على أعضائها، كما يشارك بوشع القوانين ويصادق على الاتفاقيات الدولية وعلى انضمام الجدد.[4]

الفرع الخامس: محكمة العدل الدولية

وهي الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي، تتكون المحكمة من قاضي من كل دولة ويشهد له بالكفاءة والخبرة العلمية ويختار قاضي، ويقوم المجلس الوزاري باختيار أعضاء المحكمة بناء على ترشيحات الدول، المجالات القانونية واحد منهم ليكون رئيس المحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وقد يتغير

عدد أعضاء المحكمة بتغير أعضاء ويعتبرون مستقلين[5]، ويتم تعيين القضاة لست سنوات قابلة للتجديد[6] ويضع الاتحاد الأوروبي للقضاة كل الوسائل الازمة للقيام بواجباتهم على أكمل وجه[7]، مقرها لوكسمبورغ[8]

---

[1] محمد المقداد وصايل السرحان، المرجع السابق، ص21.

[2] لبنة جديد، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة "تشابه المقدمات واختلاف النتائج"، بحث علمي أعد لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ،كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، ب.ذ.ب.ن، 2004، ص17.

[3] أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص78.

[4] خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص162.

[5] عبد العزيز صدوق، سيدي علي باكنا، محمد أوفيست، من موقع الأنترنت

.www: Rachelcentre.Pslnews.php ?action=view&id=13154http :، تاريخ التصفح 2017/04/02.

[6] محمد المقداد وصايل السرحان، المرجع السابق، ص23.

[7] عبد العزيز صدوق، سيدي علي باكنا، محمد اوفيست من موقع الانترنت

.www: Rachelcentre.Pslnews.php ?action=view&id=13154http، تاريخ التصفح 2017/04/02.

[8] حسين عمر، المرجع السابق، ص151.

وتلعب المحكمة دورا كبيرا في عملية البناء الأوروبي بالنظر الى الصلاحيات والسلطات القضائية الواسعة التي تتمتع بها سواء من حيث أنها تسهر على احترام القانون من قبل كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات التي تم توقيعها في إطار العملية التكاملية وبين هذه الأخيرة والعالم الخارجي.[1]

الفرع السادس :اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

تتكون من ممثلي الفئات المختلفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بعين أعضاؤها لمدة 4 سنوات كما يعين الرئيس من الأعضاء ولمدة سنيتين وهي ذات صفة استشارية في عملية صنع القرار على مستوى المجموعة الأوروبية.[2]

الفرع السابع: بنك الاستثمار الأوروبي

أنشأ بنك الاستثمار في 1958 بموجب معاهدة روما كمؤسسة تمويلية للجماعة، له استقلالية مالية ويعمل وفق الأسس المصرفية بالتعاون مع المصارف سواء في عملية الاقتراض من أسواق رأس المال أو في تقديم التمويل طويل الأجل للمشروعات الرأس مالية، غير أنه لا يهدف الى الربح بل يسعى الى الإسهام في عملية التكامل الأوروبي باعتباره جهاز من أجهزة الجماعات الأوروبية، ويقوم بمنح قروض طويلة الأجل وتقديم كفالات لتسهيل تمويل مشروعات في أربعة مجالات هي: الاقتصادية، الفنية، البيئة، المالية.[3]

[1] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص241.

[2] سهير محمد السيد، حسن محمد، محمد البنا، المرجع السابق، ص272و 273.

[3] محمد محمود الامام، تطوير الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي، "الدروس المستفادة عربيا للتكامل العربي"، بحوث ودراسات للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1998، ص230و231.

من أجل الإلمام أكثر بمفهوم الشراكة تطرقا في هذا الفصل إلى مختلف مفاهيمها وكذا أهم خصائصها ومميزاتها.

أيضا تعرفنا على أنواعها و دوافعها وأهم أهدافها لنصل فيا الأخير إلى إعطاء صوره ولو بسيطة عن العوامل المساعدة على إقامة الشراكة في مجمل المجالات تم تطرقنا إلى تقييم الشراكة من حيث إيجابيات والسلبيات ومن خلال ما رأياه ويمكن القول من أنه لابد من انتهاج الشراكة ، كونها تهمنا الاستفادة من التقنيات والوسائل المتطورة ونقل المعرفة الفنية والتكنولوجية ، كما أنها تعتبر تأكيد على الأهداف العامة والمأمول بها طرف الدول التي تسعى إلى الرقي والتنمية المستدامة و بان تمشي على أسس تسيربها إلى تحقيق منطقة للتبادل الحرإذا يعبر إنجازا على الصعيد الاقتصادي وأفقا ماليا حديدا والذي يتحقق بسياسة الجوار والشراكة .

ومن ناحية كذلك ارتأينا إعطاء صورة واضحة نوعا ما عن تعريفات البحر الأبيض المتوسط ، وإبراز الأهمية الاستراحة البالغة التي يكتسيها هذا الأخير على المستوى الجيوسياسيي والاقتصادي والحضاري التي جعلت منه همزة وصل ما بين ضفتين ، إضافة إلى محاولاتنا دراسة المغرب العربي وتعرفا على التسميات التي مر بها.

ومن خلال تطرقنا في المنطقة المغاربية تبين لنا أنها تحتل مكانة هامة في العالم ، ولا سيما من الناحية الاقتصادية والتجارية نظرا لما تملكه هذه الأخيرة من مؤهلات النفط والغاز، كما تشكل فضاء جيوسياسي وجيوإستراتيجي بالغة الأهمية في الساحة الدولية ، فهي تمثل منطقه مؤهلة أكثرمنا غيرها من المنطق الأخرى لتحقيق مستويات عالية من التنسيق والتعاون وبعبارة أدقفالمنطقة المغاربية تمالك العناصر الكافية التي تجعلها مقصدا من طرف القوى الدولية بفعل الخصائص التي تتميز بها هذه الأخيرة.

ومن ناحية أخرى تناولنا في الأخير دراسة الاتحاد الأوروبي والمراحل التي مر بها من نشأته وتوسعة ببناء تكتل اقتصادي يضم الدول الأوروبية لنهوض بالقارة، وكذلك طريق في المؤسسات التي يتكون منها الاتحاد والذي ساعده في القيام بمهامه.

الفصل الثاني

التطور التاريخي

للعلاقات الأورو- مغاربية .

عرفت العلاقات الأورومغاربية تطورات متسارعة ،نظرا للقرب الجغرافي والروابط التاريخية التي جمعت الطرفين مماولد شعور بين الشعوب الضفتين أنه يقتضي التضامن والتواصل، وأن تاريخ العلاقات بينهما لا يمكن أن يذهب في طي النسيان حيث عبرت أوروبا مند استقلال الدول المغاربية الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب)، عن دعمها لتحقيق الاستقرار والتنمية في هذه الدول، ومن أجل ذلك عمدت على إحياء هذه العلاقات، بالاعتماد على النظام الإقليمي كوحدة تحليل، باعتبار أن إمتداد الجغرافي والجوار عامل محدد في بلورة هذه العلاقات، في دراسة مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات الأورومغاربية وفق عقلانية زمنية بتجديد مختلف التطورات والخصائص التي ميزت كل مرحلة .

وعليه فمن خلال هذا الفصل الثاني سنحاول تسليط الضوء على مختلف المراحل العلاقات الأورومغاربية وبدءا من المرحلة الأولى للاستقلال، ومرورا بمرحلة إتفاقيات التعاون خلال السبعينات والثمانينات وحى بداية تسعينيات القرن الماضي

و كذلك تطرق إلى أهم محطات الشراكة. وفي الأخير نحاول إعطاء ولو صورة بسيطة عن نماذج اتفاقيات الشراكة الأورومغاربية (تونس ، المغرب ، الجزائر)وفصلنا لكل دولة على حد من حيث تاريخ العلاقة بين كل دولة و الاتحاد الأوروبي. ضف إلى ذلك عرض ديباجتهم و كذا محتوى إتفاقيات الشراكة و أهدافها بصفة منفردة لكل دولة .

المبحث الأول : المسار التاريخي للعلاقات الأورومغاربية

تميزت العلاقات الأورومغاربية خلال الفترة الممتدة من نهاية الخمسينات إلى بداية التسعينيات من القرن الماضي بإرساء قواعد جديدة لتنظيم العلاقات بينضفتي المتوسط ومن أجل ذلك عمدا الطرفان على توقيع اتفاقيات تعاون التي عرفت العديد من التعديلات لمواكبة التغيرات التي عرفتها المنطقة خلال تلك الفترة، هذا ما نذهب إليه بالدراسة والتحليل من خلال المطالب الثلاث التالية :

المطلب الأول: العلاقات الأورومغاربية من نهاية الخمسينات إلى بداية السبعينات

وللتفصيل أكثر في هذا الجانبسنحاول من خلال هذا المطلب إلقاء نظرة على مختلف المراحل التي مرت بها العلاقات الأورومغاربية منذ نهاية الخمسينات وحتى بداية السبعينات القرن الماضي وذلك من خلال التطرق إلى :

الفرع الأول : مرحلة إتفاقيات التعاون الأولى (تونس و المغرب) .

بدأ اتفاقيات الانتساب بين جماعة و بين العديد من الدول المتوسطة الهدف تنشيط المبادلات الجارية والمعونات الفنية والمالية، وأرادت الجماعة إقامة علاقات خاصة مع بلدانشمال افريقيا الثلاث[1] والتي بدأت منذ عام 1958، بعد استقلال تونس والمغرب عام 1956 . إذا ذكرت الجزائر بالاسم في ملحق إتفاقية روما، باعتبارها مستمرة فرنسية ، حيث عملت فرنسا بخاصة على إبقاء التعاون مع هذه الأقطار تقنيا و فنيا بموجب إتفاقيات خاصة[2]

أما المغرب وتونس فقد طالبتا سه 1962بالدخول في مفاوضات تمهيدية من أجل تحديد علاقاتهماالإقتصادية مع المجموعة الأوروبية[3] ، حيث بدأت المفاوضات معها في هذا الشأن في15 أكتوبر 1964 ، والتي كللت بإنشاء أول اتفاقية تعاون بينا الاتحادالأوروبي ودول المغرب العربي تونس والمغرب سنة 1964 [4].

– ليتم فيا مارس1969 إبرام الاتفاق مع تونس، ثم في 31 مارس من نفس السنة إبرام للاتفاق مع

[1] سهام حروري، سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية، مجلة المفكر، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر ببسكرة، ب،س،ن ، ص341 .

[2] عبد اللطيف بوروبي، المرجع السابق ، ص104 .

[3]حسين بومدين ، مزايا وتكاليف الإتفاقيات الاورو– متوسطيه ، رسالة ماجستير في المالية العامة ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، ، جامعة تلمسان 2003 ، ص 22.

[4]otmane bekenniche , la coopération entre l'union européen et l'Algérie l'accord d'association , office des publication universitaire ,ben-aknoun, Alger , 2006 p18 .

المغرب[1] وما ميز هذا الاتفاق أنه تم بشكل فردي أي كل دولة على حدا و اقتصر مضمونه على الجانب التجاري فقط [2] و كان الدافع لذلكوالرغبة خاصة لدى فرنسا ، لإبقاء على علاقات مميزة مع بعض بلدان إلي كانت تستعمرها وتمكين هذه الأخيرة من الاستفادة منا وضع مميز ضمن علاقة السوق الأوروبية المشتركة مع البلدان النامية وخاصة في ميدان المنتوجات الزراعية والتي هي في أمس الحاجة إليها، وكان لهذه السياسة الأوروبية تأثيرها المباشر على البنية الهيكلية للمبادلات الخارجية خاصة في تونس و المغرب أين تم الإهتمام بتطوير المنتوجات الزراعية الموجهة للتصدير من خلال توجيه النموذج التراكمي نحو الصادرات الزراعية بالعمل على تطوير الإستثمار في قطاع الري واعتماد سياسات زراعية تتماش واحتياجات السوق الأوروبية – على حساب الزراعات المعيشية [3].

وفي نفس السياق تم عقد عدةجلسات حوار الطرفين ما بين 1973 – 1974 تميزت بإصدار أوروبي على اقتصار الحوار على الجانب الاقتصادي دون الجانب السياسي [4]، وكل هذه الأحداث ساهمت بشكل أو بأخر في التأثير على إتفاقيات التعاون مع كل من تونس و المغرب حيث أن التنازلات التي منحتها الجماعة الأوروبية لدول العالم الثالث المرتبطة تقليديا ببريطانيا من خلال إتفاقيات لومي و توسيع دائرة الشراكة يضر بكل صادرات البلدان الشريكة منذ التستنيات ، و هكذا فإن صادرات كل من تونس و المغرب لم تتمكن من الصمود في وجه المنافسة الكبيرة للدول التي وقعت إتفاقيات مع الجماعة الأوروبية[5] .

الفرع الثاني :علاقات التعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي قبل 1976 .

بدأت علاقات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي منذ نشأة المجموعة الإقتصادية الأوروبية ، حيث كانت الجزائر خلال فترة الاحتلال الممتد من(1957–1962)تحضيرمعاملة

---

[1] عبد الوهاب شمام ، اتحاد المغرب العربي والشراكة الأورومتوسطية ، أوجه التكامل والتباين الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 08 و 09 ماي 2004 ، ص 04

[2] حسين بومدين ، المرجع السابق ، ص60.

[3] عبد الوهاب شمام، حول العلاقات الاورومغاربية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد22،ب،ذ ب،ن، جوان 2004،ص06.

[4] Bechara khader , le partenariat euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone , l'harmattan , 1997,p06

[5] Gelbert benha youn Nathalie gaussier , économie des régions méditerranéennes et oppement durable , l'harmattan , 1999 , p182.

الدول الأعضاء لأنها كانت تمثل جزء من فرنسا بالنسبة للمجموعة الأوروبية، لم توقع الجزائر خلال الستينيات اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية على غرارما فعل المغرب وتونس في سنة 1969 ،ذلك أن العلاقات بينها وبين المجموعة الأوروبية طبعتها آنذاك جعلتها لا تحتاج إلى إمضاء مثل هذه الاتفاقيات ، حيث استطاعت أن ترفض بعض مطالب المجموعة الأوروبية في الوقت الذي استمرت فيه الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحوالمجموعة بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوربية في 28 مارس1963 [1]، وذلك تطبيقا للمادة 227 لمعاهدة روما ، والتي اعتبرت كأساس قانوني للعلاقات بين الجزائر و السوق الأوربية المشتركة [2].

وفي فيفري 1964 تم عقد أول لقاء بين الوفد الجزائري ووفد الجماعة الاقتصاديةالأوروبية لتتبع هذا اللقاء بثاني خلال شهر ماي وثالث خلال شهر ديسمبر من نفس السنة إلا أن هذه اللقاءات لم تصل لأي نتيجة ، بعد أن أكدالوفد الجزائري | أن أي اتفاق جديد يجب أن يكون عام الهدف وأن لا يقتصر على التبادل في مادة معينة بل يشمل كل الميادين ، إضافة إلي المحافظة على الإمتيازات التفضيلية السابقة في حينا اقترحت المجموعة الأوروبية توقيع اتفاق تجاري تفضيلي يتوافق وقواعد (GATT) في شكل اتحاد جمركي أومنطقة تبادل حر، على غرار إتفاقي تونس و المغرب سنة 1969.

لتنطلق المفاوضات الثنائية مجددا بينهما سنة 1972 م ، قصد الوصول لاتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي اتبعها المجموعة الأوروبية ،في هذه المرحلة وفي 26 أفريل 1976م، وقعت الجزائر على اتفاقية التعاون والتي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978[3]

المطلب الثاني : اتفاقيات التعاون الأورو مغاربي من 1976 – 1991 .

وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقات تعاون مع الدول المغاربية عام 1976 وكان من أهداف هذا الاتفاق مساعدة ودعم إجراءات التنميةالاقتصادية والاجتماعية في بلدان المغرب العربي الثلاث (الجزائر،

---

[1]براق محمد، ميموني سمير، الإقتصاد الجزائري و مسار برشلونة – دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو– جزائرية،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول أثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على المنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، يومي 13 و 14 نوفمبر 2005 ، ص05

[2]محمد حسن علاوي ، كريم ، بوروشة ، تفعيل الشراكة الأورو–جزائرية كآلية للإندماج في الإقتصاد العالمي ، مجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، عدد 04 ، ورقلة ، الجزائر ، جوان 2016 ، ص 35.

[3]هويدي عبد الجليل ، المرجع السابق ، ص67 و 68 .

تونس، المغرب)، وهوجزء من النظرة المتوسطية الشاملة التي أتفق حولهارؤساء دول وحكومات المجموعة في قمت باريس 1972[1]لذلك اتصفت بمرحلة اتفاقيات الشراكة والتعاون بهدف زيادة المبادلات التجارية ، دعم التنمية الصناعية والتزود بوسائل ماليه إضافية[2] و هو ما نعمدإلى تفصيله في الفروع التالية:

الفرع الأول: اتفاقيات التعاون الأولى 1976 – 1981 .

سعت المجموعة الأوروبية منذ تأسيسها إلى انتهاج إستراتيجية خارجية توسعيةخاصة مع دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وذلك من خلال عقد اتفاقات شراكة [3].

وقد كانت سنه 1796 ذات أهمية كبرى بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين أقطار المغرب العربي و المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، ففي شهر أفريل من ذات السنة وقعت كل من الجزائر، وتونس والمغرب – بصفة انفرادية على اتفاقيات تعاون مع المجموعة الأوروبية ، وإذا كان الأمر بالنسبة لتونس والمغرب يتعلق بتجديد وضعية الشراكة التي تم تقنينها في اتفاقيات سنة 1969 ، فإن توقيع الجزائر على اتفاقية التعاون يعني اندماجها في السياسة المتوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية [4].

لكن التقلبات المتعددة التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال السبعينات – خاصة أزمة البترول سنة 1973 التي أفرزها الصراع العربي الصهيوني – لم تساعد على ضمان نجاح اتفاقيات الجيل الثاني، فشموليه السياسة المتوسطية التي وضعها الأوروبيون استفادت منها البلدان الأفريقية وإسرائيل الذين تمكنوا من الحصول على وضع مشابه للبلدان المغاربية في علاقاتها مع المجموعة الأوروبية، كماأفرزته مرحلة السبعينات تصرفات ملتوية لدى الأوروبيون ، فأخذوا يمارسون طرق حماية فارضين بصفة خاصة حصصا على وارداتهم من الأقطار المغاربية ، كما سارعوا إلى توقيف حركة إعادة الانتشار الصناعية إلى الجنوب المتوسطي *، و بعرقلة مد الهجرة المغاربية الذي يعد ذا أهمية قصوى في الارتباطات بين الضفتين .

---

[1]توفيق حكيمي ، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورو – مغاربية , الجزء الثاني ، السنة الثانية علوم سياسية ، جامعة باجي مختار ، عنابة، 2009 – 2010 ، ص 04 .

[2]سهام حروري ، المرجع السابق ، ص 342 .

[3]هويدي عبد الجليل ، المرجع السابق ، ص 67 .

[4]فتح الله لعلو ، الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية ، دار الحداثة ، بيروت ، 1982 ، ص 103 .

نلاحظ أن المفاوضات التي أدتإلى اتفاقيات 1976 كانت على أساسظرفية التي كانت سائدة أنداك فالمصالح والأهداف تتغير بتغير الظروف التاريخية دائما بالنسبة للعلاقات التجارية بين اقطار المغرب العربي و المجموعة الاقتصادية الأوروبية خاصة مع بداية انحسارأسعار النفط والسعي الدؤوب للحفاظ على أسعار ثابتة ليست له، وأن لا يكون التحكم في أسعاره في يد مجموعة واحدة " OPEC" وأن يكون ذلك في يد الدول المستوردة له، والتي تضغط في سبيل تحديد الكميه المعروضة وتحديدا أسعارها، ومع انضماماالأسبان والبرتغال واليونان إلى البلدان التسعة المكونة للمجموعة الأوروبية أضحى إنضمام هذه البلدان العامل المؤثر في تغيير معالم العلاقات المغاربية مع أوروبا ، وذلك بسبب صادرات تلك البلدان لدول المغرب العربي خاصةأن اتفاقيه افريل 1976 أبرمة لمدة غير محدودة [1]، وقد جاءت هذه الاتفاقيةأوسع نطاقامن الاتفاقيات السابقة وذلك لأنها شملت تقديم معونات للدول المغربية، وكذلك احتوت على أوجه التعاون الأخرى بالإضافة إلى التبادل التجاري،لذلك أطلق عليها اسم إتفاقيات التعاون ، هذه الاتفاقيات جاءت لتعزيز التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين بغرض الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل دوله من الدول المغاربية المتعاقدة مع الاتحاد الأوروبي ، و المساعدة على تقويه العلاقات بينهما الأمر الذي استدعى اتخاذ إجراءات في مجالات التعاون الاقتصادي و الفني والمالي وفي مجال التعاون[2] ، عكس اتفاقية سنه 1969 والتي كانت مدتها خمس سنوات فقط [3]، ولا تقترح مساهمه ماليه للمجموعة من أجل مساعدة الدول المتوسطية للتنمية الاقتصادية، مجموعة المساعدات الأولى كانت غير كافية فهي لا تغطي إلا جزء صغير جدا من المشاريع التنموية[4].

[1] فتح الله لعلو، المشروع المغاربي و الشراكة الاورو–متوسطية، المرجع السابق، ص 171.

[2] Mahilainedjebaili , l'union du Maghreb arabe et le projet de méditerranée occidentale , fondation des études de défense nationale , paris , 1992 , p178 .

[3] فتح الله لعلو ، المشروع المغاربي و الشراكة الأورومتوسطية ، المرجع السابق ، ص171 .

[4] Kherbachi Hamid ,ouchichi Mourad et oukaci Kamel , analyse synthétique et critique du partenariat euromaghrébin , revenu des sciences économique et de gestion n° 4 , 2005,p21

تم توقيع أولىاتفاقيات التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية و البلدان المغاربية الثالثة في ابريل 1976 ، حيث رافق هذا الاتفاق دعم مالي أوروبي في شكل مساعدات مباشره من ميزانية المجموعة الأوروبية و قروض المسيرة من البنك الأوروبي للاستثمار[1] .

و الجدول الموالي يوضح الإعانات المقدمة لكل بلد ، و مجالات استخدام هذه الموارد .

جدول رقم 3:اعتمادات بروتوكول التعاون الأولى بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والدول المغاربية من 1976 الى غاية 1981.

البلد / التخصصات المالية		الجزائر	المغرب	تونس
مصادر التمويل (مليون إيكو)	المجموعة الأوربية	44	74	54
	البنك الأوربي للإستثمار	70	56	41
	المجموع	114	130	95
القطاعات المستفيدة من برنامج التمويل	التنمية الريفية	34 %	19 %	29 %
	المنشآت القاعدية	-	35 %	-
	النقل	24 %	-	21 %
	الصناعة	03 %	-	03 %
	القطاع الخاص	-	18 %	-
	المحيط	31 %	-	27 %
	المجال الاجتماعي	-	12 %	-
	التكوين	06 %	12 %	05 %
	التعاون العلمي	02 %	04 %	02 %
	مجالات أخرى	-	-	13 %

المصادر :

- Marie – lucyuDumas ,méditerranée occidentale – sécurité et coopération fondation pour les études de défonce nationale , paris , 1992 , p 94 .
- Christipherpatten , union européen – Maghreb – 25 ans de coopération , DGRECE Bruxelles , 2001 ,p 08 .

[1] القروض الميسرة : هي التي تتم وفقا لقواعد والشروط تفسير أيسر من مثيلاتها السائدة في الأسواق المالية الدولية.

- لمزيد حول هذا الموضوع أنظر : د. سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، مكتبه ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998 ،ص 309.

فقد تقرر تجديد المساعدة المالية عن طريق توقيع بروتوكول لمدة خمس سنوات قابله للتجديد للفترة من 1976 إلغاية 1981 للمشاريع التنموية وقد تم تحديد المبلغ الممنوح للجزائر بـ 114 مليون وحده نقدية أوروبية، قد تم استعمالها خاصة في مجال التنمية الريفية ، أما المبلغ الممنوح للمغرب فقد قدر بـ 130 مليون وحده نقدية ، و 95 مليون وحدة نقدية لتونس[1].

الفرع الثاني : إتفاقيات التعاون الثانية 1981-1986 .

تم اعتماد اتفاقيات التعاون الثانية بين المجموعة الاقتصادية الأوربية(CEE)و الدول المغاربية كتكملة لاتفاقيه التعاون الأولى التي جمعت الطرفين خلال السبعينات، حيث تم تسجيل ارتفاع في حجم الإعانات المقدمة من قبل المجموعة الأوروبية [2]والجدول الموالي يوضح الإعانات المقدمة لكل بلد ومجالات استخدام هذه المواد .

<u>الجدول رقم 04</u>: إعتمادات برتوكولالتعاون الثاني بين المجموعةالاقتصاديةالأوروبية و الدول المغاربية 1981 الى 1986.

البلد / التخصصات المالية		الجزائر	المغرب	تونس
مصادر التمويل (مليون إيكو)	المجموعة الأوربية	44	109	61
	البنك الأوربي للإستثمار	107	90	78
	المجموع	151	199	139
القطاعات المستفيدة من برنامج التمويل	المنشآت القاعدية	70 %	30 %	-
	التنمية الريفية	-	51 %	87 %
	الطاقة	18 %	-	-
	الصناعة	01 %	-	-
	الفلاحة و الصيد	02 %	-	06 %

[1] ميلود بن غربي ،الأورو-متوسطية: رهانات متضاربة ، مجلة المستقبل، العدد 243 ،ب،ذ،ب،ن،2006،ص 15.

[2] أسامه المجدوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ، ط الأولى ،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000 ، ص 62.

	المجال الاجتماعي	-	09 %	-
	التكوين	-	10 %	-
	التعاون العلمي	09 %	-	-
	المحيط	-	-	07 %

المصدر :

- Marie Lucy Dumas, op.cit, p94.
- Christopher patten, op.cit,p10.

خلال هذا الجدول نلاحظ انه خصصت للجزائر مساعدة تقدر بـ 151 مليون وحدة نقدية[1]صرف منها 107 مليون إيكو تم استغلاله بشكل كامل و قد تضمن مشروعين خاصين بالقطاع الزراعي، ومشروع تكوين مسيرين زراعيين بتكلفة تقدر بـ 2.9 مليون إيكو، ومشروع تكوين في مجال الصيد بتكلفة 2.7 مليون إيكو [2].

أما المغرب فقيمة البروتوكول بلغت 199 مليون وحدة حساب منها 109 مليون مساعدات من ميزانية الاتحاد و90 مليون على شكل قروض من بنك الاستثمار الأوروبي، و بالنسبة لتونس فإن البروتوكول بلغ 139 مليون وحده حساب منها 61 مليون مساهمة في ميزانية المجموعة و78 مليون قروض من البنك الأوروبي للاستثمار[3].

الفرع الثالث : اتفاقيه التعاون الثالثة 1986 – 1991.

تم عقد هذه الاتفاقية بين المجموعة الاقتصاديةالأوربية و الدول المغاربية لتخلف برتوكول التعاون الثاني الذي جمع الطرفين، حيث تم تسجيل ارتفاع نسبي في حجم الاعتمادات المخصصة لهذه الدول، غير أنها حافظة على نفس النسق في تحديد القطاعات المعنية ببرامج التمويل [4]، والجدول الموالي يوضح حجم الإعتمادات المخصصة لكل بلد ومجالات استخدام هذه الموارد.

[1]عز الدين شكري ، المغرب العربي – أوربا ، إعادة صياغة العلاقات السياسية الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجي، العدد 99 ،مصر،يناير 1999 ،ص159.

[2]العلاقات الأوروبية الجزائرية تطور ، الفصل الثاني ، مذكرة منشورة على موقع الأنترنت :
http:www.thesis.univ-biskra.dz, la date de consultation sur site : 21/05/2017.

[3]حسين بومدين ، المرجع السابق ، ص43 .

[4] أسامه المجدوب، المرجع السابق ، ص 64.

الجدول رقم 05: اعتماد بروتوكول التعاون الثالث بين المجموعة الإقتصادية الأوربية و الدول المغاربية من 1986 – 1991 .

البلد / التخصصات المالية		الجزائر	المغرب	تونس
مصادر التمويل (مليون إيكو)	المجموعة الأوربية	56	173	93
	البنك الأوربي للإستثمار	183	151	131
	المجموع	239	324	224
القطاعات المستفيدة من برنامج التمويل	المنشآت القاعدية	80%	09 %	09 %
	التنمية الريفية	-	58 %	38 %
	الفلاحة و الصيد	08 %	-	-
	الصناعة	07 %	-	14 %
	التكوين	05 %	21 %	-
	القطاع الخاص	-	05 %	-
	المحيط	-	-	22 %
	المجال الإجتماعي	-	07 %	-
	مجالات أخرى	-	-	17 %

المصدر :

- Marie Lucy Dumas ,op.cit , p94.
- Christopher patten ,op.cit , p12 .

من خلال هذا الجدول البروتوكول الثالث 1986 – 1991 بالنسبة للجزائر بمبلغ 239 مليون إيكو، صرف منها 183 مليون إيكو استغل منه ما يعادل 98.9 % حيث إستفاد منها القطاع الزراعي بحوالي 39 % وجهت للهياكل القاعدية و المنشأة القاعدية الفلاحية [1].

أما قيمه البروتوكول الثالث للمغرب فقد بلغت 324 مليون وحدة حساب منها 173 من ميزانيه مجموعه أما الباقي 151 مليون فهي قروض من البنك الأوربي للإستثمار [2] .

[1] مذكرة منشورة على موقع الانترنت: العلاقات الأوروبية الجزائرية تطور : الفصل الثاني :

http :www.thesis.univ-biskra.dz / la date de consultation sur site : 21/05/2017.

[2] حسين بومدين ، المرجع السابق ، ص43 .

بالنسبة الى تونس بروتوكول 1986 – 1991 : بمبلغ 224 مليون ECU منها 93 مليون كإعانة من المجموعة الأوروبية و الباقي في شكل قروض من البنك الأوروبي للإستثمار و هذا لدعم التنمية الريفية[1].

المطلب الثالث: العلاقات الأورو– مغاربية من 1991 و حتى سنة 1996.

منذ سنة 1990، عمل الطرفان إلى إقامة سياسة متوسطية جديدة تحت الزعامة الأوربية، بهدف تحسين مكانة أوروباعالميا ، و تسابق على الزعامة داخل أوروبا ذاتها – الصراع الفرنسي – الألماني – محاوله استرجاع الدول المغاربية [2]، وعليه ركزت السياسة الأوربية منذ سنوات على الاهتمام بالتعاون الأورمغاربي في إطار رؤية سياسة لمستقبل العلاقات بين الدول الأوروبية و دول جنوب المتوسط بشكل عام[3] .

وفي أواخر سنه 1991، أقر مجلس الاتحادالأوروبي برنامج عمل حول تبني سياسة أوربية متجددة تمتد حتى نهاية 1996 [4]، ومنه سنتطرق إلى السياسة المتوسطية الجديدة في الفروع الآتية:

الفرع الأول :العلاقات الاوورومغاربيه والسياسة المتوسطية الجديدة PMR

في الفترة الممتدة بين 1988 و 1990 ، قامت المجموعة الإقتصادية الأوربية بإقرار السياسة المتوسطية المتجددة ، متأثرة بمجموعة من المستجدات الإقليمية و الدولية

التي فرضت على المجموعةالأوروبية محاوله إعادة رسم سياسات التعاون مع دول المتوسط الثلاث، ومن أهم هذه العوامل [5]نجد :

– فشل السياسة المتوسطية الشاملة في تحقيق أهداف التنمية في دول الجنوب المتوسط على النمو الاقتصادي والاجتماعي.

---

[1]الإقتصاد الجزائري (عرض) صفحة 1 ، منتدى التمويل الإسلامي ، مقال منشور على موقع الأنترنت http://islamfin.go-forum.net/t2240p15-topic– la date de consultation sur site : 23/05/2017.

[2]عبد الحميد براهيمي ،المرجع السابق ،ص 398 .

[3]سهام حروري ، المرجع السابق ، ص 345 .

[4]عامر لطفي ، الدائرة المتوسطية ،العلاقات العربية الأوروبية في ظل إطاربرشلونة ، قضايا استراتيجية ، السنة الثانية ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، العدد 19 ، دمشق ، ماي 1997 ، ص 23 .

[5]Daguzan , jean français , GIRARDET Raoul , méditerranée nouveaux défis , nouveaux risque , paris, 1995,p62

– تفاقم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أوروبا والبلدان المتوسطية الثلاث ما يعرض الأمنالأوروبي للخطر خاصة بفعل المعطى الجيوسياسية الذي يجعل أوروبا جارا قريبا من المتوسط الجنوبي [1].

– في وسط وشرق أوروبا وتحديدا عام 1989 عمت الثورات دول شرق أوروبا ضد انظمه الحكم الشمولي فيها، وتساقطت الواحدة تلو الأخرى، و في نوفمبر 1989 سقوط جدار برلين واضطراب التوازن العالمي ونهاية الصراع شرق/غرب، و في 03 أكتوبر تم الإعلان عن قيام ألمانيا الموحدة [2].

– الأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة منذ بداية التسعينات مثل حرب الخليج الثانية (1990–1991) [3]التي كرست انفراد الولايات المتحدة بقياده العالم، ومع نهاية عام 1991 انهيار الاتحاد السوفياتي رسميا وعقد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر 1991 الذي غير وجهة المنطقة و مستقبلها [4].

– أحداث العنف في الجزائر، الحرب الأهلية في يوغسلافيا السابقة و انعكاساتها[5]، ففي هذه المنطقة من المتوسط تراكمت الاختلالات الكبيرة على مستوى التنمية الديمغرافية، والتحديات المتعلقة بالهجرة والبيئة وندرة الموارد المائية وكذلك مخاطر الكبيرة مثل عدم الإستقرار الدول، والصراعات الجوار، والتنازع على الأراضي، و صعود مشكل الهوية، وتفكك القرى داخل الكيان والأصول الدينية والتشنج الثقافي .

إن هذه الاختلالات والتحديات والمخاطر نبهت بقوة الإتحاد الأوربي بسبب تراكماتها وتشابكها ووجودها في جواره المباشر، وقد أدرك الإتحاد الأوربي حجم الرهانات وإستشعر الخطر الذي يمثله بالنسبة له، هذا الفارق الكبير في التطور بين الضفتين المتوسط، قد أصبح ضروريا ولأسباب تتعلق بأمنه، أن يتم تسريع وتائر التنمية الإقتصادية وتحسين ظروف حياة الشعوب، وزيادة

[1] Bekenniche otman ,op.cit , p94 .

[2]أسامه فاروق مخيمر، التعاون المتوسطي، مركز المحروسة للبحوث والتدريب النشر، القاهرة، 1998، ص 89.

[3] Benkenniche otman ,op.cit , p94 .

[4]أسامة فاروق مخيمر ، التعاون المتوسطي ، المرجع السابق ، ص90 .

[5] Benkenniche otman ,op.cit , p94 .

الفرض وتسريع الإندماج الإقليمي في جواره المباشر، جنوب المتوسط، وقد أصبحت ضرورة صوغ سياسة أخرى [1].

واستجابة لكل هذه التحديات أصبح لزاما على المجموعة الأوربيةاتخاذ سياسة أورومتوسطية أكثر جرأة اتجاه الدول المتوسطية الثالثة.[2]

وكانت المتغيرات الأوربية التي وضعت الإتحاد الأوروبي نحو السياسة المتوسطية الجديدة دخول أوروبا مرحلة تحول مهمة بالتوقيع على معاهدة جديدة للوحدة في مارس1992 ماستريخت [3]لتعكس رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين إحراز تقدم على صعيد الوحدة الإقتصادية والسوق الواحدة وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة .[4] أعدت المجموعة الأوروبية توجها جديدا أخذ ببعض الإقتراحات سواء تلك التي قدمتها بلدان المتوسط غير الأوروبية أو التي قدمها مجلس الستراسبورغ الأوروبي سنة 1989 والتي قدمتها الهيئات الإقتصادية والاجتماعية وعرف هذا التوجه بالتوجه الجديد والتي تمت صياغته عام 1990 ودخل حيز التنفيذ عام 1992 السياسة المتوسطية المتجددة وتسمح هذه السياسة لبلدان المتوسط بأن تدير بصورة أكبر اقتصاداتها وإمكانياتها، وشكلت الخطوات المقترحة داخل هذه السياسة إنفتاحا حازما في إطار تجاور جديد [5].

وبالتالي طرحت المفوضية الأوربية فكرة الشراكة الاورو المغاربية و تكملة البرتوكول المالي مع الدول المغاربية وصولا غلى منطقة تبادل حر، كما نص عليه اتصال المفوضية حول مستقبل العلاقات بين الجماعة الأوربية و دول المغرب العربي المؤرخ في 30 افريل 1992 [6].

---

[1] بشارة خضرة ، أوروبا من أجل متوسط ، من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995 – 2008 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2010 ، ص 66 و 67 .

[2] Hassane Zouiri ,Le partenariat euro-méditerranéen contribution au développement du Maghreb L'Harmattan 2010 , p48.

[3] هويدي عبد الجليل المرجع السابق ،ص52.

[4] يوسف مسعداوي بوزعرور عمار , الشراكة الأورو متوسطية – الجزائرية , الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد " كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة بليدة يومي 23/22 أفريل 2003 ص 03.

[5] وفاء سعد الشربيني ، الأبعاد الأمنية في إتفاقيات الشراكة الأوربية المغاربية ، سلسلة دراسات أوربية ، مركز الدراسات الأوربية ، العدد الأول، القاهرة،نوفمبر 2007 ، ص 20 .

[6] Conclusion du sommet européen de Lisbonne 26 -27 juin 1992 in ambassade d'Algérie , à Bruxelles , mission auprès des communautés européens , déclaration et résolutions , le l'union européen sur l'Algérie , le Maghreb et la méditerranée , Bruxelles, janvier 1997 , p0

تجديد السياسة الأوروبية المتوسطية كي تتمكن من تحقيق الإستقرار الإقليمي من خلال تجسيد سياسة حقيقية للحوار في يونيو 1992[1] من خلال التأكيد على الأهمية المشتركة للإستقرار منطقة المغرب العربي بالنسبة للإتحاد للأوروبي كونها تشكلالحدود الجنوبية للإتحاد وعلى إقامة إطار تعاون متعدد النواحي يؤدي تدريجيا الى شراكة مطورة بين الاتحاد الأوروبي ودوله والدول المغاربية.[2]

بإنشاء السوق الموحدة في بداية سنة 1993 وسريان اتفاقية ماستريخت المنشئة للاتحاد الأوروبي في نوفمبر من نفس السنة[3]، وفي قمة المجلس الأوروبي لرؤساء الدول والحكومات في كورفو باليونان في 24-25 جوان 1994 أعطي أول دفع لسياسة الشراكة مع المحيط المتوسطي للاتحاد الأوروبي عندما أكد الأوروبيون على الأهمية التي يكتسبها لمعالجة ثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي.

والدول الثالثية المتوسطية للمشاكل السياسية والإقتصادية و الاجتماعية التي يتطلب حلها الأمثل لظروف التعاون إقليمية[4] كلفت قمة كورفو باليونان المجلس الأوروبي في جوان 1994 كلا من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطية والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة على المدى القصير والمتوسط[5] و قد أعلنت قمة "أسن" للإتحاد الأوروبي في 10 ديسمبر 1994 بألمانيا عن الخطوط العريضة لمستقبل العلاقات بين الدول المتوسطية بين الدول المتوسطية والإتحاد الأوروبي.[6]

---

[1] Bichara khader , Monde arabe et géopolitique euro- arabe, les cahiers du monde arabe , cernac centre d'études et de recherches sur le monde arabe contemporain , université catholique de Louvain , Belgique , janvier , 2004.

[2] Conclusion du sommet européen de Lisbonne 26-27 juin 1992 ,op.cit , p 04 .

[3] خليفة موارد ،التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الأطروحات النظري و الرجعية القانونية تجارب والتحديات، رسالة ماجستر تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2006، ص248.

[4] Conclusion du somment européen de Corfou 24-25 juin 1994 , in ambassade d'Algérie a bouscules , mission après de communautés européennes , Déclarations et Résolutions de l'union européenne sur l'Algérie , le Maghreb et la Méditerranée , Brucelles , janvier 1997 ,p09.

[5] يوسف سعداوي، بوزعرور عمار ، المرجع السابق، ص 03.

[6] حسين بومدين ، المرجع السابق ، ص63.

الفرع الثاني : الأهداف العامة للسياسة المتوسطية الجديدة .

تم تحديد الإطار العام للسياسة المتوسطية الجديدة [1] في الأهداف المعلنة من طرف الإتحاد الأوروبي إتجاه البلدان المتوسطية عموما والمغاربية خاصة وهي كالآتي :

-تقوية الروابط بين جهود كل من الجماعة و دول البحر المتوسط التي تهدف إلى التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

-التأكيد على مبادئ تعدد الأحزاب و الديمقراطية و حقوق الإنسان .

- دعم الجماعة للجهود التي تقوم بها المؤسسات المالية الدولية لتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي في دول البحر المتوسط .

- التأكيد على أهمية تضافر الجهود لحل مشكل المديونية الخارجية وضرورة إستمرار الأعضاء في تقديم عروض تجارية للدول التي تستطيع الوفاء بخدمة ديونها دون اللجوء غلى إعادة جدولة ديونها، كما تأكد اللجنة على أهمية إجراء مشاورات مع الدول المدينة كإجراء تكميلي للجهود التي تبذل من خلال نادي باريس ولندن .

- تستخدم الجماعة أدوات متنوعة بهدف مساعدة دول حوض البحر المتوسط مثل ترتيبات التجارية، الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا ...

- مضاعفة الحوار بين المجموعةالأوربية وشركائها من الدول مثل البلدان الدول المغاربي في مختل المجالات وعلى مستوى الفردي و الجماعي .

الفرع الثالث : إتفاقيات التعاون الرابعة من 1991 – 1996 .

إن هذه الاتفاقيات لا تختلف عن سابقاتها[2] ويدخل في إطار السياسة المتوسطية الجديدة اين حددت الأولوية في الإصلاح الإقتصادي والهياكل والتعاون في المجال الجوي والبيئي وقد عرفت الزيادة في المبالغ الممنوحة للدول المغاربية بـ 73 % حيث قدر المبلغ الإجمالي بـ 1.072 مليون

[1] قدم مفوض أبل ماتيتوس مفوض اللجنة الأوروبية في اجتماع قمة ستراسبورغ الذي عقد في ديسمبر 1990 ورقة عمل بعنوانه.إعادة توجيه السياسة المتوسطية للفترة: 1992-1996 تضمنت مقترحات بشأن السياسة المتوسطية الجديدة وتهدف الى وضع استراتيجية لسياسة المجموعة الأوروبية اتجاه دول البحر المتوسط وتحدد الإطار العام للسياسة الأوروبية المتجددة .

[2] سهام حروري، المرجع السابق، ص 343 .

وحدة نقدية أوروبية[1]، والجدول الموالي يوضح حجم الإعتمادات المخصصة لكل بلد ومجلات استخدامها .

الجدول رقم 06 : إعتمادات برتوكول التعاون الرابع بين المجموعة الأوروبية الإقتصادية والدول المغاربية من 1991 – 1996 .

البلد / التخصصات المالية		الجزائر	المغرب	تونس
مصادر التمويل (مليون إيكو)	المجموعة الأوربية	70	218	116
	البنك الأوربي للإستثمار	280	220	168
	المجموع	350	438	284
القطاعات المستفيدة من برنامج التمويل	المنشآت القاعدية	68 %	13 %	12 %
	التنمية الريفية	-	20 %	51 %
	الصناعة	01 %	-	21 %
	الفلاحة و الصيد	21 %	25 %	-
	التصحيحات الهيكلية	10 %	-	-
	القطاع الخاص	-	15 %	-
	التكوين	-	01 %	03 %
	المجال الإجتماعي	-	26%	-
	مجالات أخرى	-	-	13 %

المصدر :

- Marie –Lucy Dumas ,op.cit , p94.
- Christopher patten ,op.cit , p08 .

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر إستفادات من 350 مليون وحدة حساب منها 70 مليون مساهمة المجموعة و الباقي قروض من البنك الأوروبي للإستثمار (280 مليون)[2] .

[1] حسين بومدين ، المرجع السابق ، ص43 .

[2] حسين بومدين ، المرجع نفسه ، ص43 .

بالنسبة للمغرب برتوكول (1991 – 1996) قدر بـ 438 مليون أورو منها 218 مليون أورو كمساعدات من الإتحاد الأوروبي والباقي في شكل قروض من البنك الأوربي للإستثمار، وقد استعملت هذه المبالغ في إطار التعاون الإقتصادي كدعم للإصلاحات الإقتصادية، ونقل التكنولوجيا، إضافة إلى المشاريع التنمية الريفية [1] .

أما تونس فقد إستفادت من مبلغ 284 مليون وحدة حساب منها 116 مليون مساهمة المجموعة و 168 على شكل قروض من البنك الأوروبي للإستثمار [2].

المبحث الثاني : محطات الشراكة الأورو مغاربية

ضرورة الإبقاء على التعاون مع دول هذه المنطقة من المسلمات التي يجب التخلي عنها في نظر الإتحاد الأوروبي.[3] قد طورت سياسات وأشكال أخرى للتعاون مع دول المتوسط الثالثة، ومن أبرز هذه السياسات والمحطات ى التي سنتطرق إليها في المطالب الثلاث.

المطلب الأول: مجموعة غرب المتوسط 5+5

ومنطلق هذا المنتدى يكون بين الدول المغاربية والدول الأوروبية الساحلية ثم بعد عدة لقاءات ارتأى للجميع إلى توسيع العملية لتشمل كل الدول التي لها شواطئ على البحر المتوسط ودول الإتحاد الأوروبي، وكان هذا المنتدى قد بدأ كفكرة عام 1983 ، حين أعلن الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا اميتران" من مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول غرب حوض المتوسط[4] يضم إسبانيا، إيطاليا،فرنسا، البرتغال، الجزائر،المغرب، تونس، ويخصص لدراسة القضايا الإقتصادية وهو ما أيدته كل من تونس والمغرب، في حين دعت الجزائر إلى ضرورة توسيعه ليبحث أيضا المسائل وقد رفض هذا الإقتراح .[5]

وفي سنة 1986 أعاد رئيس الوزراء الإيطالي السابق بتينو كراكسي طرح نفس الفكرة، ثم تبعه رئيس الحكومة الإسبانية السابق فيليبي غونزاليس باقتراح مبادرة مشابهة لقت اهتمام الدول المغاربية التي بدأت تعاني الانعكاسات السلبية للأزمة الإقتصادية التي اشتدت حدتها منذ

---

[1] الاقتصادي الجزائري (عرض) صفحة 1 ، منتدى التمويل الإسلامي ، مقال منشور على موقع الأنترنت
http://islamfin.go-forum.net/t2240p15-topic
la date de consultation sur site : 23/05/2017.

[2] حسين بومدين ، المرجع السابق ، ص 44.

[3] سهام حروري ، المرجع السابق ، ص344.

[4] Aunaies Ahmed ,Sécurité et partenariat en Méditerranée , études internationales , no79,2001,p15.

[5] مصطفى بخوش ، المرجع السابق ، ص89.

النصف الثاني من الثمانينات [1]، فجاء ملتقى مرسيليا في فرنسا أيام 25 الى 27 فيفري 1988 ليناقش ثلاثة محاور رئيسية هي: المشاكل المالية والصناعية، العلاقات السياسية الأورو– مغاربية، وأفاق التعاون الأورو مغاربي[2]، ثم بعده ملتقى طنجة (24 –27 ماي 1989) ليطرح مسألة ترقية العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط[3].

الفرع الاول:مبادرة روما سنة1990

لكن هذه المبادرة سرعان ما أعيد إحياؤها لتتوج بعقد إجتماع روما في أكتوبر 1990 والذي شاركت فيه كل من إيطاليا، فرنسا، البرتغال، والدول المغاربية الخمسةإلى جانب مالطا كعضو مراقب . وخلال هذا الاجتماع تم الإعلان عن تشكيل مجموعة (4+5) [4]أين تمت مناقشة الملفات السياسية والأمنية التي تشغل الحوض، كالنزاع العربي الإسرائيلي والنزاع في الصحراء الغربية، لكن الجزء الأكبر من مناقشاتهم دار حول القضايا الاقتصادية كالتعاون التجاري، المساعدات المالية والتكنولوجية التي تسعى الدول المغاربية للحصول عليها، من خلال المجموع الأربعة زائد خمسة تمت بلورة مشروع أساسي تحت عنوان " الحوار والتعاون في حوض المتوسط" وفقا للقضايا الثلاثة التالية:

- تطوير التعاون والعلاقات الاقتصادية: في مجال الاستثمارات والطاقة والنقل والزراعة والاكتفاء الذاتي غذائيا.
- تطوير الخدمات الإنسانية: في مجال الهجرة، التربية، التكوين، البحث العلمي، الاتصال، الشؤون الثقافية، حماية التراث والأنشطة الرياضية.
- العناصر الطبيعية : البيئة والحماية من التلوث، الكوارث الطبيعية و الدفاع المدني.[5]

وعقد لقاء ثاني يومي 26 و27 أكتوبر 1991 بالجزائر وشهد هذا اللقاء انضمام مالطا لتصبح الآلية المعروفة بجوار (5+5)[6]، والذي انبثق عنه أحداث ثماني فرق عمل وزارية لغاية ضبط برامج التبادل والتعاون بين دول غربي المتوسط.[7]

---

[1] MahlaineDjebaili , op.cit , p178.

[2] DAGUZAN jean François ,GIRRADET ,op.cit., p198.

[3]مصطفى بخوش ، المرجع السابق ، صفحة 90.

[4] Aunaies Ahmed,op,cit,p17.

[5]déclaration des neufs sur le dialogue et la coopération en méditerranée occidentale, home 1990.

[6]– مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص 90.

[7] Aunaies Ahmed, op.cit., p17

وجاء في البيان الختامي لهذا اللقاء والمعروف بـ" بيان الجزائر" لينص على: ضرورة تعميق الحوار في الميدان السياسي وتنمية التعاون في الميدان الاقتصادي من خلال التأكيد على دعم الديمقراطية والحريات السياسية والاقتصادية التي تشارك في تحسين علاقات الصداقة، وتحسين ظروف الاستقرار والأمن الجهوي بين الدول المتوسطية[1]، ويعتبر اجتماع روما اجتماعا مؤسسا ومنشأ لمجموعة 5+5 ، للحوار و التعاون في غرب المتوسط.*

الفرع الثاني: قمة تونس2003(5+5)

وكان من المفروض عقد اجتماع على مستوى القمة سنة 1992 بتونس، إلا أن هذا الحوار تعطل بسبب [2]المشاكل السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر منذ نهاية سنة 1991م والعقوبات الدولية التي فرضت على الجماهيرية الليبية بداية من أفريل 1992 بحكم اتهامها من طرف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في الضلوع في انفجار الطائرتين بان آم (PAN AM) الأمريكية فوق سماء بلدة لوكربي Lockerbieالاسكتلندية في 21 ديسمبر 1988م، والذي خلف مقتل 269 راكبا[3]، أغلبهم يحملون الجنسية الأمريكية، و كذلك مقتل 11 مواطنا من سكان بلدة لوكربي الأمر الذي اعتبرته السلطات الأمريكية عملا ارهابيا يستهدف مصالحها ورعاياها ووجهت الدلائل المحققين إلى إيران، فلسطين وأخيرا إلى ليبيا، حيث صدر أمر دولي بالتوقيف ضد مواطنين ليبيين اعتبرا مسؤولين عن تفجير الطائرة، وفي جانفي 1992 أيد مجلس الأمن هذا الأمر وطالب ليبيا بتسليم المتهمين وهو ما رفضته ليبيا مما جعلها تتعرض من طرف مجلس الأمن إلى عقوبات، وكان التحول سنة 1999م حيث سلمت ليبيا المتهمين لهولندا، لكن العقوبات المفروضة استمرت إلى غاية 14 ديسمبر 2003، في هذا التاريخ اعترف الزعيم الليبي معمر القذافي بمسؤولية بلاده حول الحادثة – وكذلك في حادثة DC10 لشركة UTA فوق النيجر والتزم بتقديم تعويضات مالية للضحايا.[4]

---

[1] Marie- Lucy Dumas ,op. cit. p239.

*الرجوع إلى الملحق رقم 01: الذي يتمحور حول الاعلان المشترك للدول التاسع لغرب المتوسط حول التعاون و الحوار في المتوسط الغربي بين دول اتحاد المغرب العربي و دول أوروبا الجنوبية، روما 10-10-1990

[2] Auniaies Ahmed. op.cit. p17

[3] Pierre Pean, Manipulations Africaines, plon, Paris, 2001

[4]- علي عيسى العدوان، موقف جامعة الدول العربية من النزاعات العربية الدولية، أزمة لوكربي 1988 – 1999 الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2003، ص 89.

تجمد هذا الحوار على امتداد عشرية كاملة (1991-2001) لتتبعث فيه الروح من جديد خلال اجتماع وزراء الخارجية العشرة يومي 25 و26 جانفي 2001 بلشبونة بمبادرة برتغالية، و تتحرك آلياته وفق وتيرة تصاعدية لينتهي إلى برمجة أول اجتماع في مستوى القمة ستحتضنه تونس يومي 5 و6 ديسمبر 2003.[1]

و فضلا عن ذلك، فإن قمة تونس 2003 تعتبر حدثا تاريخيا لأنها أول قمة بعد إدخال الأمن في إطار التعاون، و رغم أن مجالات التعاون بقيت نفسها، إلا أنه كانت بعض الفروقات فقط في وجهة النظر حيث قبل أحداث 11 سبتمبر كان هنالك نوع من الحذر في الحديث عن ظاهرة الإرهاب، أما بعد هذه الأحداث بدأ الحديث بنفس الألفاظ عن هذه الظاهرة، حيث كان من ابرز الملفات التي اهتم بها قادة (5+5)، الملف الأمني و السياسي من أجل تطوير التنسيق لمكافحة الإرهاب، و تم التوقيع على مدونة السلوك في الذكرى العاشرة لمسار برشلونة.[2]

الحوار في إطار مجموعة 5+5 لغرب المتوسط، و الذي يبدو أكثر الحوارات حظا في النجاح والقدرة على تحقيق قيمة مضافة يمكن أن يكون اللبنة المؤسسة لحوارات طموحة و مثمرة، تبدأبغرب المتوسط ثم تتوسعلباقي دول البحر الأبيض المتوسط، كلما كان هذا الحوار يتقدم بوتيرة أسرع و بخطوات أوثق يحقق نتائج تقود نحو الشراكة و الاندماج الإقليمي. [3]

المطلب الثاني: مسار برشلونة و أهم المؤتمرات اللاحقة لمؤتمر برشلونة

في إطار التحولات التي عرفتها الضفتان، عقد المؤتمر البرلماني في "ملاغا" سنة 1992 لدول المتوسط، و مهد الطريق لعقد مؤتمر برشلونة سنة 1995 [4]. حيث أن فيه حددت أسس قيام الشراكة الجديدة من اجل تحقيق الاستقرار والنمو في المنطقة، وتشمل خطة الشراكة مختلف

---

[1]- المنذر الرّزقي- الحوار 5 زائد 5: دفع جهوي لمسار إقليمي، مقال منشور على موقع الأنترنت:
http://www.mafhoum.com/press6/173p51.htm-la date de consultation:01/06/2017

[2]عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة و النشر، الجزائر، 2005، ص10.

[3]فاطمة الزهراء لبدو، حوار 5+5 التحديات و الرهانات، الدراسات الدولية و الدبلوماسية، يوم السبت 21 مارس 2015، مقال منشور على موقع الانترنت:
http://errafikabdalwahid.blogspot.com/2015/03/55.html
la date de consultation sur le site :01/06/2017

[4]سهام حروري، المرجع السابق، ص 346.

جوانب التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي[1]، وفي نفس الوقت تلى مسار برشلونة انعقاد عدة مؤتمرات لتجسيد فكرة التعاون في جميع المجالات[2] وعليه سنحاول التطرق إلى مسار برشلونة ثم أهم المؤتمرات التي لحقت مؤتمر برشلونة في الفروع الآتية.

الفرع الأول: مسار برشلونة

انعقد مؤتمر برشلونة في 27 و28 نوفمبر 1995، والذي 15 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي وفي 12 دولة ومناطق متوسطية منها الدول المغاربية الثلاث الجزائر والمغرب وتونس.[3]

وقد صدر عن مؤتمر برشلونة إعلانها الذي يتكون من 70 بندا والذي عبر عن رغبة الدول المشاركة في إقامة علاقات بينية على أساس تعاون وتضامن شاملين مع العمل على تعزيز التعاملات الثنائية ودعم كل الجهود التي تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في حوض البحر المتوسط.[4]

وقد عكس إعلان مؤتمر برشلونة رؤية الاتحاد الأوربي لما يجب أن تكون عليه علاقته بدول حوض المتوسط خصوصا الدول المغاربية، وهي رؤية حاولت إحداث نقلة نوعية في نمط العلاقة السابقة التي تربطه بهذه الدول من ثلاث زوايا:[5]

- **الزاوية الأولى**:تحويل صيغة هذه العلاقة من صيغة قائمة على التعاون إلى صيغة قائمة على المشاركة.
- **الزاوية الثانية**:وضع إطار قانوني ومؤسس يحكم ويحدد توجهاتها الأساسية من حيث الالتزامات والحقوق والواجبات الملقاة على عاتق الطرفين، الاتحاد الأوروبي من جهة ككتلة والآخر الدول المعنية منفردة.

---

[1] الاتحاد من أجل المتوسط: مقال منشور على موقع الانترنت:
http://www.moqtel.com/openshare/behdh/momzmat3/euro-med/sec.doc.html
la date de consultation sur le site :03/06/2017.

[2] jean-monnet, fulivia (attina), the European security partnership : note and the European union, working papers, n°29, March, 2001, p04.

[3] توفيق حكيمي، المرجع السابق، ص06.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص161

[5] محمد صالح المسفر، مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية – الأوروبية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، بيروت، لبنان، 2007، ص44،43.

الزاوية الثالثة :تحويل هذه العلاقة من إقتصادية وفنية إلى علاقة شاملة تتضمن السياسة والأمن والثقافة والإجتماع إلى الأمور الفنية و التقنية [1].

ولكن من المهم الإشارة إلى أن كل من تونس والمغرب والجزائر تعتبر شركاء في مسار الشراكة الأورو متوسطية الذي تم إقراره وتأطيره من خلال إعلان برشلونة 1995 وبالتالي فهي تلتزم بأهداف ومبادئ هذا الإعلان وتساهم في هذا المسار وإذا كان إعلان برشلونة هو الإتفاق الإطار المنظم للعلاقات الأورو متوسطية والعلاقات الأورو مغاربية جزء منها، فان كل اتفاقيات الثنائية تندرج في نفس الإطار وتعمل على تحقيق أهدافه الأساسية.[2]

وجرت مراسيم توقيع هذه الاتفاقيات في جويلية 1995 بالنسبة لتونس، وفي فيفري 1996 بالنسبة للمملكة المغربية، وفي جويلية أفريل 2002 بالنسبة للجزائر ودخلت هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ في مارس 1998 مع تونس وفي مارس 2000 دخلت هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ مع المملكة المغربية، وتأخرت الاتفاقيات الشراكة مع الجزائر ودخلت حيز التنفيذ في شهرسبتمبر 2005.

أما بالنسبة لليبيا وموريتانيا فإنهما يتمتعان بوضع مراقب بالنسبة لاتفاقيات الشراكة الأوربية المغاربية [3].

كما أن إعلان برشلونة الذي أدخل مفهوم الشراكة يحمل التجديد والتغيير بالنظر لمفهوم التعاون القديم بين ضفتي المتوسط، من سياسة الأبوة والمساعدة إلى الاعتماد المتبادل المبني على المساواة، التناظرية والمسؤولية بين الطرفين[4] وكان الهدف منها هو إعطاء علاقاتهم المستقبلية بعدا جديدا، تركز على تعاون شامل وتضامن تماشيا مع مستوى الطبيعية الممتازة لعلاقات أساسها الجوار والتاريخ [5].

---

[1] جعفر عدالة ، تطور سياسات حول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في المغرب العربي ، مجلة العلوم الإجتماعية ، العدد 19 ، سطيف ،الجزائر ، ديسمبر 2014 ص 321

[2] إكرام عبد الرحيم ، تحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي ، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة ، ط1، مكتبة مدبولي ، مصر ، 2002 ، ص 253.

[3] جعفر عدالة ، المرجع السابق ص 323.

[4] Nouredinne jebnoun K L'espace Méditerranée : Les jeux de la coopération et de la sécurité entre les rives nord et sud à L'aube du XXI émesiécle Nato défense collège ; Rome 2003 P 151

[5] الرجوع الى الملحق رقم 02: الذي يتمحور حول إعلان برشلونة التي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورو متوسطي 27 و 28 نوفمبر 1955 .

إن التدقيق في إعلان برشلونة يظهر ثلاثة أبعاد أساسية: مبدأها التعاون والتواصل وأهدافها الرخاء و السلام و هي [1] :

- **الشراكة السياسية و الأمنية :**

لقد أعطت وثيقة برشلونة أولوية أمنية للتعاون السياسي، تتضمن تبادل المعلومات الأمنية والتعاون لمكافحة الإرهاب، ووضع إجراءات ثقة للأمن المشتركوتشترط الوثيقة على موقعيها الالتزام بالتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتنمية دولة القانون والديمقراطية في أنظمتها السياسية[2].

-الشراكة السياسية المالية :

تهدف الشراكة الاقتصادية إلى إقامة منطقة للتبادل الحر قي حدود 2010، لبناء منطقة رفاه اقتصادي مشترك في المتوسط، وذلك يمر بالضرورة عبر تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة ومتوازنة، عن طريق تحسين ظروف معيشة السكان ورفع مستوى التشغيل وترقية التعاون والاندماج الإقليمي[3].

-الشراكة الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية :

أكد المشاركون على أهمية أن يواكب كل نمو اقتصادي نمو اجتماعي موازيا له، وأن يكون الحوار واحترام الثقافات والأديان شرطين ضروريين للتقارب بين شعوب ودول البحر المتوسط. كما أشار البيان إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان باعتباره الغاية والوسيلة من التنمية[4].

الفرع الثاني : أهم المؤتمرات اللاحقة لمؤتمر برشلونة.

بعد انعقاد مؤتمر برشلونة تلته مجموعة من مؤتمرات أخرى قدمت إضافة لما جاء به هذا المؤتمر نحاول عرضها كما يلي :

[1] توفيق حكيمي المرجع السابق، ص 08

[2] مصطفى بطوش، المرجع السابق، ص 97 .

[3] علي الحاج، المرجع السابق ص205 .

[4] أسامة فاروق مخيمر، التعاون المتوسطي ،المرجع السابق ،ص143.

اولا : مؤتمر فاليتا (مالطا)

كما أتى في التسمية فقد انعقد هذا المؤتمر في مدينة فالتا بمالطا يومي 15 و 16 أفريل 1997، وذلك بحضور جميع وزراء خارجية الدول المتوسطية ودول الاتحاد الأوروبي وبرئاسة وزير خارجية مالطا[1].

واقترح توجيهات جديدة من أجل تطوير متوازن للمحاور الثلاث[2]، الى التقييد بمضمون إعلان برشلونة فيما يخص تدعيم. إجراءات .بناء الثقة و الأمن بين الشركاء المتوسطيين ومواصلة الحوار السياسي، وإقرار المشاركين بضرورة اعتماد إجراءات أخرى تطور تدريجيا استنادا إلى التطورات الحاصلة في المنطقة[3].

صدرت عن المؤتمر الوثيقة الختامية بصورة متوازنة وتم الاتفاق عن إحالة المسائل الخلافية التي تضمنها البيان الختامي إلى اجتماعات كبار المسؤولين من بينها في المجال الاقتصادي مسألة التجارة في السلع الزراعية والمديونية والمخصصات المالية لدول البحر المتوسط، ورغم التقدم المحقق بشكل ملموس فقد اقتصر على الاتفاقيات المشاركة الثنائية من الاتحاد الأوروبي مع عدد من الدول المتوسطية[4].

ثانيا: مؤتمر باليرمو (ايطاليا)

انعقد في 3-4 جوان 1998 والذي يعد تحضير بالاجتماع ندوة شتوتغارت بألمانيا في 15-16 أفريل 1999 حقق الاجتماع الأول بعض النجاحات إذ شاركت فيه معظم الدول الأعضاء التي شاركت في مؤتمر برشلونة ولقد حظيت المسارات الثلاثة لعملية برشلونة بمناقشة جادة وموضوعية[5]، ومواصلة التعاون في إطار الشراكة لإقامة منطقة مشتركة من الرخاء وفقا لأهداف برشلونة عن طريق التبادل التجاري الحر والإصلاحات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الخاص، ولعل أهم ما ميز هذا المؤتمر هو التعبير عن الموقف العربي بوضوح من قبل الوفود

---

[1] عمورة جمال ، المرجع السابق ، ص 210.

[2] أسامة المجدوب ، المرجع السابق ، ص 65 .

[3] عبد النور بن عنتر ، المرجع السابق ، ص 194.

[4] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية أثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي ، الطبيعة الأولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 297 .

[5] كزافيه مارشال ، الشراكة الأوروبية المتوسطية و التعاون السوري الأوروبي ، مجلة أوروبا و العرب ، العدد180 ، ب،ذ،ب،ن ،أفريل 1999 ، ص 223

العربية وتأكيدهم على ضرورة التكامل بين أبعاد الشراكة وعلى أولوية البعد السياسي كقاعدة سياسية يرتكز عليها تطوير التعاون والشراكة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وللإشارة، فقد دار النقاش في هذا المؤتمر حول النقاط الآتية[1]:

1. الالتزام بالشراكة الحقيقية التي تقدم مصالح جميع الأطراف المعنية.
2. مراجعة النتائج الفعلية و الواقعية المنجزة على أرض الواقع .
3. شرح الأسباب الرئيسية لعدم التقدم المسجل في الدول مقارنة بأخرى.
4. التعهد بمراعاة توفير السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.
5. تعزيز دعم الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية الشريكة لمواصلة الإصلاحات .
6. الموافقة على الأولويات العامة للسنوات القادمة[2] .

ثالثا: مؤتمر شتوتغارت (ألمانيا)

أما المحطة الثالثة لمسار برشلونة 15-16 أفريل 1999 بشتوتغارت " Stuttgart " فقد أكد الوزراء من خلالها على أن الاستقرار في المتوسط يتطلب مقاربة شاملة ومتوازنة للقضايا ولمواجهة التحديات الجديدة[3] وقد تضمن البيان الختامي الصادر عن المؤتمر تعهدا بمواصلة مشاريع التنمية والاستعداد لإنشاء منطقة تجارة حرة، وتشجيع العلاقات الاقتصادية والثقافية والاتفاق على نقاط تهدف الى تعزيز الشراكة فيها بين الأطراف[4]، وعلى أهمية الميثاقالأورومتوسطي للأمن والاستقرار لبناء السلم والاستقرار الإقليميين حيث اعتبر هذا الميثاق كأداة لتطبيق مبادئ برشلونة فيما يخص قضايا السلام والاستقرار وينص على انتهاج حوار سياسي معزز، اتخاذ تدابير لتحسين علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي، وإجراءات تتعلق بالدبلوماسية الوقائية وفق مقاربة تدريجية تطويرية[5] .

[1] عمورة جمال ، المرجع السابق ، ص 223.

[2] هاني حبيب الشراكة الأورو-متوسطية مالها وماعليها، سوريا ، 2003 ، ص 129.

[3] عبد النور بن عنتر ، المرجع السابق ، ص 199.

[4] هيفاء عبد الرحمن ، ياسين التكريتي ، المرجع السابق ، ص 298 .

[5] عبد النور بن عنتر ، المرجع السابق ، ص 199 .

رابعا: مؤتمر مرسيليا (فرنسا)

تم التوصل في المحطة الرابعة لمسار برشلونة من خلال مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد بمرسيليا "Marseille " 15-16 نوفمبر 2000 إلى صياغة و تحرير نص الميثاق الأورو-متوسطي الذي قدمت ألمانيا وثيقته التوجيهية في المحطة السابقة[1].

وقد أخذت حرب الإبادة التي سنتها إسرائيل ضد انتفاضة الأقصى الشريف (التي بدأت في 2000/09/28) حيزا كبيرا على الأجواء السائدة على مستوى مقررات القمة العربية التي انعقدت في القاهرة في 22/21 أكتوبر 2000، أو على مستوى المؤتمر الوزاري الرابع لوزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية .

ثم تلت هذه المؤتمرات مؤتمرات أخرى من بينها مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المتوسطية و الأوروبية الذي انعقد ببروكسل ما بين 05-06 نوفمبر 2001 حيث غلب على جدول أعمال هذا المؤتمر الجانب الأمني لاسيما و أنه تزامن مع أحداث 11 سبتمبر ثم انعقد مؤتمر أخر في فالنسيا (اسبانيا) يومي 22-23 أفريل 2002، ثم مؤتمر وزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطية انعقد في لوكسمبورغ أيام 30-31 ماي 2005 وأهم ما جاء به هو تشجيع مساعي التكتلات الجهوية والعمل على امن المنطقة المتوسطية واستقرارها وتطبيق الديمقراطية وتشجيع الحكم الراشد وقد ركزت هذه المؤتمرات على متابعة مسار برشلونة لتحقيق الشراكة .

إضافة إلى المؤتمرات الوزارية لوزراء خارجية الدول العربية والأوربية التي تنظم بصفة دورية (سنويا) ، تنظم أيضا إجتماعات وزراء القطاعات المعنية كل ثلاثي، وتكلف بوضع البرنامج الجهوي المتعلق بإختصاصاتها (الطاقة – الصحة – البيئة – النقل – التجارة – السياحة – الثقافة – الإستثمار – الإعلام و الإتصال)[2] .

المطلب الثالث : سياسة الجوار الأوروبية و الإتحاد من أجل المتوسط .

حاول الأوربيون مجارات هذه التغيرات التي شهدتها المنطقة المتوسطية فأقروا في عام 2000 ما يسمى بـ"الإستراتيجية المشتركة للمتوسط" ثم قرروا أطلاق سياسة الجوار الأوروبية[3]بأفاق

---

[1] Roberto Aliboni , Security and common Ground in The euro-med partnership , euro Mexo papers , working Group 1 , paris june 2001 P 06 .

[2] عمورة جمال ، المرجع السابق ، ص 225 و 226 .

[3] هاني الشميطلي ، أوربا و المتوسط ، تاريخ العلاقات و مشروع الاتحاد من أجل المتوسط ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد 19 بيروت ، جويلية 2008 ، ص 152 .

جديدة وأمل صاعد للديمقراطية و السلام بين الجيران وفرص لشعوبها ومستقبل أمن لشبابه بينهما شراكة سلام والرخاء المشترك، والحوار بالاستجابة المباشرة للواقع الجديد والتفاعل مع ما تأمله الأمم في طور الإنتقال والإصلاح ، يمكن الإتحاد من أجل المتوسط أن يصبح أداة أساسية للتعاون الإقليمي ويساعد في تطوير كامل لإمكانيات البعد الإقليمي الجنوبي لسياسة الجوار الأوربية [1]، ومنه سنتطرق .

الى سياسة الجوار الاوروبية وهذا في الفرع الاول اما في الفرع الثاني سنتناول فيه الاتحاد من اجل المتوسط.

الفرع الأول:سياسة الجوار الاوروبية.

التقييم الاوروبي لمسار برشلونة اظهر الكثير من المعوقات التي تحول دون اتمام الاهداف المعلن عنها في برشلونة سنه 1995[2]،مما جعل الاتحاد الاوروبي يفكر في مشروع *بناءالسلام* في الجوار،ينطوي مفهوم الجوار[3]بالضرورة على ترسيم حدود المناطق التي يدخلالجيران في غيرها، و كذلك في بناء علاقة بين الاطراف المختلفة[4]وبالتالي فانلسياسة الجوار الاوروبيةوظيفة مضاعفة، فصل الحدود{ ترسيم الحدود} و العبور.

تستهدفسياسة الجوار الاوروبية البلدان المتوسطيةالمنضوية تحت مظلة الشراكة الاوروبية من خلال اتفاقيات الشراكه الثنائية[5]، عرف الاستاذ الاقتصاد الاوكراني فيتالي دانيوزيوك Vitaly denyoyzuk سياسة الجوار بالاقليمية الظرفية بين البلدان الستة عشر والمناطق الطرفية الاقل ديناميكية من الاتحاد الاوروبي الموسع، اي اتفاق طرفين يترجم الاهتمام المركزي للاتحاد الاوروبي بخلق اطراف

---

[1] يوسف عمراني ، أوربا متغيرة و عالم عربي هنا اليوم ، تقرير الكتاب السنوي IEMED للبحر الأبيض المتوسط euromed ، دار الفضاءات للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011 ، ص 13.

[2] مصطفى صايج ، الاتحاد من اجل المتوسط و مصير برشلونة ، مجلة السياسية الدولية ، عدد 174 ، مصر، اكتوبر 2008، ص 142.

[3] Natalia mirimanova,*civil society building pace in the European Neighbourhood:toward a new framework for joining forces with the eu *, policy working paper 10 , brightom, microcosm , 2010, p 01.

[5] عبد السلام يخلف ،المتوسط كجماعة امنية في مفهوم الجوار،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني: الجزائر والامن في المتوسط واقع وأفاق كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعه منتوري قسنطينة 29 و 30 ابريل 2008 ص 41.

[5] جيسيلين غلانسكون ديشوم ، سياسة الجوار الاوروبي : وثيقة عمل المنتدى الاوروبي ، مراكش ، المغرب، 2006 ص 03.

امنة على حدودها المباشرة ، تمارس التبادل معه ، تتلقى بعض المساعدات،وتؤمنالانسياب المرن للتجارةالحدودية وفي النهاية حدود جيدة لا تصدر مشكلاتها ولا نزاعاتها.[1]

تقوم سياسة الجوار الاوروبي على فكرة تم طرحها في قمة المجلس الاوروبي في كوبنهاجن في ديسمبر 2002 ، حيث ارتات الدول الاوروبية الى تحسينعلاقتها مع دول الجوار على اساس القيم المشتركة.[2]

اولا : مبادرة اوروبا الموسعة وسياسة الجوار الجغرافي في مارس 2003

طرحت المفوضية الاوروبية في مارس عام 2004 مبادرة اسمتها اوروبا الاكثر اتساعا [3]، تقترح السياسة الاوروبية للجوار معالجة العلاقات بين الاتحاد الاوروبي ومجمل الفضاءات الجيوسياسية المحادية لها. وباعتبارها واحدة من اهم روافد السياسةالخارجية للاتحاد الاوروبي تطورت سياسة الجوار بشكل جوهري منذ نشر ما يعرف به رسالة"باتن وسولانا" التي اكدت ان هذه السياسة هي البديل الافضل في المرحلة الراهنة للتعامل مع شركاء يمثلون مجموعة غير متجانسة الى حد كبير[4]،ولان الاتحاد لا يمكن ان يتوسع الى ما لا نهاية اشارت هذه الوثيقة الى ان سياسة الجوار هي الفضاء المفضل لتجسيد شكل اكثر دقة و اكثر مرونة في الان ذاته لإدارة الحدود الخارجية للاتحاد الاوروبي[5].

ثانيا:وثيقة اوروبا وسياسة الجوار ماي 2004 .

مثلث فترة اول ماي 2004 تاريخ دخول 10 دول الى الفضاء الاوروبي فترة الحاح الاوروبيين لإيجادسياسة الجوار متماسكة تحديد اهداف العلاقةالمتميزة مع الدول المجاورة ، لان اوروبا الموسعة في جوارها المباشر 385 مليون نسمه موزعين بين روسيا والدول المستقلة حديثا ودول جنوب المتوسط .

---

[1] −vitally denysyuk . politique de visinage de l'union européenne :ou elle tranformations sur le regime commercial regional en europe ,revue du marché commun de l'union européenne , N° 485 , février 2005 , p101, p104.

[2] -margot Wallstrom , the European Neighbourbood policy and the euro Mediterranean – parliamentary assembly , cairo , 14 March 2005 , p02 , article publie sur le site http://europ.eu/rapid/press-release-speech-05-171-en.htm? Locale =en , le date de consultation sur site : 16-06-2017.

[3] دربان احمد ، المرجع السابق ، ص 281 .

[4]- Thierry Balzarcq , la politique européenne de voisinage , un comlesce de sécurité a géométrie variable , la revue : culture et comflits , N°:66 , été 2007 , p33 , article publie sur le site : http://journals.openedition.org/conflit/2481#citedby , la date de consultation sur site :16-06-2017

[5] -Abdennour benantar ,Europe et Maghreb : voisinage immédiat , distanciation stratégique , cread Alger , septembre , 2010 ,p93 .

وقد قدم الرئيس رومانو برودي* عرض لسياسة الجوار الجديدة في نوفمبر 2004 في *جامعة لوفان الكاثوليكية ووصف الجوار الاوروبي بحلقة الاصدقاء *rimy of freinds*ولخصهابأنها تفتح المجال امام كل الفرص في ما يتعلق بالتبادل، وتغلقها امام امكانية الانضمام مستهدفة روسيا ، اوكرانيا ، مولدافيا ، بيلاروسيا ، بلدان جنوب المتوسط و بلدان غرب البلقان من طرف المفوضية الاوروبية وكان اعلان مدة السياسة من طرف المفوضية الاوروبية في 12 ماي 2004[1]، حيث تعتبر الاطار الجديد للعلاقات الاورومغاربية، مكملا لمسار برشلونة 1995[2] ، ان الهدف الذي تم اعلان هو انشاء منطقة استقرار امنو ازدهار مشتركة تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي والتكامل السياسي يستمد هذا المشروع الاوروبي للتعاون المعزز وللتكامل مع بعض الدول الثالثة التي تسمى جيران[3].

وهناك محاور رئيسيه ستطبق اوروبا من خلالهالسياسة الجوار الجديدة واهم هذه المحاور:

1-ورقة الاستراتيجية{ماي 2004}:والتي تباع والمبادئ و النطاقالجغرافي ومنهجية تنفيذ سياسة الجوار الاوروبي و القضايا المتعلقة بالتعاون الاقليمي وهي تشرح في نفس الوقت كيف سيتم توفير الدعم المالي لهذه السياسة وكيف سيتم دفع التعاون بدرجة اعمق في مناطق التنميةألاقتصادية و الاجتماعية و التجارة و الطاقة .

2 - خطط العمل {9 ديسمبر 2004}: وتمثل خطط العمل هذه ادوات رئيسية في عمليه جعل جيران الاتحاد الاوروبي اكثر قربا وتفاعلا معه وذلك من خلال ترجمة اهداف سياسية الجوار الى الواقع، فهي عبارة عن وثائق يتم الاتفاق عليها بين الاتحاد الاوروبي و الدول المعنية تقوم على مبادئ مشتركةوتأخذ في الاعتبار خصوصيات كل جار و عمليات الاصلاح الوطني وعلاقته مع الاتحاد الاوروبي حيث تحدد خطط العمل الاولويات لكل من الطرفين بهدف تكثيف التكامل الاقتصادي و تعميق التعاون السياسي وبمعنى اخر تقوم خطط العمل على الاطر التعاقدية القائمة{ اتفاقيات المشاركة والتعاون}وتدعمها و اعطائها قوة دفع على ان تتم عملية مراجعة دورية لمراقبة

---

[1]سهام حروري ، المرجع السابق ، ص352 .

[2]رداف طارق ، المغرب العربي في التصورات الاوربية : الشريك ام" المنطقة الحاجزة ؟ " ،مجلة شؤون عربية، العدد 163 ، القاهرة ، خريف 2015 ، ص 194 .

[3]توفيق حكيمي ، المرجع السابق ، ص 11 .

تنفيذ خطط العمل وهو ما يجعلها بالتالي مرجعا مهما لمخصصات المساعدة المالية تحت الية الجوار الاوروبي و أداة الشراكة[1].

3- تقديم الاداة المالية للجوار والشراكة:كأداة سياسية و يقصد منها تشكيل الية مالية مبسطة بالمقارنة مع برنامج ميدا و tacis اللذين ستحل مكانهما اعتبارا من 2007 . يتوجب على الادارة الماليةلسياسة الجوار والشراكة تماما كما هو الحال بالنسبةلخطط العمل التي تحدد الاولويات في مجال المساعدات، ان تكون قادرة على التأقلم مع تغيير الاولويات او ظهور قضايا طارئة غير متوقعة [2]،تقوم سياسة الجوار على ثلاثة عوامل رئيسية هي الموقع الجغرافي ، تحقيق الرخاء، محاربةالفقر، وهي عوامل تميز علاقة اوروبا مع جيرانها، هذا القربالجغرافي لجيران اوروبا تجده ينطوي على فرص و يثير تحديات[3]، فالاعتماد المتبادل في المنطقه يتطلب اتباع اساليب مشتركة لمواجهة التهديدات عبر الحدود، وفي الوقت نفسه[4].

ثالثا:اهداف سياسية الجوار الاوروبية

تحمل سياسة الجوار الاوروبي في طياتها الاهداف التالية[5]:

- ان تمد الى البلدان المجاورة مكاسب مفاعيل التوسع من حيث الاستقرار السياسي والاقتصادي، والتقليل في الفوارق في الازدهار.
- العمل مع الجيران لخلق فضاء مزدهر وقيم متبادلةتتأسس على الاندماج الاقتصادي المتنامي، والعلاقات السياسيةوالثقافية الاكثر كثافة، وتقوية التعاون العابر للحدود والعمل بصورة مشتركة لتجنب النزاعات.
- ربط العرض الخاص بالمزايا والعلاقات التفضيلية ، بالتقدم الذي تحرزه البلدان الشريكة على صعيد الاصلاحات السياسيةوالاقتصادية[6].

---

[1]صور لطفي ، المرجع السابق ، ص 138، و 139 .

[2]جيسيلين غلانسون ديشوم ، المرجع السابق ، ص 03.

[3]دربان احمد ، المرجع السابق ، ص 282 .

[4]توفيق حكيمي ، المرجع السابق ، ص 12 .

[5]خليفي عبد النور ، الشراكة الاقتصادية – الاورو – متوسطية المنجزات و العوائق ، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات ، العدد 15 ، الجزائر افريل 2010 ، ص 118.

[6]بشار خضرة ، اوروبا من اجل المتوسط ، من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس 1995 – 2008 ، المرجع السابق . 184

ويتمثل الهدف البعيد المدى في بناء فضاء يناظر الفضاء الاقتصادي الاوروبي بينه بين دول الجوار. يحدد الاتحاد والبلد الشريك جدول الاصلاحات السياسية ، و الاقتصادية ، و الاولويات في الاجلالقصير والمتوسط من ثلاثة الى خمسة اعوام ، ويقابل التقدم في الاصلاحات الاندماج اكثر من البرامج والشبكات الاوروبيةوزيادة في المساعدة و تعزيز فرص دخول السوق[1].

تكثيف التعاون الثقافي و التفاهم المتبادل و المساهمة* في تطوير مجتمع مدني مزدهر*.

اشراك الجيران في البرامج الاوروبيةالخاصة بالبحث و التربية والثقافة[2].

للتذكير فان سياسة الجوار الاوروبي لا تحل عمليه برشلونة انها هي سياسية مضافة اليها وهو ما عبرت عنه بنيتا فيريرو فالدنز (مفوض العلاقات الخارجيةوسياسة الجوار الاوروبي) يقول لها ان سياسة الجوار الاوروبي لا تحل محل برشلونةوإنما هي محسنة لها[3]، حيث ان تنفيذ خطة العمل سيكون من خلال الاطار المؤسسي لاتفاقيات الشراكة، وبالفعل يوفر مسار برشلونة اطارا قويا وشاملا لدفع سياسة الجوار الاوروبي للأمام، حيث ستساعد خطط العمل التي يتم الاتفاق عليها بواسطة الدول المشاركة والاتحاد الاوروبي على تقوية اهداف مسار برشلونة وتوفير الدوافع والحوافز لوضعها موضوع التنفيذ، وفي نفس الوقت تعرض سياسة الجوار الأوروبي على الشركاء دخولا افضل للسوق الاوروبية وحصة السوق الداخلية الاوروبية ومناطق اوليات اخرى مثل العدالة والحرية والامن والبنى التحتية والبيئة واتصال الشعوب مع بعضها، وبالتالي تعد سياسة الجوار الاوروبية مكملة لمسار برشلونة، حيث تسمح لكل دولة بان تطور علاقات وروابط اقوى مع الاتحاد الاوروبي وتقوية الاحتياجات والقدرات الخاصة بكل دولة [4].

- ان مبادئ التي تقود سياسة الجوار الاوروبي هي :

الملائمة: فالاتحاد الاوروبي يقول انه لا يفرض شيئا، لأنه يناقش مع كل بلد الاولويات وخطط العمل.

التمايز : صحيح ان الاتحاد الاوروبي يقود عملا هادفا ، و يعد برنامج عمل يتمحور حول عدد من الاولويات ، ولكنه يأخذ في عين الاعتبار الملامح الخاصة بكل من الجيران.

---

[1] سهام حروري ، المرجع السابق ، ص 352 و 353 .

[2] صور لطفي ، المرجع السابق ، ص 143.

[3] سمارة فيصل ، المرجع السابق ، ص49.

[4] صور لطفي ، المرجع السابق ، ص 136 .

ربط المساعدة بالتقدم المنجز.

التدرج : لان كل بلد يتقدم بوتيرته ، ووفق عملية ديناميكية[1] .

وبعد التقييم يقرر الاتحاد اوجه التكيف الايجابي: تحسين التعاون وزيادة الحافز المالي، اما التكييف السلبي ، عقوبة ، تعليق المساعدة او فصل الجار من صيغة الجوار[2].

رابعا:سياسة الجوار الاوروبي :مبادرة وحيدة الجانب للاتحاد الاوروبي[3]

على الصعيد البنيوي: الاتحاد هو من يصوغمجمل القواعد يلزم الجيران بقبولها ، وهو من ينظم العمل الجماعي ويحدد من يستطيع المشاركة في اللعبة.

على المستوى الادائي: الاتحاد هو من يتصرف بالقدرات التكتيكيةوالتنظيمية من اجل الوصول الى حلول متطابقةمع اهدافه .

على المستوى الاداري : الاتحاد هو من يملى المعايير ويحدد الاتجاه الواجب اتباعه .

كما ان المجالات التي تحظى بالأولوية في خطط العمل محددة مسبقا من طرف الاتحاد وهي:

- تدعيم التعاون الامني وتجنب النزاعات بناء على القيم المشتركة.
- التعاون على مستوى القضاء والشؤون الداخلية .
- المساعدة على ملائمة المستوى التشريعي في دول الجوار.
- تطوير شبكات البنيةالتحتية والتعاون البيئي.
- تطوير التعليم والتنميةالمستدامة.
- تقوية سياسة الجوار الاوروبية والارتباطات الثنائية [4].

الفرع الثاني:الاتحاد من اجل المتوسط.

يعتبر الاتحاد من اجل المتوسط الية اخرى لإخراج الدول المتوسطية الجنوبية من ضعفها الاقتصادي والاجتماعي ووهنها السياسي[5] ، حيث برزت فكرة الاتحاد المتوسطي في مؤتمر روما

---

[1]بشار خضرة، اوروبا مناجل المتوسط، من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس 1995 – 2008، المرجع السابق، ص200.

[2]سهام حروري ، المرجع السابق ، ص 353 .

[3]بشار خضرة، اوروبا من اجل المتوسط، من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس 1995 – 2008، المرجع السابق،ص 207 .

[4]سهام حروري ، المرجع السابق ، ص 353 و 354 .

[5] – Otmane bekenniche , le partenariat euro- Méditerranéen: les jeneux , office des publications universitaires , Alger ,2011,p 173.

الثلاثي بين زعماء ايطاليا وفرنسا واسبانيا وذلك في يوم(20 / 12 / 2007 م)، والذي توج بنداء روما الداعي زعماء الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط le mediterranee بضفتيه الشماليةوالجنوبية[1].

اولا : مراحل طرح مشروع الاتحاد من اجل المتوسط .

ولقد بدأت اول مره كفكرة القيت في شكل عبارة عن كلمات في خطاب للرئيس الفرنسي ساركوزي وهو وزير الداخلية[2]، الذي اراد احياء الدور والمكانة الفرنسية وتمايزها عن البلدان الاوروبية الاخرى . لقد قام ساركوزي بشرحه في خطابين[3].

-خطاب طولون le discours de Toulon:

في خضم حملته الانتخابية وخلال جولته على المدن الفرنسية خطابا في مدينة تولون المطلة على المتوسط يوم 7 فبراير 2007، تحدث فيه عن عزمه وضع منطقة المتوسط على طريق *اعادة التوحيد* مركزا على مصطلح *التنمية المشتركة* القائمة على تقاسم التكنولوجيا والمعرفةوالخبرات بين ضفتي الحوض مع ما يتطلبه ذلك من انشاء لبنك استثماري متوسطي يعني بتمويل مشاريع المياه والطاقةوحماية التراث فيجو من التعاون والتضامن والاحترام المتبادل[4].

-خطاب طنجة (le discours de tanger):

وفي(6 - 5 - 2007) عشيةانتخابه رئيساللجمهورية اطلق نداء للانضمام الى مشروعه اعتبره (حلما كبيرا للحضارة) الذي سيكون على حد تعبيره (صله وصله بين اوروبا وافريقيا) وفي اول زيارة رسمية له للخارج، كرئيس الجمهورية توجه الى دول المغرب العربي، بصفتها احدى الرافعات الاساسية لمشروع الاتحاد المتوسطي، وعرضت المعالم الاولى لمبادرة ساركوزي في خطابه الذي القاه حول موضوع مشروع الاتحاد المتوسطي ، بقصر مرشان الملكي بطبنجة يوم الثلاثاء(23- 10- 2007 م) عندما قال: "بان الوقت قد حان لننتقل من الحوار الى السياسية وتجاوز النقاش الى البناء " بناء اتحاد متوسط كمحور حاسم لتوازن العالم ليس لمستقبل شعوب

[1] عبد القادر رزيق المخادمي ، المرجع السابق ، ص 31 .

[2] جعفر عدالة ، المرجع السابق ، ص 326 .

[3] – Otmane bekenniche , le partenariat euro- Méditerranée , op , cit p 173.

[4] هاني الشيمطلي ، المرجع السابق ، ص 152.

حوض البحر المتوسط (le méditerranée) فحسب ،وإنما لمستقبل الانسانية برمتها مؤكدا على ان مستقبل اوروبا يوجد في الجنوب[1].

وعاد الى مشروعه الاتحاد المتوسطي وضع حدوده كالتالي[2]:

- يجب ان يكون براغماتيا وتتحرك هندسته وفق المشاريع .
- يضع ومنذ البداية ومن ضمن الاولويات الثقافة والتعليم والصحة والرأسمال البشري، وايضا العدالةالنضال من اجل مكافحة عدم المساواة .
- انه اتحاد المشاريع من اجل جعل المتوسط *المختبر الاكبر في العالم للتنمية المشتركة *.
- لن يحل الاتحاد محل المبادرات والمشاريع الموجودة بل سوف تكون مهمته اعطائها دفعا جديدا.
- سوف يتأسس على اراده سياسية تترجم نفسها بإعمال ملموسة ومشتركة ولهذا فهو يدعو رؤساء دول وحكومات البلدان المشاطئة الى اجتماع قمة ينعقد في باريس في تموز/ يونيو 2008 ، ليضع قواعد الاتحاد المتوسطي المؤسس على مبدأ المساواة[3].
- عدم الخلط بين الاتحاد المتوسطي ومسار برشلونة، على ان تكون المفوضية شريكة كاملة للاتحاد المتوسطي[4].
- يجب ان يكون الاتحاد المتوسطي مشروع الجميع ، وليس مشروع فرنسا[5].

ثانيا:ظروف انعقاد المؤتمر في باريس

لقد وافق الاتحاد الاوروبي على الاتحاد من اجل المتوسط لكن تحت اسم جديد "عمليةبرشلونة : اتحاد من اجل المتوسط " في قمة بروكسل 13/ 14 مارس ،2008 وتم اعلانه من طرف المفوضية في ماي 2008 كبرنامج انعاش لمسار برشلونة اي امتدادا وتفعيلا له بعد

[1] عبد القادر رزيق المخامي ، المرجع السابق ، ص 33 و 34 .

[2] سهام حروري ، المرجع السابق ، ص 355 .

[3] بشار خضر، اوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس 1995 – 2008 . المرجع السابق ص 224 .

[4] سهام حروري ، المرجع السابق ، ص 355 .

[5] بشار خضر ، اوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس 1995 – 2008 .المرجع السابق ، ص 225 .

تعثره[1]، ولتلعب دورا متطورا في التصدي للتحديات التي تواجهمنطقة حوض المتوسط وتدعو الى مزيد من التعاون بين دول المنطقة والتواصل بين شعوبها، يضم الاتحاد من اجل المتوسط 43 دولة[2].

توجت اعمال قمة*مسار برشلونة الاتحاد من اجل المتوسط (UPM) بإعلان باريس، الذي جاء في ديباجته ان الغرض من انشاء هذا الاتحاد هو * بناء السلام والازدهار يعم كل المنطقة وذلك عن طريق تنفيذ مشاريع تعزز بين كافة شعوبها *، واعتبر الاعلان ان الغاية من هذا الاتحاد *هو اقامة شراكةمتعددة وتعزيز التكامل والانسجام الاقليمي*

ومع التأكيد على اهمية مصر برشلونة، وما حققه من انجازات هامه لا يستهان بها فان اعلان باريس يعتبر ان الاتحاد يمكن ان يساعدعلى مواجهة التحديات التي تطرح نفسها على المنطقه المتوسطية–الاوروبية واهميةالتنميةالاقتصاديةوالاجتماعيةوالأمن الغذائي وتدهور البيئةوالتغيرات المناخية والتصحر والتنميةالمستديمة والطاقة والهجره والإرهاب والتطرف وتعزيز الحوار بين الثقافات [3].

بعد نجاح المؤتمر الاول، عقد مؤتمر * مرسيليا * الوزاري في 3/ 4 نوفمبر 2008مستلهماافكاره من مسار *برشلونة 1995 * مع الالحاح على التقاسم الافضل للمسؤوليات وهيكلة مؤسساتية جديدةللمساواةو الملكية المشتركة و المشاريع ذات الاولوية ، وتغيير تسميته المشروع لتصح * الاتحاد من اجل المتوسط[4] *.

ثالثا :مؤسسات مشروع الاتحاد من اجل المتوسط.

وقررت قمة باريس التأسيس للمؤسسات التالية[5]:

1– رئاسة مشتركة:

– رئاسة الاتحاد المشتركة بين الضفتين ومزودة بأمانة مبسطة(وتعتبر هذه الرئاسة فكرةجديدةبالمقارنة مع مسار برشلونة).

---

[1] سهام حروري ، المرجع السابق، ص 355 .

[2] توفيق حكيمي ، المرجع السابق ، ص 13 .

[3] عبد القادر رزيق المخادمي ، المرجع السابق ، ص 48 ، 49 .

[4] سهام حروري ، المرجع السابق ، ص 355 و 356 .

[5] Bichara kheder , de l'union Méditerranéen de sarkozy au processus de Barcelone :union pour la Méditerranée ,in Frédéric allemand , l'union pour la méditerranée ;pourquoi ? fondation pour l'innovation politique , paris , juin 2008 , p30 .

- اتخاذ احدى مدن جنوب اوروبا مقر الاتحاد .
- انعقاد كل سنتين قمة تجمع الدول المعنية .
- ان تترأس القمة دولة من كلا الضفتين بالتناوب[1].

2- لجنه دائمة مشتركة:

توفر اللجنة المشتركة الدائمة ومقرها بروكسل، المساعدة لاجتماعات كبارالموظفين ولتحضيرها، وتؤمن المتابعةالمناسبة لها، كما يمكن ان تمثل الية ردفعل سريع اذا طرأ وضع استثنائي في المنطقة، يستدعي استشاره الشركاء الاورومتوسطين .

يواصل كبار الموظفين اجتماعاتهم الدورية لتحضير الاجتماعات الوزارية، بما في ذلك المشاريع التي تحتاج للموافقة، وتقييم التقدم المنجز في جميع الجوانب الخاصة بعمليةبرشلونة: الاتحاد من اجل المتوسط وعرض و برنامج العمل السنوي على وزراء الخارجية[2].

3- الامانة العامة :

بناء على اعلاني باريس ومرسيليا، تم اقرار النظام الاساسي المعتمد لتحديد مدةولاية الامانة العامة للاتحاد من اجل المتوسط وعملها في 3 مارس (اذار) 2010، تضطلع الامانة العامة للاتحاد من اجل المتوسط بمهمة تتبع عمل الاجتماعات الوزارية القطاعية، وتشجع بناء على طلب من الدول، مختلف منصات الحوار الاقليمي ، ويبني للاتحاد شركات مالية لتنفيذ المشاريع، بالاعتماد على المؤسسات المالية الدولية والتمويلات الثنائية وزيادة مشاركة القطاع الخاص (reference)، ويتولى ادارة الامانة العامة للاتحاد من اجل المتوسط الامين العام للاتحاد من اجل المتوسط[3].

رابعا : مشاريع الاتحاد من اجل المتوسط

ناقشت قمة باريس التأسيسية عده مشاريع عديدة منها :

- تنظيف البحر الابيض المتوسط la Mediterranee من التلوث الذي اصابه من المياه

[1] عبد القادر رزيق المخامي ، المرجع السابق ، ص 57.

[2] الرجوع الى الملحق رقم 03 :الذي يتمحور حول الاعلان المشترك لقمة باريس من اجل المتوسط باريس في 13 يوليو /تموز 2008.

[3] article publie sur le site :

- http//ar.m.Wikipidia.org/WIKI السنوات الاولى 2008-2010/للاتحاد من اجل المتوسط

La date de consultation : 24/06/2017.

المبتذلة التي تصب فيه من البلدان الشاطئية ، وكذلك من بقايا النفايات التي ترميها هذه البلدان فيه وعلى شواطئه ، وكان مسار برشلونة le processus de barcelone اقداحصى اكثر من(44) موقعا مصاب بالتلوث ، وحددت المدة التي يستغرقها هذا العمل حتى سنه 2020 م[1] .

- الطرق السريعة البحرية والبرية : ليس المتوسط بحر يفصل بين الشعوب المطلة عليه، وإنماهو يجمعها ويمثل ايضا طريقا كبيرا للتواصل التجاري . ان سهولة و امن الوصول اليه ونقل البضائع وتنقل الاشخاص برا وبحرا هو امور اساسيةللمحافظة على الصلات ولتعزيز التجارة الاقليمية، وستتمكن تنمية الطرق البحرية السريعة ، بما فيها وسائل الربط بين المرافئ في كل حوض المتوسطي[2]، يشير اعلان باريس ومرسيليا الى انشاء شبكة سكة حديدية و طرق برية عابرة للمغرب العربي تصل بين المغرب والجزائر وتونس [3].
- تطوير وتنميةالطاقة الشمسية لاستغلالها في مجالات متنوعة، فبلدان جنوب المتوسط التيتتمتع بالشمس على مدار السنة .
- تعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعيةكالزلازل والفيضانات والتصحر، فبلدانالمنطقة التي اصبحت عرضة لمثل هذه الكوارث ، بفعل الاحتباس الحراري .
- العمل على تعزيز المساعدات الماليةوالفنية للمؤسسات الصغيره والمتوسطة الحجم التي تكثر فيبلدان جنوب البحر الابيض المتوسط le méditerranée والتي تعتبر دعامة رئيسية لتنشيط الاقتصاد الوطني ولمحاربة البطالة المنتشرة في هذه البلدان[4] .
- تطوير الجامعة الاورومتوسطية التي دشنت في يونيو سنه 2008 م في دولة سلوفينيا وذلكلتعزيز التعاون في مجال الابحاث والدراسات المشتركة .

خامسا : ردود الفعل على مشروع الاتحاد من اجل المتوسط

وفيما يلي اهم ردود الفعل لدى الجانبين الاوروبي[5] و المغاربي:

---

[1] عبد القادر رزيق المخامي ، المرجع السابق ، ص 51 .

[2] الرجوع لى الملحق 03 : الذي يتمحور حول الاعلان المشترك (قمة باريس من اجل المتوسط) باريس في 13 يوليو /تموز 2008.

[3] article publie sur le site :

للاتحاد من اجل المتوسط 2008-2010 السنوات الاولىhttp//ar.m.Wikipidia.org/WIKI

La date de consultation : 24/06/2017.

[4] عبد القادر رزيق المخامي ، المرجع السابق ، ص 52 .

[5] صور لطفي المرجع السابق ص 171 .

1- ردود الافعال الاوروبية :

- المانيا : كانت رده الفعل الالمانية ذات مغزى انجلينا ميركل لم تخف انزعاجها :* قد تشعرالمانيا بأنها اكثر اهتماما بأوروبا الوسطى والشرقية، وان فرنسا منجذبة اكثر الى الاتحاد المتوسطي: ان هذا من شانه تحرير قوى التفجير في الاتحاد الاوروبي، وهذا ما لا اتمناه أبدا * هذا ما قالته في محاضره برلين في 5 كانون الاول / ديسمبر 2008 ، قبل ان تضيف :*اعتقد انه يجب تقديم عرض بهذا الموضوع للبلدان الاوروبية الاخرى كافة.....فإذا كان الجميع يتمنى المشاركة يمكن انذاك تحقيقه من خلال التعاون المدعوم *.[1]

- **إسبانيا** : بينما اعربت اسبانيا ان تحفظها ومخاوفها من ان يؤدي المشروع الى تفويضعملية برشلونةليحقق نفس الاهداف التي يحاول الاتحاد الجديد تحقيقها الا ان مدريد عادت مؤخرا لتخفف من حده شكوكها في المبادرة الفرنسية بعدما تم الاتفاق على ان الاتحاد لن يكون كيانا جديدا مستقلا يقوم على انقاض * عمليةبرشلونة * ولكنه سيكون مكملا لهذه العملية[2].

- **ايطاليا** : فقد اعرب الايطاليون عن قلقهم من ان المشروع لا يجب ان يفوض عملية وإنما يجب ان يقويها [3].

2- ردود الافعال الدول المغاربية :

ونتناول فيما ردود افعال الدول المغاربية الثلاث :

- **المملكة المغربية:** تفتش المملكة المغربية خصوصا، عن *وضع متمايز * بفعل قربهاالجغرافي وانخراطها في المشاريع الاوروبية نظام (غاليليو المشاركة في عمليه الثيا (althea) في البوسنة، وتوقيع اتفاق السماء المفتوحة..... الخ) ولكن في الوقت الذي يؤيد فيه وزير خارجية المملكة المغربية طيب فاسي الفهري، الاتحاد المتوسطي، نرى سفير المغرب في باريس فتح الله سجلماسي يحذر: اذا كانت اجندة الاتحاد المتوسطي كبح الهجرة ومحاربة الارهاب واذا كان

---

[1] بشار خضرة ، اوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس 1995 – 2008 ، المرجع السابق ، ص 237 .

[2] صور لطفي ، المرجع السابق ، ص 172 .

[3] احمد مختار الجمال ، الاتحادمن اجل المتوسط بداياته و تطوراته و مستقبله ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتجية ، القاهرة ، ديسمبر 2008 ، ص 09 مقال منشور على موقع الانترنيت :

http ://Mokhtarelgammal.typepad.com/article/الاتحاد من اجل المتوسط –بداياته – و تطوراته – و مستقبله le date de consultation : 24/06/2017 .

الهدف الجوهري الحفاظ على امناوروبا ، فهذا يعني انني *لا استطيع ان اسوق هذا المشروع في بلادي*.[1]

– **الجزائر:** فقد اكد الرئيس الجزائري بوتفليقة ان هناك عقبات لابد من التغلب عليها،وخاصةتسويه الصراع الاسرائيلي الفلسطيني و الصحراء الغربية، وانه لابد من التواصل بين اهداف الاتحاد من اجل المتوسط و خطوطه العامة وبين الاليات القائمة اي عمليةبرشلونة ، ثم قال في 4 ديسمبر 2007 امام الرئيس ساركوزي اعرف يا سيادة الرئيس انكم تروجون لمشروع الاتحاد من اجل المتوسط الذي تكرسون انفسكم له و الذي تدعون اليه بقوه وتفاؤل ، وقد ناقشناه، ونحن في الجزائر نميل الى الاسهام في تحقيقه الى حد ان علينا ان نحدد مقوماته وأهدافه وكذلك المكان الذي سيحتله الى جانب الاليات الموجودة بالفعل التي جمعت معا الدول على جانبي المتوسط .[2]

اما وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي فقد عبر عن خشية دول الضفة الجنوبية ، من احتكار المفوضية الاوروبية للقرار في الاتحاد ، مشيرا الى قوه الاتحاد الاوروبي المادية التي تجعله مالكا للقرار، مطلبا في نفس الوقت بشراكةمتوازنة تقوم على اساس المساواةوالشفافية[3].

– **تونس:** تطمح ان تعامل كشريك كامل العضوية بالاتحاد رغم تباين الفوارق بين الضفتين.[4]

المبحث الثالث : اتفاقيات الشراكة الاورومغاربية

لقد وقعت كل من تونس والجزائر والمغرب اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي بصفة منفردة، وقد قامت كل دولة منهم بهذه الخطوه نتيجة لظروفها و توجهاتها الخاصة [5].

---

[1]بشار خضرة ، اوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس 1995 –2008 ،المرجع السابق ، ص 238

[2]احمد مختار الجمال ، المرجع السابق ، ص10.

[3]عبد القادر رزيق المخادمي ، المرجع السابق، ص 68 .

[4]سكينة بوشلوح ،الاتحادمن اجل المتوسط .....الابعاد و الافاق ، مقال منشور على الانترنيت :

http://www.aljazeera.net/Knnowledgate / books/2010/4/18الاتحاد من اجل المتوسط –الابعاد –الاتفاق

la date de consultaton: 25/06/17

[5]نجاح منصري ، اثر الشراكة الاورومتوسطية على التجارة العربية البينية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص : تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015/2014 ، ص40.

المطلب الاول : الشراكة الاوروتونسية

وهو اول بلد مغاربي يوقع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي 17 جويلية 1995 بحيث الى حد الان البلد النموذج اطار الشراكة الاورومغاربية لما سجل من تقدم كبير كيفية في تطبيق برامج الشراكة مع الاتحاد الاوروبي الذي شرع فيه منذ 1996[1] ،ودخلت حيز التنفيذ في عام 1998، وتعد تونس حسب الاتحاد الاوروبي دولة نموذجية من حيث حسن الاداء والعطاء الايجابي في مسار الشراكة [2].

الفرع الاول : ديباجة اتفاقية الشراكة الاوروتونسية

وتتكون اتفاقية الشراكة الاوروبية – التونسية عموما من ديباجة وست وتسعين ماده موزعة على اقسام فصول مختلفة .

وهي تؤكد على ان اطراف هذه الاتفاقية تتمثل في الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي كمجموعة واحدة من ناحية، تونس من ناحية اخرى، فبالرغم من ان اتفاقيات الشراكة تهدف الى تأسيس منطقة ازدهار مشتركة في حوض البحر الابيض المتوسط، فإنها تعكس اليه ثنائية بين الاتحاد الاوروبي و كل دولةمتوسطية على حدة، وتؤكد ديباجة اتفاقية الشراكة الاوروبية التونسية عموما على انها تأخذ في الحسبان مجموعة الاعتبارات التالية :

1- التأكيد على اهميه الروابط التقليدية بين كل من دول الاتحاد الاوروبي و تونس، حيث ان هذهالروابط تعكس وجود قيم مشتركة .

2- ان كلا من الاتحاد الاوروبي وتونس يحرص على تقوية اواصر الروابط التقليدية، بما يكفلاقامة علاقات ثنائية قوية ومستديمة على اساس التبادل المصلحي والشراكة، والتنمية المشتركة.

3- اهميه التأكيد على مبادئ ميثاق الامم المتحدة، لاسيما ما يتعلق منها بحقوق الانسان والحرياتالسياسية والاقتصادية .

4- الاخذ في الحسبان التطورات السياسيةوالاقتصادية المعاصرة في كل من اوروبا وتونس .

[1]Nicol grimaud K le Maghreb entre l'Europe et les états unis, études internationales, tunis , avril , 1999 , p25 .

[2]بوضياف ياسين، نور منير، اثر الشراكة الاوروجزائرية على الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والطموح/ مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس عشر، الشلف، السداسي الاول ،2017 ص 175 .

5- التقدم الملحوظ الذي حققته تونس بخصوص تحقيق الاهداف المتعلقة بدمج الاقتصاد التونسيالكامل في اطار الاقتصاد العالمي او بالمشاركة في جماعه الدول الديمقراطية .

6- التأكيد على اهمية اتفاق الشراكة الاوروبية التونسية التي تقوم على التعاون والحوار في مجال الاستقرار والأمن في منطقة البحر الابيض المتوسط .

7- اهميةالعلاقة بين الدول الاوروبيةالمتوسطية الى جانب التأكيد على اهمية تحقيق التكاملالمغاربي .

8- ان تنفيذ نصوص الاتفاقية الاوروبية التونسية كفيل بتضييق الفجوة القائمة بين اوروبا وتونس فيالمجالين الاقتصادي والاجتماعي .

9- الرغبة في اقامة وتطوير حوار سياسي بشكل منتظم لمناقشه قضايا ثنائيه و دوليه ذات اهتماممشترك .

10- التأكيد على عزم الجماعة الاوروبية على تزويد تونس بالدعم اللازم لتحقيق الاصلاحات الاقتصادية و التكيف الهيكلي ، والتنميةالاجتماعية.

11- تعهد الاتحاد الاوروبي وتونس بتحرير التجارةالخارجية ، و ذلك تماشيا مع الحقوق والالتزامات التي اقرتها الاتفاقية العامةللتعريفةوالتجارة .

12- الرغبة في اقامة تعاون مدعوم بحوار منتظم لمنافسة قضايا اقتصادية واجتماعيةوثقافية بهدف تحقيق افضل مستوى للتفاهم المتبادل .

13- ايمان الطرفين بان هذه الاتفاقية سوف تؤدي الى وجود مناخ ملائم لتطوير العلاقات الاقتصادية، لاسيما في مجالات التجارة والاستثمار، والقطاعات الاساسية ذات العلاقةبالإصلاح الاقتصادي والتطوير التقني[1].

الفرع الثاني : محتوى اتفاقية الشراكة الاوروتونسية

حيث تضمنت حالة تونس ثمان محاور[2]، يعالج كل منها مجال معين من مجالات التعاون والحوار الأوروبي التونسي ، وهذه الأقسام تتعلق بمجالات التعاون التالية [3]:

[1]مصطفى عبد الله ، ابو القاسم خيشم ، المرجع السابق ، ص51 الى 53 .

[2]المادة الثالثة فقرة 1 من اتفاقية الشراكة الموقعة في 25 جوان 1996 بين تونس و الاتحاد الاوروبي .

[3]مصطفى عبدالله ابو القاسم خيشم ، المرجع السابق ص 54.

–ففي الحوار السياسي: تم التأكيد على الحوار كأداة للتعاون السياسي وذلك لضمان الامن والاستقرار بالمنطقة ، وكذلك لتحقيق التنميةالإقليمية حيث يتم الحوار على مستويات مختلفة [1].

–اما المحور الاقتصادي : فتعلق بحريه حركه السلع ، و المتمثل في تأسيس منطقة ازدهار مشتركة ، يتطلب حرية انتقال السلع والخدمات ، وبالتالي فان الاتفاقيةالأوروبية التونسية قد حددت انقضاء فترة اثني عشر عاما لإقامة منطقة تجارة حرة اوروبية تونسية من تاريخ دخول اتفاقية الشراكة الاوروبية–التونسية الى حيز النفاذ، وتتمشحرية حركة السلع مع المبادئ التي اقرتها اتفاقية الجات *GATT * لعام 1994 واتفاقية منظمة التجارة العالمية حق التأسيس والخدمات المدفوعات وراس المال والمنافسة كما ان التعاون الاقتصادي التونسي الاوروبي يؤخذ في الحسبان تحقيق اهداف اعلان برشلونة والمتمثلة في الالتزام بتحقيق عملية التنميةالمتوازنة التي تأخذ في الحسبان التوازن البيئي[2] .

– اما المحور التعاون الاجتماعي والثقافي: ممثل المسائل الخاصة بالعمالة التونسية في اوروبا والعمالة الاوروبية في تونس، وضمان الحقوق والمزايا الخاصة بها دون تمييز على اساس الدين او الجنسية لاسيما في ما يتعلق بالتحويلات والضمان الاجتماعي والتامين الصحي، القضايا المتعلقةبالهجرة غير الشرعية والتبادل الثقافي والحوار الحضاري [3]،التعاون المالي، وفي اخير نصوص عامة وختامية[4] ولقد ارسى اتفاق الشراكة الذي ينظم العلاقات الثنائيه بين تونس والاتحاد الاوروبي اليات للمتابعة من ذلك :

- مجلس الشراكة (يجتمع سنويا على مستوى الوزارات) .
- لجنه للشراكة (لجنةمتكونة من موظفين مكلفين بمتابعة تنفيذ الاتفاق) .

كما تم تكوين لجان فرعية وفرق عمل مشتركة في المجالات التي يشملها الاتفاق[5].

---

[1]لعجال اعجال محمد الامين ، استراتجية الاتحاد الاوروبي تجاه دول المغرب العربي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، قسم العلوم الساسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2007/2006،ص 193 .

[2]مصطفى عبد الله ابو القاسم خيشم ص 56 و 60 و 62 .

[3]Blanchot reué et bigeni Marceau , la tunisie de ben ali et le partenariat euro – Méditerranéen , institut Méditerranéen d'études economique et financières , toulon , paris ,2000 , p 108 .

[4]مصطفى عبد الله ابوالقاسم خيشم ، المرجع السابق ، ص 65.

[5]مقال منشور على الإنترنيت :

تعرف على الاليك / العلاقات – بين – تونس– و الاتحاد – الاوروبي / http://www.arleca.tm/ar

le date de consultation sur le site : 29/06/2017

الفرع الثالث : اهداف اتفاقيات الشراكة الاورو تونسية

وقد جاء في المادتين الاولى والثانية تحديد الاهداف التي ترمي اليها اتفاقية الشراكة الاوروبية–التونسية وقد ورد ما يلي :

1- تعكس الاتفاقية لإطار الملائم لإقامة حوار سياسي أوروبي – تونسي يمكن عن طريقه توطيد العلاقات الثنائية في كل المجالات ذات العلاقة .

2- تهيئة الظروف الملائمة لتحرير التجارة والتدريب في مجالات السلع والخدمات وراس المال.

3- دعم التجارة وتوسع مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي مع الجماعة الاوروبية وذلك من خلال الحوار والتعاون ، حتى يمكن تحقيق تنمية وازدهار تونس وشعبها .

4- تشجيع الاندماج بين الدول المغاربية عن طريق دعم التجاره والتعاون بين تونس والدول المغاربية

5- دعم التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المالية [1].

المطلب الثاني : اتفاقية الشراكة الاورومغربية

ثاني اتفاقية شراكة كانت مع المغرب ابرمت يوم 26 فيفري 1996، بعد مفاوضات عسيرة حول ملف الزراعة والصيد البحري[2]، ودخلت حيز التنفيذ في عام 2000[3].

الفرع الاول : ديباجة اتفاقية الشراكة الاورومغربية

فقد اكد ديباجةالاتفاقية على الاهمية التي يوليها المغرب والمجموعة الاوروبية لاحترام مبادئ ميثاق الامم المتحدةوخاصة احترام الحقوق السياسية والحريات واحترام حقوق الانسان والحقوق الاقتصادية التي تشكل اساسا للشراكة كما جاء التنصيص في المادة02 من هذه الاتفاقيةعلى الاتي:* تسليم المغرب والمجموعه الاوروبية سياساتهما الداخليةوالدولية من احترامهما لمبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان كما جاءت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والذي يشكل عنصراهاما ما في هذا الاتفاق*.[4]

---

[1] المادة 1و 2 من اتفاقية الشراكة الموقعة في 25 جوان 1996 بين تونس و الاتحاد الاوروبي .

[2] أمين البار، منير بسكري، مكانة العرب في السياسة الخارجية الفرنسية، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2014، ص84 .

[3] بوضياف ياسين ، نورين منير ، المرجع السابق ، ص 175 .

[4] السياسية الحقوقية في المغرب ، مقال منشور على الإنترنيت :

- http://www.serfroucerises.com/86 السياسية_الحقوقية_في_المغرب

le date de consultation sur le site : 30/06/2017

دعوه المغرب الاتحاد الاوروبي الى التفكير في خلق اطار جديد للتعاون بينهمااطار تجاوز الشراكة في صيغتها الراهنة .

وفي السياق ذاته تقدم المغرب بسلسلة من المقترحات الرامية الى تقوية العلاقات مع مجموعة دول الاتحاد. وقد انصبت هذه المقترحات على تحسين الحوار السياسي، وتوثيق اواصر التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي والعلمي، وتمتين عربالشراكةالاجتماعية والبشرية وايلاء عنايةخاصة للتعاون في الحقل الثقافي[1] .

الفرع الثاني : محتوى اتفاقية الشراكة الاورومغربية

تستند اتفاقية الشراكة الاوروبية – المغربية على خلفية التوجه الاورومتوسطي الذي رسمه مؤتمر برشلونة 1995، وبما ان هو الاتفاق الإطار المنظم للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطين فان الاتفاق الاورو– مغربي يتشابه الى حد كبير مع الاتفاق الاورو– تونسي من حيث الشكل والمضمون،

فمن حيث الشكل تتضمن كل من الاتفاقيتين 96 مادة تغطي الجوانب المختلفة للشراكة، اما من حيث المضمون فان كلا من الاتفاقيتين ترتكز على مواضيع متطابق مثل الحوار السياسي وحرية حركة السلع والخدمات، حق التأسيس والخدمات، المدفوعات والرأسمالوالمنافسة التعاون الاقتصادي، التعاون الاجتماعي والثقافي، التعاون المالي[2].

ومن خلال تفحص بنود اتفاقية الشراكة الأوروبية المغربية يمكن ملاحظة ما يلي :

1– لقد نص الاتفاق على ارادة الطرفين في إقامة علاقات دائمةمرتكزة على المعاملة بالمثل، والتضامن والشراكةوالتنمية المشتركة .

2– كم شمل الاتفاق ايضا دعم الحوار السياسي والأمني واعتماد قاعدة الدورية في اجتماعات التشاور كما اشتمل على حرية تنقل السلع حيث نصت الماده 6 من الاتفاق على ان يقوم المغرب والاتحاد الاوروبي اقامة منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية حددت ب 12 سنه ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ و طبقا اجراءات الجات .

---

[1] المغرب و الاتحاد الاوروبي شراكة مستمرة منذ زمن طويل ، مقال منشور على الانترنيت :
http://retete10sKyrock.com/2176918893-posted-on-2008-12-06.htm/
le date de consultation sur le sit : 30/06/2017.

[2] Martin Ortiga ,le Maghreb et l'union européenne: ver un partenariat privilégie ? , institut d'études de sécurité de l''ue 25 octobre 2004 , paris , Article publie sur le site :
http://www.si.europa.eu/uploads/media/rep04-11paf.
Le date de consultation : 30/06/2017.

3- تم التمييز في اطار منطقة التبادل الحر بين المنتجات الصناعية والمنتجات الفلاحية[1] .

الفرع الثالث: اهداف اتفاقية الشراكة الاورومغربية

-تعددت مجالات اهداف الشراكة :

1- المجال السياسي اقامة الحوار السياسي من اجل تعزيز العلاقات بين الطرفين، والتشاوروالتقارب والتفاهم ، وطرح القضايا والاهتمامات والدفاع عن المصح بينهما .

2- المجال الاقتصادي: دراسة المواضيع الاقتصادية المشتركة من بينهما المبادلات التجاريةالاستثمار، التنافس ، التعاون الاقتصادي .

3- المجال الاجتماعي: تنمية التعاون الاجتماعي، المساعدة الصحية، التشغيل .

4- المجال الثقافي: التعاون الثقافي والتربوي والعلمي والتقني، وتبادل الخبراء والتجارب، والتواصلوالاتصال.

مجالات اخرى : منها التعاون المالي وحمايةالبيئة[2] .

المطلب الثالث : الشراكة الاوروجزائرية

لم تحذو الجزائر حذو تونس والمغرب اللتان وقعتااتفاقيات شراكة مع الاتحاد الاوروبي في 1995/07/17 و1995/11/15 على التوالي، فقد عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الاتحاد الاوروبي بمراعاة خصوصياتها الاقتصادية والجيو-استراتيجية والسياسية[3].

لعبت الجزائر دورا هاما في المناقشات التحضيرية لعقد قمة برشلونة رغم العزلة التي كانت تعاني منها، والتي اثرت بدورها على تأخير الانطلاق الرسمي للمفاوضات بين الجزائر والاتحاد الى غايه 10 جوان 1996 ، حيث صادق الاتحاد على وثيقة تفاوضية عرضت على الجزائر بصفة رسمية

---

[1] محمد بولعسل ، الاثار الاقتصادية لانظمام الدول المغاربية الى اتفاقية الشراكة الاوروبية المغاربية ، دراسة حالة تونس ، الجزائر والمغرب ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و كلية التسيير ، تخصص : ادارة مالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011 -2012 ص 83 .

[2] الشراكة بين المغرب و الاتحاد الاوروبي ، مقال منشور على الانترنيت :

الشراكة – بين – المغرب – و الاتحاد – الاوروبي http://ar.m.WIKIpidia.org/WIKI/

Le date de consultation : 30/06/2017 .

[3] بن سمينة عزيزة ، الشراكة الاوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير / مجلة الباحث ، العدد التاسع ، جامعة ورقلة ، 2011 ، ص 151 .

في ديسمبر 1996[1]بعد 17 جولة من المفاوضات والتي انتهت بالتوصل الى اتفاق ترجم بالتوقيع و بالأحرف الاولى على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسل[2]، وكان التوقيع الرسمي عليه في 22 افريل 2012 بمدينه فالنسيا (valence)، كما تم المصادقة عليه من البرلمان الجزائري بتاريخ 14 مارس 2005 و دخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005 .[3]

الفرع الاول : ديباجة اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

عبرت ديباجة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي على جملة من المصالح المتبادلة بين طرفين تمثلت في النقاط التالية[4]:

- الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على اساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادليةالمصالح الامتيازات .
- اقامة شراكة ترتكز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخ ملائما لتطور العلاقات الاقتصاديةوالتجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجيا الاوروبية ويعيد البناء الاقتصادي لاقتصادها.
- الرغبة في اقامه تعاون وحوار منتظم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، العلميةالتكنولوجية، السمعية، البصرية، البيئية .
- تقريب مستوى التنميةألاقتصاديهوالاجتماعية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي .
- ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان كما ينص على ذلك الاعلان العالمي لحقوقالانسان وكذا ضمان الحريات السياسيةألاقتصادية .

---

[1]بن سونة العجال ، المرجع السابق ، ص 32 .

[2]اكرام مياسي ، الاندماج في الاقتصاد العلمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر 2012 ، ص 214 .

[3]فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية ، بين اتفاق الشراكة الاورومتوسطية و الانظمام الى منظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث ، عدد 12 ، الجزائر 2012 ، ص 115 .

[4]وافية تجاني ، مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في اطار الشراكة الاورو–متوسطية – حالة المؤسسات الصناعية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 1 ، 2015 ، ص 20 .

- اقامة اطار مناسب للحوار السياسي والأمني بما يعمق التوافق السياسي حول الجوانب المسائلالثنائيةوالدولية ذات المصلحة المشتركة ، ويضمن الاستقرار بالمنطقةالمتوسطية .
- بعث جو للتفاهم والتسامح بين الثقافات والحضارات وتقريب الطرفين من بعضهما في مختلفالميادين[1].

الفرع الثاني : محتوى اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

جاء دور الجزائر لتوقيع عقد الشراكة وقد جاء هذا العقد 110 مواد موزعة على تسعة ابواب مختلفة شملت مختلف المجالات السياسية،الاقتصادية ،الاجتماعية،الثقافية [2]، والي 6 ملاحق و7 بروتوكولات مكملة للاتفاق[3].

اذا كانت الاتفاقية التونسيةوالمغربية تتفقان من حيث الشكل و المضمون فان الاتفاقية الجزائرية تختلف بعض الشيء عنهما ، وهذا راجع لخصوصية العلاقات الاوروبية – الجزائرية فمن حيث الاتفاقيةفي 110 مواد (حين جاءت الاتفاقيات التونسيةوالمغربية في 96 ماده فقط) اما من حيث المضمون فقد استحدث الطرفان الاوروبي والجزائري محورين جديدين من مجالات التعاون و هما : ملف العدالةوالشؤون الداخلية و حرية تنقل الاشخاص[4].

محاور تمثلت في الجوانب الاتية :

1- الحوار السياسي والأمني: يتمثل في اقامة حوار سياسي بين الطرفين، يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين، تساهمفي تحقيق رفاهية وامن للمنطقة المتوسطية وهذا ما جاءت به المواد 3 . 4 . 5 من الاتفاقية [5].

2- حرية انتقال السلع : نصت الماده 6 من اتفاق الشراكة على ان تقوم المجموعة الاوروبية والجزائر تدريجيا في انشاء منطقة للتبادل الحر، خلال فتره انتقالية لمدة 12 سنة كحد اقصى بدء من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ وبالتسابق مع اتفاقيات الGATT 1994

---

[1] زعباط عبد الحميد ، الشراكة الاورومتوسطية و اثرها على الاقتصاد الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول ، جامعة الشلف ، 2004 ، ص 54 و ص 55 .

[2] محمد لحسن علاوي ، كريم بورشة ، المرجع السابق ، ص35 .

[3] اكرام مياسي ، المرجع السابق ، ص 214 .

[4] فتح الله لعلو ، المشروع المغاربي و الشراكة الاورومتوسطية ، المرجع السابق ، ص 156 .

[5] بن سمينة عزيزة ، المرجع السابق ، ص152 .

والاتفاقيات المتعددة الاطراف حول تجارة البضائع الملحقة في انشاء المنظمة العالمية للتجارة [1]، كما نص الاتفاق على تحرير المبادلات من المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري، بتخفيض الرسوم الجمركية لبعض المنتجات واعتماد نظام الحصص على البعض الاخر.

3- تجاره الخدمات : من المادة 30 الى الماده 37 حيث يدخل الاتفاق احكاما خاصة بتحرير الخدمات[2]، حيث يؤكد الاتحاد الاوروبي والجزائر في اطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات بتبادل مبدآ * الدولة الاولى بالرعاية ... في ما يخصالحضور التجاري للشركات واداء الخدمات العابرة للحدود، مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنيةالخاصة بفروع الشركة الاوروبية المستقرة على اقليمها [3].

4- المدفوعات ، رؤوس الاموال والمنافسة : ويشمل هذا البند على حرية حركة رؤوس الاموال الاجنبية في الجزائر بالإضافة الى وضع اجراءات وقواعد مشتركة لتنظيم حرية انتقال رؤوس الاموال بين الجزائر ودول الاتحاد الاوروبي، وكذا القواعد التي تحكم المنافسة، وكذلك الاتفاق على حماية حقوق الملكيةالفكريةوالصناعيةوالتجارية، وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والتحرير التدريجي للصفقات العمومية وفق النصوص (38 -46) [4].

5- التعاون الاقتصادي المواد(47 - 66) : ركز على ضرورة التعاون قصد دعم التنميةالاقتصادية مع ايلاء العناية للنشاطات التي تعاني من المشاكل داخلية او التي تكون عرضةللتأثيرنتيجة تحرير الاقتصاد الجزائري، كما يهتم التعاون بالقطاعات التي تسهل التقارب بين الاقتصاد الجزائري كما يهتم التعاون بالقطاعات التي تسهل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الاوروبي والتي يمكن ان تكون فائدة للنموالاقتصادي وخلقه لمناصب الشغل [5].

---

[1] زعباط عبد الحميد ، المرجع السابق ص 56 .

[2] هويدي عبد الجليل ، المرجع السابق ص 74 .

[3] محمد لحسن علاوي ،كريم بوروشة ، المرجع السابق ، ص36 و 37 .

[4] موالدي سليم ، الشراكة الاورومتوسطية ، وأثرها على الاقتصاد الجزائري ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الاول : حول السياسات الاقتصادية في الجزائر : محاولة للتقييم ، جامعة الجزائر ، 13 ماي 2013 ، ص 116 .

[5] قدي عبد المجيد ، الجزائر و مسار برشلونة : الفرص و التحديات ،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصاد العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الاوروبية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، ايام 8 و 9 ماي 2004 ، ص 53 .

6- التعاون الاجتماعي والثقافي : لقد تم تناول الجانب الاجتماعي والثقافي في المواد من 67 الى 78 من اتفاق الشراكة الاوروبية الجزائرية [1]، حيث تضمنت الاجراءات الخاصة بالعمال وذلك بعدم المعاملةالتمييزية في شروط العمل، والمكافآت والاستفادة من نفس اجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في البلد[2].

اما بخصوص الجانب الثقافي شاملة ما يلي :الترجمة الادبية، تكوين العاملين في ميدان الثقافة، التعاون بين الفنانين، تنظيم تظاهرات ثقافية، تشجيع التعاون في المجال السمعي والبصري، نشر المجالات و الأعمال الأدبية، التقنية والعلمية [3].

7- التعاون المالي : والذي يقوم على ضرورةتأهيل البنى التحتيةالاقتصادية وترقية الاستثمار الخاص والنشاطات المولدة لمناصب الشغل، مع الاخذ بعين الاعتبار الاثار الناجمة عن انشاء منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري[4]، وفق النصوص(79 – 81)[5].

8- التعاون في مجال العدالة و الشؤون الداخلية :كما تضمن الاتفاق على بند خاص بالعدالةوالداخلية وتأسيس مجلس للشراكة وكذلك احترام رعاية كل طرف على اراضي الطرف الاخر وخلال ما جاءت به الماده 82 من الاتفاق، وكل الامور التي تتعلق بالتأشيرة وحرية تنقل الاشخاص والمعالجةالسريعةلإجراءات وتسليم التأشيرة في اطار القوانين الخاصةبالمجموعة الاوروبية والتركيز على محاربة الهجرة السرية وهذا ما تنص عليه الماده 83 – 84 من الاتفاق، كما تضمنت المادة 86 كيفيةالوقاية ومحاربةالجريمة المنظمةوالأمر يتعلق بالتجارة غير المشروعه للمواد الممنوعة او التي تعرضت للقرصنة اول المبادلات والمعاملات الغير شرعية، وتضمنت الماده 87 مكافحة ومحاربة تبييض الاموال، وهذا نظرا لما ينطوي عليه من امور خطيرة تمس حتى الامن والسلم، والتعاون في هذا المجال يشكل كل ما تتطلبه هذه العملية من دعم اداري وتقني وتبادل المعلومات، وكذا ضرورة محاربة العنصرية وكره الاجانب واللجوء الى الاجراءات القانونية اذا اقتضى الامر وهذا ما تضمنته المادة 80 من الاتفاق، ولعل اهم مادةتم

---

[1] بن سونة العجال ، المرجع السابق ، ص 41 .

[2] بن سمينة عزيزة ، المرجع السابق ، ص 154 .

[3] هشام صاغور ، السياسية الخارجية للاتحاد الاوروبي تجاه الجزائر1988 – 2008 ، ط1 ، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية 2010 ، ص 269 .

[4] محمد لحسن علاوي ، كريم بوروشة ، المرجع السابق ، ص 38 .

[5] موالدي سليم ، المرجع السابق ، ص 117 .

التركيز عليها والتي ظل الطرف الجزائري يلح عليها منذ 1995 هي ضرورة ادراج نقطة مكافحة الارهاب والتي خصص لها بند خاص في هذه الاتفاقية [1]، ومكافحةالرشوة وفق(النصوص من 82 –91)[2].

9- الاجراءات المؤسساتية العامةوالنهائية : مع التذكير انه تم وضع اطار مؤسساتي وتنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال انشاء هيئتان مشتركان بين الطرفين لهم مسؤولية وضع ميكانيزمات واليات تنفيذ هذه الاتفاقية وهما مجلس الشراكة المكون من مسؤولين من الطرفين (على مستوى الوزارة)، والذي له سلطة اخذ القرارات في ما يخص المسائل المشتركة بين طرفين [3]، وإنشاء لجنة الشراكة التي ستكلف بتسيير الاتفاق في حدود الكفاءة المخصصة او المخولة لمجلس الشراكة وفق النصوص 92– 110[4].

الفرع الثالث : اهداف اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

وانطلاقا من مسبق ومن خلال تفاصيل بنود هذه الاتفاقية فانه من جملة الاهداف التي يسعى الى تحقيقها هذا الاتفاق ما يلي :

- وضع اطار ملائم للحوار السياسي بين طرفين .
- وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات ولتنقل رؤوس الاموال بصفة تدريجية .
- دعم العلاقات الاجتماعية وتطوير التعاون في المجالات الثقافية والانسانية.
- تشجيع الاندماج المغاربي بدعم المبادلات و التعاون بين الجزائر ودول المنطقة .
- تدعيم الاصلاحات المؤدية الى عصرنة وتحديث الاقتصاد .
- انشاء منطقةللتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الاوروبي على مدى 12 سنة كأقصى تقدير من العمل التدريجي لإزالة الحواجز الجمركية [5].

---

[1] نوري منير ، اثر الشراكة الاوروجزائرية ، اثر الشراكة الاوروجزائريةعلى تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،اشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي، بالشلف ، الجزائر ، يومي 17و18 افريل 2006 ، ص 869 .

[2] موالدي سليم ، المرجع السابق ، ص 117 .

[3] براقي محمد ، ميميوني سمير المرجع السابق ، ص 09 .

[4] موالدي سليم ، المرجع السابق ، ص 117 .

[5] بن سمينة عزيزة ، المرجع السابق ، ص 154 .

اردنا من خلال هذا الفصل الثاني ابراز الاصول التاريخية التي انطلقت منها فكرة اقامة العلاقات الاورومغاربية. حيث تناولنا في المبحث الاول اهم المراحل التي مرت بها العلاقات الاوروبية – المغاربية، وذلك من خلال تسليط الضوء على سياسات الاتحاد الاوروبي اتجاه هذه الدول المغاربية عبر عده مراحل فقد شهد عقدنهاية خمسينات وبداية ستينات القرن الماضي محاولات فردية لبعض الدول المتوسط الثالثة للحصول على مزايا تفضيلية لصادراتهم اتجاه المجموعة الاوروبية، ثم توسعت الى المقاربة المتوسطية الشاملة ولاتي اثبتت عدم قدرتها على التكيف ومواكبة هذه التحولات والتغيرات الدولية الحاسمة لتركيزها على الجانب الاقتصادي، مما جعل من الدول الاوروبية تقوم باستحداث سياسة متوسطية جديدة (1990). وهو العام الذي شهد اعلان الجماعة الاوروبية عن تبنيها سياسة متوسطية جديدة، إلا ان هذه السياسة المنتهجة من قبل الاتحاد الاوروبي في تلك الفترة لم تكن في مستوى تطلعات دول مغاربية ثالثة، مما تطلب الامر اعادة النظر في هذه العلاقات من جديد عن طريق صياغة نماذج اكثر فاعلية لتطبيق سياسة الشراكة وليس فقط التعاون، وهذا لعدة اعتبارات اهمها العامل الجغرافي والتاريخي.

بحيث اصبحت الشراكة تعتبر تحدي حقيقي لمختلف اطراف الشراكة الاورومغاربية، وعليه تم تأسيس لقاعدة تواصل وتعاون ترجمت الى عدة محطات طرحها الاتحاد الاوروبي، حيث كان البدء بمجموعة غرب المتوسط 5+5 والتي جاءت بدفاع مجابهة المشاكل والرهانات المطروحة في المتوسط ، وتفعيل الشراكة الاورومغاربية واعطائها النفس الجديد التي هي بحاجة اليه ، ثم التطرق الى مسار برشلونة 1995 والذي مثل المحطة الشاملة والاساس الاهم في صياغة الشراكة الاورومغاربية من خلال مؤتمرات التي لحقت به، وكذلك مشروع سياسة الجوار الاوروبية التي تبناها الاتحاد الاوروبي بهدف توسيع وتوطيد العلاقات مع الدول المغاربية عبر تعزيز للتعاون عبر الحدود كما ونوعا ، وذلك بتحديد القضايا السياسية التي ينبغي معالجتها وتعزيز التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية في حدود المناطق ، والعمل معا لمواجهة التحديات المشتركة وضمان حدود امنة وفعالةبالإضافة الى مبادرة فرنسية التي تم طرحها باسم الاتحاد من اجل المتوسط لأجل التقارب وتقليص الفجوة بين الشمال والجنوب وتدعيم الشراكه والتكامل بين الدول المغاربية والأوروبية ومن الملاحظ ان هذا المشروع جاء لإعادة تفعيل مساربرشلونة تبنى محاوره الاساسية . وعليه فان جميع هذه المحطات جاءت من اجل تحقيق التقدم والازدهار واقامة منطقة اورومغاربية امنة ومستقرة .

اما في الاخر فقد تناولنا نماذج اتفاقيات الشراكة الاورومغاربية تونس المغرب الجزائر بفصل كل دولة على حد من حيث تاريخ ابرام اتفاقية بين كل دولة والاتحاد الاوروبي ، وكذا محاولين ابراز ديباجة ومحتوى محاور اتفاقيات المبرمة وبصفة منفردة لكل دولة مغاربية، تم تبيان الاهداف الطموحات المسطرة بين دول الاتحاد الاوروبى وكل دول مغاربية .

الباب الثاني

أبعاد التعاون وفق صيغة الشراكة الأورو مغاربية ورهاناتها المستقبلية

لقد عبر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعينة في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين، وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط وهوما يتحقق من خلال الشراكة التي تسعى إلى تعزيز الروابط الثنائية للشراكة بين الاتحاد الأوروبي مناجهة وكل دولة ثالثية مغاربية عبر اتفاقيات الشراكة، من جهة ثانية، ولهذا فإعلان برشلونة يهدف إلى جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار، وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، كما يهدف إلى تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا، وبشكل مستديم ومتوازن، ومكافحة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتفاهم بين الثقافات وكلها عناصر رئيسية للشراكة ومن هنا ينظر إلى إعلان برشلونة على أنه العقد المؤسس لاتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية الذي ركز على الأبعاد الثلاث الرئيسية وهي: البعد السياسي والأمني، البعد الاقتصادي والاجتماعي، البعد الثقافي والإنساني والاجتماعي (الفصل الاول) .

والتأكيد على إدراك تلك الأطراف بأن هذه العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المنطقة الأورو مغاربية تقف حاجزا أمام قيامها بمهامها الدولية والإقليمية، ومن ثمة فإن هذه عراقيل تؤثر بدورها على طبيعة سير العلاقات الأورو مغاربية نظرا للارتباط الوثيق والتداخل والقرب الجغرافي بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان مغاربية ثالثة، والتي تشكل رهان وتحدي مشترك يتطلب حلا شاملا ومتسقا يرتكز على روح الشراكة والتعاون (االفصل الثاني) .

الفصل الأول:
أبعاد الشراكة الأورو مغاربية

إن الدول الأورومغاربية تنظر إلى الشراكة على أنها وسيلة أساسية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة، مما يتطلب من هذه الدول إحداث تغيرات جذرية في بنياتها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، ويفترض أن تقوم الشراكة بين الطرفين على مبدأ المصالح المشتركة وتكثيف أوجه التعاون في المجال السياسي والأمني وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي، وزيادة الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية وتقييمها .

المبحث الأول: البعد السياسي والأمني.

تعد الشراكة في المجال السياسي – الأمني من أهم الأبعاد التي يسعى الأطراف إلى تجسيدها[1] بجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي[2]، ولدراسة هذين البعدين ارتأينا تقسيمه إلى المطالب الاتية:

المطلب الأول: البعد السياسي في الشراكة الأورومغاربية

لقد اعتبر السلام والاستقرار في حوض البحر المتوسط هدفا جماعيا مشتركا تسعى لتحقيقه جميع الأطراف وبكل الوسائل إذا تم التركيز على استخدام مبدأ الحوار السياسي.[3]

الفرع الأول: المبادئ التي تضمنها البعد السياسي في ظل إعلان برشلونة

بموجب البيان الختامي لندوة برشلونة تعهدت الدول الثالثية المتوسطية باتخاذ مجموعة من التدابير العملية من أجل دعم مانعته البيان[4] بالأهداف المشتركة تخص الاستقرار الداخلي والخارجي[5]، وفي هذا السياق تعهد المشاركون في إعلان المبادئ الاتية[6]:

- العمل طبقا لميثاق الأمم المتحدة والاعلان الدولي وبالتحديد تلك الناجمة عن الاتفاقيات الإقليمية والدولية المشاركين فيها [7].
- تنمية ودعم دولة القانون والديمقراطية في أنظمتهم السياسية، مع الاعتراف في هذا الإطار بحق كل طرف في إختيار وتطوير نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي، والاقتصادي، والقانوني، والقضائي.

---

[1] هشام عبد الكريم، خيرة بن عبد العزيز، أهمية التعاون الإقليمي في إطار الشراكة الأورو متوسطية، المجلة الجزائرية الأمن والتنمية، العدد السابع،باتنة، جويلية 2014، ص 150.

[2] سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر،2001، ص245

[3] إسماعيل شعباني، محتوى الشراكة الأورو – عربية، تحليل اتفاقيات تونس المغرب وافاق الشراكة الجزائرية، مجلة العلوم التجارية، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، رقم2002/01، ص05

[4] علي ناصر محمد، البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية – المتوسطية، مجلة شؤون عربية، العدد 88، القاهرة، ديسمبر 1996، ص189

[5] بومدين حسين، المرجع السابق، ص66.

[6] أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص87.

[7] انظر إلى إعلان برشلونة في الملحق رقم 01.

- احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية مع ضمان الممارسات الفعالة والمشروعة لهذه القوانين والحريات، بما فيها حرية التعبير، وحرية التجمع لأهداف سليمة، حرية الاعتماد والتفكير، والتدين انفراديا أو اجتماعيا مع أفراد اخرين من نفس المجموعة، بدون أي تمييز في العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة [1].
- تنمية تفاهم مشترك وزيادة التقارب حول القضايا ذات الاهتمام المشترك والنهوض بالمبادرات المشتركة.
- احترام حوار دائم على المستوى البرلماني لتعزيز الديمقراطية والمؤسسية وحقوق الإنسان[2].
- احترام وتأييد التنوع والتعددية في مجتمعاتهم، دعم وتشجيع التسامح بين مختلف المجموعات ومحاربة مظاهر التعصب،والتشديد على ضرورة وأهمية التكوين في مجال حقوق الحريات الأساسية.
- احترام السيادة المتساوية، وكل الحقوق المتعلقة بالسيادة، والتنفيذ النزيه للالتزامات والواجبات وفقا لما ينص عليه القانون الدولي[3].
- المساواة في الحقوق بين الشعوب وتقرير مصيرهم وتسوية الخلافات بالطرق السلمية فضلا عن العمل على الأمن الإقليمي بين الأطراف[4].
- ودعوة جميع الأطراف إلى عدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة إقليم أي دولة شريكة، وكذا الحصول على الأرض بالقوة، والتأكيد على حق التمتع بالسيادة الكاملة بالطرق المشروعة وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة وفوائد القانون الدولي[5].

ووضع الإعلان خطة عمل واليات لتحقيق الأهداف المشتركة من خلال اليات محددة حددها على النحو التالي:

---

[1] العرباوي نصير، مستقبل الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 17، سطيف، 2013، ص303.

[2] أحمد السيد النجار واخرون، التحولات الاقتصادية العربية والالفية الثالثة، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2004، ص67.

[3] العرباوي نصير المرجع السابق، ص303.

[4] نوري منير، المرجع السابق، ص 867.

[5] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص304.

- حوار سياسي منتظم بين دول المنطقة، جهاز الإنذار المبكر يسعى لتشخيص وتحديد مصادر الخطر والتهديد واقتراح أساليب إجهاضها ومواجهتها وعلاجها، وابتكار صيغة ملائمة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والمد من سباق التسلح، ومكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة وغسيل الأموال، ولتحقيق التعاون في مجال مكافحة الكوارث الطبيعية والكوارث الأخرى[1].
- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار، الأخذ في الاعتبار أية إجراءات لبناء الثقة والأمن بهدف خلق منطقة سلام واستقرار في البحر الأبيض المتوسط[2].

الفرع الثاني: أهداف اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية

فكلا الطرفين سواء الأوروبي أو المغاربي كان يهدف إلى تحقيق أقصى المنافع في هذا المجال من خلال الانضواء تحت الاطار العام للشراكة[3].

الحوار السياسي المنشود في إعلان برشلونة، ففي حيثياتها وأحكامها الأولية تحدد الاتفاقيات أسس وأهداف الشراكة الأورو مغاربية[4].

- الأهداف المرجوة من الحوار والتعاون في المجال السياسي طبقا لما ورد ذكره في الفقرة 02 من المادة 03 من اتفاقية الشراكة في محاولة تسهيل تقريب الطرفين وذلك بتطوير تفاهم متبادل بينهما وبشكل أحسن مما كان عليه سابقا، وكذا تفعيل وتنظيم التشاور خاصة في المسائل ذات الطابع الدولي ولا سيما ذات الاهتمام المشترك، إضافة إلى السماح لكل طرف في الاتفاقية بالأخذ بعين الاعتبار موقف ومصالح الطرف الاخر وإعداد المبادرات المشتركة، وضرورة دعم الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية المتوسطية[5].

كما نصت المادة 04 من نفس الاتفاقيات إلى تطرق الحوار لكل المشروعات ذات الأهمية المشتركة بالنسبة للطرفين، وبالتحديد للظروف الكفيلة يضمان السلام والأمن والتنمية الإقليمية، مع دعم جهود التعاون خاصة بين دول المغرب العربي حيث نص على ما يلي:« يتعلق الحوار السياسي بكافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للطرفين لاسيما الظروف التي من شأنها

[1] جعفر عدالة، المرجع السابق، ص321.

[2] أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص 87.

[3] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص138.

[4] المادة 2 من الاتفاقية الجزائرية – الأوروبية الموقعة في 14 أفريل 2002.

[5] الفقرة 01 من المادة 03 من الاتفاقية الجزائرية الأوروبية السابقة الذكر، ص04.

ضمان السلم والأمن والتنمية الإقليمية مع مساندة جهود التعاون[1]» ، كما لخصت المادة 04 فكرة الحوار السياسي المنشود في إطار الشراكة الجديدة بين الدول المغاربية والاتحاد الأوروبي، حيث أنه لا يتفق عند مواضيع محددة دون أخرى، بل يتعرض لكل المواضيع ذات المصلحة المشتركة بالنسبة للطرفين، ويبدو لنا أن هذا النص يحمل أهمية خاصة[2].

– المادة 05 تنص عن الآجال المحددة لإجراء الحوار السياسي حسب اتفاقية الشراكة والذي يتم بشكل منتظم وكلما دعت الضرورة أو الحاجة إلى ذلك، حيث يتم إجراءه على عدة مستويات تتمثل في:

1– على مستوى الوزراء: يتم إجراء الحوار السياسي في هذا الصدد في إطار مجلس الشراكة.

2– على مستوى الموظفين السامين: وهم موظفون يمثلون الطرف الجزائري من جهة والطرف الأوروبي من جهة ثانية.

3– من خلال الاستعمال الكامل للقنوات الدبلوماسية لاسيما جلسات العمل المنتظمة والمشاورات بمناسبة الاجتماعات الدولية والاتصالات بين الممثلين الدبلوماسيين في بلدان أخرى.

4– في حالة الضرورة وبأي طريقة أخرى من شأنها أن تساهم في تكييف هذا الحوار[3].

يعتبر تصريح برشلونة بمثابة ميثاق حول السلم والاستقرار في المنطقة، واعتبر كوسيلة لإضفاء الطابع المؤسساتي على اليات الحوار السياسي لترقيته والحفاظ على السلم في المنطقة والربط بين ازدهار بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى[4]، عبر تبادل المعلومات والتعاون الذي يمكن أن ينشأ بين لجان الشؤون الخارجية والدفاع أو الهيئات البرلمانية الأخرى التي تتعامل مع قضايا الدفاع والأمن، على النحو الذي اقترحته الفقرة 23 من الوثيقة الختامية للمؤتمر البرلماني الثاني حول الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط بـ فاليتا ما بين 01 و 04 نوفمبر 1995[5].

---

[1] المادة 04 من الاتفاقية الجزائرية الأوروبية السابقة الذكر، ص05.

[2] اتفاق أغادير 25 فبراير 2004، المتعلق بإنشاء منطقة تبادل حر بين الأردن، مصر، تونس والمغرب وفي أثناء هذا الاجتماع تم التطرق لوضع ليبيا واحتمال انضمامها لاتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية.

[3] المادة 05 من اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية السابقة الذكر، ص05.

[4] نوري منير، المرجع السابق، ص867.

[5] Dagusan jean François, paix et sécurité en méditerranée réponses institutionnelles ou approche empirique ? in l'annuaire de la méditerranée qui a été publié avec le concours de la banque nationale pour le développement économique (BNDE). GERM – publisud 1997, p80.

إن هناك اليات وتدابير لتطبيق ما جاء في الإعلان، ولهذا تم إحداث لجان ومعاهد تقوم بالدراسة والمتابعة مثل لجنة التنسيق للشراكة السياسية والأمنية، متكونة من مسؤولين سامين، وقد اجتمعت هذه اللجنة ست مرات خلال الفترة الممتدة بين نوفمبر 2000 إلى سبتمبر 2001، لإثراء الحوار الخاص بكيفية بناء السلام والاستقرار وحقوق الانسان، ومتابعة برامج العمل لشبكة المعاهد الأوروبية المتوسطية المتخصصة في البحث حول السياسة الأمنية[1].

المطلب الثاني: البعد الأمني في الشراكة الأورو مغاربية

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة[2]، والتي القي بضلالها في مختلف المناسبات واللقاءات التي تجمع الشركاء الأوروبيين ونظرائهم في الضفة الجنوبية للمتوسط من الدول المغاربية، وتعتبر كذلك من بين أهم النقاط المطروحة والمتداولة في مختلف صيغ الشراكة الأورو مغاربية[3].

لذلك سوف نحاول التطرق إلى تحديد مضمون البعد الأمني ضمن السياقات المعرفية واللغوية، وكذا التعرف على مسببات التهديدات الأمنية في الفضاء الأورو مغاربي وصولا إلى محاولة إيجاد مقاربة شاملة تؤطر سلوك الدول في مواجهة التهديدات الأمنية.

الفرع الأول: تحديد مضمون البعد الأمني

تجدر الإشارة بداية إلى أن مسألة ضبط تعريف الأمن لا يعد أمرا هينا، ذلك لأنه من المفاهيم غير المتفق عليها بصورة عامة[4]، فمازال يحتاج لإضافات ويخضع لتجديدات، ويتسع بتغير الأحوال الدولية[5]. لذا سنحاول في هذا الصدد تحديد المقصود بالأمن وثمة التطرق إلى تطور الأمن وعلاقته بالسياسة الأمنية، وكذا اليات التعاون الأمني المنتهجة من طرف دول الفضاء الأورو مغاربي.

---

[1] Paul Balta, la méditerranée entant que zone de conflits, fondation rené seydoux paris, p05

[2] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن، مستوياته وصيغه وتهديداته، (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، ب ذ.ب.ن.2008، ص09.

[3] بن عربية رياض، أمننة الهجرة في العلاقات الأورو مغاربية وأبعادها المختلفة، مجلة الدراسات القانونية، مخبر السيادة العولمة، العدد 02، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، جوان 2015، ص 163.

[4] Thierry Balzaq, Qu'est-ce que la sécurité nationale, la nevue international et stratégique, N52, hiver , 2003 – 2004,p36.

[5] عبد النور بن عنتر، تطور الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، مصر.أفريل 2005، ص18.

أولا- تعريف الأمن:

طبيعة موضوع الأمن تحتم علينا الوقوف عليه من خلال تقريب واستيضاح مفهوم الأمن ومدلولها اللغوي والاصطلاحي، بالإضافة إلى أن موضوع الأمن والسياسة الأمنية تعرف مستويات متطورة من التقدم، لهذا استوجب علينا التوقف عندها لفهمها وفقها لتخلص في نهاية المطاف إلى اليات التعاون الأمني الأورو مغاربي.

1- التعريف اللغوي للأمن:

وأصل الأمن في اللغة " طمأنينة النفس وزوال الخوف"[1]فمنه قول ابن فارس: الهمزة والميم والنون أصلان متقابلان: أحدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة ومعناها سكون القلب، والاخر التصديق[2].

ويقال: أمن من الشر أي سلم منه، وكذلك يقال، أمن فلان على كذا أي وثق به وجعله أمينا عليه، وهي هنا تعني الاطمئنان بأن الشيء في حزر وحماية من الخطر[3].

فقد أعرب عنه في الأصول اليونانية بمصطلح «Asphaleia» الدال على الأمن واليقين والسلامة[4].

أما في اللغة الفرنسية فكلمة أمن « Sécurité » وهي كلمة مشتقة من اللاتينية « Sécuritas » وتعني عدم وجود خطر ومخاطرة جسدية، أو تدمير هذه البنية[5].

2- التعريف الشرعي للأمن:

واشتقت كلمة الأمن في القران الكريم من كلمة أخرى هي "الإيمان" فالأمين في الأصل هي الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله. وهذا ما ينجر عنه راحة النفس[6]،ويعد أدق مفهوم للأمن هو ما ورد في القران الكريم في قوله:«فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وامنهم من

---

[1] الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1991، ص199.

[2] أشرف علام، مشروع قناة البحرين والأمن العربي، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2008، ص68.

[3] هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصره قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2012، ص 11 – 12.

[4] سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010، ص18.

[5] Le petit Larousse, edition Larousse, France, 2001, p928.

[6] حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن المتوسط، واقع وافاق"، جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم السياسية للوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية الجزائر، 29 و30 أفريل 2008، ص 271.

خوف[1] » ، وقوله تعالى: «وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا [2] »، وكذلك قوله تعالى: « ادخلوها بسلام امنين[3]». وعليه فيمكننا الخروج بتعريف يجمع بينهما فنقول أن الأمن هو: الأمان والاستقرار والهدوء وصيانة الانسان في نفسه ودينه وعرضه وممتلكاته كلها من أي عدوان يهدد أمنه ويروع حياته في أي شأن من الشؤون كلها، وأمن أخروي بتحصيل السعادة الأبدية[4].

3- التعريف الاصطلاحي للأمن:

لقد تعددت التصورات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه[5]، بحيث يعرف بعض المتخصصين العرب الأمن اصطلاحا: "هو ما يتعلق بالحفاظ على السيادة الوطنية وعلى الوضع القانوني الطبيعي القائم للدولة في حدود الاطار الإقليمي لها، وهو حماية الأمة والمحافظة عليها من أي عدوان خارجي.[6]

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح الأمن هو من المفاهيم الحديثة والتي استخدمت أول مرة عام 1947 حين أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي، والواقع أن الأمم المتحدة كانت أسبق من الدول في استخدامها لمصطلح الأمن الدولي حينما نص الميثاق في المادة 01 على أن من بين مقاصد الأمم المتحدة (حفظ السلم والأمن الدولي).[7]

---

[1] سورة قريش، الاية 3-4.

[2] سورة النور، الاية 55.

[3] سورة الحجر، الاية 46

[4] أبو البردعة صليحة، الأبعاد المقاصدية لمستويات الأمن في القران الكريم.

مقال منشور على موقع الأنترنت:

http.www.univ-emir.dz/download/madjala-oussoul/41saliha-boulberdaa-paf.
la date de consultation : 25/06/2018.

[5] حمدوش رياض، المرجع السابق، ص270.

[6] مجموعة من المؤلفين، تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي، ط1/ دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص112.

[7] بوزناده معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1992، ص17.

- أرنولد ولفرز'Arnold Wolfers'يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة،أما من وجهة النظر الذاتية، فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر.[1]
- وفي هذا الصدد مكائيل ديلون(Michael Dillon)الأمن على أنه مفهوم مزدوج، إذا لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر. لكن يعني أيضا وسيلة لحد من نطلق انتشاره، وبما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن والامن، ما عبر عنه دايلون بـ insecurity وهنا نظر دايلون للأمن من خلال التهديد وإجراءات الحد والتقليل من اثاره وذلك عبر وسائل هذه الوسائل موضوع الأمن، لذا عرف الأمن على أنه وسيلة instrument.[2]
- جاكبسون (Jakobson): "يعرف الأمن بأنه عدم ×وف الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه من التعرض للأذى الحسي مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية".[3]

وفي ذلك يرى باري بوزان (BarryBuzan) أنه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفها الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم، ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وإنتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.[4]

في حين يذهب " كين بوث وويلز" (BoothandWheeler) إلى أبعد من ذلك عندما يجزمان بأنه لا يمكن للأفراد والجماعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الاخرين منه، ولا يتحقق ذلك إلا إذا نظر للأمن على أنه تحرر انعتاق.[5]

---

[1] نعيمة خطير، الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية ..... إشكالية التعريف والتوظيف، المجلة الجزائرية للأبحاث والدرسات، العدد الثاني، جيجل، فيفري 2018، ص244.

[2] عبد النور بن عنتر، تطور الأمن العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص56.

[3] فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني: تطور شامل، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص14.

[4] سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص10.

[5] أحمد فريجة، لدمية فريجة، الأمن والتهديدات في عالم ما بعد الحرب الباردة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع عشر، ورقلة، جانفي2016، ص161.

وأمام التعدد في الأبعاد يمكن القول بأن الهدف الشامل لمفهوم الأمن تأمين الدولة من الداخل والخارج مما يؤدي إلى دفع التهديدات باختلاف أبعادها بالقدر المستطاع والكافي لاستمرار واستقرار حياة الشعب.[1]

ثانيا- تطور مفهوم الأمن وعلاقته السياسية الأمنية:

ونظرا للتحولات التي مست مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة أثر هذا بدوره على مفهوم السياسة الأمنية على أساس أن مفهوم السياسة الأمنية يقوم على مفهوم الأمن، ولأن المفهوم العسكري للأمن طغى على واقع الدراسات السياسية لفترة من الزمن فكان من الضروري أن تتبنى السياسية الأمنية مفهوما قائما على أساس من الدول وحدودها وبالتالي فالمفهوم العسكري للسياسية الأمنية يقوم على وضع برامج ومخططات وسياسيات تضمن أمن الدولة من أي أخطارخارجية تحدق بها[2]، إلا أن التحولات التي مست مفهوم الأمن بالانتقال إلى الاهتمامات بأمن الفرد بعد الحرب الباردة طرح مفاهيم جديدة للسياسية الأمنية قائمة على أساس أمن الانسان، وبالتالي فالسياسة الأمنية يقصد بها " عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري وتشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة لبناء الثقة وتحسين التفاعلات الدولية والقدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الأمني.[3]

فتحقيق الامن حسب المفهوم الأوروبي الجديد يرتبط أساسا بالاستقرار السياسي و الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتقليص الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، باعتبار أن هذه العناصر تتحكم في العلاقة بين المجتمعات، وتشكل أحيانا مصدر تهديد لها،[4] وهذا ما جعل هذه الجهة الفرعية(المتوسط) تدرك من قبل الفاعلين في الاتحاد الأوروبي على أنها المنطقة المرئية بمنظار منطقة الأمن، حيث بدأت أنماط جديدة من التهديدات، أفرزتها تلك المرحلة (الهجرة الغير الشرعية،

---

[1] هشام محمود الاقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر، مدخل تاريخي سياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، القاهرة، 2009، ص68.

[2] خديجة بثقة، السياسية الأمنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013- 2014، ص15.

[3] مارغلين بيورن، اليزابيث مكونز ،القطاع العسكري في محيط متغير ،ترجمة:نادي محمود ،التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ،السياسية والعلاقات الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ب،ذ،ب،ن ،ص453

[4] التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني، مقال منشور على موقع الأنترنت:
http:/www.startimes.com/ ?t=27804183 .la date de consultation :30-06-2018

والتطرف، الإرهاب، المخدرات، والجريمة المنظمة)، حيث اعتبر الأوروبيين أن منطقة جنوب المتوسط هي منطقة تتميز بعدم الاستقرار، نتيجة عدة اعتبارات منها ضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول،[1]، وفي اطار مؤتمر المن والتعاون في أوروبا (CSCE)، والتي تبناها الاتحاد الأوروبي منذ انطلاق مسار هلسنكي 1 أوت 1975، إذا تم خلال هذا المؤتمر مناقشة مسائل الأمن في المتوسط وأقر بالعلاقة الوثيقة بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي، لذلك دعى الدول المشاركة إلى تقوية علاقتها مع الدول المتوسطية بهدف ترقية الأمن و الاستقرار في منطقة المتوسط.[2]

فقد استعرض **خافيير سولانا** الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن والدفاع الاتحاد الأوروبي، إطار للاستراتيجية الأمنية الأوروبية الجديدة في وثيقة معنونة بـ: " أوروبا امنة في عالم أفضل"، وهي الوثيقة التي قدمت للمجلس الأوروبي في **ثيسالونيكي في جوان 2003**.شدد فيها على الحاجة لالتزام تام من طرف الاتحاد الأوروبي بلعب دور في الوقاية من النزاعات، وإقرار "مقاربة استباقية" عبر تقييم مستمر لديناميكية النزاعات. فبالرغم من الترسانة الباهرة التي يمتلكها الاتحاد الأوروبي من أدوات القوة الناعمة كالحوار السياسي، والعلاقات المالية، والتعاون من أجل التنمية الدولية. يقول سولانا، إلا أنه يجب ألا تستبعد الوسائلالعسكرية بهدف احبثاث أو على الأقل تقليص دور العوامل التي تؤدي إلى الاستقرار، وفي ختام مقاربته يرى سولانا إمكانية المزج بين المقاربة الأمنية المستندة إلى القوة الصلبة والمقاربة المستندة إلى القوة الناعمة دون تغليب هذه على تلك.[3] وهو ما سيتجلى من خلال إعطاء الضوء الأخضر لمسلسلات الشراكة مع دول جنوب المتوسط.

الفرع الثاني: آليات التعاون الأمني على ضوء اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية.

تمثل التحديات الحالية مثل[4]، الهجرة الغير شرعية، والإرهاب، والمخدرات،[5] وانتشار الجريمة المنظمة العابرة للدول تحديات مشتركة للدول في المنطقة[6]، بوجه الخصوص الدول الأوروبية

[1] فتح الله لعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية، المرجع السابق، ص176.

[2] Roberto Aliboni, une vision européenne, méditerranée, stratégie de l'après- guerre, in : Sami Amin, les enjeux stratégiques en méditerranée, l'harmattan, paris, 1992, p210.

[3] التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني، الموقع السابق. http://www.startimes.com/?t=27804183

[4] هشام عبد الكريم، خيرة بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص156.

[5] عبد اللطيف بوروبي، المرجع السابق، ص101.

[6] هشام عبد الكريم، خيرة بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص156.

والدول المغاربية خاصة أن هذه التهديدات عابرة الأقاليم وادارتها ليست قاصرة على الدول المعرضة لها فقط بقدر ما هي تمتد إلى دول أخرى عديدة هذا ما جعل دول الاتحاد الأوروبي في إطار سياستها الأمنية، تتعاون مع دول الجنوب المتوسط التي تعتبرها دول مصدرة لمختلف التهديدات الأمنية الأخرى[1].

تتركز الشراكة الأمنية من خلال الاعتماد المتبادل على إجراءات الأمن التعاوني وبناء الثقة بين وحدات العملية التعاونية، وتتجسد عمليا عبر تبادل المعلومات والتنسيق في مجال المراقبة والتنفيذ[2]، وعلى هذا الأساس يتم التركيز على الدول المغاربية الثلاثة الأساسية الجزائر، تونس والمغرب بشكل منفرد من خلال تسليط الضوء على الأبعاد الأمنية المنفردة لكل دولة وخصوصيات استراتيجياتها مع دول الاتحاد الأوروبي، والذي يعد بداية جديدة للتعاون الأورو مغاربي بهدف معالجة المشاكل التي تهدد الأمن والاستقرار لكلى الضفتين.

أولا- تجليات التعاون الأمني بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

هذا الإقليم الذي تحتل فيه الجزائر موقعا استراتيجيا مهم تقوم من خلاله بلعب دور فعال للحفاظ على أمنها وتحقيق محيط امن وذلك بالنظر لأهمية موقعها الجغرافي ومكانتها المتميزة اللذان جعلا منها طرفا رئيسيا في تحديد طبيعة وأنماط التفاعلات لمجابهة مختلف التحديات[3]، وتذليل الصعوبات ووضع البرامج اللازمة لتشكيل فكر موحد، هدفه التوعية والتكوين والتحسيس بمخاطر الانحدار والانجراف وراء التحديات التي تهددأمن واستقرار الدولة الجزائرية[4]، وذلك بإجراء

---

[1] فايزة غنام، التعاون الأمني الأورو مغاربي: دراسة حالة 5+5 (2001-2011)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات المتوسطية والمغاربية في الأمن والتعاون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011-2012، ص287.

[2] سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، محمد بن أحمد، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015-2016، ص136

[3] مراد مقعاش، التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو-جزائري، المركز الديموقراطي العربي،يناير، مقال منشور على موقع الأنترنت http://democarticac de/ ?p=4204
La date de consultation : 03-07-2018

[4] صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، العدد الخامس، بسكرة، الجزائر، 2010، ص290-291.

تعاون وتنسيق أمني بين دول المنطقة لمكافحة الإرهاب وجميع أشكال الجريمة[1]، التعاون في مجال رقابة الهجرة الغير المشروعة[2].

ويشهد هذا الموقف على اقتناعها الراسخ بأن الشراكة الحقيقية هي وحجها التي تستطيع أن تسهم في جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة استقرار وأمن[3].

1- الهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية[4] في معناها عام هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية، والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تكون في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية، وتتضمن الهجرة غير الشرعية في مضمونها الهجرة السرية.

وتعني الاجتياز غير القانوني للحدود، دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة[5]، وبحكم الجزائر أنها تعتبر دولة مصدرة للهجرة ودولة عبور أيضا.[6]

فتتجلى مظاهر التعاون الجزائري الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، في اتفاقيات إعادة الادخال التي أشار إليها اتفاق الشراكة الجزائري الأوروبي في مادته 84 [7]، المتعلقة بالوقاية من الهجرة غير الشرعية ومراقبتها وإعادة القبول ومما جاء فيها التأكيد على تبادل المعلومات حول

---

[1] تقرير الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتحدة، تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الدورة السادسة والخمسون، جويلية 2001، ص02.

[2] بن سمينة عزيزة، المرجع السابق، ص145

[3] تقريرالامين العام للجمعية للامم المتحدة.المرجع السابق.ص96.

[4] يفضل بعض الأساتذة استخدام مصطلح الهجرة "غير القانونية" أو "غير النظامية" رغم أن مصطلح "الهجرة غير الشرعية" هو التعبير الأكثر شيوعا في الكتابات والدراسات العربية لأن عبارة "غير شرعية" قد تثير بعض اللبس، نظرا لاستخدامها في حالات

إثبات النسب وغيرها، كما أن تعبير "غير الشرعي" للمهاجر يوحي بأنه مجرم بينما هو في واقع الأمر ضحية لأوضاع بلده ولعصابات الاتجار في البشر.

– للمزيد من المعلومات انظر: جمال دوبي بونوة، إشكالية الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والأسباب والحلول، مجلة معارف، البويرة، الجزائر، السنة السابعة، العدد 14 جوان 2013، ص12.

[5] بن عربية رياض، المرجع السابق، ص166.

[6] بن سالم رضا، الهجرة غير الشرعية واليات محاربتها من خلال المعاهدات الدولية والتشريع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعد دحلب، العدد الحادي عشر، البليدة، الجزائر ، جانفي 2017، ص123.

[7] بخوش صبيحة، الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر، دراسة في التداعيات واليات المكافحة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 42، جامعة حمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2015، ص54.

تدفق المهاجرين غير الشرعيين والتعاون على الوقاية من الهجرة غير الشرعية ومراقبتها وذلك من خلال موافقة الجزائر على إعادة قبول رعاياها المقيمين بطريقة غير شرعية على تراب الدولة الأوروبية بعد إتمام التعرف على الهوية والمتعارف عليه في هذا الإطار هو أنه مهما كانت نوعية الاتفاقيات ودرجة تطور العلاقات بين الدولة المستقبلة للهجرة غير الشرعية وتلك المصدرة لها فإن إعادة القبول لا يمكن أن تقع إلا في حالة واحدة.[1]

ا- اتفاقية التعاون بين الجزائر وايطاليا:

تم توقيع اتفاق التعاون بين حكومة الجمهورية الجزائرية والجمهورية الإيطالية في مجال محاربة الإرهاب والاجرام المنظم والاتجار الغير مشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية بالجزائر في 22 نوفمبر 1999 [2]، تمت المصادقة على هذه الاتفاقية بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07-374 المؤرخ في 21 ذي القعدة 1428 الموافق ل 01 ديسمبر 2007، وتضمنت المادة 01 من الاتفاقية:

- تبادل المعلومات حول تدفق الهجرة غير الشرعية وكذا المنظمات الاجرامية التي تساعدها والكيفيات العملياتية والممرات التي تسلكها.
- المساعدة المتبادلة والتعاون في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية[3].

ثم بينت المواد الموالية أساليب ووسائل التعاون، بداية بالتعاون في مجال التكوين والتدريب، لاسيما ترقية التعاون بين مؤسسات الشرطة في كلا البلدين حسب ما جاء في المادة 02.

أما المادة 03 فنصت على تبادل الوثائق المتعلقة بمكافحة الإجرام المنظم عند الاقتضاء، إضافة إلى عقد مشاورات دورية لمحابة الاجرام المنظم عموما بما فيه مكافحة الهجرة غير الشرعية وفقا لما جاء في المادة 05.[4]

---

[1] مجدوب عبد المؤمن، ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورو مغاربية، دفاتر السياسية والقانون، العدد العاشر، ورقلة، جانفي 2014، ص305.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 07-374 المؤرخ في 01 ديسمبر 2007 يتضمن التصديق على اتفاق التعاون بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية في محاربة الإرهاب والاجرام المنظم والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية، بالجزائر في 22 نوفمبر 1999، ج.ر. العدد 77، الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 2007، ص03.

[3] رؤوف قميني، اليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2016، ص257.

[4] فايزة بركان، اليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص علم الاجرام والعقاب، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر. باتنة، الجزائر 2012/2011، ص99.

- الاتفاقية المبرمة بين إيطاليا والجزائر تم توقيعها في روما في 24 فيفري 2000، صدق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 67/06 المؤرخ في 11 فيفري 2006. وبموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم[1]، وقد تم بالفعل ترحيل أكثر من نصف مليون شخص، وقد قدمت الحكومة الإيطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين عام 2006 ومثلها عام 2009.[2]

- **ب –اتفاقية بين الجزائر وفرنسا:**

تم ابرام هذه الاتفاقية بتاريخ 2003/10/25[3]، حيث نصت المادة الأولى منها على أن مضمون الاتفاقية يدور حول التعاون بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية في المجال العملياتي والتقني في المسائل الأمنية عن طريق المساعدة المتبادلة في ميادين متعددة من بينها مكافحة الهجرة السرية والتدليس في الوثائق المتعلقة بها.[4]

وفي 11 ماي 2005 قام كل من ميشال قودان المدير العام للشرطة الفرنسية وعلي تونسي المدير العام للأمن الوطني على اتفاق في مجال محاربة الإرهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات، تهريب السيارات، الهجرة غي الشرعية.[5]

- **ج– اتفاقية بين الجزائر ودول 5+5:**

وفي لقاء المجموعة المنعقد في وهران في نوفمبر 2004، والذي ضم وزراء خارجية المجموعة، اعتبرت الهجرة غير الشرعية من بين الملفات الحساسة التي ينبغي معالجتها مثلها مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والتي تشكل تهديدا للأمن والاستقرار في المتوسط، واتضح في هذا اللقاء تباين وجهات النظر بين الطرفين حول كيفية معالجة مثل هذه القضايا وخاصة ملف الهجرة

---

[1] الشيشني عزت محمد واخرون، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم المنية، الرياض 2010، ص154.

[2] امحمدي بوزينة امنة، مقال مقدم حول الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (مع التركيز على حالة الجزائر)، في كتاب: محمد غربي واخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط1/ بن النديم للنشر والتوزيع، بيروت 2014، ص253.

[3] امحمدي بوزينة امنة، المرجع السابق، ص253.

[4] المرسوم الرئاسي رقم 375/07، المؤرخ في 01 ديسمبر 2007، يتضمن التصديق على اتفاق التعاون بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية في مجال الأمن ومكافحة الإجرام المنظم، ج.ر، العدد 77، في الجزائر 25 أكتوبر 2003، الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 2007، ص05.

[5] رؤوف قميني، المرجع السابق، ص258.

السرية، حيث سعى الطرف الأوروبي للتخلص من المهاجرين السريين المتواجدين فوق ترابه من خلال إقامة مراكز عبور بالمنطقة المغاربية التي تتولى استقبال المطرودين منهم أو الذين يلقى القبض قبل الوصول إليها في انتظار ترحيلهم إلى أوطانهم، الأمر الذي يرفضه الطرف المغاربي وخاصة الجزائر التي طالبت بدعم لوجستيكي أوروبي من أجل حماية حدودها من المهاجرين القادمين من إفريقيا للوصول إلى أوروبا.[1]

- **د-اتفاقية بين الجزائر وألمانيا:**

تم توقيعه ببون في 1997/02/14 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي 63/06 المؤرخ في 2006/02/11.[2]

- **هـ-اتفاقية بين الجزائر وسويسرا:**

تم توقيع اتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية والمجلس الفيديرالي للكونفدرالية السويسرية حول تنقل الأشخاص الموقع بالجزائر في 03 جويلية 2006، تضمن الاتفاق أنه يجب على كل طرف وبدون إجراءات عودة رعاياها المتواجدين بصفة غير شرعية على تراب الطرف الاخر حتى إن لم يكن بحوزة هؤلاء جواز سفر أو بطاقة تعريف شريطة أن يتم الإثبات أو البرهان بطريقة موثوقة أن أولئك الأشخاص جنسية الطرف الملتمس منه وقت خروجهم من إقليم الطرف الملتمس، يتم الإثبات عن كريق بطاقة تعريف وطنية أو جواز سفر ساري المفعول أو منتهي الصلاحية إذا تعذر ذلك تقوم الممثليات القنصليات للطرف الملتمس منه منح رخصة مرور للأشخاص المراد إثبات جنسياتهم بعد مجموعة من الإجراءات.[3]

- **و-اتفاقية بين الجزائر وبريطانيا:**

تم توقيعها بلندن في 2006/07/11 والمصادق عليها بموجب الرسوم الرئاسي 467/06 المؤرخ في 2006/02/11[4]، جاء في الاتفاق أنه يسمح لكل طرف بعودة رعاياه المقيمين بصفة غير قانونية على إقليم الطرف الاخر وفق إجراءات نص عليها الاتفاق شريطة أن يتم الاثبات أو البرهنة بصفة موثوقة بأن الأشخاص المذكورين يحملون جنسية الطرف المطلوب منه، ويكون

[1] بخوش صبيحة، التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، تصدر عن مخبر القانون، العدد 03، جامعة السانية، وهران، 2014، ص14.

[2] امحمدي بوزينة امنة، المرجع السابق، ص253.

[3] رؤوف قميني، المرجع السابق، ص259.

[4] امحمدي بوزينة امنة، المرجع السابق، ص254.

الإثبات إما ببطاقة التعريف أو جواز السفر سواء صالحين أو انقضت مدة صلاحيتهما مؤكد من صحتها من طرف السلطات المختصة للبلد المطلوب منه إصدار رخصة مرور للأشخاص الذين يمكن إثبات جنسيتهم بتقديم أي وثيقة أخرى من شأنها إثبات جنسيتهم[1]

- **ك-اتفاقية بين الجزائر وبلجيكا:**

الجزائر فقد ناقشت هذه القضية في أول مجلس للشراكة الذي أنيط له مناقشة هذه المواضيع في أفريل 2006 ببروكسل، وقد عرضت فيه الجزائر رأيها في مسألة الهجرة غير القانونية والتي يجب أن تعالج ضمن كافة الجوانب التي تطرحها الهجرة عامة، بالتالي انصب تركيزها على تجسيد مبدأ حرية تنقل الأشخاص نحو الاتحاد موازاة مع حرية تنقل السلع وطالبت بإعادة النظر في المدة التي تستغرقها عملية الفصل في التأشيرات، وتخفيض القيود الورادة على ذلك معتبرة أن الجزء الأكبر من مشكلة الهجرة غير القانونية تجد سببها في تضييق الخناق على حركة الأشخاص وكذلك في مستويات التنمية المتدنية.[2]

- **ي-اتفاقية بين الجزائر وإسبانيا:**

نشير بداية إلى أن الاتفاقية الثنائية الجزائرية- الإسبانية، المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجنائي، فقد جاءت اتفاقية عامة لم تخصص في بنودها ما يشير إلى جريمة تهريب المهاجرين، بل جاءت بفرض تعزيز التعاون القضائي من أجل التصدي لظاهرة تدويل الجريمة، وقد تم إمضاء هاته الاتفاقية بمدريد بتاريخ 07 أكتوبر 2002 وتهدف بالأساس إلى التعاون في المجال القضائي لمكافحة الجريمة، حيث تعهد الطرفان بأن يتبادلا التعاون في كل الإجراءات المتعلقة بالجرائم المعاقب عليها من الطرفين، وهو ما يمكن سحبه على جريمة تهريب المهاجرين، ويشمل هذا التعاون تبليغ الوثائق وتسليم الأشياء والقيام بسماع الشهود والخبراء والتفتيش والحجز وكل وسائل التعاون القضائي التي يسمح بها تشريع البلد المطلوب منه التعاون، كما يشمل هذا التعاون تنفيذ الانابات القضائية، ومثول الشهود والخبراء والتحويل المؤقت لأشخاص المحبوسين، وتبادل صحف السوابق العدلية.[3]

---

[1] رؤووف قميني، المرجع السابق، ص265.

[2] صايش عبد المالك، التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006-2007، ص106.

[3] شبلي مختار، الجهاز العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة، دار هومه، الجزائر، 2013، ص232 و233.

وفي هذا السياق قامت الجزائر بإبرام اتفاقية ثنائية مع اسبانيا سنة 2008 في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية،[1] وقد تعزز تطبيق هذه الاتفاقية على أرض الواقع مؤخرا بزيادة السيد مدير الأمن الجزائري لإسبانيا، وتوقيعه على محضر تعاون بين شرطة البلدين، وجاء التأكيد على ضرورة مواصلة اللقاءات بين الطرفين، وتوسيع المشاورات بهدف تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة في الدولتين، لاسيما في مجال التدريب والتكوين، خاصة في ميدان الشرطة القضائية والشرطة التقنية والعلمية، والتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أشكالها، بما في ذلك مكافحة الهجرة غير الشرعية.[2]

الأمر الذي أفرز عن انخفاض في عدد المهاجرين الغير شرعيين حيث بلغ 7285 مهاجر سنة 2009 بعد ما كان 13425 في سنة 2008 حسب تصريح وزير خارجية إسبانيا والذي أرجع ذلك إلى الإجراءات الأمنية المشددة والإسراع في عملية إرجاع المهاجرين السريين إلى بلدانهم بفضل الاتفاقيات المتعلقة بإعادة ترحيلالجزائريين ب 6 اتفاقيات حسب ما جاء على لسان مدير وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية في الفترة الممتدة بين 1994-2007.[3]

- وقعت اسبانيا والجزائر على اتفاقية لتشكيل فريقا مشترك للتحقيق في شبكات تجارة البشر، وتعزيز جهود الهجرة غير الشرعية، وتم توقيع الاتفاقية خلال زيارة قام بها نورالدين بدوي وزير الداخلية الجزائرية إلى مدريد، حيث التقى نظيره الاسباني خوان إغناسيوزويدو، وتأتي الاتفاقية في أعقاب مرحلة حرجة من العلاقات بين البلدين، تسببت فيها عمليات وصول أكثر من 2000 مهاجر جزائري إلى سواحل الأندلس في عام 2017، ما دفع الحكومة الاسبانية إلى إنشاء مركز استقبال مؤقت في سجن أركيدونا في الأندلس، من أجل استضافة أكثر من 500 مهاجر، وقالت مصادر بوزارة الداخلية الاسبانية إنه: "بعد النتائج الجيدة التي تم التوصل إليها خلال الأعوام القليلة الماضية، شارك 338 ضابطا جزائريا في برامج التدريب والدورات الخاصة، من أجل السيطرة على الحدود ومحاربة الإرهاب".

---

[1] عباسة دربال صورية، مقال مقدم حول الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي، في كتاب: محمد غربي واخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، "المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط1/ بن النديم للنشر والتوزيع، بيروت 2014،ص89.

[2] جوزي فاروق، تعزيز العلاقات الثنائية بالتوقيع على محضر تعاون مهم في مجالات التكوين والتدريب الشرطة، المديرية العامة للأمن، العدد 122، الجزائر، مارس 2014، ص 14 و15.

[3] عباسة دربال صورية، المرجع السابق، ص89.

وأكدت الوزارة الاسبانية أيضا أن السلطات الجزائرية قامت بجهود كبيرة من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث انخفض عدد المهاجرين غير الشرعيين خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 20% بالمقارنة بنفس الفترة من عام 2017.[1]

- قانون لدخول الأجانب وإقامتهم وتنقلهم في الجزائر:

بحيث نجد أن قانون رقم 11/08 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، وحتى بالنظر إلى تفحص قانون العقوبات الجزائري لم يعرف الجريمة تعريفا دقيقا ولم يتبناها بشكل مباشر وصريح، إلا بالرجوع إلى القوانين الخاصة التي تعاقب على كل من سهل بطريقة مباشر أو غير مباشر على تهريب الأشخاص أو حاول تسهيل دخول أجنبي أو تجواله أو إقامته بصفة غير قانونية بالإقليم الوطني، كما امتد ذلك إلى متابعة كل من شغل أجنبيا بدون ترخيص واشترط على الأجنبي لدخول الجزائر والإقامة بها على شروط عامة وأخرى خاصة.[2]

2- الارهاب:

لقد أصبح الاهاب من الظواهر التي تقلق المجتمع الدولي نظرا لما اتسم به من تنوع وتباين أشكاله وأساليبه وأغراضه وكذا ضحاياه، بالإضافة إلى استفادة العناصر الإرهابية من مختلف أشكال وأدوات التقدم العلمي والتكنولوجيا الحديثة، مما أدى إلى تزايد أعداد الجماعات والانتماءات والأفكار المتطرفة،[3] وقبل التطرق إلى اليات مجابهة الإرهاب في المنطقة الأورو مغاربية، سيتم سرد مفهوم الإرهابيين تعريفات متنوعة.

---

[1] اسبانيا والجزائر توقعات اتفاقية مشتركة لمكافحة الهجرة غير الشرعية

مقال منشور على موقع الأنترنت:

اسبانيا –الجزائر– توقعات اتفاقية مشتركة لمكافحة الهجرة غير الشرعية -http :www.infoigrants.net/ar/post/9397
La date de consultation : 01/09/2018

[2] قانون رقم 11/08 المؤرخ في 21 جمادى الثانية الموافق ل 25 جوان 2008 يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها. ر.ح.ج.د.ش، العدد 36، الصادرة في 02 جويلية 2008.

[3] محمود ضياء الدين عيسى، التنظيمات الإرهابية في الدول العربية وإجراءات مواجهتها، العدد الأول، مجلة افاق عربية، العراق، مارس 2017، ص12.

في هذا الأخير تناولت موضوعه عدة اتفاقيات وإعلانات دولية، مثل اتفاقية جنيف لسنة 1937[1]، واتفاقية واشنطن لسنة 1971، والاتفاقية الأوروبية لعام 1977[2]، ولم يخل مؤتمر دولي من وجود خلاف حول مفهوم موحد له، مما دعا بعض الدول إلى التسريع في محاربته بدل البحث عن تعريف له، خاصة أنها عانت الأمرين – ولجزائر إحداها – مادام الاتفاق على محاربته حاصلا بخلاف الأمر بالنسبة للتعريف.[3]

يمكن القول بأن الإرهاب هو كل استخدام أو التهديد باستخدام العنف غير مشروع والقسري، من طرف فرد أو جماعة من الأفراد أو الدولة عبر مختلف أجهزتها، بغرض بث الشعور بالخوف والأمن، والموجه ضد أطراف أخرى داخلية أو خارجية (فرد أو مجموعة أفراد أو دولة) بتحقيق أهداف سياسية معينة، ويتصف هذا الفعل بالطابع الرمزي أي أنه يحمل رسالة ما إلى كافة الضحايا الآخرين المحتملين ببث الوعي في نفوسهم، وقد يكون الإرهاب قطريا أي داخل القطر أو الدولة الواحدة أو عبر الدولية أي بمعنى شمولية، هذا وتأخذ ظاهرة الإرهاب رؤى أو مظاهر مختلفة فهي تظهر لدى الدول الضفة الشمالية للمتوسط في إطار بعض جماعات اليمين المتطرفة التي تعكس مفاهيم عنصرية، بما يعرف بكره الأجانب xémophobie، كما يظهر الإرهاب في دول المغرب العربي على شكل أعمال إجرامية وتخريبية من طرف جماعات متطرفة ومعارضة للسلطة، تطمح إلى إرساء معايير جديدة للحكم[4]، تعد الجزائر من الدول الرائدة في مكافحة الإرهاب بمختلف صوره وأشكاله، وذلك بالنظر للأزمة التي عاشتها خلال العشرية السوداء في تسعينيات القرن

---

[1] عرفت المادة 01 من اتفاقية جنيف اقمع الإرهاب سنة 1937 على أن الإرهاب: "بأنه الأعمال الاجرامية الموجهة ضد جولة ما وتستهدف أو يقصد بها خلق رعب في أذهان أشخاص معنيين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور".

[2] المادة 01 من الاتفاقية الاوربية الخاصة بقمع الأعمال الإرهابية الموقعة سنة 1977، عرفت جرائم الإرهاب على أنها: "الجرائم التي وردت فب الاتفاقية الخاصة بقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقعة في لاهاي سنة 1970، الجرائم التي وردت في اتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني، الموقعة في مونتريال، والجرائم الخطيرة التي تتمثل في الاعتداء على الحياة والسلامة الجسدية، أو حرية الأشخاص ذو الحماية الدولية، جرائم خطف وأخذ الرهان والاحتجاز غير المشروع، استخدام القذائف والقنابل اليدوية، والصواريخ، الأسلحة النارية والطرود الخداعية، والشروع في ارتكاب الجرائم الإرهابية أو الاشتراك فيها مع شخص يرتكبها أو يحاول ارتكابها".

[3] ضيف مفيدة، سياسية المشرع في مواجهة الإرهاب، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص03.

[4] bichara khader, le grand maghreb et l'europe ; enjeus persectives, 2eme edition, cef : nublisud quorum, paris, 1992, p102.

الماضي بسبب هذه الظاهرة الاجرامية[1]، وهو ما تطلب أن تكون الخطة المنتهجة من أجل مكافحته على نفس النطاق[2]، من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات والملتقيات الدولية التي كانت الجزائر تؤكد فيها على وجوب محاربة الظاهرة الإرهابية بوصفها ظاهرة عابرة الأوطان لا تعترف بالحدود والثقافات[3].

بحيث ناضلت الجزائر منذ سنوات من أجل إقناع المجتمع الدولي بتبني رؤيتها ومقاربتها لمكافحة الإرهاب، أين ترتكز هذه الرؤية على ثلاثة أسس رئيسية من أجل مكافحة فعالة للإرهاب، وتتمثل في: رفض دفع الفدية، وعدم التفاوض مع الإرهابيين، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول التي تواجه الظاهرة، وتدعيم التعاون على المستوى الثنائي بين الدول، ولا سيما من خلال وضع اليات واتفاقيات ثنائية، إلى جانب ترقية التعاون الهيكلي على المستوى الدولي فتركز على ضرورة المشاركة الفاعلة في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب.[4]

وعلى هذا الأساس كان فيه العديد من العلاقات التي جمعت الجزائر مع الدول الأوروبية في مجال مكافحة الإرهاب.

- ا-اتفاقيات جزائرية وإيطالية في مجال مكافحة الارهاب:

اتفقت الجزائر وإيطاليا، على تعزيز تعاونها في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، عن طريق بروتوكول عملي، واتفق البلدان، على إرساء شراكة استراتيجية في قطاع الدفاع، يخص التكوين والمساعدة التقنية وترقية صناعة الدفاع وكذا التزود بالعتاد والتجهيزات، زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى إيطاليا، التي زارها بعد انتخابه في 1999، في أول جولة له خارج البلاد، جاءت في إطار تعزيز التقارب وعلاقات الود والصداقة،

[1] محمود ضياء الدين عيسى، المرجع السابق، ص26.

[2] حسام محمد السيد أفندي، التشكيلات العصابية في القانون الجنائي، دراسة مقارنة، التداعيات والرؤى الاستراتيجية، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2013، ص174.

[3] سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010- 2014، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2014 ص265.

[4] كريم أدراري، الأفارقة يتباحثون آفة الإرهاب... ويعتمدون اتفاقية الجزائر، مجلة الجيش، العدد 68،الجزائر. فيفري 2003، ص03.

بين الجزائر وروما، علما أن الجزائر هي الدولة الوحيدة من جنوب المتوسط التي وقعت مع الجزائر (سياسيا وتجاريا) خلال عشرية الإرهاب.[1]

في إطار التعاون بين البلدين أبرمت الجزائر وإيطاليا على معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة في 27 جانفي 2003، حيث شملت العديد من المجالات خاصة على مستوى الدفاع والأمن ومكافحة الإرهاب، وأكد الطرفان المتعاقدان على إرادتهما في محاربة الإرهاب العابر للحدود، واتفق الطرفان كذلك على توطيد تعاونهما في مجال التنسيق وتبادل المعلومات والوقاية من الإرهاب ومكافحته العملية، وكذا فيما يتعلق باكتساب الوسائل التقنية الخاصة بمحاربة الإرهاب، أما في مجال الدفاع فقد اتفق الطرفان على تنظيم دروس تكوينية وتحسين المستوى وتنظيم تدريبات مشتركة.[2]

أكد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية عبد القادر مساهل: عقب اجتماع لمجموعة الاتصال الجزائرية الإيطالية رفيعة المستوىحول مكافحة الإرهاب أن لجنة المتابعة الجزائرية الإيطالية التي ستحضر للاجتماع يترأسها هو مناصفة نائب الوزير الإيطالي للشؤون الخارجية والتعاون الدولي **لابو بيتسلي** مشيرا إلى أن اجتماعات ستسبق اللقاء وتهدف إلى تقييم التعاون وكذلك إعداد التوصيات المتعلقة بالمحاور الكبرى التي يجب تبنيها في إطار هذه القمة والتي ستشكل موضوع تبادل الرؤى على أعلى مستويات مضيفا أن الجزائر وإيطاليا قررتا خلال اجتماع مجموعة الاتصال رفيعة المستوى ضم مجموعات قطاعية إلى هذه المجموعة وهي الدفاع والأمن والاستعلامات التي ستلتقي وتعيد التفكير في التعاون وتبادل التجارب في مجال مكافحة الإرهاب وإبراز أن الجانبين سيعملان معا ليس فقط على صعيد ثنائي وإنما أيضا في المنتديات الدولية على محور مكافحة الإرهاب، واعتبر هذا الأخير أن هناك تهديد إرهابي على كل المنطقة بحيث بات من الهام والمفيد والعاجل أن يتم عقد لقاء بين بلدين مثل الجزائر وإيطاليا لمحاولة ليس تقييم هذا التهديد فحسب بل أيضا تقييم انعكاسات التهديد الإرهابي على منطقتنا، ومن جهة أكد

---

[1] جمال لعلامي، اتفاقيات جديدة للتعاون العسكري ومكافحة الإرهاب والمخدرات مع إيطاليا، مقال منشور على موقع الأنترنت:

http://www.djazairess.com/echorouk/18815– La date de consultation : 09/09/2018

[2] المرسوم الرئاسي رقم 04–166 في 8 جوان 2008، يتضمن التصديق على معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الإيطالية، الموقعة في 27 جانفي 2003، ج.ر، العدد 37، 09 جوان 2004، ص 14 و15.

بيسيلي أن الغرض من الاجتماع هو تحديد برامج ملموسة للتعاون الثنائي والتحضير للقمة المقبلة، وأشار إلى أن اجتماع اللجنة المختلطة شكل مناسبة لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتنمية الاستراتيجية بين البلدين.[1]

كما سجلت بارتياح أيضا عقد اجتماعين للمجموعة الثنائية حول الإرهاب وشجعتا بهذا المصالح المختصة لكلا البلدين على تعزيز هذا التعاون وإضافة لذلك، التزم الطرفان بتفعيل الية التكوين المشترك التي تم وضعها في إطار مذكرة التفاهم الجزائرية الإيطالية الموقعة في 23 جويلية 2009 بهدف توطيد التعاون في مجال الشرطة وتعترف الجزائر وإيطاليا بأهمية التعاون الإقليمي بغرض الوقاية من الظواهر الاجرامية وقمعها ومكافحة الإرهاب.[2]

وفي 2010/07/14 وقعت الجزائر وإيطاليا على اتفاقية للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب عن طريق وزيري خارجية البلدين **مراد مدلسي** و**فرانكو فراتيني**، وتتضمن الاتفاقية وضع إطار لتعزيز التعاون بين البلدين في المجال الأمني والتنسيق وتبادل المعلومات، أن هذه الزيارة تندرج في إطار مواصلة الحوار وتكثيف التشاور المنصوص عليهما في معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون الذي يربط بين البلدين.[3]

وقد ضهد التعاون بين الجزائر وإيطاليا منذ انعقاد القمة الأخيرة في نوفمبر 2012 بالجزائر تقدما ملموسا، أضاف الوزير الأول الذي أكد أن الاجتماع الجاري سيسمح بفضل الاتفاقيات التي متوقع عليها بتكثيف شراكتنا الاستراتيجية من خلال تخصيص أجندة هامة تتمحور حول أهداف تنموية ذات أولوية.[4]

---

[1] أنس. ج. الجزائر وروما تتسقان استخباراتيا لمكافحة الإرهاب، متوفر على موقع الأنترنت:

http:// elraaed.com/ara/watan/64618. La date de consultation : 09/09/2018

[2] نص البيان الختامي المشترك للاجتماع الجزائري– الإيطالي تجسيد معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون، متوفر على موقع الأنترنت:

http :www.vitaminedz- com/الجزائري– الإيطالي– للاجتماع– المشترك– الختامي– البيان– نص article/18300-776465-0-1.htm/ la date de consultation : 10/09/2018

[3] الجزائر وإيطاليا توقعات على اتفاقيات للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.kuna.net.kw/article print page. Aspec ?id= 2100772 language=ar.
la date de consultaion : 11/09/2018

[4] الجزائر– إيطاليا: كل الظروف مواتية لإقامة علاقات ثنائية ذات منفعة متبادلة، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.premier-minisire.gov-dz/ar/premier-minisiere/activites/2015-10-05-08-47-50 htm. La date de consultation : 11/09/2018.

أعرب الطرفان عن ارتياحهما لمستوى ونوعية الحوار السياسي القائم بين البلدين بصفة منتظمة وبوتيرة جيدة كما يعكسه التبادل المكثف للوفود الوزارية بين البلدين منذ 2013 للتقدم المحرز في مجال تعزيز علاقتهما في مجالات الدفاع والأمن ومكافحة الإرهاب.[1]

وفي هذا السياق أعطت القمة الثنائية دفعا جديدا للجهود المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف بالمنطقة، مع التأكيد من ترقية القيم المشتركة في إطار حوار مفتوح بين الحضارات وسجل الطرفان بارتياح إعادة تفعيل مجموعة الاتصال رفيعة المستوى حول مكافحة الإرهاب، التي كان اخر اجتماع لها بالجزائر شهر مارس 2015، مذكرين بتنظيم قبل نهاية السنة بروما اجتماع اخر من هذا النوع بهدف تعزيزتعاونها الثنائي في هذا المجال الذي يعد أولوية بالنسبة للبلدين، مجددين إرادتهما بتكثيف التعاون في كجال مكافحة الإرهاب على الصعيد الثنائي خاصة داخل المنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب.[2]

- **ب-اتفاقيات جزائرية وفرنسية في مجال مكافحة الارهاب:**

وفي إطار العلاقات الجزائرية الفرنسية وقع الطرفان على اتفاقية في مجال الأمن ومكافحة الإجرام بالجزائر في 25 أكتوبر 2003، وفي إطار مكافحة الإرهاب شرع الطرفان في تبادل المعلومات المفيدة المتعلقة بـ: الأعمال الإرهابية المخطط لها أو المرتكبة وطرق التنفيذ وكذا التقنية المستعملة لتنفيذ مثل هذه الأعمال، الجماعات الإرهابية وأفرادها الذين يعترضون القيام بأعمال إرهابية أو يقومون أو قاموا بتنفيذها على إقليم أحد الطرفين وتمس بمصالح الطرف الاخر، يدرج الطرفان تعاونهما في إطار الالتزامات المنصوص عليها في القرار 1373 لمجلس الأمن والأمم المتحدة والالتزامات المتعاقد عليها في المنتديات الأورو متوسطية.[3]

---

[1] الإذاعة الجزائرية، متوفر على موقع الأنترنت

http://radioalgerie.dz/news/ar/article/20150528/41993.htm/ – La date de consultation : 11/09/2018

[2] البيان الختامي المشترك لأشغال الاجتماع الثالث الجزائري- الإيطالي لمواصلة الحوار السياسي وتطوير التعاون الثنائي، متوفر على موقع الأنترنت:

الوطن/ مواصلة- الحوار- السياسي- وتطوير- التعاون- الثنائي http://el-messa/dz/
la date de consultation : 11/09/2018

[3] انظر المرسوم الرئاسي رقم 07-375 المؤرخ في 01 ديسمبر 2007 يتضمن التصديق على الاتفاق بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية المتعلق بالتعاون في مجال الأمن ومكافحة الاجرام المنظم، المرجع السابق، ص07.

اتفاقية للتعاون المؤسساتي في مجال العدالة، تشمل مجالات مكافحة الإرهاب وإصلاح المؤسسات العقابية والتكفل بالأحداث وغيرها على هامش زيارة وزيرة العدل الفرنسية **كريستيان توبيرا**، وتهدف هذه الاتفاقية التي وقع عليها إلى تعزيز التعاون الثنائي الساري عن طريق ترقية تبادل المعارف والخبرات بين البلدين وذكر في ذات الصدد بإعلان الجزائر حول الصداقة والتعاون بين البلدين المبرم سنة 2012 من قبل رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، والرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند، والذي أصبح يشكل الاطار القانوني الذي يدفع بالجانبين إلى المضي قدما في تعاونهما الثنائي، وفي هذا المسعى سجل لوح استعداد الجزائر لتعيين وتعزيز هذه الاتفاقية في ظل احترام تشريعاتنا ومراعاة المصلحة المشتركة للبلدين، باعتبار أن التعاون القضائي أضحى في ظل العولمة أمرا لا يمكن الاستغناء عنه خاصة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وبوجه أخص في مجال مكافحة الإرهاب.[1]

وفي الاجتماع الرابع للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى الجزائرية الفرنسية، المنعقد في ديسمبر 2017، أعلنت عزمهما على مواصلة الحوار بينهما في مجال محاربة الإرهاب وتعميق التعاون بينهما في هذا الخصوص، وتجتمع لجنة مشتركة للتعاون في مجال الدفاع سنويا بالتناوب في فرنسا والجزائر، لصيغات مقترحات لإضفاء عملية الحيوية على تبادل التحليلات، وزيادة تبادل الخبرات، وتعزيز التنسيق العملياتي في إطار مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والعمل على قطع موارد تمويل الجماعات الإرهابية.[2]

أما زيارة جيرارد كولومب إلى الجزائر يومي 14 و15 مارس 2018، سمحت بالتذكير بالشراكة الوطيدة التي تجمع الجزائر وفرنسا، لا سيما فيما يخص القضايا الأمنية ومكافحة الإرهاب.[3]

- **ج-اتفاقيات جزائرية وإيطالية في مجال مكافحة الارهاب:**

تجمع الجزائر واسبانيا علاقات جيدة حيث صادق الطرفان على العديد من الاتفاقيات في العديد من المجالات، أبرزها المجال الأمني، وقررت الدولتان إقامة مجموعة العلاقات الثنائية حول

---

[1] اتفاقية قضائية جديدة بين الجزائر وفرنسا لمكافحة الإرهاب والجريمة/ متوفر على موقع الأنترنت:
http://www.elikhbaria.com/a/archives/11116/la date de consultation : 11/09/2018

[2] الجزائر وفرنسا – الدبلوماسية الفرنسية، متوفر على موقع الأنترنت:
http://www.dipiomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/algeri//la France-et-i-algerie/
la date de consultation : 11/09/2018.

[3] زيارة جيرارد كولومب إلى الجزائر يومي 14 و15 مارس 2018، متوفر على موقع الأنترنت:
http:// dz- ambafrance.org/ زيارة جيرارد كولومب إلى الجزائر يومي 15/14 la date de consultation :11/09/2018

التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، حيث قام مستشار الرئاسة رزاق بارة بزيارة لإسبانيا في إطار اجتماع للتنسيق الأمني مع نظيره الاسبانيAntonioCanachoللتبادل والنظر حول المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب العابر للحدود وتناول البلدين طرق تعزيز التعاون الثنائي في هذا المجال خاصة بتوفير المساعدة المالية والقانونية والدبلوماسية.[1]

أكد وزير الداخلية الاسباني **ألفريدو بيريز روبلكابا** في 2000/06/15 أن اسبانيا تسعى إلى تعزيز تعاونها مع الجزائر فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات والتنسيق الأمني واصفا علاقات بلاده مع الجزائر بالممتازة.

من جهته قال وزير الداخلية والجماعات المحلية الجزائري نورالدين زرهوني أن الاتفاق المزمع توقيعه مع اسبانيا جاء نتيجة عمل تم إعداده منذ البلدين مشيرا إلى أن الاتفاق يشمل مجالات التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب.[2]

حيث الجزائر واسبانيا بالتوقيع على محضر تعاون لتعزيز التعاون بين شرطتي البلدين في 21 فبراير 2014، وأكد الطرفان خلال الأشغال أن نجاعة التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود تتطلب توسيع مجال التعاون إلى المستويات الاستراتيجية التقنية والعملياتية مؤكدين بالمناسبة أن الاتفاقية الموقعة في 15 جوان 2008 بين الجزائر واسبانيا والمتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة هي الالية القانونية التي تسمح بتأسيس وترقية مجالات التعاون بين البلدين، كما شكل اللقاء فرصة للطرف الاسباني الذي أشاد بالية التعاون الشرطي الافريقي الجديد (أفريبول) للتأكيد أن هذا الإنجاز القاري الذي يعد مكسبا سيعزز مجالات التعاون الإقليمي والدولي في إطار محاربة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود[3].

في هذا السياق أشار السيد مساهل السيد إلى انعقاد في سنة 2017 الدورة السابعة للجنة العليا المشتركة الجزائرية الاسبانية والتي ستكون مرحلة مهمة وفضاء تشاور من أجل تطوير التعاون

---

[1] Hakim Merabet, lutte contre le terrorisme: Alger et Madrid accordent leurs volons , le 23/05/2011 , article publier sur le site : http://www.algerie1.com/actualité/lutte-contre-le-terrorisme- la date de consultation: 12/09/2018

[2] اتفاق للتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بين الجزائر واسبانيا في 15 جزان 2008، متوفر على موقع الأنترنت:

http:/www.kuna.net.kw/article print page.aspx ?id=19169028 languag=ar la date de consultation : 12/09/2018

[3] الجزائر– اسبانيا: التوقيع على محضر تعاون لتعزيز التعاون بين شرطتي البلدين، متوفر على موقع الأنترنت:
http://localhost/aps-ouest/spip.php?article26118la date de consultation : 12/09/2018

الجزائري الاسباني، وكذلك التطرق للمسائل الإقليمية خاصة مكافحة الإرهاب وهي ظاهرة نتقاسم بشأنها نفس الانشغالات لذا يجب العمل سويا لمواجهة هذا التهديد[1].

اعتبر وزير الشؤون الخارجية والتعاون الاسباني **ألفونسو داستيس كيسيدو**، الجزائر شريكا حاسما في مجال مكافحة الإرهاب، مؤكدا بأن اسبانيا التي يجمعها تعاون وثيق جدا مع الجزائر في المجال الأمني، تدرك جيدا جهود الجزائر الجبارة في مكافحة آفة الإرهاب[2].

- د-اتفاقيات جزائرية بريطانية في مجال مكافحة الارهاب:

حسب تصريح مستشار رئيس الجمهورية الجزائرية رزاق بارة، خلال اللقاء الذي جمعه بممثل المملكة البريطانية المكلف بمكافحة الإرهاب الجنرال **روبين سربي**، بالجزائر يومي 24-2011/10/25، أن التواصل والتشاور الدوري بين الدول أصبح ضروريا للتصدي للظاهرة، التي هي في تنامي مستمر، ثم تأتي المساعدة في الدرجة الثانية لتعزيز التعاون وتقوية قدرات ومؤهلات القائمين في ميدان أجهزة مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب.[3]

وعقدت الدورة السادسة المشتركة الجزائرية البريطانية حول تجريم دفع الفدية للإرهاب، والعمل على تجفيف منابع الإرهاب في مارس 2012.[4]

حيث أعلن رئيس الوزراء البريطاني دافيد كاميرون أن المجموعة وافقت على بحث صيغة دولية لمنع دفع الفدية للجماعات الإرهابية من أجل تحرير الرهائن المختطفين حول العالم، خاصة بعد حادثة تيقنتورين، وذلك في القمة المنعقدة بإيرلندا الشمالية.[5]

---

[1] اسبانيا ترغب في تعزيز تعاونها مع الجزائر- الحوار الجزائرية، متوفر على موقع الأنترنت:
http://elhiwardz.com/national/64515/ la date de consultation : 12/09/2018.

[2] الجزائر شريك حاسم في مكافحة الإرهاب، متوفر على موقع الأنترنت:

http:// el-massa.com/الجزائر- شريك- حاسم- في مكافحة-الارهاب/ la date de consultation : 12/09/2018.

[3] بوزادية جمال، الاستراتيجيات المغاربية لمكافحة الإرهاب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص150.

[4] عمار بوزيد، ومليكة آيت عميرات، الجبهة المشتركة لمكافحة الإرهاب، مجلة الجيش، العدد 561، الجزائر، أفريل 2010، ص26.

[5] بودن زكرياء، أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص152.

3- الجريمة المنظمة:

أصبحت الجريمة المنظمة بعناصرها الجديدة تمثل خطرا كبيرا يواجه الدول كافة سواء كانت دولا متقدمة أو نامية[1]، نظرا لما تسببه من أضرار بالبيان الاقتصادي للدول وما تمثله من تهديد الأمن والاستقرار الداخلي بها فضلا عما تؤدي إليه من زعزعة العلاقات الدولية وتوترها[2]، ومن هنا نقصد بالجريمة المنظمة[3]، على أنها تنظيم إجرامي يضم أفراد أو مجموعات ينشطون بشكل منظم للحصول على فوائد مالية من خلال ممارسة أنشطة غير قانونية[4].

يعرفها الأنتربول على أنها: "أي جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية[5].

وكذلك تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الشامل لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي أشار إلى أن أنشطة الجريمة المنظمة تتجاوز الحدود الوطنية للدول وهو ما يشكل جريمة منظمة عابرة للحدود، فهي أنشطة إجرامية واسعة النطاق معقدة تنفذها جمعيات ذات تنظم محكم تستهدف استغلال أسواق غير مشروعة على حساب المجتمع والقانون غالبا ما ترتبط بإفساد الشخصيات العامة والسياسية بواسطة الرشوة والتآمر متجاوزة الحدود الوطنية للدول[6].

تعريف الاتحاد الأوروبي للجريمة المنظمة: أورد الاتحاد الأوروبي تعريف للجريمة المنظمة على أساس إحدى عشرة صفة وهي ما يلي:

أولا: تعاون أكثر من شخصين.

---

[1] عامر مصباح الجدال، الجريمة المنظمة، المفهوم والأنماط وسبل التوقي، إدارة الكتاب والنشر، ليبيا، 2007، ص88.

[2] عمر أحمد مراد الكندري، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، رسالة مقدمة للحصول على الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2012، ص01.

[3] بولعراس بوعلام وجبابلة فريد، الجريمة المنظمة الوجه الاخر للإرهاب الدولي، مؤسسة المنشورات العسكرية، مجلة الجيش، العدد 471، الجزائر، أكتوبر، 2012، ص08.

[4] أديبة محمد صالح، الجريمة المنظمة دراسة مقارنة قانونية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، العراق، 2009، ص12.

[5] ناصري سميرة، الهجرة غير الشرعية، دراسة تحليلية في الواقع والأسباب، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 08 .الجزء 01، جامعة عباس لغرور، خنشلة، جوان 2017، ص 551.

[6] منشورات الأمم المتحدة، بنيويورك ماي 191، وثيقة رقم A/CONF 144/15، الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، هافانا- كوبا، من 27 أوت إلى 07 سبتمبر 1990، ص 3، 4، 5.

ثانيا: كل عضو له مهمة محددة.

ثالثا: لفترة طويلة أو غير محددة.

رابعا: استخدام شكل متشرد من أشكال الضبط والربط.

خامسا: يشتبه في ارتكابها جرائم خطيرة.

سادسا: تعمل على مستوى دولي.

سابعا: تستخدم العنف أو غيره من وسائل الإرهاب.

ثامنا: تستخدم هياكل تجارية.

تاسعا: تلجأ إلى غسل الأموال.

عاشرا: تمارس نفوذا على السياسية، وسائل الإعلام، الإدارة العامة، السلطات القضائية أو القضاء.

حادي عشر: تسعى إلى الربح أو القوة[1].

وفيما يخص المشرع الجزائري فإنه يعرف قصورا بحيث لم يجرم الجريمة المنظمة خاصة في جانبها الموضوعي بموجب قانون خاص بها رغم مصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة[2]، وعلى هذا الأساس اتخذت الجزائر هذا المنهج وذلك بإثراء المنظومة القانونية المتعلقة بمكافحة بعض صور الجريمة، ونذكر بالخصوص: قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما[3]، المخدرات[4]، وقانون الوقاية من الفساد ومكافحته[5]، والصادقة على

[1] أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، الإرهاب والجريمة المنظمة، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، 2006، ص115.

[2] المادة 02 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000، المصادق عليها بالتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55، المؤرخ في 05 فبراير سنة 2002، ج، ر، عدد 09، الصادرة في 10 فيفري 2002.

[3] قانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ج، ر، عدد 11، الصادرة في 09 فيفري 2005.

[4] قانون رقم 04-18 المؤرخ في ديسمبر 2004، يتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، ج، ر، عدد 83، الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2004/ إلا أن هذا القانون أورد تدابير مكافحة النشاطات غير المشروعة المتعلقة بالمخدرات دون إيلاء اهتمام بعلاقة هذا النشاط بالجريمة المنظمة ولا بوجهة الأموال الناتجة من هذا النشاط.

[5] قانون 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج، ر، عدد 14، الصادرة بتاريخ 08 مارس 2006.

بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والتجار بها بصورة غير مشروعة[1].

ونتناول في هذا الإطار مظاهر التعاون الدولي ثنائي الأطراف في مجال هذه المكافحة، في ظل الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الجزائر مع عدة دول، وذلك تحقيقا لمصلحتها المشتركة في عدم إفلات المجرمين من العقاب، كما يعبر إبرام هذه الاتفاقيات عن نية تفعيل التعاون الدولي لمكافحة الجريمة بصفة عامة والجريمة المنظمة عبر الوطنية بصفة خاصة[2]، التي لا يمكن الوصول إليها بالجهود الفردية وإنما تتطلب تعاونا مع دولة أخرى، على الأقل، من أجل تحقيقها بشكل أفضل[3]، وإيجاد وسائل تعاونية في المسائل الأمنية الكفيلة بالوقاية من الجريمة أو باقتفائها وتتبع اثارها في حالة وقوعها.

- ا-اتفاقية جزائرية إيطالية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة:

الجزائر قامت بإبرام اتفاقية مع إيطاليا في مجال التعاون الأمني من أجل محاربة بعض الجرائم ذات الخطورة الخاصة، وذلك بسبب انشغال الدولتين الشديد بالخطر الذي مثله هذه الجرائم على الأمن والاستقرار، واقتناعا منهما بالحاجة إلى ترقية التعاون من أجل المكافحة الفعالة لهذه الظواهر[4].

وكذلك الاتفاقية التي أبرمتها الجزائر مع إيطاليا في مجال التعاون القضائي في المجال الجزائي[5].

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 04-165 المؤرخ في 08 جوان 2004، يتضمن التصديق بتحفظ على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمد من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 31 ماي 2001، ج، ر، ج، ج، عدد 37، بتاريخ 0 جوان 2004.

[2] شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص275.

[3] علاء الدين شحاتة، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة: رؤية استراتيجية وطنية للتعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة 2000، ص85.

[4] ديباجة اتفاق التعاون بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية في مجال محترية الإرهاب والاجرام المنظم والتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية، المرجع السابق.

[5] انظر الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجزائي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية الموقعة بالجزائر في 22 جويلية سنة 2003، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 05-73، ج، ر، ع 13، الصادرة بتاريخ 16 فيفري سنة 2005.

وحددت الجرائم التي تنطبق عليها هذه الاتفاقية في الإرهاب، الاجرام المنظم، الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية[1].

- ب-اتفاقية جزائرية فرنسية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة:

رغبة كل من الجزائر وفرنسا في رفع مستوى التعاون في مجال الأمن ومكافحة الاجرام المنظم وتجسيدا لسياسة التعايش بين البلدين بما يخدم الشعبين ومن أجل ضمان الأمن والاستقرار، وتوفير المناخ للنهوض بالاقتصاد الوطني لكلتا الدولتين فقد تم إبرام اتفاق تعاون بموجب المرسوم الرئاسي تحت رقم 375/07 المؤرخ في 2007/12/01، والذي يتضمن 12 مادة[2].

1- مكافحة الإجرام الدولي المنظم.

2- الالتزام بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

3- مكافحة الإرهاب.

4- مكافحة الجرائم ذات الطابع الاقتصادي والمالي لا سيما تبييض الأموال.

5- مكافحة الاتجار بالبشر.

6- مكافحة الاتجار بالأملاك الثقافية والتحف الفنية المسروقة.

7- مكافحة التزوير والتزييف.

8- مكافحة الهجرة السرية.

9- مكافحة الاحتيالات المرتبطة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال الجديدة.

10- مكافحة الإجرام عن طريق الاعلام الآلي[3].

- ج-اتفاقية جزائرية إسبانية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة:

فالجزائر أكدت على اهتمامها بالتعاون الأمني في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، من خلال لجوئها إلى الاتفاق مع اسبانيا، حيث جاء هذا الاتفاق في سياق المساهمة في تطوير العلاقات

---

[1] المادة 01 من اتفاق التعاون بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية في مجال محاربة الإرهاب والاجرام المنظم والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية، المرجع السابق.

[2] انظر ديباجة الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية المتعلق بالتعاون في مجال الأمن ومكافحة الاجرام المنظم، المرجع السابق.

[3] المادة 01 من المرسوم الرئاسي رقم 07-375، المتعلق بالتعاون في مجال الأمن ومكافحة الاجرام المنظم، المرجع السابق.

الثنائية وتوطيد أواصر تعاونهما في هذا المجال في سياق احترام مبادئ المساواة والمعاملة بالمثل والمساعدة المتبادلة[1].

وقد حددت الاتفاقية أن تطبيقها يكون في مجال مكافحة الإجرام، لا سيما الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتتمثل هذه الجرائم التي يشملها هذا التعاون، على ما يلي:

1- الإرهاب.

2- الجرائم المرتكبة ضد حياة وسلامة الأشخاص.

3- الاتجار والإنتاج والمتاجرة غير المشروعين في المخدرات والمؤثرات العقلية، وكذا الاتجار والإنتاج والمتاجرة غير المشروعين بالسلائف والمواد الأولية المستعملة في صنع تلك المخدرات وتلك المؤثرات.

4- المتاجرة بالأشخاص والشبكات المرتبطة بالهجرات غير المشروعة.

5- الاختلاف وحبس الرهائن وحجز الأشخاص.

6- تزوير (إعداد وتغيير) وثائق التعريف ووثائق السفر واستعمالها غير المشروع.

7- التهريب.

8- تبييض الأموال الصادرة عن نشاطات غير مشروعة.

9- تمويل الإرهاب.

10- تزوير (إعداد وتغيير) القطع النقدية ووسائل الدفع والشيكات والسندات وتداولها بشكل تدليسي.

11- سرقة السيارات والاتجار غير المشروع فيها والنشاطات غير المشروعة المتعلقة بها.

12- سرقة الأسلحة والذخيرة والمتفجرات والمواد الأولية الاستراتيجية (المعدات النووية والاشعاعية) ولإخفاؤها والمتاجرة غير المشروعة فيها، والمتاجرة غير المشروعة في المواد الخطيرة الأخرى وكذا البضائع والتكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج.

13- سرقة الممتلكات الثقافية والمواد القيمة التاريخية والتحف الفنية وإخفاؤها والاتجار غير المشروع فيها.

---

[1] ديباجة الاتفاقية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة الاسبانية في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب والاجرام المنظم، الموقعة بالجزائر في 15 جوان 2008، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 08-427 المؤرخ في 28 ديسمبر 2008، ج، ر؛ ج، ج، ع05، بتاريخ 21 جانفي 2009.

14- الجرائم الاقتصادية، بما فيها الجرائم الجبائية.

15- الاجرام المنظم في مجال الدعارة، لا سيما التي تمس القصر، وإعداد ونشر وتوزيع محتويات إباحية تضم القصر.

16- الجريمة عن طريق الأنترنت وجميع الجرائم الأخرى المرتكبة عن طريق أنظمة الاعلام الالي.

17- الجرائم المرتكبة على حساب الموارد الطبيعية والبيئية[1].

د-اتفاقية الجزائرية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة:

أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات متعلقة بتسليم المجرمين، مثل التي أبرمتها مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والمتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجزائي[2].

ثانيا- تجليات التعاون الأمني بين تونس والاتحاد الأوروبي:

فموقع تونس الجغرافي الاستراتيجي أتاح لها أم تون نافذة على دول المغرب العربي ودول العمق الافريقي، ومكنها من أن تكون نقطة اتصال مهمة بين أوروبا ودول الجنوب، فتونس ذات أهمية بالغة في تجسير العلاقة بين القارتين، وفي تعزيز التبادل التجاري والتواصل الحضاري والتنسيق الأمني بينهما، لذلك لا غرابة أن تتجه أوروبا إلى تطوير سياسات الجوار واتفاقيات التعاون مع تونس، بهدف تأمين محيطها الإقليمي، ووضع حد للهجرة العشوائية وحركة المجموعات الإرهابية العابرة للحدود، والجريمة المنظمة[3]، ما من الشك أن التحديات الأمنية التي تعيشها تونس،

---

[1] المادة 01 من اتفاقية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة الاسبانية في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب والاجرام المنظم، المرجع السابق.

[2] الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجزائي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الموقعة بلندن في 11 جويلية 2006، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-465 المؤرخ في ديسمبر 2006، ج، ر، عدد 81، الصادرة بتاريخ 13 ديسمبر 2006.

- يقصد بتسليم المجرمين وهو مطالبة دولة لأخرى بتسليمها شخصيا منسوبا إليه ارتكاب الجريمة، أو صدور حكم بالعقوبة ضده حتى تتمكن من محاكمة أو من تنفيذ العقوبة عليه، على أساس أنها صاحبة الاختصاص الطبيعي اتخاذ الإجراءات الناشئة عن الجريمة أو تنفيذ العقوبة الصادرة ضد الشخص المطلوب تسليمه.

للمزيد من المعلومات: ارجع إلى أحمد عبد الحليم شاكر علي، المعاهدات الدولية أمام القضاء الجنائي، دار الكتب القانونية، مصر، 2006، ص438.

[3] أنور الجمعاوي، تونس والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، متوفر على الأنترنت:

تونس- والشراكة- مع الاتحاد- الأوروبي-http://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/12/18

لا يمكن مواجهتها إلا من خلال التعاون المكثف مع القوى الفاعلة[1]، عن طريق اتفاقيات وبروتوكولات أمنية بين تونس ودول الاتحاد الأوروبي لمجابهة التحديات الأمنية المشتركة.

1- الهجرة غير الشرعية:

لا بد من التذكير أولا أن هذه الظاهرة ليست خاصة بتونس بل هي ظاهرة عالمية متواجدة في كل قارات العالم، حيث تم التوقيع على اتفاقيات ثنائية بين الدولة التونسية وبعض البلدان الأوروبية [2]، منها إيطاليا وفرنسا وألمانيا وذلك من خلال تبادل التجارب والخبرات والدعم بالتجهيزات المتطورة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

ا- اتفاقيات بين تونس وإيطاليا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية:

لم يكن الأسلوب الأمني هو الطريقة الوحيدة التي غلبت على ذكر السلطات التونسية في التعامل مع مشكلة الهجرة غير الشرعية وإنما تبعها نشاط دبلوماسي مكثف للتوصل إلى مذكرة تفاهم لتسهيل عمليات الهجرة الشرعية التي تتم تحت سمع وبصر السلطات، وقد أسفرت هذه الجهود عن توقيع مذكرة تفاهم "إعادة التوطين" مع أكبر دولة مستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين التونسيين وهي إيطاليا، فبموجب هذه الاتفاقية بات على إيطاليا منح التأشيرات الهجرة لألفين من التونسيين ممن يرغبون في الهجرة إليها سنويا بعد إلحاقهم بدورات تدريبية على المهن التي سوف يعلمون فيها في الشركات والمصانع الإيطالية وكذلك بعد اجتيازهم لدورات في اللغة الإيطالية[3].

أبرمت تونس وإيطاليا اتفاقيات بينهما يقضي بأن تزود إيطاليا السلطات التونسية بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة، وعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية بين البلدين، والتي تندرج ضمن برنامج يورميد الذي يهدف من خلال تلك الدورات إلى تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة في بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة من أجل مكافحة كل أنواع الجريمة المنظمة[4].

---

la date de consultation : 15/09/2018.

[1] أحمد إدريس، تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية، ورقات سياسية، تونس، جوان 2016، ص08.

[2] ظاهرة الهجرة غير الشرعية، المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، تونس أكتوبر، 2017، ص 22 و28. متوفر على موقع الأنترنت: http://www.lecononistemaghrebien.com. La date de consultation : 15/09/2018

[3] منصور رحماني، الهجرة غير الشرعية إشكال قانوني أو حق طبيعي،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع حول الهجرة غير الشرعية، إشكالية جديدة للقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، أيام 19 و20 أفريل 2009، ص12.

[4] بخوش صبيحة، التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، المرجع السابق، ص19.

وبالغم من أن إيطاليا عادت وعدلت في مذكرة التفاهم الخاصة بتحديد أعداد المهاجرين التونسيين المسموح لهم بالهجرة إلى إيطاليا فقلت أعدادهم إلى ألفي مهاجر إلى 600 فقط ورغم ما نجم عن ذلك من عودة نشاط عصابات التهريب بدرجة أو بأخرى فإن الإجراءات القانونية والفنية التي تطبقها السلطات الأمنية التونسية بحزم لا تزال فاعلة ومثمرة في الحد من هذه الظاهرة حتى الآن[1].

أشارت إحصائيات وزارة الداخلية التونسية أنه بين عامي 2000 و2002 أدت المبادرات والتدابير السياسية والاقتصادية والقمعية التي أخذت إلى ردع سفر المهاجرين الأجانب إلى إيطاليا إلى انخفاض عدد الأجانب القادمين سرا بطريق البحر بنسبة 11.5% باتجاه إيطاليا[2].

أبرمت كذلك كل من تونس وإيطاليا عام 2011 اتفاقية ثنائية بشأن معالجة ملف الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال تكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية للدولتين[3].

أكد **باولو جينتلوني** رئيس مجلس الوزراء الإيطالي، أن الاتفاق الموقع منذ سنة 2012 بين تونس وإيطاليا حول الهجرة، كما أفاد أبضا بأن تونس وإيطاليا اللتين تشتركان في وجهات النظر تعملان سويا على مكافحة الإرهاب والجريمة غير المنظمة.

زيارة الدولة التي كان أداها رئيس الجمهورية الباجبي قايد السبسي إلى إيطاليا يومي 8 و9 فيفري 2017، ولا سيما تقدم تنفيذ الاتفاقيات الممضاة بين البلدين خلال تلك الزيارة، ولاحظ أن العلاقات التونسية الإيطالية شهدت خلال السنوات الأخيرة ديناميكية هامة، تجلت بالخصوص في دعم المسار الديمقراطي في تونس، وتكثيف زيارات المسؤولين السامين، بالإضافة إلى تنسيق الجهود من أجل مواجهة التحديات الأمنية المشتركة ومقاومة الهجرة غير المنظمة[4].

ب- اتفاقيات بين تونس وفرنسا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية:

فرنسا عقدت مع تونس اتفاقية إطارية لإدارة الهجرة المشتركة والتنمية وقد ألحق بكليهما (اتفاقية فرنسا وإيطاليا) مذكرتي تفاهم إحداهما تتعلق بالإدارة المشتركة للهجرة والأخرى للتنمية المشتركة

---

[1] منصور رحماني، المرجع السابق، ص13.

[2] خديجة بتقة، المرجع السابق، ص117.

[3] بن يحي عتيقة، الجهود الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد 02، جامعة ابن خلدون، تيارت، جوان 2018، ص 468.

[4] تفعيل اتفاق الهجرة الموقع منذ سنة 2012 بين تونس وإيطاليا، متوفر على موقع الأنترنت:
http://www.aljarida.com.tn/node/193125. La date de consultation : 16/0/2018.

عبارة عن ثلاثة جداول بين الحكومتين الفرنسية والتونسية وقعتا بتونس في 28 أفريل 2008 [1]، وقبل دخولهما حيزا التنفيذ في يوليو (تموز) 2009، أوضح الوزير الفرنسي السابق للشؤون الخارجية والأوروبية **برنارد كوشنر(BernardKouchner)**، لمجلس الشيوخ أن الاتفاقية كانت تقوم حول تنظيم الهجرة الشرعية بناءا على التنقل...، ومكافحة الهجرة غير الشرعية (من خلال تعاون متقدم بشأن الترحيل أو إعادة قبول المهاجرين التونسيين غير الشرعيين) وإقامة تعاون يهدف إلى تبني تنفيذ نموذج إنمائي لصالح الدولة التي تخرج منها تدفقات الهجرة[2].

ج- اتفاقيات بين تونس وألمانيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية:

وقعت ألمانيا وتونس اتفاقيات جديدة في مجال الهجرة والتعاون، وذلك في 26 سبتمبر 2016، بحيث وقع كل من **هادي مجدوب** وزير الداخلية التونسي ونظيره الألماني **توماس دي ميزيير**، على مشروع اتفاق للتعاون الأمني والذي يستجيب في جزء منه "للتحدي الكبير" المتمثل في أمواج الهجرة المنطلقة من افريقيا نحو أوروبا، وهو عبارة عن مذكرة التفاهم التونسية الألمانية فيما يتعلق بالترحيل السريع ل 1500 من طالبي اللجوء المرفوضين في ألمانيا[3]، اتفقا أيضا على تقوية التعاون بين تونس وألمانيا لأجل التحقق من هويات التونسيين طالبي اللجوء، وحث الاتفاق على مساهمة ألمانيا في خلق فرص عمل لمن تمت إعادتهم عبر تخصيص 15 مليون يورو لمساعدتهم على العمل داخل بلادهم[4].

وفي 22 و23 فيفري 2017 تم التوقيع على الاتفاق المشترك بين الحكومة التونسية والفيدرالية الألمانية حول شروط تسيير الهجرة وعودة المهاجرين وتطوير التعاون بينهما حيث جاء في الفصل الثالث تفاصيل التعاون التونسي الألماني على مستوى قضية الهجرة، فقبل ثلاثة أشهر من هجوم

---

[1] بخوش صبيحة، التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، المرجع السابق، ص19.

[2] جون بيير كاسارينو، ساندرا لافينيكس، إدارة الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط: التعهد بشراكة (متوازنة)، مقال مقدم في الكتاب السنوي IEMED للبحر الأبيض المتوسط: نظرة شاملة، المتوسطي 2012، دار فضاءات للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص288.

[3]النسخة الرسمية للاتفاق التونسي- الألماني: الهاجس الأمني في مواجهة "موجات الهجرة" متوفر على موقع الأنترنت:

http//nawaat.org/portail/2017/04/10 حصري- النسخة- الرسمية- للاتفاق التونسي-أ la date de consultation : 18/09/2018

[4] ألمانيا تدعم تونس بـ 280 مليون دولار لخلق فرص عمل والحد من الهجرة، متوفر على موقع الأنترنت:

http://arabic.cnn.com/world/2017/03/03germany -tunisia-aid-immigration la date de consultation:18/09/2018.

برلين، مورست الضغوط من قبل السلطات الألمانية على حكومة يوسف الشاهد لتسريع عمليات طرد المهاجرين غير الشرعيين. في هذا السياق، يقدم مشروع الاتفاق الدعم الألماني " لتطوير وتنفيذ التدابير القانونية وتعزيز القدرات في مجال إدارة الهجرة قصد إحكام التنظيم المتبادل"، إضافة إلى تنفيذ " حملات تحسيسية وتوعية حول مخاطر الهجرة غير الشرعية والجريمة المتصلة بشبكات الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر".

تقدم هذه الوثيقة دليلا اخر على النزعة الأمنية في إدارة تدفقات الهجرة، وقدر ارتضى النظام بن علي لعب دور الحارس للشواطئ الأوروبية، ومنذ سنة 2015 فإن عسكرة البحر الأبيض المتوسط، لوقف وصول المهاجرين إلى الضفاف الجنوبية لأوروبا، تتطور على حساب حقوق الانسان والسيادة الوطنية[1].

وفي فيفري 2017، صرح النائب عن حركة نداء تونس عن دائرة ألمانيا حاتم الفرجاني أن ميزانية التعاون بين تونس وألمانيا ستتضاعف 10 مرات، وذلك إلى سنة 2020 ورسخ حاتم الفرجاني أن ألمانيا على وعي بضرورة تكثيف دعمها الاقتصادي والأمني واللجوجيستي لتونس من أجل تمكينها من تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي ومكافحة الهجرة غير الشرعية[2].

2- الإرهاب:

ومع تزايد تأثيرات الحركات الإسلامية، عملت الحكومة التونسية على تنظيم حملات تحسيسية وتشديد إجراءاتها الأمنية مستعينة في ذلك بخبرة الاتحاد الأوروبي، وبالرغم من ذلك إلا أن العمليات الإرهابية في تونس زادت بشكل ملفت للنظر، خاصة في فترة ما بعد إسقاط حكم الرئيس زين العابدين بن علي، ومما زاد من حدة الأمر هو وصول التيار الإسلامي للحكم وبروز صراع كبير ما بين التيار الإسلامي والتيار الليبيرالي الفرانكفوني، ما أوجد موجة عنف كبيرة أدت إلى وقوع العديد من الضحايا منذ ما يعرف في تونس بثورة يناير 2011[3]، لمحاربة الإرهاب بصفة

[1] النسخة الرسمية للاتفاق التونسي، متوفر على نفس الموقع السابق.

[2] تونس تستحوذ على النصيب الأكبر من المساعدات الدولية في التجهيزات العسكرية، متوفر على موقع الأنترنت: http//www.tunisia-sat.com/forms/threads/361151/ la date de consultation : 19/09/2018.

[3] باخوية دريس، جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي، تونس، الجزائر، والمغرب، نموذجا، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد الحادي عشر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2014، ص103.

ناجحة وجب تعميق سياسية التعاون تبادل المعلومات بين تونس وبلدان الاتحاد الأوروبي بإبرام العديد من الاتفاقيات لمحاربة هذه الآفة[1].

ا- اتفاقيات بين تونس وإيطاليا في مجال مكافحة الإرهاب:

زيارة رئيس الجمهورية، الباجي قايد السبسي يومي 8 و9 فيفري 2017 إلى إيطاليا،كانت منصبة على إعداد قائمة في مقترحات للتعاون بين البلدين،وأكد الوزير الإيطالي لنظيره التونسي،خميس الجهيناوي،التزم بلاده بتشخيص وسائل جديدة لتعزيز التعاون الثنائي وتكثيفه وتنويع مجالاته. وفي ذات الصدد صرح أن البلدين بصدد دراسة مشروع طموح للتعاون بينهما في عديد القطاعات، كما أنه سيتم توخي وسائل مستحدثة في مجال مكافحة الإرهاب ومرافقة تونس في إعداد منوال تنموي يساهم في التقليص من التفاوت الجهوي[2].

كما استقبل رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي يوم الاثنين 23 جويلية 2018. بقصر قرطاج، إليزابتاترنتا وزيرة الدفاع الإيطالي، وأبرزت هذه الأخيرة عراقة علاقات الصداقة التونسية الإيطالية موضحة أن اللقاء كان مناسبة لبحث سبل تعزيز التعاون لاسيما في المجالات العسكرية والأمنية والاقتصادية لمواجهة التحديات المشتركة في الفضاء المتوسطي، كما اكدت ان التعاون بين تونس وإيطاليا في مجال مكافحة الإرهاب وثيق ومستمر معتبرة ان تعزيزه يتطلب تكاثف الجهود المشتركة وتسخير كل الإمكانيات لإيجاد الحلول الجذرية الكفيلة بالقضاء على هذه الظواهر التي تهددأمن واستقرار الفضاء المتوسطي الذي يتقاسمه البلدين.

من جانبه، اعتبر رئيس الجمهورية أن الصداقة المتميزة التي تجمع تونس وإيطاليا تشكل حافزا لمواصلة العمل من أجل مزيد من تنويع مجالات التعاون الثنائي والارتقاء به إلى أرقى المراتب لما فيه من تحقيق مصلحتهما المشتركة، مشددا على أن كافة التحديات التي تهدد أمن واستقرار الدول المتوسطية وتعيق جهودها التنموية هي تحديات مشتركة تستدعي إحكام التنسيق وتوثيق التعاون للتغلب عليها[3].

---

[1] ورقة بحثية حول واقع الإرهاب في تونس، متوفر على الأنترنت: http://www.csds-center.com/article/ورقة- بحثية- حول- واقع- الارهاب- في- تونس.la date de consultation : 19/09/2018

[2] زيارة مرتقبة لرئيس الجمهورية يومي 8 و9 فيفري 2017 إلى إيطاليا، متوفر على موقع الانترنت:
http://www.shemsfm.net:8080/ar/print/159299/أخبار -تونس la date de consultation: 19/09/2018.

[3] قايد السبسي يستقبل وزيرة الدفاع الإيطالية، متوفر على موقع الأنترنت:
http://www.assarih/a104281 la date de consultation: 19/09/2018

ب- اتفاقيات بين تونس وبريطانيا في مجال مكافحة الإرهاب:

في أكتوبر 2016، أعلنت بريطانيا عزمها إرسال 40 عسكريا إلى تونس، لتدريب العسكريين على كيفية منع انتشار تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابية في البلاد، وهي البعثة البريطانية الثالثة من نوعها، بعد الهجوم الذي استهدف السياح البريطانيين بسوسة في جويلية 2015، وراح ضحيته 40 قتيلا[1].

وقعت تونس في ديسمبر 2016، مذكرة تفاهم في المجال الأمني مع كل من بريطانيا وإيرلندا الشمالية والجمهورية التونسية، وتهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز مجالات التعاون الأمني المشترك بين تونس وبريطانيا وإيرلندا الشمالية، وكانت بريطانيا قد أبدت التزامها بتعزيز التعاون الأمني مع تونس في إطار الحرب على الإرهاب[2].

وفي 31 جويلية 2018 بحث وزير الدفاع الوطني التونسي **عبد الكريم الزبيدي** مع سفيرة بريطانيا لدى تونس **لويزدي سوزا**، دعم التعاون العسكري بين البلدين، وسبل تطويره.

ثمن الزبيدي مستوى التعاون المسجل في الميدان الاستعلاماتي من خلال التكوين والدعم التقني، مع التأكيد على حاجة المؤسسة العسكرية التونسية إلى تنمية الموارد البشرية لجهة التكوين في المجال، خصوصا وأنه يمثل أداة ناجحة في مكافحة الإرهاب.

أشاد كذلك بجهود البعثة الدبلوماسية البريطانية، وحرصها على دعم هذا التعاون، معبرا عن أمله في أن يشهد تطورا بصفة تدريجية، بحم الثقة المتبادلة بين البلدين الصديقيين.

وأكدت السفيرة البريطانية أنها ستعمل على تذليل كل الصعوبات والبحث عن أنجع السبل لتطوير التعاون بين تونس وبريطانيا خدمة للمصالح المشتركة، في إطار الثقة المتبادلة والشفافية، ونوهت في هذا الشأن بالنقلة النوعية التي شهدتها تونس في مجال مكافحة الإرهاب[3].

ج- اتفاقيات بين تونس وفرنسا في مجال مكافحة الإرهاب:

---

[1] تونس تستحوذ على النصيب الأكبر من المساعدات الدولية في التجهيزات العسكرية، الموقع السابق.

[2] تقرير أجهزة الاستخبارات البريطانية.. الهيكل والتعاون الأمني وصلاحيات لمكافحة الإرهاب- المركز الأوروبي، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.europarabct.com/39751-2-تقرير-أجهزة-الاستخبارات-البريطانية-المركز الأوروبي La date de consultation : 19/09/2018

[3] تونس تدعو بريطانيا إلى تعزيز التعاون العسكري، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.hayatweb.com/breaking/226611-تونس-تدعو-بريطانيا-إلى-تعزيز-التعاون العسكري La date de consultation : 20/09/2018

تعتبر فرنسا الشريك الأول لتونس في المجالين العسكري والأمني وتربطهما اتفاقية عسكرية تقوم بموجبها فرنسا بتزويد تونس بالمعدات والتجهيزات العسكرية، وفي أكتوبر 2015، وقع وزير الدفاع الوطني **فرحات الحرشاني** مع نظيره الفرنسي **جون أيف لودرين** اتفاقية مساعدة مالية بقيمة 20 مليون يورو من أجل تدعيم القوات الخاصة العسكرية التونسية والتعاون في مجال الاستخبارات لمكافحة الإرهاب.

صرح الحرشاني أن اللقاء بحث زيادة التعاون بين البلدين وخاصة في مجال التجريب، مشيرا إلى أن التعاون سيشمل تدريب القوات الخاصة وتفاعل المعلومات بالإضافة إلى اقتناء معدات وتجهيزات حديثة التي من شأنها أن تساهم في القضاء على الإرهاب.

من جانبه حكى وزير الدفاع الفرنسي، أنه تم مناقشة ضرورة مراجعة الناحية القانونية من اتفاقية التعاون بين فرنسا وتونس في مجال الدفاع الموقعة في غضون 1973 بسبب حربها على الإرهاب تحصلت على نصيب الأسد من المساعدات العسكرية من الدول الأجنبية، خاصة وأنها شهدت عمليات إرهابية دامية راح ضحيتها عشرات من السياح الأجانب يحملون جنسيات بريطانية وفرنسية وألمانية..، بالإضافة إلى حدود تونس التي تعتبر آمنة خاصة الحدود التونسية– الليبية، وتتطلب مراقبة الحدود العمل على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية التي تشكلها الخلايا النائمة لأنصار التنظيمات الإرهابية عتاد عسكري قوي وتجهيزات متطورة تمكنها من التفطن لكل المحاولات المعادية والتي تهدد أمنها[1].

صرح رئيس الوزراء الفرنسي **برنار كازنوف**، أن 132 عملية تنسيق وتعاون في مجال مكافحة الإرهاب ستتم بين تونس وفرنسا خلال 2017 من ضمنها دورات تكوينية للقوات المعينة بمحاربة الإرهاب فضلا عن تبادل المعلومات بين البلدين، وجدد **كازنوف** تأكيد فرنسا على مواصلة التعاون مع تونس في مجال مكافحة الإرهاب، في وقت الذي لازالت فيه بلاده تشهد حالة طوارئ بعدما شهدت سلسلة من الهجمات الإرهابية خلال العامين الأخيرين[2].

في 31 يناير 2018 وقعت تونس وفرنسا على 8 اتفاقيات لتعزيز علاقات التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والأمنية والثقافية والتربية والتعليم، ومن بين هذه اتفاقيات: توقيع على اتفاقية

[1] تونس تستحوذ على النصيب الأكبر من المساعدات الدولية في التجهيزات العسكرية، الموقع السابق.

[2] 132 عملية تنسيق أمني مرتقبة بين فرنسا وتونس بمجال مكافحة الإرهاب، متوفر على موقع الأنترنت:
http://www.jaridatelfeir.com/132 عميلة– تنسيق–أمني–مرتقبة–بين–فرنسا–تونس–وتو/الأخبار
la date de consultation: 20/09/2018.

إعلان نوايا بين الجمهورية التونسية والجمهورية الفرنسية يتعلق بالتعاون الثنائي في مجال مكافحة وتمويل الإرهاب والتطرف وتهدف هذه الأخيرة إلى تعزيز التعاون بين الوكالات والمصالح المعنية بمكافحة الإرهاب[1]

د- اتفاقيات بين تونس وألمانيا في مجال مكافحة الإرهاب:

في 2003/04/08 وقعت تونس وألمانيا اتفاقية تعاون أمني بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب والمخدرات والجرائم الخطيرة والمنظمة ووقع الاتفاقية عن الجانب الألماني وزير الداخلية الزائر أتوشيلي ومن الجانب التونسي نظيره **الهادي مهني**.

واصفا وزير الداخلية الألماني التعاون بين بلاده وتونس بأنه " ممتاز" معبرا عن تقديره لتونس على الحفاوة التي يلقاها السياح الألمان الوافدين على تونس والجهود التي تبذلها السلطات التونسية لتعزيز الأمن، وأعرب عن أمله في أن يرتفع عدد السياح الألمان إلى تونس في الفترة المقبلة نظرا لما تتمتع به هذه الدولة من أمن واستقرار وما يحظى به الألمان من سمعة طيبة واستقبال جيد من جانب الشعب التونسي[2].

وفي 01 مارس 2016 منحت ألمانيا تونس معدات وتجهيزات أمنية تتمثل في 29 عربة رباعية الدفع للمساعدة في تأمين الحدود ومناظير متطورة لفائدة القوات التونسية الخاصة إلى جانب تجهيزات متطورة لرصد أثار الألغام، تم خلال حفل أشرف عليه بالعاصمة التونسية بين وزير الداخلية التونسي **الهادي مجدوب** مع نظيره الألماني **توماس دي ميزيير**.

وجدد هذا الأخير عزم بلاده على دعم تونس ومساندتها في حربها على الإرهاب ومساندتها في مجال تدريب قوات تونسية، وأكد أن مكافحة الإرهاب مسؤولية دولية، داعيا إلى توحيد الجهود لمقاومة الآفة[3].

---

[1] أهداف الاتفاقيات الموقعة بين تونس وفرنسا، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.nessma.tv/article/7815-فرن-تونس-بين-الموقعة-الاتفاقيات-أهداف

la date de consultation: 20/09/2018.

[2] تونس وألمانيا توقعان اتفاقية أمنية في مجال مكافحة الإرهاب والمخدرات، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.kuna.net.kw/articleprint page.aspx?id/=/33561language=ar-08/04/2003-المخدرات-الارهاب

تونس-ألمانيا-توقعان-اتفاقية-أمنية-في-مجال-مكافحة- la date de consultation: 20/09/2018.

[3] ألمانيا تمنح معداتأمنية لتونس، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www3spa3gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=1473009-الأنباء-وكالة-لتونس-أمنية-معدات

السعودية-ألمانيا-تمنح- la date de consultation : 20/09/2018.

وقعت تونس وألمانيا كذلك يوم الاثنين 26 سبتمبر 2016 اتفاقية تعاون أمني في مجال تبادل المعلومات والخبرات والتكوين المستمر بين البلدين، وتم توقيع اتفاقية التعاون الأمني التونسي والألماني من طرف وزيري داخليتي البلدين خلال الزيارة الرسمية التي يؤديها وزير الداخلية التونسي **الهادي المجدوب** إلى ألمانيا، والتي تمحورت حول تعزيز مجالات التنسيق والتعاون الأمنيين بين البلدين في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعلى رأسها مكافحة الإرهاب[1].

3- الجريمة المنظمة:

الوضع الجيوستراتيجي للبلاد التونسية وتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة والجرائم العابرة للحدود وخاصة منها التهريب والتسلل وتصاعد وتيرة التهديدات كظاهرة دولية من شأنها المساس من كيان الدولة.

وتجسيدا لهذه الرؤية، تعمل مختلف الأطراف ذات الصلة على تعزيز إجراءات الوقاية وتحسين آليات الرقابة والرد وتطوير القدرات، لما تمثله من ركائز أساسية للاستراتيجية الوطنية لأمن الحدود المبنية على مبادئ احترام تطبيق القانون واليقظة والجاهزية وتحقيق العدالة الاجتماعية لسكان المناطق الجنوبية[2]، وذلك لا يتحقق إلا بتظافر الجهود عن طريق إبرام اتفاقية تعاون في هذا المجال مع دول الاتحاد الأوروبي.

ا- اتفاقيات بين تونس وإيطاليا في مجال مكافحة الجريمة المنظمة:

مثل التعاون الإيطالي في المجال الأمني وسبل تطويره، أبرزها محاور اللقاء الذي جمع يوم 24 أوت 2018، وزير الداخلية **هشام الفراتي** بسفير إيطاليا بتونس **لورنزو فنارة**، بمقر الوزارة وأكد السفير الإيطالي، استعداد بلاده لمعاضدة تونس في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، والتزامها بدعم المؤسسة الأمنية من خلال تطوير برامج التكوين وتوفير المعدات الخاصة بذلك[3].

---

[1] توقيع اتفاقية تعاون بين تونس وألمانيا في مجال مكافحة الإرهاب، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.afrigatenexs.net/article/ توقيع-اتفاقية-تعاون-بين-تونس-ألمانيا-في مجال-مكافحة-الارهاب
la date de consultation : 20/09/2018

[2] رئيس الجمهورية يمضي على الاستراتيجية الوطنية لأمن الحدود، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.aljarida.com.tn/artciles/ رئيس- الجمهورية- يمضي- على- الاستراتيجية- الوطنية- لأمن- الحدودLa date de consultation : 20/09/2018.

[3] الجريمة والهجرة أبرز محاور لقاء وزير الداخلية بسفير إيطاليا بتونس، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.nessma.tv/article/1825-بتونس-إيطاليا-بسفير-الداخلية-وزير-لقاء-فحوى
La date de consultation: 21/09/2018.

ب- اتفاقيات بين تونس وفرنسا في مجال مكافحة الجريمة المنظمة:

استقبل الرئيس التونسي **الباجي قايد السبسي** الوزير الأول الفرنسي، الذي يقوم بزيارة رسمية إلى تونس لترأس وفد بلاده في الاجتماع الأول للمجلس التونسي الفرنسي للحوار السياسي رفيع المستوى والمشاركة في المرحلة الثانية من لقاءات افريقية 2017 المنعقدة بتونس يوم 05 تشرين الأول، بحيث ثمن رئيس الحكومة ونظيره الفرنسي أهمية انعقاد هذا المجلس لدعم العلاقات بين البلدين وتعزيز التعاون المشترك الذي يخدم مصلحة الشعبين بما في ذلك الدعم الذي تقدمه فرنسا للإصلاحات الكبرى التي أطلقتها حكومة الوحدة الوطنية ووقوفها إلى جانب تونس من خلال دعم المبادرات الهادفة إلى ترسيخ الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تم التأكيد فيه على عزم تونس وفرنسا على تنسيق الجهود وتبادل الخبرات في المجال الأمني والتكوين وتعزيز التعاون القضائي للتصدي للجريمة المنظمة[1].

ج- اتفاقيات بين تونس وبريطانيا في مجال مكافحة الجريمة المنظمة:

مثلت سبل تعزيز علاقات التعاون التونسي البريطاني، فيما يتعلق بتكوين في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود وتبييض الأموال، محور اللقاء الذي جرى يوم الثلاثاء 04 سبتمبر 2018بين وزير الداخلية هشام الفوراتي وسفيرة المملكة المتحدة بتونس **لويز دي سوزا**، تم التأكيد خلال هذا اللقاء على مزيد من تنسيق الجهود في مجال الأمن السياحي وأمن المطارات والموانئ، فضلا عن تباحث في عدد المسائل ذات الاهتمام الأمني المشترك في المجال الأمني[2].

ثالثا: تجليات التعاون الأمني بين المغرب والتحاد الأوروبي:

تتحكم مجموعة من الثوابت والمتغيرات في تحديد الموقع الأمني للمغرب في علاقاته بالاتحاد الأوروبي، وفي مقدمتها موقعه الجغرافي القريب من أوروبا أولا، وإرثه التاريخي ثانيا، علاوة على المقومات السياسية والاستراتيجية التي يتوافر عليها، والتي جعلته مخاطبا أساسيا للعديد من القوى الأوروبية في المجال الأمني خاصة بعد إفرازات الربيع العربي.

---

[1] وقعت تونس اتفاقيات تعاون مع فرنسا بقيمة 92 مليون يورو في عدة مجالات اقتصادية، متوفر على موقع الأنترنت:
http://www.almanar.com.lb/2715029 la date de consultation: 21/09/2018.

[2] التعاون الثنائي في المجال الأمني في لقاء وزير الداخلية بسفيرة بريطانيا، متوفر على موقع الأنترنت:
http://www.mosaiquefm.net/ar/401447-الأمني-في-لقاء-وزير-الداخلية-بسفيرة-لويز-دي-سوزا-تونس-أخبار-وطنية-التعاون-الثنائي-في-المجال- la date de consultation : 21/09/2018.

وهذه الاعتبارات جعلت الطرف الأوروبي، الذي وجد نفسه مطوقا في جواره الجنوبي بحالة غير مسبوقة من الاضطراب والهشاشة، يرى في المغرب الجار المستقر الأكثر قربا والبوابة الأولى لصد التهديدات التي قد تطال أمنه، ولذلك فهو يعد من الأرقام الصعبة في المعادلة الأمنية الأوروبية، لأن موقعه الاستراتيجي يؤهله للعب دور الحارس الأمين للحدود الأوروبية من المخاطر الأمنية والحفاظ على أمن المتوسط، من التهديدات الأمنية للهجرة غير المشروعة بسبب تقاطعها مع الجريمة المنظمة والتهديدات الإرهابية[1].

1- الهجرة غير الشرعية:

لقد أصبحت ظاهرة الهجرة الموضوع المحوري في العلاقات المغربية الأوروبية، والأمر الذي استدعى اتخاذ عدة تدابير مهمة لمعالجتها[2]، وذلك لأسباب عديدة أهمها أن المغرب هي أول من شهدت هده الظاهرة عن طريق قوارب الموت التي تنتقل من شواطئها متجهة إلى الساحل الجنوبي لإسبانيا شمال المتوسط مستفيدة من قصر المسافة التي تربطها بأوروبا عن طريق مضيق جبل طارق والتي تقدر ب 14كلم، إضافة إلى كونها الدولة المغاربية الأكثر تضررا م هذه الآفة الإنسانية سواء من الناحية البشرية أو المادية أو الأمنية. إضافة إلى تأثير هذا المشكل على علاقتها مع الاتحاد الأوروبي مما استوجب عليها على الصعيد التشريعي إدخال قانون رقم 02/03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمغرب وبالهجرة غير المشروعة حيز التنفيذ في 11 نوفمبر 2003[3]، وكان الهدف من ذلك توحيد القوانين السابقة المتعلقة بالهجرة وضمان الانسجام بين المقتضيات الجديدة والقانون الجنائي وتحديد معايير إقامة الأجانب في المغرب، وبالأخص تقنين المخالفات المرتبطة بالهجرة السرية[4]، وما يؤكد على هذا التوجه هو جاء في خطاب الملك المغربي **محمد الخامس:** "وإدراكا منا لخطورة هذه الظاهرة المنافية لكرامة الانسان والمؤثرة سلبا

---

[1] كريمة لهلالي، التعاون الامني بين المغرب والاتحاد الأوروبي، المركز المغاربي للإعلام والديمقراطية، المغرب،ب. س، ن، ص 7،4،3.

[2] أحمد إدريس، الشراكة الأورو متوسطية نظرة تقييمية، إصدارات الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، تونس2010، ص08.

[3] المملكة المغربية، القانون رقم 02/03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب والهجرة غير المشروعة، الجريدة الرسمية، النشرة العامة، العدد 5160، السنة الثانية والتسعون، 13 نوفمبر 2003، ص01.

[4] محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع حول الهجرة غير الشرعية، إشكالية جديدة، للقانون كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، أيام 19 و20 أفريل 2009، ص313.

على علاقات التعاون وحسن الجوار، فقد اتخذ المغرب تشريعات عصرية صارمة لتجريم ومحاربة العصابات المتاجرة بالهجرة السرية مجندا لذلك كل السلطات العامة في ظل سيادة القانون وفيا لالتزاماته الثنائية والإقليمية والدولية "[1].

ولهذا نص الاتفاق المبرم بين المغرب والاتحاد الأوروبي على إطلاق حوار يتناول كل القضايا المتعلقة بالهجرة والإجراءات الواجب اتخاذها للحد من الظاهرة، تلت ذلك مجموعة من اللقاءات والاجتماعية الثنائية[2].

ا- اتفاقيات بين المغرب وإسبانيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية:

وقعت إسبانيا اتفاقية صداقة وحسن الجوار والتعاون مع المغرب الأقصى وذلك في 4 جويلية 1991، وكذلك توقيع اتفاقية حول تنقل الأشخاص وعبورهم وإرجاع الأجانب الذين دخلوا إلى إسبانيا بطريقة غير قانونية انطلاقا من المغرب وذلك في 13 فيفري 1992[3].

وفي 20 فبراير 1995 اتفقا جديدا في موضوع الهجرة السرية، تضمن بندا جديدا يتعلق بالتزام المغرب بتكثيف دورات خفر السواحل لرصد تحركات المهاجرين ولنفس الغاية تواصلت اللقاءات والمشاورات بين البلدين من بينهما على سبيل المثال لا الحصر المباحثات التي جراها وزير الداخلية المغربي آنذاك **أحمد الميداوي** ونظيره الاسباني **مايور أوريخا** يوم 5 جوان 2000، وخلال والتي توجت بتوقيع اتفاق يتم بمقتضاه تبادل الزيارات بين رجال الشرطة البلدين لمكافحة شبكات الهجرة الغير الشرعية[4].

وقعت مذكرة تفاهم في 2003 للحد من الهجرة غير الشرعية[5]، في حوض البحر المتوسط، وبموجب تلك الاتفاقية فإنه يسمح لثلاثة آلاف عامل موسمي مغربي الدخول إلى إسبانيا على أن لا

---

[1] حديث صحفي للملك المغربي محمد الخامس حول الشراكة الأورو مغربية، لمجلة تايمز times الأمريكية، بتاريخ 19 جوان 2000، متوفر على موقع الأنترنت:

http:///users/downlooads-العلاقات الأوروبية المغربية.htm / la date de consultation : 30/09/2018.

[2] نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية في أوروبا، مجلة السياسية الدولية، العدد 183، مصر، يناير 2011، ص.25

[3] قميني رؤوف، المرجع السابق، ص253.

[4] التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني، الموقع السابق.

[5] آسيا بن بوعزيز، سياسية الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، موقع دراسات وأبحاث، المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 18، السنة السابعة، جامعة الجلفة، مارس 2015، ص36.

تزيد مدة العمل عن 9 أشهر، ويفضل في اختيار العمال من الملتزمين اللذين سبق لهم العمل في اسبانيا[1].

طالب المغرب بمساعدته على مكافحة هذه الآفة، لأنها تتعدى قدراته المالية واللوجيستية، وقد أعلن وزير الخارجية الاسباني **ميغيل موراتينوس** في هذا الاتجاه، خلال الزيارة التي قام بها العاهل الاسباني إلى المغرب سنة 2005 أن اسبانيا والمغرب قررا تشديد مكافحة الهجرة السرية المنطلقة من السواحل المغربية الشمالية والجنوبية[2].

على الصعيد الثنائي، وفي إطار العلاقات الاسبانية المغربية، قام المرسوم الملكي الاسباني لـ 07 جويلية 2006 بتحديد مساعدة مباشرة للمغرب من أجل تسهيل مراقبة حدودها ومكافحة الهجرة غير الشرعية خصوصا وبشكل أفضل بواسطة معدات أكثر تكنولوجية منها معدات كاشفة، تطوير الاتصالات من أجل المراقبة ليلا بمبلغ 10،544771أورو[3]، وعقبها اتفاقية أخرى سنة 2007، تسمح لاسبانيا بترحيل مهاجرين مغاربة من القاصرين غير المرافقين[4].

وكمحصلة للتعاون الثنائي المغربي الأوروبي في مجال محاربة الهجرة السرية، فقد انخفض عدد المهاجرين السريين نحو أوروبا، وتعزيز التعاون المغربي الاسباني في نفس الاتجاه عن طريق مجموعات العمل الدائمة بين البلدين في مجال الهجرة، كما تمت الإشادة بدور الحكومة المغربية ومختلف الأجهزة الأمنية للجد من الظاهرة بالرغم من تزايد عدد القوافل القادمة من منطقة الساحل وجنوب الصحراء الافريقية المتسلسلة إلى المغرب، إذا أشار تقريرر صادر عن وزارة الداخلية الاسبانية إلى ارتفاع ملحوظ في عدد المهاجرين اللذين تم إيقافهم، وصل إلى أزيد من 2000 مهاجر سري خلال سنة 2008[5]، هذا بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون في ميدان الشرطة والقضاء،

---

[1] دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعيات وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد5، الجزائر، أكتوبر 2014، ص 153.

[2] حسن عبد الخالق، تنويه اسبانيا بسياسية المغرب في محاربة الهجرة السرية، العلم، المغرب، 2006/09/18، ص06.

[3] francisco servilla perez, enrique suarez robles, l'immigration illégale en europe : le cas de l'Espagne. La fondition robert schuman, la lettre n 267, Bruxelles , 25 july 2006, sur le site : http://www.robert-schuman-eu/fr/ la date de consultation : 01/20/2018.

[4] مصطفى صلاح، الهجرة غير الشرعية ومستقبل التعاون الأورو مغاربي، متوفر على موقع الأنترنت: http://eunacr.com/index.php/en/illegal-immigration-2/33 la date de consultation: 01/10/2018

[5] ليتيم نادية، ليتيم فتيحة، المرجع السابق، ص27.

كاتفاق مدريد للتعاون في مجال الشرطة العبر الحدود الموقع في 16 جويلية 2010 [1]، واتفاقية 2012 التي يسمح المغرب بموجبها بعودة المهاجرين من غير مواطنيه إليه، أو ما يسمى في الصحافة الاسبانية، بالعودة فوق المياه الدافئة[2].

ب- اتفاقيات بين المغرب وإسبانيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية:

وخلال الزيارة التي قام بها **لامبرتوديني**وزير الخارجية الإيطالي إلى المغرب، وقع مع نظيره المغربي عبد اللطيف الفيلالي، اتفاق تعاون في مجال الهجرة في 27 جويلية 1998، وقد ركز الاتفاق على ضرورة محاربة الهجرة السرية والعمل على تسهيل إعادة المواطنين المغاربة المتواجدين في وضعية غير قانونية بإيطاليا إلى وطنهم، في إطار احترام حقوق الانسان وكرامته[3].

عملت الحكومة الإيطالية منذ شهر أوت 1998، على ترحيل جماعي لآلاف المهاجرين إلى المغرب رغم معارضة سلطاته هذا الأسلوب، لذلك قام وزير الداخلية المغربي بمحادثات مع نظيره الإيطالي في الأسبوع الأخير من الشهر، والذي أسفر عن عقد اتفاق جديد بشأن ترحيل المهاجرين وفق شروط مقبولة نسبيا أهمها:

1- أن يكونوا في وضعية غير قانونية.

2- أن يتم احترام كرامتهم من طرف السلطات الإيطالية وأن تتم عملية الترحيل في ظروف ملائمة.وعلى هذا الأساس كلف المسؤولان المغربي والإيطالي لجنة مشتركة من الخبراء للتحقيق في هوية المهاجرين المزمع ترحيلهم[4].

إضافة إلى قانون رقم 66/14 الذي يوافق بموجبه على الاتفاق الإضافي لاتفاقية التعاون القضائي المتبادل وتنفيذ الأحكام القضائية وتسليم المجرمين الموقعة بروما في 12 فبراير 1971 بين المملكة المغربية والجمهورية الإيطالية الموقع بالرباط في 01 أفريل 2014[5].

---

[1] كريمة لهلالي، المرجع السابق، ص10.

[2] مصطفى صلاح، المرجع السابق.

[3] Abdellah lahfani, entretien avec matrini ambassadeur d'Italie à rabat, l'opinion, 17/08/1998, p04.

[4] Abdellah lahfani, op, cit, p23.

[5] المملكة المغربية الجريدة الرسمية النشرة العامة، القانون رقم 66/14 المتعلق بالاتفاق الإضافي للتعاون القضائي المتبادل وتنفيذ الأحكام القضائية وتسليم المجرمين بين المملكة المغربية والجمهورية الإيطالية الموقع في الرباط في فاتح أفريل 2014، عدد 6387، السنة الرابعة بعد المائة، 17 أغسطس 2015.

ج- اتفاقيات بين المغرب وفرنسا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية:

تبقىالتجربة المغربية الفرنسية في إطار ما يسمى بالتنمية المشتركة أبرز نموذج يسير في ذا الاتجاه، ولقد اهتم هذا البرنامج بالعمل على توجيه السياسية الفرنسية للهجرة نحو مفهوم التنمية المشتركة، والتي تصبو إلى تسهيل الإمكانيات الاستثمارية للعائدين إلى دولهم، من خلال وضع مجموع الإمكانيات المؤسساتية والمادية تحت تصرفهم من أجل ضمان نجاح هذه الاستثمارات، كما يهدف هذا البرنامج إلى تسهيل مراقبة عمليات الانتقال والعودة ضمن سياسية إعادة الادماج، حيث قامت فرنسا بتسوية أوضاع المهاجرين غير القانونيين منذ 1997، أما بالنسبة المتبقية والمقدرة بـ 5000 مغربي في وضعية غير قانونية، فقد طلب منها المغادرة بشكل إراديـ بحيث عرضت السلطات الفرنسية في إطار المفاوضات الثنائية الفرنسية- المغربية، تمتيع هذه الفئات بكل الامتيازات التي يتضمنها البرنامج[1].

وقد اعتمد مؤتمر باريس برنامجا للتعاون في الفترة ما بين عامي 2009 و2011 في تنظيم الهجرة غير الشرعية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتعزيز التنسيق والربط بين الهجرة والتنمية[2].

د- اتفاقيات بين المغرب والبرتغال في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية:

فقد وقعت حكومة البلدين بطنجة اتفاقا للتعاون في ميدان مراقبة الحدود من تدفق المهاجرين وذلك في سبتمبر 1999، ليضيف هذا الاتفاق التزاما اخر على عاتق السلطات الأمنية المغربية، كون المغرب من بين أهم البلدان المصدرة للهجرة، وهذا ما فرض عليه تحمل القسط الأكبر من هذا التعاون، رغم أنه يعاني بدوره تدفق المهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء[3]، كما أقرت إشبيلية في جويلية 2002، أن وضع الظاهرة في بعديها الاقتصادي والاجتماعي بموازاة البعد السياسي والأمني، فالقضاء على هذه الظاهرة يستوجب وضع مشروعات تنموية في البلدان الأكثر تصديرا للهجرة كحل جذري لذلك[4].

---

[1] Oussama Malloki, le teste de l'accord d'association maroc- européenne dialogue politique, le monde: 15/07/1997.

[2] الطيب الشرقاوي، تقديم القانون رقم 03/02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية، ط3 ، العدد 01،منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، المغرب، مارس 2007، ص22.

[3] نبيه الأصفهاني، الرئاسة الاسبانية للاتحاد الأوروبي: كشف حساب، مجلة السياسية الدولية، العدد 149، مصر، جويلية 2002، ص182.

[4] نبيه الأصفهاني، المرجع السابق، ص482.

2 – الإرهاب:

لقد أصبح الإرهاب من أبرز وأعقد الظواهر التي تحضر بقوة في العلاقات المغربية الأوروبية، لما يحمله من تهديد لأمنهما، لا سيما لعد أن مست هذه الآفة المغرب وعددا من الدول الأوروبية، ولما يشيره من إشكاليات مفاهيمية بالأساس جعلته يرتبط في المخيلة الغربية بالأصول الإسلامية[1]، أبرزها هجمات الدار البيضاء في ماي 2003، كما كشفت أجهزة الاستخبارات المغربية أن الكثير من العناصر الإرهابية المغربية كان لها دور كبير في عديد العمليات التخريبية[2]، وقد تم تجريم الإرهاب وتمويل الإرهاب بموجب أحكام القانون رقم 03/03 في شأن مكافحة الإرهاب[3].

إن انخراط المغرب، منذ تفجيرات الدار البيضاء 16 ماي 2003، في استراتيجية مكافحة الإرهاب، وحكم كل الجهود الدولية في هذا المجال، أكسب خبرة محلية وإقليمية ودولية مهمة، جعلته فاعلا ومخاطبا محوريا في محاربة التطرق والاهاب خاصة لدى شركائه الأوروبيين، لهذا فإن المغرب بات رقما مهما في معادلة أوروبا بالمحاربة الإرهاب، حيث اتجهت العديد من دول الاتحاد لطلب مساعدة الأجهزة الأمنية المغربية لتبادل المعلومات حول العناصر الإرهابية المتواجدة في أوروبا[4].

وعلى هذا الأساس، أبرم المغرب عدة اتفاقيات مع عدد من الدول الأوروبية:

ا- اتفاقيات بين المغرب واسبانيا في مجال مكافحة الإرهاب:

إن التعاون بين اسبانيا والمغرب الأقصى يمكن أي يعد حالة نجاح ومثال تعاون موفق بين الضفتين من المتوسط، فالعامل الأبرز الذي ساعد على هذا النجاح الملحوظ هو أن اسبانيا تتمتع بتجربة واسعة في مجال التعاون الحدودي مع كل من البرتغال وفرنسا، وخاصة مع هذا البلد الأخير في مجابهة الإرهاب على وجه الخصوص. فالتعاون بين اسبانيا والمغرب الأقصى يعود إلى تاريخ قديم، إلا أن توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون سنة 1991 بين البلدين مثلت منعرجا مهما في العلاقات الثنائية[5].

---

[1] كريمة لهلالي، المرجع السابق، ص10.

[2] باخوية دريس، المرجع السابق، ص104.

[3] القانون رقم 03/03 المتعلق بمكافحة الإرهاب الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 140-03-1 بتاريخ 26 من ربيع الأول 1424 (25 ماي 2003) ج.ر. عدد 5112.

[4] كريمة لهلالي، الموقع السابق، ص15.

[5] منصف وناس، تأمين الحدود في فضاء 5+5، سبل التعاون والانعكاسات، المركز الأورو مغاربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، المغرب، 2015، ص 38.

بعد أن مست الظاهرة المغرب في 16 ماي 2003 واسبانيا في 11 مارس 2004، الأمر الذي فرض على الطرفين الانخراط في استراتيجية لمكافحة الإرهاب عن طريق التنسيق والتعاون مع كل دول العالم عامة ودول حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة[1].

واتفاق 2004 الذي هم مجال تكثيف تبادل المعلومات بين الأجهزة المغربية الاسبانية والاتفاق القضائي بين وزير العدل المغربي ونظيره الاسباني سنة 2004 كذلك حول مكافحة الاجرام[2].

كما يشمل التعاون تبادل الموقوفين لتعميق التحقيق أو الارتباط وعلاقة عناصر إرهابية بعمليات أخرى، أمر حدث مثلا عند اعتقال أفراد شبكة إرهابية بمدينة برشلونة يوم 24 ديسمبر 2004 على إثر تنسيق جرى بين المخابرات المغربية ونظيرتها الاسبانية، حيث تقدم المغرب بطلب تسليمه إثنين من المغاربة الثلاثة الذين تم اعتقالهم ضمن هذه الخلية.

تعاون مصالح الأمن بكل من المغرب واسبانيا أسفر خلال الأسبوع الثاني من شهر جوان 2009، عن تفكيك شبكة إرهابية كانت تخطط للقيام بأعمال تخريبية في البلدين، تضم خمسة أفراد ينتمون إلى تنظيم السلفية الجهادية في المغرب تم اعتقالهم في الأراضي المغربية، بعد اقتفاء مصالح الأمن الاسبانية لتحركاتهم من إقليم الأندلس، حيث كانوا يقيمون، كما أشارت الجريدة إلى ارتباط الشبكة بتجارة المخدرات وسرقة السيارات[3].

تأكيد الإعلان المشترك، الذي صدر عقب اختتام الاجتماع المغربي الاسباني، الذي عقد بمدريد: أن اسبانيا تجدد التعبير عن تثمينها الكبير لديناميكية الإصلاح والانفتاح والتقدم الذي يشهده المغرب بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد الخامس، وفي شقه الأمني، أشاد المغرب واسبانيا بالتعاون المثالي القائم بينهما في هذا المجال الذي سجل حصيلة إيجابية للغاية، بفضل الثقة المتبادلة والتعاون الوثيق بين الأجهزة الأمنية بالبلدين، وبالنتائج التي تحققت في مجال مكافحة الإرهابحيث أعربت اسبانيا، عن دعمها لاستراتيجية المغرب في مجال مكافحة الإرهاب، وأوضح

---

[1] التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني، الموقع السابق.

[2] محمد عبد الدايم، سعيد بوعتلين، مشل التطرق ومكافحة الإرهاب، مركز الدراسات الدولية والدبلوماسية، متوفر على موقع الأنترنت:

http://arrafikabdalwahidblogspot.com/2015/03/blog-post-80.htm/– La date de consultation : 03/10/2018

[3] التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني، الموقع السابق.

البيان أن هذه الاستراتيجية تتجلى في تعزيز الأمن والتنمية الاقتصادية الشاملة وتعزيز التسامح الديني[1].

ب- اتفاقيات بين المغرب وفرنسا في مجال مكافحة الإرهاب:

أبرم المغرب مع فرنسا اتفاقية في 30 ماي 2003، تحدد مجال تعاون بين البلدين لمحاربة الإرهاب والإجراءات الوقائية من هذه الآفة[2]، خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات المتعلقة بالعمليات والتهديدات الإرهابية، وتبادل الخبرات والمعارف التقنية في مجال أمن المطارات والموانئ والسكك الحديدية[3].

بناء على اتفاقية التعاون الموقعة بباريس في 30 ماي 2000 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الفرنسية في مجال الأمن، وحرصها منهما على تعزيز أواصر الصداقة والتعاون بينهما، نصت المادة 02 في إطار مكافحة الإرهاب، على أن يتبادل الطرفين:

1- معلومات عن أعمال إرهابية معتزمة أو مرتكبة وعن أساليب التنفيذ والوسائل التقنية المستعملة من أجل هذه الأعمال.

2 – معلومات عن الجماعات الإرهابية وأعضاء هذه الجماعات ممن يعتزمون أو يرتكبون أو ارتكبوا أعمالا إرهابية على تراب أحد الطرفين والتي تمس بمصالح الطرف الآخر.

3 – معلومات حديثة عن التهديدات الإرهابية وعن تقنيات وهياكل التنظيمات الإرهابية.

4 – خبراتهما ومعرفتهما في ميدان التكنولوجيا في مجال سلامة النقل الجوي والبحري والسكني بهدف العمل على ملائمة إجراءات الأمن في المطارات والموانئ ومحطات القطار بشكل دائم بمستوى الخطر الإرهابي[4].

وفي 4 فيفري 2015 أكدت المغرب وفرنسا استعدادهما لتعزيز التعاون بين مصالحهم الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب من خلال تبادل واثق ومكثف للاستعلامات والخبرات، بحيث اتفقا على

---

[1] اسبانيا تعبر مجددا عن تثمينها الكبير لديناميكية الإصلاح في المغرب بقيادة جلالة الملك، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.assahraa.ma/journal/2015/198176. La date de consultation : 03/10/2018.

[2] التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني، الموقع السابق.

[3] كريمة لهلال، المرجع السابق، ص11.

[4] ظهير شريف رقم 1.00.321 صادر في 15 من محرم 1422 (10 أبريل 2001) بنشر اتفاقية التعاون الموقعة بباريس في 30 ماي 2000 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الفرنسية في مجال الأمن، ج، ر، عدد 4955، الصادرة يوم الاثنين 26 نوفمبر 2001.

مضاعفة الاتصالات واللقاءات بين المسؤولين المكلفين بالأمن بالبلدين وذلك بغرض الاستمرار في العمل معا وفي إطار من التنسيق الجيد على مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة ومختلف أشكالها بما يعزز قوة الشراكة المتميزة التي تجمع المغرب وفرنسا، والآفاق المستقبلية للعلاقات الثنائية لا سيما في الصعيد الأمني، وإشادة وزير الداخلية الفرنسي على المجهودات التي يبذلها المغرب في مجال محاربة الإرهاب والتي مكنت من تحقيق نتائج هامة على الصعيدين الإقليمي والدولي كم نوه بالدور الذي يضطلع به المغرب في استتباب السلم في العالم[1].

وقع كل من المغرب وفرنسا يوم الخميس 16 نوفمبر 2017، على البيان الختامي الذي توج أشغال اللقاء الـ 13 رفيع المستوى المغرب– فرنسا الذي انعقد بالرباط جدد فيه البلدان التأكيد على التزامهما بمواصلة العمل بشكل مشترك لتطوير الجهود الدولية في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله مشيرين إلى أن مكافحة الإرهاب يشكل أولوية بالنسبة للمغرب وفرنسا، بحيث أعرب هذا الأخير عن ارتياحه بخصوص التعاون الفرنسي في مجال مكافحة الإرهاب، ووصف **إدوارد فليب** التعاون في هذا المجال يتم في ظروف جيدة، نحن نكافح عدوا مشتركا فالمغرب وفرنسا كلاهما عرضة لهجمات إرهابية، لا بد من تبادل المعلومات بين البلدين بثقة ودقة متناهية[2].

ج– اتفاقيات بين المغرب وإيطاليا في مجال مكافحة الإرهاب:

عقد المغرب اتفاقا مع إيطاليا في 16 جانفي عام 1987 بخصوص مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، وكذا بروتوكول ملحق بالاتفاقية يؤكد الاتفاق السابق نفسه المؤرخ في 16 ديسمبر 1996[3].

استقبل الجنرال **دوكور درامي** المفتش العام للقوات المسلحة الملكية، وقائد المنطقة الجنوبية، بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية بالرباط، لإبرام اتفاق للتعاون العسكري بين الجمهورية الإيطالية والمملكة المغربية في 10 فبراير 2006، صادق عليه مجلس الشيوخ الإيطالي في 16

---

[1] المغرب وفرنسا تؤكدان استعدادهما لتعزيز التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب، متوفر على موقع الأنترنت:
http://www.kuna.net-kw/article print page aspx?=2424795&language=ar –التعاون–الأمني–ومكافحةالإرهاب المغرب–فرنسا–تؤكدان–استعدادهما–لتعزيز– la date de consultation: 03/10/2018.

[2] المغرب وفرنسا يوقعان 17 اتفاقية– ويجددان العزم على محاربة الإرهاب، متوفر على موقع الأنترنت:
http://ar.telqual.ma/المغرب–فرنسا–يوقعان–17–اتفاقية–يجددان–العزم–على–محاربة*الارهاب
la date de consultation : 03/10/2018.

[3] التقرير الاستراتيجي للمغرب (1997–1998)، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، الدار البيضاء، المغرب، 1998، ص44.

جوان 2011، ويهدف هذا الاتفاق إلى تطوير التعاون الثنائي بين القوات المسلحة للبلدين، وأضاف المصدر أن المغرب وإيطاليا، عضوان في مبادرة 5+5 دفاع التي تهدف بالخصوص إلى تعزيز التعاون والنهوض بالأمن في الحوض المتوسطي[1].

د- اتفاقيات بين المغرب وبلجيكا في مجال مكافحة الإرهاب:

المغرب وبلجيكا وقعتا حديثا في فبراير 2014، على اتفاقية تحدد آليات التعاون للوقاية من الإرهاب ومحاربته، خاصة تبادل المعلومات حول المنظمات الإرهابية، وتبادل المعلومات والخبرات من أجل تطوير الإجراءات الأمنية[2].

كما عقد في أكتوبر 2017، في مدينة "**مالين**" الاجتماع السنوي للمدعين العامين لكل من بلجيكا وفرنسا واسبانيا والمغرب، بمشاركة وزير العدل البلجيكي "**كون غينز**"، وناقش الاجتماع المواضيع المتعلقة بمحاربة الإرهاب، خاصة التقدم الحاصل في مجال تبادل المعلومات الاستخبارية، كما ركزوا على العقبات التي لا تزال تعترض طريق قيام استراتيجية عالمية منسقة للتعامل مع هذا الخطر، موافقة أعضاء البرلمان البلجيكي على مشروع اتفاق أمني بين المغرب وبلجيكا في فبراير 2016، يتركز على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة[3].

3- الجريمة المنظمة:

بحكم موقعه الذي يعتبر بوابة إفريقيا نحو أوروبا، والقريب من القارة العجوز. شكل المغرب، مقصدا لشبكات الجريمة المنظمة، والجريمة العابرة للقارات، والشيء الذي جعله ينخرط في تدابير المخاطر الأمنية المحدقة به، وضع تصور استشرافين للمخاطر المحدقة، وقد نجح في ذلك إلى حد بعيد، لمدة أسباب أولها اتقانه في التعامل مع آليات استباقية، والتنسيق الفعال في ما بين الأجهزة الأمنية، والتخطيط المحكم والتدخل الحاسم والسريع[4]، وعليه قام المغرب بإبرام عدة اتفاقيات مع بلدان الاتحاد الأوروبي من أجل مجابهة ظاهرة الجريمة المنظمة ومنها:

---

[1] بسبب التحديات الأمنية- المغرب وإيطاليا يبحثان تعزيز التعاون العسكري، مقال متوفر على موقع الأنترنت: http://www.alayam24.com/articles-16186.htm/ la date de consultation : 03/10/2018.

[2] كريمة لهلالي، المرجع السابق، ص11.

[3] حازم سعيد، التعاون الأمني مع بلجيكا والمغرب، متوفر على موقع الأنترنت: http://iena-news.com/?p=11703. La date de consultation : 03/10/2018.

[4] المغرب يؤكد على نجاعة مقاربته الأمنية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، متوفر على موقع الأنترنت: http://almoharir.com/80662htm/ la date de consultation : 04/10/2018.

ا- اتفاقيات بين المغرب واسبانيا في مجال مكافحة الجريمة المنظمة:

أشرف وزير الداخلية المغربي **أمحند العنصر**، رفقة نظيره الاسباني **خورخي فيرناندیث دیاث**، على ابرام اتفاق التعاون الموقع بين البلدين والمتعلق بتبدل التجارب والخبرات في ميدان الشرطة للعبر حدودية، تم افتتاح مركزين أمنيين على الحدود ما بين البلدين، بهدف تعزيز التعاون بين المغرب واسبانيا في مجال مكافحة الجريمة، وخاصة الجريمة العابرة للحدود التي تعتبر من الأولويات التي ما فتئ المجتمع الدولي يدعوا إلى الانخراط في مكافحتها.

أكد الوزير المغربي أن هذه الخطوة في إطار تفعيل اتفاقيات الثلاثة الموقعة بين حكومتي المملكة المغربية والمملكة الاسبانية في نوفمبر 2010، وخاصة اتفاق التعاون في ميدان الشرطة العبر الحدودية، معتبرا أن هذا الإجراء يندرج ضمن حركية التعاون المثمر بين وزارتي الداخلية بالبلدين، ويعكس مستوى علاقات حسن الجوار.

اعتبر وزير الداخلية الاسباني كذلك أن افتتاح هاذين المركزين يعتبر دفعة قوية لعلاقات التعاون وحسن الجوار والصداقة بين البلدين، وأن هذه الخطوة تكتسي بعدا استراتيجيا بالنسبة أمن البلدين وخاصة ما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة[1].

ب- اتفاقيات بين المغرب وفرنسا في مجال مكافحة الجريمة المنظمة:

نص اتفاق التعاون المبرم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الفرنسية في مجال الأمن في 30 ماي 2000 على ما يلي:

يتعاون الطرفان وفق للأحكام القانونية السارية في كل من بلديهما، من أجل الوقاية من سائر الأشكال الأخرى الخطيرة للجريمة الدولية وقمها، ويشمل هذا التعاون على وجه الخصوص:

- الاتجار في الأسلحة والمفجرات.
- مكافحة الهجرة غير القانونية.
- مكافحة الاتجار في الوثائق المزيفة أو المزورة.
- مكافحة الاتجار بالأشخاص.
- مكافحة التزييف وتزوير العملة.

[1] افتتاح مركزين أمنيين على الحدود المغربية الاسبانية، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.massarate.ma/الاسبانية-المغربية-الحدود-على-أمنيين-مركزيين-افتتاح/htm/

La date de consultation : 04/10/2018

- مكافحة الاتجارفي السيارات المسروقة.
- مكافحة الاتجارفي المأثورات الثقافية والمصنفات الفنية المسروقة.
- تبييض الأموال.

لذا: 1 – يتبادل الطرفين المعلومات عن الأشخاص والمنظمات المشتبه بضلوعها في هذه الأنشطة.

2 – يتبادل الطرفان عن أساليب وأشكال الجريمة الدولية الجديدة، وفي هذا الإطار يحق لكل طرف تمكين الطرف الآخر، وبناء على طلبه، من الحصول على عينات أو محجوزات والمعلومات المتعلقة بها.

3– يتخذ الطرفان إجراءات أمنية للمساعدة المتبادلة في مجال الموظفين والتجهيزات حسب ما تجيزه تشريعات دولتيهما وإذا ما كانت هذه الإجراءات ضرورية لتنفيذ هذه الاتفاقية.

4 – يتبادل الطرفان نتائج الأبحاث التي يقومان بها في مجال الشرطة العلمية والتقنية ويتبادلان المعلومات عن أساليبها في التحقيق وعن وسائلهما في مكافحة الجريمة الدولية[1].

ج– اتفاقيات بين المغرب والمجر في مجال مكافحة الجريمة المنظمة:

إن حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية المجر الممثلين في شخصي وزيري الداخلية والعبر عنهما في هذه الاتفاقية بالطرفان، اعتبارا منهما بأن الجريمة الدولية المنظمة تشكل تهديدا للأمن، بحيث نصت المادة 01 على أن يلتزم الطرفان في إطار تشريعات بلديهما بالتعاون من أجل الوقاية من الجريمة الدولية المنظمة ومكافحتها ويشمل هذا التعاون:

- تبادل المعلومات حول مختلف الأشكال التي تتجلى فيها الجريمة المنظمة.
- تبادل المعلومات حول المجموعات الإجرامية.
- تبادل المعلومات المتعلقة بكل طريقة أو تقنية ميدانية مستعملة من طرف المجموعات الإجرامية.
- تبادل المعلومات حول التصنيع والاتجار اللامشروع في الأسلحة والمواد المشعة والمواد المتفجرة أو السامة.
- تبادل المعلومات التصنيع اللامشروع وتزوير وتزييف النقود والأوراق البنكية والسندات.

[1] المادة 04 من اتفاقية التعاون الموقعة بباريس في 30 ماي 2000 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الفرنسية في مجال الأمن، المرجع السابق.

- تبادل المعلومات حول ترويج السيارات المسروقة.
- تبادل المعلومات حول الوثائق المزيفة.
- إنجاز وتنفيذ التدابير اللازمة للوقاية من تبييض الأموال.
- تبادل التجارب والمعلومات التقنية في مجال سلامة النقل الجوي والبحري والسككي من أجل التحسين المستمر للتدابير الأمنية المتخذة في المطارات والموانئ ومحطات القطار.
- تبادل المعلومات والتجارب حول محاربة الجريمة المنظمة دوليا.
- استقبال المختصين والخبراء في حالة إجراء بحث ذا اهتمام مشترك وذلك في إطار احترام القواعد القانونية لكل من البلدين[1].

المطلب الثالث: تقييم البعد السياسي والأمني في الشراكة.

ما كرسه إعلان برشلونة لسنة 1995 الذي دعا إلى التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية لمكافحة الإرهاب ولاحتواء الهجرة من الجنوب، ولمكافحة الجريمة المنظمة، وهذا بهدف تحقيق الاستقرار السياسي في هذه الدول المتوسطية، نظرا لكون أن الخوف من امتداد نفوذ الحركة الإسلامية يمثل هاجس ذو أمني لدى صناع القرار في مؤسسات الاتحاد الأوروبي[2]، إلا أن المحصلة هي عدم وجود تشاور امل مع الدول المتوسطية في هذا الشأن، وبالتالي فعملية لم تكن ناجحة بالقدر الكافي، ومع ذلك فإن التقييم العادل لهذه المشاركة يقتضي نوعا من التعمق في نتائجها، فقد تم تصميم المشاركة الأوروبية في البداية كعملية لإيجاد إطار للحوار والتعاون الثنائي والمتعدد، وقد ولدت هذه المشاركة آثار لإيجابية في هذا الاتجاه فقد جمعت ومازالت تجمع بين شركاء مختلفين، ونجحت كذلك في الحفاظ على حوار دائم.

يمكن القول عموما أن هذه النتائج تعكس طبيعة خصوصيات معينة على جانبي المتوسط فمن وجهة نظر الشركاء المغربيين، يبدو أن المشاركة السياسية والأمنية تم تصميمها بصفة خاصة

[1] ظهير شريف رقم 39، 01، 1، صادر في 29 من ربيع الأول 1422 (22 يونيو 2001) بنشر اتفاقية التعاون الموقعة بالرباط في 12 ماي 1999 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية المجر في مجال محاربة الجريمة الدولية المنظمة والاتجار الامشروع في المخدرات، ج، ر، عدد 4956، بتاريخ 13 رمضان 1422، (29 نوفمبر 2001).

[2] بن عربية رياض، المرجع السابق، ص174.

لكي تحقق مصالح الاتحاد الأوروبي وتلبي حاجياته الأمنية بينما يتم إعطاء الشركاء دورا فرعيا في الأجندة العامة[1]، وعليه سنحاول تقييم هذه البعدين من خلال هذه الشراكة.

الفرع الأول: تقييم البعد السياسي.

ركز الاتحاد الأوروبي على الشراكة كإطار للتعاون الأمني والسياسي من خلال انتهاج الديمقراطية في ممارسة السلطة مما جعل من مبدأ احترام حقوق الانسان شرطا جوهريا للتعاون بين الضفتين[2]، فمبادرات التعاون في اتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب[3]، بين الدول الأوروبية تتم في إطار هيمنة مطلقة أوروبية، حيث تتعامل دول الشمال في إطار تجسيد لسياسية الاتحاد الأوروبي كقوة موحدة، أما الدول المغاربية فإنها تدخل فرادى ضمن مجموعات أخرى، كما يعزز هذا الموقف الأوروبي كونه الطرف القوي المانح[4].

بحيث تباين وجهات النظر بين الدول الأوروبية والدولة المتوسطية النامية، ويظهر ذلك من تحفظ– هذه الخيرة– على البعد الوارد في إعلان برشلونة حول قضية حقوق الانسان، نظرا لما تثيره من حساسيات وجدل وتباين عميق بدعوى المساس بسيادة الدول المعنية، وقيم شعوبها والتدخل في شؤونها الداخلية[5]، ومع ملاحظة أن قضية الديمقراطية وما يرتبط بها من مفاهيم وإجراءات مثل: وجود آلية سليمة لتداول السلطة، وحرية الانتخابات، وتقوية المجتمع المدني، ومكافحة الفساد ومشاركة المرأة، تتصدر قوائم العمل المعلنة في دول جنوب المتوسط،إلا أنها في حاجة إلى الكثير من الجهد والوقت والممارسة حتى تعطي النتائج المرجوة منها وتقترب من المعايير الأوروبية في هذا المجال[6]، فمعظم المشاريع والاستراتيجيات التي يضعها الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الانسان أغلبها تفشل كليا، فنقل قيم الديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الانسان تخدم أهداف

---

[1] محمد مطاوع، أوروبا والمتوسط..... من برشلونة إلى سياسية الحوار، العدد 163، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، جانفي 2006، ص 38و39.

[2] فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الأورو متوسطية، رهانات، حصيلة وآفاق، التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص191.

[3] فايزة غنام، المرجع السابق، ص276.

[4] البشير الكوت، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية الافريقية، مجلة دراسات دولية، السنة الثامنة، العدد 28، بغداد، 2005، ص 59.

[5] فاطمة الزهراء رقايقية، المرجع السابق، ص 191.

[6] أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص 94.

السياسية الخارجية للاتحاد وخصوصا هدف تشكيل البيئة المحيطية، وذلك بإحداث تأثيرات تحويلية فيها[1].

وقد اعتبر البرلمان الأوروبي في تقرير حول مسار الشراكة بأنه لم يسجل أي تقدم محسوس خصوصا فيما يتعلق بمجال الديمقراطية وحقوق الانسان[2].

ويأخذ الأمر أحيانا صورة الوصاية والإملاء على الطرف الضعيف[3] بسبب غياب الدور الإقليمي الفعال اتحاد المغرب العربي في تعامله مع الاتحاد الأوروبي عموما. ما يمكن ملاحظته في المغرب العربي أن هناك فكرة الخصومة مع الجار، والشقيق هو العدو، ما ولد قناعة لدى الحكام في جنوب بأن المسارات الثنائية أحسن من المتعددة مثل المغرب في قضية الشريك المتميز والوضع المتقدم.

غلبة الهاجس السياسي، الأمني لم يؤدي إلى بروز بنية أمنية مغاربية بل هدفت إلى محاولة تجنيد عوامل الشك والريبة المتبادلة، أي الافتقار إلى أفق استراتيجي بعيد المدى ما يظهر مدى ثقل الهاجس الأمني على الهواجس والشواغل الأمنية الإقليمية[4]، ترجع إلى الشعور بالإحباط واليأس مما وصلت إليه الأحوال السياسية والأنظمة الحاكمة في معظم دول جنوب المتوسط إن لم نقل كلها، فتفشي الأزمات الداخلية واللامبالاة المعنية من طرف السلطات المعنية والخطب والوعود الواهية نجم عنهما فقدان الثقة مما أدى بالكثيرين بالقيام بأعمال إرهابية كنوع من التعبير ووسيلة لتغيير الواقع[5].

وعليه، فلقد أصبحت قضية الهجرة عنصرا محوريا وجوهريا في مختلف المحادثات والمشاورات بين الأطراف الأوروبية أحد أهم التهديدات المباشرة التي تتعرض لها المجتمعات والدول الأوروبية في حالة عدم التصدي لها ومواجهتها بمختلف الطرق والوسائل المتاحة، بما في ذلك الأساليب الأمنية

---

[1] عاشور وعبد الكريم، معوقات التكتل الاقتصادي العربي بين العوامل الداخلية والخارجية اتحاد المغرب العربي نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن فعالية الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، بالوادي، يومي 26 و27 فيفري 2012، ص10.

[2] لعور راضية، مسار العلاقات الأورو مغاربية بين التبعية الاقتصادية وضرورات الجوار الجغرافي، العدد 15، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2017، ص579.

[3] فايزة غنام، المرجع السابق، ص 276.

[4] فايزة غنام، المرجع السابق، ص 274.

[5] ناصر حامة، إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، العدد 159، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، يناير 2005، ص 189.

والقمعية، وهذا ما يؤثر ويدل كيف أصبح يتم التعامل مع ظاهرة إنسانية في أصلها الاجتماعي، إلى ظاهرة سياسية في بعدها الأمني[1].

فإن المقاربة الأحادية الجانب في عملية الشراكة تسبب الخلل الجسيم في موازين القوى بين الشمال المتوسط وجنوبه، تكاد تكون السبب الرئيسي في كل ما تعانيه الشراكة بل إن الانتقال نفسه إلى الشراكة كان قرارا أوروبيا، كما أ أوروبا هي التي تختار شركائها من الجنوب وهي التي تكييف العمليات لتحقيق رؤية أوروبية ضيقة (غير ديمقراطية)[2]، فلا يمكن الجزم بسيرها نحو النجاح إذا أن المؤشرات عن ذلك غير واضحة رغم العمل المتطلع لإقامتها، ومن ثم يصعب الحديث عن وجود إرادة سياسية وجماعات مصالح تتجذبان معا نحو هذا المشروع، وإن كانت وفرة الاتصالات والمبادلات في تزايد متواصل[3].

الفرع الثاني: تقييم البعد الأمني.

يشدد الفكر الغربي بصفة عامة، والأوروبي تحديدا على أن الدول المتوسطية في مجملها تشكل مصدرا للخطر والتهديد للأمن العالمي الأوروبي على وجه التحديد وذلك في تقييمها لما يدور على الساحة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية[4]، إن المقاربة الأمنية بالنسبة لأغلب بلدان المنطقة المغاربية لازالت حبيسة العلاقة مع الطرف الاستراتيجي(القوى الغربية)[5].

يمكن الإقرار هنا أن الاتحاد الأوروبي حقق بعض النجاحات في هذا الميدان لحد الآن، وذلك على الأقل ضمن مسارات ثنائية، كلجوء دول المغرب العربي بما فيهم الجزائر والمغرب وتونس للاتفاق حول قضايا أمنية معينة ومنها محاربة الإرهاب وتجريم الهجرة غير الشرعية، إذا يمكن النظر إلى هذا الاتفاق على أنه نجاحا ضمن سياسية الاتحاد الأوروبي لنقل المعايير في العدالة والشؤون الداخلية[6].

---

[1] بن عربية رياض، المرجع السابق، ص 182.

[2] حسن نافعة، المرجع السابق، ص 194.

[3] غربي محمد، سفيان طبوش، الشراكة الأورو متوسطية بين المركزية مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 05 جانفي 2017، ص52.

[4] فاطمة الزهراء رقايقية، المرجع السابق، ص 190.

[5] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر والحلف الأطلسي، المرجع السابق، ص 93.

[6] زياني صالح، حجيج أمال، السياسية العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح، العدد 01، المجلة الجزائرية للسياسيات العامة، جامعة الجزائر 3، 1 سبتمبر 2011، ص94.

أما في قضية الهجرة، بأشكالها الشرعية وغير الشرعية، فأحد أهم دوافع الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدات والمعونات إلى دول الجنوب هو مساعدتها في إيجاد وظائف لمواطنيها عن طريق إنشاء المشروعات ومن ثم خلق فرص عمل جديدي للشباب فيها ومن ثم لا يضطرون للهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي بحثا عن وظائف وسبل عيش لا يجدونها في بلدانهم[1].

فيما كان بالإمكان بالنسبة للدول الأوروبية الاستفادة من حركات الهجرة إليها من خلال أداة ربط وتواصل بين المجتمعات والثقافات بين ضفتي المتوسط، لكن هيمنة المقاربة الأمنية الأوروبية على مسار الشركاء الأوروبيون، سواء ما تعلق منه بالشق الاقتصادي (الخوف من ارتفاع معدلات البطالة في أوروبا) أو الجانب الاجتماعي (تهديد النسيج الاجتماعي الداخلي في أوروبا، ازدياد حدة اليمين المتطرف تجاه المهاجرين) أو الجانب الأمني (تهديد أمن واستقرار الدول الأوروبية من خلال تورط المهاجرين غير الشرعيين في مختلف الجرائم)، وبالتالي هذا ما من شأنه حسب التصور الأوروبي تهديد المنظومة الأوروبية الأمنية بوجه خاص، أمام النسب المتزايدة لتدفقات المهاجرين الوافدة من دول الضفة الجنوبية للمتوسط[2]، ولكن رغم ذلك التفكير الجيد ورغم المعونات تظل المشكلة شديدة الأهمية لأوروبا بال حل، بل تتعقد مع حوادث الإرهاب في أوروبا التي تتبناها جماعات عربية تدعى إنها تمثل الإسلام.

التي تفجرت بشكل غير مسبوق في هذا المحور ولم تكن بذلك الوضوح عند التوقيع على معاهدة برشلونة هي قضية الإرهاب، فالحدث العالمي في (11 سبتمبر 2001) والحدثان الأوروبيان، تفجيرات مدريد في (مارس 2004) وتفجيرات لندن في 2005 فقد تركت آثارها السلبية المباشرة وغير المباشرة على المسار التعاوني للعلاقات المتوسطية بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية[3]، أما الاجرام المنظم يشكل تحديا جديدا للأمن فهو مصدر الفوضى السياسية المؤدية للحالات النزاعية، فغالبية الحالية مرتبطة بالخيوط الدولية للإجرام العابر للدول، التي ساهم التقدم التكنولوجي والاتصالي في توسيعها[4].

---

[1] أنور محمد فرح، المرجع السابق، ص 94.

[2] بن عربية رياض، المرجع السابق، ص 168.

[3] أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص 94.

[4] غربي محمد، الدفاع والأمن، إشكالية تحديد المفهومين من وجهة النظر الجيو استراتيجية، مداخلة مقدمة في أشغال الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، في 29 و30 أفريل 2008، ص 250.

واعتبر المتتبعون لأدبيات الأوروبية أن الربط غير المبرريين الإرهاب والهجرة غير الشرعية إضافة إلى اقتصاد التعاون على مكافحة هاتين الظاهرتين فقط على السياقات والأطر الجمركية والعدلية دون التعمق في المرجعيات الأساسية: الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية للظاهرة قصورا حقيقيا يعزى إليه النتائج الهزلية لمسار الشراكة[1]، فقد أصبح الاتحاد الأوربي يركز أكثر على المصلحة البراغماتية و النفعية التي تعود بالفوائد على كيانه ككل، حتى ولو استلزم منه ذلك العمل على أمننه المناطق الأخرى التي يراها تشكل مدركات للتهديد الأوروبي في منطقة البحر المتوسط[2]، فرغم الخطر الاقتصادي المحدق بالدول المغاربية خاصة في ظل إفرازات الأزمة العالمية فإن الدول المغاربية لم تحاول إقامة اتفاقيات إقليمية بينها، في حين سمع الاتفاق بين دول الاتحاد الأوروبي– كمرجعية أساسية لدول القوس اللاتيني – بفرض شروط على تونس والمغرب في اتفاقيات الشراكة، مما أضعف موقفها التفاوضي، في حين الجزائر اعتبرت ذلك تسرعا دون اكترات بالمصالح الجزائرية ولا بالتضامن المغاربي[3]، وبالتالي نحن أمام غياب ثقة حقيقية بين أطراف الشراكة هذا هو ما يأثر سلبا على كل أشكال التعاون[4].

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي والمالي.

إن الهدف من الشراكة الاقتصادية– المالية يتمثل في إقامة منطقة للتجارة الحرة، بالتالي فإن برنامج عمل برشلونة يؤكد في هذا الشأن على أن التعاون الأوروبي – المتوسطي سيركز في هذه المرحلة على اتخاذ الإجراءات العملية لتطبيق اتفاقيات الشراكة[5]، من أجل تحقيق هذه الأهداف يتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية، تأخذ في عين الاعتبار درجات التنمية المختلفة واختلاف مستويات التقدم وتعتمد على:

– الانشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة.

– إقامة شراكة وتعاون اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية.

– الزيادة بالتدرج للدعم المالي الأوروبي لشركائه.[6]

---

[1]لعور راضية، المرجع السابق، ص 580.

[2]زياني صالح، حجيج أمال، المرجع السابق، ص 76.

[3]عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر والحلف الأطلسي، المرجع السابق، ص 93.

[4]سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 139.

[5]مصطفى عبد أبو القاسم خشيم، المرجع السابق، ص 50.

[6]العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 305.

وعلى هذا الأساس سنحاول دراسة البعدين في المطالب الموالية.

المطلب الأول: البعد الاقتصادي في الشراكة الأورو مغاربية.

قد ناقشت الدول الأورو مغاربية المحور الاقتصادي بشكل عام وهذا ما لاحظناه في قمة برشلونة عام 1995[1]، حيث كانت هذه السلة تستحوذ على جزء كبير من محادثات الطرفين الأوروبي ونظيره العربي والمغاربي، حيث تم الاتفاق حول نقطة مهمة اعتبرت بمثابة عمود فقري للشراكة الاقتصادية والمالية وهي مشروع إنشاء منطقة تبادل حر أورو مغاربية متوسطية في أفق الأقطار المغاربية لوحدها كما إن هذه المنطقة الحرة ستعرف الظهور بعد جملة من الاتفاقات الثنائية بينن الدول الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط الجنوبية لأدائها الاقتصادي من خلال مجموعة إصلاحات واسعة[2].

الفرع الأول: مجالات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية.

إن مجالات التعاون المشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية كثيرة، فهي تشمل عدة أوجه للتعاون في مجال البيئة والطاقة والاستثمار والتجارة، والهجرة...إلخ، وعليه فإن الهدف هو العمل على شراكة فعلية تبدأ بإنشاء منطقة للتجارة الحرة تدعمها مساعدات مالية وإجراءات عملية لإقامتها[3].

أولا: خلق منطقة للتبادل الحر.

من المعروف أن توقيع الاتفاقيات الجديدة بين الاتحاد الأوروبي من جهة وتونس والمغرب من جهة أخرى خلال سنتي 1995 و1996 (في انتظار انتهاء المفاوضات مع الجزائر) تمثل مرحلة في درب إقامة منطقة تبادل حر أورو– مغاربية والتي تكون في حد ذاتها جزءا منطقة تبادل حر واسعة تضم كل الفضاء المتوسطي[4].

قد حدد إعلان برشلونة عدة آليات وأهداف، أهمها: إنشاء منطقة حرة بحلول عام 2010 تزال خلالها تدريجيا كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تعترض سبيل التجارة بين الدول

[1] عبد الحميد براهيمي، المرجع السابق، ص 153.

[2] جمال الشلبي، العرب وأوروبا– رؤية سياسية معاصرة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 115.

[3] محمد بولعسل، المرجع السابق، ص 82.

[4] فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية، المرجع السابق، ص 209.

المعنية[1]، مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية في المجال التجارية والمتعلقة بقوانين المنطقة العالمية للتجارة OMC[2]، حسب ما نص عليه مؤتمر مراكش 1994[3].

1- تعريف منطقة تبادل حر حسب المنظمة العالمية للتجارة OMC:

بمجموعة مكونة من طرفين أو أكثر من الأقاليم الجمركية التي تقوم بإلغاء الحقوق الجمركية وباقي القيود والتنظيمات التجارية لأهم المبادلات التجارية المتعلقة بالسلع الأصلية للأقاليم المكونة لمنطقة التبادل الحر[4].

تتمثل أشكال الاندماج بواسطة السوق حسب اتفاقية التعريفات الجمركية والتجارة GATTفيما يلي[5]:

أ – منطقة التجارة الحرة: وهو اتفاق مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية وما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء[6].

ب – الاتحاد الجمركي: يعرف الاتحاد الجمركي بأنه قيام اتحاد بين بلدين أو أكثر، يقصد به إلغاء الرسوم الجمركية، القيود الكمية والإدارية على السلع المتبادلة فقط بين بلدان الاتحاد مع التزام هذه الدول بتعريفة جمركية موحدة تحل محل التعريفات الخاصة بكل دولة[7].

جـ- السوق المشتركة: وهي مرحلة أعلى من الاتحاد الجمركي وتتضمن حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال) بين الدول الأعضاء. بالإضافة إلى حرية انتقال السلع والخدمات وتوحيد التعريفة الجمركية اتجاه العلم الخارجي[8].

---

[1] جعفر عدالة، المرجع السابق، ص 321.

[2] إسماعيل شعباني، المرجع السابق، ص 05.

[3] محمد لحسن علاوي، اتفاقيات الشراكة الأورو عربية شراكة اقتصادية حقيقية أم شراكة وإرادات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية، مجلة البحوث للواحات والدراسات، العدد 16، جامعة غرداية، 2012، ص 142.

[4] Selon la définition de l'omc : «on entend par zone de libre échange un groupe de deux ou plusieurs territoires douaniers entre lesquels les droits de douane et les autres réglementations commerciales restrictives sont éliminés pour l'essentiel des échanges commerciaux portant sur les produits originaires des territoires constitutifs de la zone de libre- échange » options méditerranéennes, sér A/n52, libre-échange, agriculture et environnement, « chronologie des relations entre l'union européenne et les pays tiers méditerranéennes(PTM) », 2003.

[5] جبار ياسين، الشراكة الأورو متوسطية، واقع وآفاق إشارة حالة الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، ص74.

[6] محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، ب، د، ب، ذ، ب، ن، 2000، ص 142.

[7] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، المرجع السابق، ص 62.

[8] محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص40.

د- الاتحاد الاقتصادي: هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية بحيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم[1].

هـ – الاندماج الاقتصادي: وهي المرحلة الأخيرة التي يسعى إليها أي تكتل اقتصادي وفيها يتم توحيد كافة السياسات الاقتصادية بين الأعضاء إضافة إلى ما تتضمنه المراحل السابقة، ويتم إنشاء سلطة إقليمية فوق قومية تكون مسؤولة عن تنفيذ ومراقبة تلك السياسات، وتكون قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الشكل من التكامل يتوج بوحدة سياسية بين الأعضاء إذا رغبوا في ذلك[2].

2- إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية:

إن تحضير نشوء منطقة تبادل حر أورو مغاربية يفترض:

1- تشبث أقطار اتحاد المغرب العربي بمطالبها من أجل ولوج أحسن لمنتوجاتها الفلاحية إلى السوق الأوروبية.

2- اعتماد برنامج دعم الصناعات التصديرية المغاربية بهدف تحسين تنافسيتها ورفع قيمتها المضافة وتخص هذه العمليات فروع النسيج التي يمكن أن تفقد المنطقة المغاربية مواقعها المكتسبة بالنسبة لها بسبب تلاشي الاتفاقية المتعددة الألياف.

3- تحضير جواب ذي طبيعة صناعية حول آفاق منطقة التبادل الحر الأورو مغاربية وهذا يفترض الشروع في دراسات مدققة حول مجموع النسيج الصناعي لأقطار اتحاد المغرب العربي على أساس أن الهدف هو إنجاز عمليات تحديثية للنظام الإنتاجي قصد تحسين تنافسيته.

4- البحث من أجل الحصول على موارد مالية تعويضية لانحدار الموارد الجمركية الناتجة عن إحداث منطقة التبادل الحر الأورو مغاربية، من أجل ذلك يجب مساندة الإصلاحات الضريبية، والبحث عن حلول مستديمة للحد من عبء المديونية الخارجية وإنعاش سياسة استقطابية للاستثمارات الخارجية وخاصة الأوروبية في إطار شراكة بقيادة الطرفين معا[3].

---

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 287.

[2] محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 41.

[3] فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية، المرجع السابق، ص 32.

- وبالرغم من أن اتفاقيات الشراكة كانت ثنائية إلا أن بنودها تتشابه لحد كبير، وخاصة تلك المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة حيث تقرر بشأنها تسهيل إقامتها ما يلي:

1- الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية، وتحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات[1].

2- تبني الأحكام الملائمة في مجال القواعد الأصلية، وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والمنافسة.

3- متابعة وتطوير السياسات القائمة على مبادئ اقتصاد السوق وتكامل واندماج الأسواق مع الأخذ بعين الاعتبار حاجياتهم ومستويات نموهم وتقدمهم.

4- متابعة الإصلاحات الهيكلية وتطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لترقية وتطوير القطاع الخاص، مع العمل على التخفيف من الآثار السلبية التي تنجم عن إعادة الهيكلة على الصعيد الاجتماعي من خلال تشجيع البرامج لفائدة الفئات الفقيرة.

5- تشجيع وترقية الآليات الرامية إلى تنمية وتطوير التكنولوجيا ونقلها[2].

ثانيا: حرية حركة السلع.

إن إقامة منطقة حرة خلال فترة انتقالية مدتها 12 سنة من تاريخ التوقيع على الاتفاقيات يتم من خلال رفع كافة القيود على حركة المنتوجات الصناعية بما فيها من حقوق جمركية ورسوم مماثلة لها على الفور بالنسبة لمجموعة محددة من السلع الصناعية، وبشكل تدريجي بواقع 10 إلى 20 % من التخفيض السنوي خلال فترة 7 إلى 12 سنة بالنسبة لأصناف أخرى من المنتوجات الصناعية[3].

1- المنتوجات الصناعية:

يجب توجيه العناية نحو مجهود لإعادة هيكلة النسيج الصناعي المغاربي وتحسين القدرة التنافسية الكلية للاقتصاديات المغربية في إطار شراكة أورو مغاربية بهدف رفع القيمة المضافة للمنتوج

---

[1] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية- حالة دول المغرب العربي- أطروحة لنيل دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003 و2004، ص 136.

[2] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 306.

[3] صالح صالحي، التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، سطيف، 2003، ص 27.

الجنوب متوسطي ومكانته داخل السوق الأوروبية[1]، إلا أنه ستعاني بدون شك من منافسة المنتوجات الأوروبية على المدى القصير، خاصة وأن أسعار المنتوجات الصناعية ستعرف انخفاض من جراء هذا الانفتاح والدخول اكبر للمنتوجات الأوروبية التي تتميز بانخفاض تكلفة انتاجها، ولكن المؤكد هو أن انخفاض أسعار المنتجات المستوردة ستؤدي إلى تحسين مستوى المنافسة للمؤسسات الصناعية في البلدان المغاربية، وفرصة لتنشيط صادراتها من الصناعات التحويلية، وهذا لن يتأتى إلا على المدى المتوسط والبعيد[2].

لذلك تضمنت الاتفاقية إجراءات خاصة وكيفيات مع السلع الصناعية عند استيرادها أو تصديرها[3].

– الصادرات المغاربية للاتحاد الأوروبي:

قد بدأت الدول الموقعة في تنفيذ التزاماتها بدءا من التقيد بجدول زمني للتخفيضات الجمركية أمام واردات الأطراف الشريكة، والتخلي عن القيود والقواعد الحمائية والتحفيزات الانتقائية للمنتجات الوطنية والصادرات منها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي[4].

– صادرات الاتحاد الأوروبي للدول المغاربية:

تم الاتفاق على تحرير تجارة السلع الصناعية الأوروبية من كل قيود الكمية والتعريفية الجمركية عند دخولها الأسواق الدول المغاربية، ولكن على مراحل وفق برنامج زمني طيلة المرحلة الانتقالية، وعلى أساس قوائم أساسية تتحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية.

- القائمة الأولى: وهي متكونة أساسا من سلع صناعية للتجهيز، يتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها من طرف الدول المغاربية مباشرة بعد دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ مع كل بلد مغاربي.
- القائمة الثانية: وهي تحتوي على المواد الأولية الصناعية، ذات المنشأ الأوروبي وغير منتجة لدى الدول المغاربية، زيادة على قطع الغيار، يتم إلغاء الرسوم الجمركية وغير الجمركية عليها على حدة مدة أربع سنوات بمعدل 25% لكل سنة، ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ.

---

[1] فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية، المرجع السابق، ص 215.

[2] شريط عابد، واقع الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 21، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2004، ص 114.

[3] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية، حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص 138.

[4] صالح صالحي، المرجع السابق، ص 35.

- القائمة الثالثة: وهي تضم السلع الصناعية الأوروبية، والتي تنتج محليا لدى الدول المغاربية، وتعتبر سلعا حساسة، فإنه يتم بشأنها تخفض الرسم الجمركية تدريجيا تبدأ بعد فوات ثلاث سنوات من البدء في تطبيق الاتفاقية، أي لا يتم البدء في تخفيض الرسوم إلا بعد فوات ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ، هذه المهلة تسمى مهلة الاعفاء.[1]

- إجراءات خاصة:

لقد سمحت الاتفاقيات للدول المشاركة الحق في اتخاذ إجراءات استثنائية، كفرض رسوم جمركية جديدة خلال فترة زمنية محددة إذا تعلق الأمر بحماية الصناعة الوطنية الناشئة، أو القطاعات حديثة النشأة أو تفاديا لأثار اجتماعية خطيرة، لذلك فقد تم الاتفاق على الاتي.

- في حالة حدوث صعوبات بالغة بالنسبة لمنتج ما نتيجة لإجراءات تحرير الواردات المغاربية من الاتحاد الأوروبي، يجوز مراجعة الجداول الزمنية الخاصة به من جانب لجنة المشاركة بالاتفاق المشترك، على أن لا يتجاوز المدة المحددة للفترة الانتقالية.

- يجوز للدول المغاربية اتخاذ إجراءات استثنائية لمدة محددة بزيادة أو إعادة تطبيق الرسوم الجمركية على الصناعات الجديدة أو على الصناعات التي تخضع لعملية إعادة هيكلية.

- أن لا تزيد الرسوم الجمركية على واردات الدول المغاربية من المنتجات التي لها منشأ الدول الأوروبية، والتي تخضع الإجراءات الاستثنائية عن 25% من القيمة.

-تطبيق الإجراءات الاستثنائية لمدة لا تزيد عن 5 سنوات، ما لم تسمح لجنة المشاركة بمدة أطول، ويتم إيقاف تطبيق مثل هذه الإجراءات بانتهاء الحد الأقصى للفترة الانتقالية.

- لا يجوز تطبيق هذه الإجراءات على أي منتج بعد انقضاء فترة تزيد عن ثلاث سنوات منذ تاريخ إلغاء كل الرسوم الجمركية والقيود الكمية[2].

[1] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية، حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص 138.

[2] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية، حالة دول المغرب العربي، ص 139 و140.

– تقوم الدول المغاربية بإفطار لجنة المشاركة بأي إجراءات استثنائية التي تعتزم تطبيقها ويتم التشاور حول الإجراءات وتحديد برنامج زمني لإلغاء الرسوم الجمركية التي تم تطبيقها[1].

2 – المنتجات الزراعية:

أما بالنسبة لمنتوجات الزراعة والصيد البحري والمنتجات التحويلية الزراعية[2]، ونظرا لحساسية هذا القطاع، فإن الاتفاقات لا تصور مجال واسع لتحرير التجارة في هذا الصدد، كونها لا تزال تحت حماية السياسية الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، بما أن لديهما من إمكانات التصدير للمنتجات الزراعية، قد تستفيد من هذا الوضع إذا التزم الاتحاد الأوروبي بمزيد في تحرير هذا القطاع، مع ذلك من المهم للغاية أن يتم إحراز تقدم بشأن هذه المسالة من أجل إرساء تبادل حر على نطاق أوسع، يضم الطرفين[3]، فيتم بوضع معايير محددة لتحريرها تلتزم بها جميع الأطراف وتضمن تحقيق مصالحها من خلالها، بحيث يكون التحرير تدريجيا ولا يسري إلا بعد حوالي 5 سنوات من سريان الاتفاقيات مع الأطراف الموقعة عليها[4]، وهذا ما يجعل الأقطار المغاربية تطالب بحق التمتعبشروط مسيرة لولوج صادراتها الزراعية إلى السوق الأوروبية واستقبال رؤوس أموال خصوصية وعمومية لإنعاش اقتصادياتها وبمساعدة أوروبية لتحديث أنظمتها الإنتاجية حتى تضمن النجاح في هذه المرحلة الانتقالية[5].

3 – تجارة الخدمات:

بعد قطاع الخدمات في الكثير من الدول من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا وأكثرها قدرة على توفير فرص العمل، ويشير هذا المصطلح عادة إلى أوجه مختلفة من النشاط الاقتصادي مثل المحاسبة، التوزيع، أعمال المصارف والتأمين، السياحة، الصحة، التعليم، النقل، خدمات الاتصالات السلكية.... الخ.

---

[1]شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية، حالة دول المغرب العربي المرجع السابق، ص 140.

[2]صالح صالحي، المرجع السابق، ص 28.

[3]جلول بن عناية وآخرون، تأهيل المؤسسات الصناعية بمنطقة المغرب العربي، واقع وآفاق، مجلة الابداع، العدد 03، المجلد 03، البليدة، 22 نوفمبر 2013، ص 123و124.

[4]صالح صالحي، المرجع السابق، ص 28.

[5]فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية، المرجع السابق، ص 177.

يفرض تحرير التجارة في الخدمات التنسيق بين النظم القانونية الوطنية وبين الاتفاقيات، وقد تناول الباب الثالث من اتفاق الشراكة الأورو متوسطية مسألة تحرير تجارة الخدمات وهذا في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS[1].

تعطي الاتفاقية كلا من الطرفين الحق في تأسيس أو فتح شركات في أراضي الطرف الاخر، إلى جانب الحق في تقديم شركات أي من الطرفين لخدمات إلى المستهلكين لدى الطرف الآخر تمشيا مع القواعد المطبقة في إطار مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، للمادة الخامسة من اتفاقية الجات، وميثاق منطقة التجارة العالمية[2]، التزامات محددة تقدمها كل دولة عضو في جدول خاصة بقطاع الخدمات بشأن المعاملة الوطنية، اتفاق الدول الأعضاء على العمل على تحرير تجارة الخدمات وإخضاعها لقواعد الاتفاقيات متعددة الأطراف والتعامل بين الأعضاء بأكثر شفافية[3].

4 –مجال تسوية المدفوعات وتحرير حركة رؤوس الأموال والمنافسة:

لقد أكدت جل الاتفاقيات على الإلغاء الفوري لكافة القيود على حركة رؤوس الأموال بمجرد الشروع في تطبيق اتفاقيات الشراكة، وتسوية جميع المدفوعات[4] ، بعملة حرة قابلة للتحويل، وإزالة العوائق المؤسسية والاجرائية التي تضر بمناخ المنافسة في المبادلات بالفضاء الأورو مغاربي[5].

---

[1] لا تنص الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على معاملة تفصيلية للدول النامية، كما أنها لا ترفض عليها التزامات كبيرة إلا إذا قامت هذه الدول بإلزام نفسها عند تقديم عروضها، ومن ثمة فإن النتيجة نفسها تنطبق في ظل اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة المتوسطية.

[2] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، المرجع السابق، ص 60.

[3] إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية– دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 135.

[4] يقصد بميزان المدفوعات: هو سجل محاسبي (أي تحسب فيه) منتظم بكافة المعاملات الاقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة.

للمزيد من المعلومات أنظر:

– عوض الله زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 100.

[5] صالح صالحي، المرجع السابق، ص 28.

ثالثا: مجالات التعاون الاقتصادي.

إن التعاون الاقتصادي يصب في هذا الاتجاه، ويركز بالدرجة الأولى على القطاعات التي تعاني من صعوبات داخلية للدول المغاربية، أو تلك التي تتأثر بإجمالي عملية تحرير الاقتصاد المغاربي، وتحديدا نتيجة لتحرير التجارة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية، الأمر إذا يتعلق بالإسراع في إحداث تنمية متسارعة ومستدامة لدول المغرب العربي يرصد تحركاتها الاتحاد الأوروبي ويمدها بالتعاون اللازم لديمومتها[1].

وبصفة عانة يمكن تحديد مجالات التعاون الاقتصادي الممكن قيامها بين الطرفين فيما يلي[2]:

- يعترف المشاركون بأن التنمية الاقتصادية يجب دعمها بالادخار الداخلي كأساس للاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، ويؤكدون على أهمية إقامة مناخ ملائم لذلك خاصة بعد إزالة الحواجز في وجه الاستثمارات تدريجيا، الأمر الذي يؤدي إلى نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير، كما يؤكدون على أن التعاون الجهوي والإقليمي المبني على الإرادة الحرة للشركاء.
- يعد عاملا رئيسيا لتشجيع إقامة منطقة التبادل الحر، وكذا تشجيع الشركات على عقد اتفاقيات فيما بينهما، والالتزام بتسهيل التعاون والتطوير الصناعي بتوفير المناخ والإطار القانوني الملائم، وإنه من الضروري إقامة برنامج للدعم التقني للشركات الصغيرة والمتوسطة[3].
- توجيه العناية إلى التعاون في مجال البيئة خاصة بالبحر الأبيض المتوسط والحفاظ على الموارد القابلة للتجديد ضد مخاطر مخلفات التصحر، واندثار التربة والتلوث[4].
- أهمية الحفاظ على الموارد المائية والسمكية، وتكثيف وتطوير التعاون في مجال البحث عن الموارد، والعمل على تسهيل التكوين والبحث العلمي، والشروع في إقامة آليات مشتركة، ويعترفون بالدور الرئيسي للمرأة في التنمية، ويلتزمون بترقية المشاركة الفعالة لها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وخلق فرص للعمل[5].

---

[1] محمد بولعسل، المرجع السابق، ص 94.

[2] إسماعيل شعباني، المرجع السابق، ص 07.

[3] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 307

[4] فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية، المرجع السابق، ص 179.

[5] **الرجوع إلى الملحق رقم 02:** الذي يتمحور حول إعلان برشلونة الذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر المتوسطي في 27 و28 نوفمبر 1995.

- تنظيم تعاون مستمر في مجال الطاقة بين أوروبا وأقطار اتحاد المغرب العربي من أهم المسالك الواعدة لتحقيق شراكة مصلحية بين الضفتين وسيكون على الأقطار المغاربية أن تنتهز الفرص التي برزت نتيجة تشييد أنابيب الغاز لتمكين عبور الغاز الجزائري نحو أوروبا من أجل إقرار سياسية مغاربية والمساهمة في وضع سياسية أورو- مغاربية في مجال الطاقة[1].
- التعاون في تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها[2]، بما في ذلك مجال التنمية الريفية، البنية التحتية[3]، والنهوض بشبكات الطرق، وتكنولوجيا المعلومات وتحديث الاتصالات، ووضع برامج وفقا للأولويات في هذا الصدد[4].
- تشجيع التعاون بين الهيئات والسلطات المحلية، وكذا دعم التهيئة والتخطيط الإقليميين، والاعتراف بأن العلم والتكنولوجيا لها تأثير بارز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتفقون على تقوية القارات الذاتية في مجال البحث العلمي والتقني والحث على المشاركة في مشاريع البحث المشتركة، وتشجيع التعاون في مجال الإحصاء، من أجل التنسيق بين النماذج وتبادل المعلومات[5].
- تشجيع التنمية المستدامة، التي تنمي القدرات البشرية وتحمي البيئة والمواد الطبيعية، وتوفر مناخا للاستثمارات، وتنمي إمكانات البحث العلمي ونقل التكنولوجيا، واستمرار حل مشكلة المديونية[6].
- الالتزام باحترام القانون الدولي للبحار، وخاصة التقديم الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية، وحرية الوصول إلى الحمولات الدولية، وسيتم الأخذ بنتائج المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة الدولية (OMC) حول الخدمات النقل البحري[7].

---

[1] فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية، المرجع السابق، ص 223.

[2] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص150.

[3] جعفر عدالة، المرجع السابق، ص 322.

[4] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص151.

[5] **الرجوع إلى الملحق رقم 02:** الذي يتمحور حول إعلان برشلونة.

[6] سهام حوري، المرجع السابق، ص 349.

[7] **الرجوع إلى الملحق رقم 02:** الذي يتمحور حول إعلان برشلونة.

– العمل على تنسيق الأساليب الإحصائية، وتجانس المنهجيات، ومحاولة خلق قاعدة في تداول الاحصائيات بشأن التجارة، والسكان والهجرة، وكل المجالات التي تغطيها الاتفاقية.

– تحسين المعرفة في صناعة السياحة، ودعم المزيد من الاتقان المهني وخاصة فيما يخص إدارة الفنادق، وتبادل المعلومات بشأن خطط تطوير السياحة ومشاريع التسويق السياحي، والعروض السياحية، والمعارض.

وحتى تكون متابعة فعالة لأساليب ومجالات التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي من جهة، وكل دولة مغاربية من جهة أخرى، تم إعطاء طرق وأنماط لتنفيذ هذا التعاون والإلمام بكل مجالاته[1]، الاتصال المستمر وتبادل المعلومات، تبادل النصائح والاستفادة من خدمات الخبراء والتدريب، الانخراط في مشاريع اقتصادية مشتركة، تقديم المساعدات التقنية والإدارية والتنظيمية[2].

وإذا كان التعاون الاقتصادي يمس كل المتغيرات التي تدخل تركيبة التنمية، فإنه يعطى الأولوية للمؤسسات التي ستعرض في المدى القصير للمنافسة الحادة في إطار حرية التبادل التجاري وإقامة منطقة التجارة الحرة، لذلك فالتوجه في هذا التعاون الاقتصادي سيوجه إلى متابعة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات، وتنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بغرض توفير فرص العمل، وتوزيع الدخل وتزويد السوق المحلية بمختلف السلع الاستهلاكية، وضمان الاستقرار الاجتماعي، زيادة على تدعيم القطاع الخاص وخصخصة المؤسسات العمومية، ومن هنا نجد أن أولويات التعاون الاقتصادي تتمحور حول الإصلاحات الهيكلية وتأهيل المؤسسات، وتدعيم القطاع الخاص[3].

1– الإصلاحات الهيكلية :

استراتيجية التأهيل الصناعي أصبحت ضرورة حتمية لتكييف صناعات الدول المغاربية مع متطلبات منطقة التجارة الحرة الأوروبية –المغاربية من جهة، وللمطابقة مع إجراءات المنطقة العالمية للتجارة من جهة أخرى، لهذا كان لزاما على هذه الدول إتباع سياسات إعادة هيكلية

[1] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص152.

[2] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، المرجع السابق، ص 62.

[3] محمد بولعسل، المرجع السابق، ص 94.

لهياكلها الصناعية، وتطبيقها خلال المرحلة الانتقالية التي تنتهي بإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية يكون فيها مستوى المنافسة متقاربا[1].

سيدعم الاتحاد الأوروبي الشركاء في تحديث اقتصاداتهم لتحقيق نمو ذكي ومستدام من خلال الخوض في حوار اقتصادي واستشارات حول السياسية المتبعة وحشد المساعدات المالية، وسيعزز بيئة أعمال أفضل وإصلاحات ستسمع باستثمارات أكبر وبوظائف أكثر وأفضل، وسيركز الاتحاد الأوروبي أيضا على دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الذي يعتبر المستحدث الأول للعمالة (وهو مدعوم أصلا بموجب الية اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة)، لا سيما من خلال العمل على تحسين الوصول إلا التمويل والمعلومات، ويجب تشجيع الإصلاحات الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (على غرار تطوير المهارات، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والمياه، والصحة) ودعمها[2].

إن برنامج إعادة التأهيل يعرف على أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة وكفاءة الأداء في إطار الاقتصاد التنافسي، وأن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي.

ويمكن لبرنامج إعادة التأهيل أن يكون له أثرين إيجابيين: تحسين الإنتاجية والمنافسة على مستوى السوق المحلية (إذا أن إلغاء حواجز الدخول تحفز مباشرة الإنتاج وتولد طلبا استثماريا إضافيا)، وإذا نجح في تحسين إنتاجية أداة الإنتاج وجعلها أكثر تنافسية، فإن تحرير المبادلات سيمون مرادفا للنمو الاقتصادي، وعلى هذا المستوى، ينبغي أن يكون هدف السياسات الاقتصادية المرافقة ضمان أحسن شروط الإنتاج[3].

---

[1] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص153.

[2] تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق– مراقبة السياسية الأوروبية للجوار، الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسية الأمنية، بروكسل، 18 تشرين الثاني 2015، ص 09.

[3] زايري بلقاسم، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 03، المجلد 02، الشلف، ديسمبر 2015، ص 48.

أ- برنامج تأهيل المؤسسات التونسية:

كان هدف التأهيل (PMN) في تونس حماية النظام الصناعي ليكون في مستوى متطلبات التبادل الحر في الأسواق الأوروبية، مما أجبر المؤسسات التونسية تلبية بعض الشروط الازمة حتى تساير الوضعية الجديدة، وتصبح قادرة على المنافسة من حيث الشروط وجودة منتجاتها، ولتحقيق هذا البرنامج اتخذت الحكومة التونسية تركيبة بسيطة فيما يخص المؤسسات التي تسهر على تنفيذه ممثلة في لجنة تجريب برامج تأهيل المؤسسات (COPIL)، مكتب التأهيل (BMN)، وصندوق التنمية والتنافسية الصناعية (FODEC)[1]، لهذا تم اعتماد عدة نشاطات تتمحور حول النقاط التالية:

- برنامج للاستثمارات غير المادية، يتم من خلاله رفع مستوى التعاون التقني وتنظيم عمليات الإنتاج، وتحسين نوعية السلع المنتجة، والاهتمام بالتكوين.
- إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصناعية، من خلال تقوية رأس مال المؤسسات، وكيفيات الحصول على التمويل باعتباره المحرك الأساسي لنشاط المؤسسات[2].

ب- برنامج تأهيل المؤسسات المغربية:

أعدت الحكومة المغربية برنامج وطني للتأهيل، تضمن مجموعة من الإجراءات التكميلية لوضع المؤسسات المغربية في مرحلة متقدمة من التطور، حتى تستطيع مواجهة التحديات الجديدة التي يرفضها السوق الدولي، ويتعلق هذا البرنامج بالمؤسسات الصناعية، ووفقا لتقديرات وزارة التجارة، الصناعة والصناعة التقليدية فقد خصص لبرنامج التأهيل في المغرب مبلغ 4.5 مليار أورو للفترة 1997-2006 ويمكن تذكر أهم البرامج التي أدرجت في عمليات التأهيل الصناعي بالمغرب: برنامج ميدا (MIDA)، وهو يعبر عن مساهمة الاتحاد الأوروبي في تعزيز التعاون المتوسطي، باعتباره وسيلة مالية للاتحاد الأوروبي لتأهيل الشراكة الأورو متوسطية إلى جانب بعث برنامج القطاع الخاص الأوروبي المغربي للمؤسسة (EME) سنة 1989، وتضمن برنامج " التكامل التنافسي في عملية التحديث" وهو برنامج مفتوح أمام أي شركة في أي قطاع ترغب في الشروع في عملية التأهيل وتعزيز القدرة التنافسية عن طريق إتباع دعم الخدمات التي تقدمها ANPME،

[1] جلول بن عناية وآخرون، المرجع السابق، ص 127.

[2] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص154.

بالإضافة إلى برنامج عصرنة المؤسسات الذي مس المرجلة النهائية من التأهيل موازاة مع مشاريع تأهيل المقاولات[1].

يواصل الاقتصاد المغربي مسلسل تحوله الهيكلي الذي يصبو من خلاله إلى تحديث قاعدته الإنتاجية وتعزيز تموقعه على مستوى الخريطة الجديدة لشبكات الإنتاج الدولية والتي كرست خلال العقد الماضي نموذجا جديدا للتجارة العالمية[2].

وأهم ما جاء في هذا البرنامج من إجراءات ونشاطات بغرض السير الحسن والتطبيق الفعال لتأهيل المؤسسات في إطار هيكلة النسيج الصناعي ما يلي:

- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطية من خلال تدعيمها بالوسائل المادية والمالية، وإنشاء وكالة لتطوير هذه المؤسسات.
- تحسين التأطير، والرفع من القدرات التكوينية للمستخدمين بهدف تدعيم المؤسسات بموارد بشرية مؤهلة، وقادرة على إدارتها بأكفاء الطرق.
- تطوير وترقية الصادرات الصناعية باعتبارها المكون الرئيسي والعنصر الأساسي لبرنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.
- تحسين نوعية الإنتاج الصناعي المحلي، ليرتقي لمصاف الإنتاج الدولي، وبالتالي القدرة على المنافسة سواء على المستوى أسواق الدول المغاربية أو على مستوى السوق الأوروبية[3].

جـ- برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية:

يعتبر برنامج التأهيل الصناعي محورا هاما للنقاش حيث كانت أولى بوادر ظهور هذا البرنامج المشروع التجريبي (ONUDI) وبرنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، وعلى إثره باشرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في رسم برنامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التعاون مع الشركاء الأجانبONUDI(، البنك العالمي، الوكالة الفرنسية للتطوير AFD، اللجنة الأوروبية، برنامج MEDA، ووكالة التعاون الألمانية)، أهم هذه البرامج:

---

[1] جلول بن عناية، المرجع السابق، ص 129 و130.

[2] التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2016، المملكة المغربية، شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط، ب، س، ن، ص 41.

[3] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص155.

برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وبرنامج التعاون الأوروبي[1]، وجعلها قادرة على المنافسة سواء محليا أو في الأسواق العالمية، وذلك من خلال تسطير برنامج يهدف إلى:

- الإنتاج بالمواصفات الدولية.
- اعتماد المنافسة الشديدة كمتغيرة يجب مواجهتها.
- الإنتاج للخارج أي الاهتمام بالتصدير كهدف أساسي في استراتيجية المؤسسة.

وهذا وكانت الجزائر قد بدأت في تنفيذ برنامج تأهيل مدعوم من طرف الاتحاد الأوروبي قبل التوقيع على اتفاقية الشراكة في إطار برنامج مقيدا والتي تحصلت الجزائر من خلالها على مساعدات مالية من طرف الاتحاد الأوروبي بلغت 95 مليون أورو حيث خصص مبلغ 57 مليون لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و38 مليون أورو لدعم إعادة الهيكلة الصناعية والخصوصة[2]، وتتجلى أهدافه في عصرنة المحيط الصناعي وتطوير وترقية الصناعات من أجل رفع القدرة على المنافسة ، إضافة إلى تدعيم قدرات هيئات الدعم لتحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية، وتشرف على هذا البرنامج المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية واللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية وصندوق ترقية التنافسية الصناعية[3].

2- الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر[4]، تعريفات متعددة، وكل تعريف يختلف عن الآخر من حيث الزاوية التي ينظر بها إليه والغرض منه، وكذا لتعدد مصادره، أشكاله وآثاره على الدول المضيفة، فقد عرف hymerللاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " حركة دولية لرأس المال الخاص على المدى

[1] جلول بن عناية وآخرون، المرجع السابق، ص 124 و125.

[2] محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، المرجع السابق، ص 38.

[3] بوضياف ياسين، نورين منير، المرجع السابق، ص 184.

[4] يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي للتنمية(OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمرين المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. للمزيد من المعلومات انظر:

- بكطاش فتيحة، مقلاتي سفيان، المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 11، العدد 01، الجزائر، ماي 2014، ص 82.

الطويل بحيث يكون المستثمر يراقب مباشرة المؤسسة الأجنبية، أما BERTINفيعرفه بأنه: الاستثمار الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع[1].

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر ممارسة المال الأجنبي لنشاط معين في بلد آخر بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد الآخر[2].

ويمكن التمييز بين نوعين للاستثمار:

الأول يهتم بالاستثمار فيما يسمى بالمحفظة المالية، والذي يعتمد على الاستثمار في الأسهم والسندات لشركات خارج الحدود الوطنية، وهو مرتبط بأسواق الأوراق المالية باعتبارها القنوات التي يتم من خلالها تنفيذ عمليات الاستثمار.

أما النوع الثاني من الاستثمار فهو ذلك الذي يهتم بالاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية من فلاحة، صناعة، وخدمات... الخ[3].

يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة عامل هام لنجاح هذه الاتفاقيات، غير أن استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب ما يسمى بالمناخ الاستثماري المساعد على ذلك، والمتمثل في الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتوفير البنى التحتية (الهياكل القاعدية)، حيث أن وضعية هذه الأخيرة تؤثر تأثيرا واضحا على الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، كونها المحددة لقدرة المؤسسة على المنافسة، باعتبار أن الكهرباء وشبكات النقل (الطرق، الموانئ، المطارات، والسكك الحديدية) وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز كلها من عناصر الإنتاج، وتدخل ضمن تكاليفه.[4]

تماشيا مع أهداف التحرر الاقتصادي الدول المغاربية في الإطار الشراكة الأوروبية، وضمانا لإنجاح هذه الاتفاقيات والرفع من معدلات التجارة الخارجية الدول المغاربية تحضيرا للدخول في

---

[1] عبود رزقين، نورة بيري، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب– دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996–2012 "، المجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 5، العدد 08، مستغانم، الجزائر، 2015، ص 12 و13.

[2] وفاء عبد الأمير الدباس، الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات الصغيرة الأردنية " الواقع والطموح"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطية في الدول العربية، 17 و18 أفريل 2006، جامعة الشلف، الجزائر، ص 269.

[3] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص158.

[4] بن سمينة، عزيزة، المرجع السابق، ص 160.

فضاءات منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية، ونجاح التعديلات الهيكلية التي تقوم بها، وخاصة إعادة تأهيل القطاع الصناعي، وخوصصة القطاع العام. قامت هذه الدول بإحداث تغيرات على سياساتها الاقتصادية لتوفير المناخ الملائم والظروف المناسبة قصد استقطاب أكبر قدر ممكن من الرأس المال الأجنبي، وما يتطلبه ذلك من الاتجاه نحو الاقتصاد الحر[1].

فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2013 في كل من الجزائر بنسبة 12.8%والمغرب بنسبة 23.09% وهي نسبة معتبرة مقارنة بالجزائر وهذا ما يدل على أن للمغرب أداء جيد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالجزائر وتونس التي شهدت انخفاضا في حجم هذه التدفقات لنفس السنة بنسبة 31.66%ويبدو أن الأمر راجع للأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها تونس في السنوات الأخيرة[2].

ومن جهته فإن الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للدول المغاربية يعمل جاهدا للرفع من معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر، ودخول رؤوس الأموال الأجنبية الدول المغاربية حسب مقتضيات اتفاقية الشراكة[3].

3- تدعيم القطاع الخاص:

بسبب المظاهر السلبية لانخفاض الكفاءة الإنتاجية في وحدات القطاع العام، ساد الاعتقاد لدى حكومات العديد من الدول النامية بأن دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية استمر أكثر مما ينبغي، وأن تكلفة الاحتفاظ به أصبحت مرتفعة على اقتصاد وتطلعت حكومات تلك الدول إلى التطبيق الجاد لبرامج الإصلاح الاقتصادي في ظل معونات واتجاهات عديدة برز منها ما عرف في الأدب الاقتصادي بالخصخصة أو التخصيص[4]، ولقد ظهرت تعريفات عديدة للخصخصة فيعرفها البعض: على أنها نقل مشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

---

[1] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص159.

[2] بن لكحل محمد أمين، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد 07، جامعة يحي فارس، المدية، جانفي2017، ص 128.

[3] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص159.

[4] محمد بولعسل، المرجع السابق، ص 103.

تتمثل الخوصصة في تحويل المؤسسات الاقتصادية العمومية إلى مؤسسات اقتصادية خاصة، وتأتي عملية الخوصصة كسياسية مرحلية لإعادة هيكلة نمط الاستثمار الوطني وإعادة توزيعه بين القطاعين العام والخاص وتحويل هيكل الاستثمار لصالح القطاع الخاص حيث تسود آليات السوق ويقود القطاع الخاص عملية التنمية[1]، إن عملية التحرر الاقتصادي، وحرية المبادلات التجارية التي اعتمدتها الدول المغاربية كسياسة لرفع مستوى الكفاءة الاقتصادية بشكل عام تؤهلها للمنافسة الاقتصادية في إطار منطقة التجارة الحرة التي تنشؤها المجموعة الأوروبية مع الدول المغاربية حسب مقتضيات اتفاقية الشراكة، وإنه لمن البديهي أن تولى الأهمية القصوى لخوصصة المؤسسات باعتبارها ركيزة أساسية لهذا التمرر الاقتصادي على غرار الركيزتين الأساسيتين الأخيرتين: تأهيل المؤسسات وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

لقد اعتمدت الدول المغاربية برامج لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة، وذلك انطلاقا من قناعتها بالأهداف التي ستحققها وراء تطبيق هذه البرامج سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، ولعل أبرز هذه الأهداف يكمن في تحقيق الكفاءة الاقتصادية والتكنولوجية، ونمو قطاع الأعمال الخاص، وتحقيق درجات للمنافسة، وتنمية أسواق رأس المال، وتخفيض الضغط المالي على الدولة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتحقيق معدلات عالية للتشغيل ولو على المدى الطويل[2].

ولعل أهم الركائز التي تقوم عليها برامج الخوصصة والتي تسهل البلوغ إلى هذه الأهداف ما يلي[3]:

- يجب أن يكون البرنامج الوطني للخوصصة جزء لا يتجزأ من برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والهيكلي.
- وجود سوق قوية وتنشيط للأوراق المالية تعتمد من خلال سوق النقود، سوق رأس المال، وسوق الأوراق المالية، وذلك لتشجيع الادخار وجلب رؤوس الأموال الأجنبية.
- توافر البيئة القانونية والتشريعية، أي إصدار تشريعات تتماشى والنظام الجديد الذي يشجع الملكية الخاصة.

---

[1] شيماء مبارك، استراتيجية الخوصصة في المؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 26، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سبتمبر 2016، ص 432 و434.

[2] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص169 و170.

[3] محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية، "هيمنة الشمال وتداعيات الجنوب"، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 88.

- ضرورة اهتمام الدول بالبنية الأساسية والمرافق العامة وإقامة المدن الصناعية موزعة على كامل التراب الوطني[1].

المطلب الثاني: البعد المالي في الشراكة الأورو مغاربية.

تؤكد اتفاقية الشراكة على أهمية التعاون المالي بغية إنجاح مسارها، والذي يعد محور العلاقات الثنائية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وكل دول شريكة، ولذلك لا بد من العمل على إيجاد الآليات الفعالة لتحقيق تهاون مالي يخدم مصالح الطرفين[2]، وهذا كله عن طريق زيادة حجم المساعدات المالية الممنوحة إلى الدول المغاربية من طرف الاتحاد الأوروبي، حيث أن البلدان المغاربية تعاني من مشاكل تمويل برامج التنمية، مما دفع بالمجلي الأوروبي إلى تخفيض معونات تقدم لهذه الدول من ميزانية الاتحاد[3]، وخاصة عبر صناديق MEDA وقروض بنك الاستثمار الأوروبي BEIوأداة الجوار والشراكة الأوروبية.

الفرع الأول: آليات تمويل الشراكة الأورو مغاربية.

تم توسيع نطاق التعاون المالي بوضع آلية تمويل من قبل الاتحاد الأوروبي متمثلة في برنامج ميدا[4]، وهذا قصد تفعيل الشراكة، وهذه الآلية تعوض البرتوكولات السابقة التي تم إمضاءها بين البلدان المتوسطية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية فيالسبعينيات بالإضافة إلى زيادة القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار BEIقصد تمويل مختلف المشاريع والأنشطة في الدول المتوسطية الشريكة[5]، وكذا أيضا أداة الجوار والشراكة الأوروبية، على اعتبار أن التعاون المالي محورا أساسيا ضمن اتفاقيات الشراكة المبرمة.

أولا: التعاون المالي في إطار برنامج ميدا «MEDA»

---

[1] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص170.

[2] بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، المرجع السابق، ص 68.

[3] جعفر عدالة، المرجع السابق، ص 322.

[4] يقصد ببرنامج ميدا: هو عبارة عن وجه من أوجه التدخل المالي الأوروبي في إطار التعاون بمنطقة الحوض المتوسط، والذي أقيم خلال انعقاد المجلس الأوروبي في " كان canne" في جوان 1995، بميزانية ضخمة تفوق المليار أورو، والتي بلغت سنة 1998 حوالي 2.5 مليار أورو.

[5] نجاح منصري، المرجع السابق، ص 35.

ويعتبر برنامج ميدا من حيث المبدأ الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والذي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية وبالتالي تطبيق فصول عملية برشلونة الثلاثة[1].

1- الإطار القانوني لبرنامج ميدا:

أنشأ برنامج نيدا (MEDA) بناء على القانون رقم 96/1488 الصادر بتاريخ 1996/07/23 الذي يحدد كيفيات تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوروبية وقد تم تعديله بالقانون 98/780 الصادر بتاريخ 1998/04/07، ليعدل مرة ثانية في سنة 2000 بالقانون 2000/2698 الصادر في 2000/11/17[2].

2- تحليل برنامج ميدا (MEDA):

يعتبر برنامج ميدا الأداة الرئيسية لتمويل المشاريع المتفق عليها في إطار الشراكة المغاربية وهو موضوع لتنفيذ السياسات المالية والفنية الواجب اتباعها لإحداث إصلاحات اقتصادية واجتماعية في المنطقة المغاربية، وذلك فهو يتماشى مع طبيعة الشراكة المبنية على مشروعات وبرامج تساعد على تحقيق اقتصاد السوق الحر[3].

وواقعا مر مشروع ميدايا بمرحلتين أساسيتين، الأولى من العام 1995 وحتى العام 1999 حيث رصد مبلغ 3435 مليون أورو لم يصرف منها سوى 26% بسبب التعقيدات الإدارية للمفوضية الأوروبية، وهي بمجملها مبالغ صرفت على مشاريع تشاركية، أما المرحلة الثانية فتمتد من العام 2000 وحتى العام 2006 وقد رصد لها 5350مليون أورو[4]، ويرافق هذه المنح من ميزانية المجموعة الأوروبية فرصة توفر إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي.

وتتوفر 90 بالمائة من الأموال خلال برنامج ميدا عبر قنوات ثنائية مثل تلك القائمة بين الاتحاد والجزائر والمغرب وتونس بينما تخصص العشرة بالمائة الباقية إلى نشاطات الإقليمية والتي يتمتع الشركاء كلهم بفوائدها[5].

---

[1] توفيق حكيمي، المرجع السابق، ص 07.

[2] شهرة عديسة، دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية- الجزائرية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2016، ص 27.

[3] جعفر عدالة، المرجع السابق، ص 322.

[4] توفيق حكيمي، المرجع السابق، ص 09.

[5] توفيق حكيمي، المرجع السابق، ص 08.

3- الإعانات المقدمة من طرف برنامج ميدا لدعم الدول المغاربية:

لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية برشلونة ميدا خطة اقتصادية هدفها دعم الدول المغاربية من أجل تسهيل عمليات الإصلاح الاقتصادي[1].

يعمل برنامج MEDA في تحديد المبالغ لكل بلد مستفيد وفق الآليتين (برنامجين) فنجد على المستوى الثنائي البرنامج الاستدلالي الوطني (PIN) "programmes indicatifs nationaux" حيث يتم إعداده من طرف المفوضية الأوروبية بالتعاون مع كل بلد شريك مستفيد. هذا البرنامج يولي أهمية وأولوية إلى الخيارات الاستراتيجية للدول مثل: التعديل الهيكلي، تطوير القطاع الخاص ...إلخ، بعد تحديد المبالغ التي يتم مراجعتها سنويا من طرف المفوضية الأوروبية.

أما على المستوى الإقليمي فنجد البرنامج الاستدلالي الجهوي " programmesindicatifsrégional" يتم وضعه من طرف المفوضية الأوروبية، يمول المشاريع الإقليمية ذات المصلحة المشتركة[2].

4- أولويات برنامج MEDA:

يركز برنامج ميدا على أولويات ثلاث ترتبط بصورة وثيقة بعملية الشراكة في دعم الإصلاح الاقتصادي في دول الشراكة وهذه الأولويات هي:

- **دعم التحول الاقتصادي:** والهدف هو الاعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة عن طريق زيادة التنافس مما يفرض تحقيق نمو اقتصادي دائم خاصة لدى التركيز على تنمية القطاع الخاص.
- **تعزيز ودعم الميزان الاجتماعي الاقتصادي:** والهدف منه هو تحقيق الكلفة قريبة المدى في التحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسية الاجتماعية.
- **تعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود:** والهدف هو إكمال النشاطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيارة التبادل على المستوى الإقليمي[3].

5-أشكال التمويلات برنامج MEDA:

في إطار برنامج ميدا تأخذ التمويلات ثلاثة أشكال وهي:

- مساعدات نهائية من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي وتسييرها اللجنة الأوروبية.

[1] Bichar Khader, l'Europe pour le méditerranée de Barcelone à Barcelone, (1995-2005) l'armattan, 2009, p 56.

[2] جمال عمورة، المرجع السابق، ص 97.

[3] أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص 88.

- رؤوس أموال يجمعها البنك الأوروبي للاستثمار وتتمثل في رأس المال المخاطر (capital à risque) والتي تستخدم لتمويل القطاع الخاص والقطاع المالي.
- قروض مسيرة: تتمثل في تخفيضات الفوائد[1].

6- كيفيات عمل برنامج MEDA:

-ويتم تحديد المساعدات وفق آليتين:

1)- إعداد وثيقة بين الاتحاد الأوروبي والدولة المعنية تسمى بالوثيقة الاستراتيجية بالنسبة للمساعدات الثنائية، وتعتبر هذه الوثيقة إطار متعدد السنوات للمساعدات المالية، وتحدد أهداف الشراكة ومجالات وأولويات التعاون، بحيث يتم وضعها بناء على تقييم شامل لسياسة البلد وأوضاعه السياسية والاجتماعية والثقافية، ومن خلالها يتم وضع برنامج ثلاثي توجيهي يسمى بالبرنامج التأشيري الوطني (PIN) مفصلا أكثر من الوثيقة الأولى[2].

2)- أما بالنسبة للمشاريع الجهوية فيتم تمويلها بناءا على البرنامج التوجيهي الجهوي(PIR)، ويتم اعتماد الوثيقة الاستراتيجية والبرنامج التوجيهي الوطني والجهوي من طرف اللجنة الأوروبية بعد استشارة لجنة MEDA.[3]

*فيما يتعلق بتخفيضات الفوائد، يتخذ القرار من طرف اللجنة الأوروبية بعد إعلام البنك الأوروبي للاستثمار.[4]

ثانيا: التعاون في إطار البنك الأوروبي للاستثمار"BEI"[5]

إضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج ميدا فإن الدول المتوسطية استفادت من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار[6]، يستهدف بنك الاستثمار الأوروبي BEI تسهيل

---

[1] شهرة عديسة، المرجع السابق، ص 28.

[2] شهرة عديسة، المرجع السابق، ص 28.

[3]محمد بوهزة، كمال حمدوم، تحليل الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08 و09 ماي 2004، ص 07.

[4]رفيق مزاهدية، سليم جودي، الشراكة الأورو متوسطية الآليات والآثار، دراسة حالة الشراكة الأورو جزائرية، ماجستير اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003 -2004، ص 79.

[5]راجع تعريف البنك الأوروبي للاستثمار في الفصل الأول من الباب الأول ص 113

[6]شهرة عدسية، المرجع السابق، ص 29.

تمويل المشروبات من أجل فتح المناطق الأقل تقدما، وتحديث أو إقامة مشروعات جديدة تستدعيها إقامة السوق المشتركة تدريجيا، ومن أجل المصلحة المشتركة لعدة دول أعضاء[1].

حيث يعمل بنك الاستثمار الأوروبي كبنك مستقل للاتحاد الأوروبي للتعامل مع القطاع الخاص والقطاع الحكومي والعام عن طريق تقديم القروض والضمانات لتحقيق التنمية المتوازية داخل الاتحاد الأوروبي[2].

1- آليات تمويل البنك الأوروبي للاستثمار:

يقدم بنك الاستثمار مجموعة من المنتجات المالية الموزعة حسب استحقاقها وحجمها إلى فئات مختلفة وأهم الطرق المستخدمة من طرف البنك لتمويل مختلف المشاريع في المنطقة ما يلي[3]:

1)- قروض يوجهها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وذلك للمشاريع التي لا تفوق قيمتها مبلغ 25 مليون أورو.

2)- تدعيم رأس المال المخاطر (capital à risque) حيث يعتبر رأس المال تقنية مالية طويلة الأجل موجهةللدعم الجزئي للأموال الخاصة وذلك في إطار رأس المال التساهمي المباشر وغير المباشر (prise de participation) كما تسمح بمكافأة رأس المال المخاطر واسترجاع نتائج المشروع الممول.

3)- قروض ميسرة وقروض مباشرة لتمويل المشاريع الخاصة والتي لا تتعدى مبلغ 25 مليون أورو[4].

2- مجالات بنك الاستثمار الأوروبي:

---

[1]حسين عمر، المرجع السابق، ص 151.

[2]فريدة راغب النجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة-الحقائق والاثار التجارية والمصرفية، التوقعات، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2004، ص29.

[3]بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبات أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورو متوسطية،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 8 و9 ماي، 2004، ص 628.

[4]شهرة عدسية، المرجع السابق، ص 29.

يعقد بنك الاستثمار العزم على دعم الشراكة الأورو متوسطية، في اتجاه تقوية التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة، وإيجاد أدوات مالية جديدة، وينوي البنك بالخصوص تعميق عمله في المجالات التالية:

1) – دعم عمل الاتحاد في كافة أرجاء الحوض المتوسطي.

2) – تسير تنمية التعاون فيما بين البلدان المتوسطية الشريكة "التعاون جنوب – جنوب"، أو مع الاتحاد " جنوب–شمال".

3) – تعزيز الاستثمار الخارجي المباشر للاتحاد في البلدان المتوسطية الشريكة، وتنمية المقاولات المشتركة بين عملاء أوروبيين أو محليين.

4) – تعزيز التمويلات لفائدة مشاريع ذات طابع اجتماعي[1].

ثالث: التعاون في إطار الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة FEMIP

تم إقرار برنامج "فميب" في المجلس الأوروبي لبرشلونة خلال 15 و16 آذار/ مارس 2002، لكن الإعلان الرسمي عن البرنامج تم بمناسبة انعقاد المؤتمر الأورو متوسطي في فالنسيا الذي جمع وزراء خارجية الدول الأوروبية والدول المتوسطية الشريكة (MPC) يومي 22 و23 نيسان/ أبريل2002 [2]، يضم فيمب، برنامج تسهيلات المشاركة والاستثمار الأورو متوسطية، مجموعة من الخدمات التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي لمنطقة المتوسط والتي وضعت خصيصا لتتلائم وبيئة الاستثمار في المتوسط، وتشمل على مجموعة واسعة من الأدوات المالية[3].

1– أهمية برنامج فيميب:

برنامج "فيميب" هو نتيجة "الإدارة" السياسية في حوض المتوسط عبر عنها قادة الدول الأوروبية والشريكة أثناء آذار/ مارس 2002، وكانون الأول / ديسمبر 2003، من خلال مبادرة " خارطة

[1] بلحسن سارة نبيلة، العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، تصدر عن المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 11، العدد 01، تيبازة، 21 جوان 2004، ص 167.

[2] شكراني الحسين، البنك الأوروبي للاستثمار وبرنامج التسهيلات الأورو متوسطية "فيمب" (FEMIP). مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 66، ب ذ ب ن، ربيع 2014، ص 150.

[3] التقرير السنوي فيميب، بنك الأوروبي للاستثمار 2014، ص 07.

الطريق" ويكون من أهدافها الرئيسية تطوير التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي والاجتماعي في حوض المتوسط[1].

2- الأهداف الرئيسية للهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة:

وتعطي هذه الهيئة التابعة لبنك الاستثمار الأوروبي أولوية خاصة لتنمية الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، والمشاريع التي تساهم في خلق مناخ ملائم للاستثمار الخاص، ويمكن إيجاز أهدافها فيما يلي[2]:

- دعم مشاريع التنمية الإقليمية والاستثمارات المرتبطة بالتنمية البشرية والاجتماعية.
- عمليات مساعدة لدعم مسلسل الإصلاح الاقتصادي والخوصصة في البلدان المتوسطية الشريكة.
- تقديم منتوجات مالية مبتكرة، رؤوس أموال، ومساعدات تقنية[3].

ولتفعيل الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة، عمل بنك الاستثمار الأوروبي بشكل دقيق مع كل الأطراف المعنية بالتنمية في المنطقة المتوسطية وأهمها: اللجنة الأوروبية، البنك الدولي، البنوك الأوروبية، بنوك الدول المستفيدة، والبنك الافريقي لتنمية ...إلخ[4].

3- أشكال تمويل برنامج الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة:

تتضمن أشكال التمويل المختلفة المقترحة من قبل برنامج (FEMIP) ما يلي:

- قروض طويلة الأجل للمشاريع الكبيرة (البنى التحتية).
- فتح اعتمادات (قروض شاملة) للقطاع المالي والمصرفي المحليين من أجل بعض الشركات الخاصة إما على شكل قروض طويلة الأجل أو بالمشاركة.
- رهانات عن مجازفة رأس المال وتمثل موارد من ميزانية الاتحاد الأوروبي توضع تحت إرادة بنك الاستثمار الأوروبي تسمح له بالتدخل في نشاطات لا تطبق عليها القواعد التي تسري على قروضها المصرفية الخاصة بموارده.

---

[1] شكراني الحسين، المرجع السابق، ص 151.

[2] بلحسن سارة نبيلة، المرجع السابق، ص 167.

[3] بوضياف ياسين، نورين منير، المرجع السابق، ص 176.

[4] بلحسن سارة نبيلة، المرجع السابق، ص 167.

- أدوات مالية مستحدثة كالتزويد بأشباه الصناديق الخاصة والقروض المشروطة، قروض الإيجار، على أساس الضمانات ...إلخ.
- صناديق للمساعدة الفنية مخصصة بشكل أساسي للتعريف بالمشاريع ومحتوياتها وعملية إدارتها[1].

رابعا: الأداة المالية الجديدة لسياسية الجوار والشراكة IEVP

كما تمت الإشارة إلى ذلك في المبحث الثاني من الفصل الأول (الباب الأول) من هذا العمل، فقد تم خلق أداة مالية جديدة لتعويض كل البرامج المالية السابقة الذكر. تعد الأداة المالية للجوار الأوروبي والشراكة الخاصة بتنفيذ سياسية الجوار في شقها المالي[2]، تتم من خلال تكييف الدعم والمساعدات المالية وإدارة المشاركة، وهي إدارة جديدة ستحل محل برنامج ميدا في الدول المشاركة في هذه السياسية بداية عام 2007[3].

تخضع الأداة المالية لسياسية الجوار والشراكة لعملية قرار مشترك، أي أن مجلس أوروبا والبرلمان هما شريكان في القرار، وكما يظهر من المفاوضات الجارية فإن المجلس والبرلمان يرغبان بممارسة دوريهما مليا[4]، كما يتم تحديد برامج سنوية في إطار هذه الاستراتيجية للميزانية وتتوزع الميزانية بنسبة ثلثين لمنطقة المتوسط وثلث لمنطقة شرقي أوروبا هذا وتحتل زيادة دور المجتمع المدني في مكانا جيدا بين أهداف الأداة المالية سياسية الجوار والشراكة[5].

1- الوسائل المالية للسياسية الأوروبية للجوار والشراكة:

وقد تم إقرار جملة من المساعدات المالية على فترتين، هما:

- (2000-2006): استفادت خلالها الدول التي دخلت في هذه السياسية من حوالي (8.5 مليار أورو)، وبخصوص دول المغرب العربي، فقد استفادت خلال فترة (2004-2006) من

[1] شهرة عديسة، المرجع السابق، ص 30.

[2] لعور راضية، المرجع السابق، ص 585.

[3] محمد مطاوع، المرجع السابق، ص 12.

[4] جيسلين غلاوسون ديشوم، المرجع السابق، ص 03.

[5] مهدي بوعكومة، العلاقات الأورو- متوسطية في إطار سياسية الجوار الأوروبية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. المجلد الخامس، العدد 01، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، الجزائر، جوان 2018، ص 99 و100.

(13.5 مليار أورو)[1]، وهو تقريبا ضعف المبلغ المخصص لبرنامج TACISو MEDAفي الفترة بين 2000-2005[2].

- (2007-2013): ستستفيد هذه الدول من حصة (12-15 مليار أورو)، أي بزيادة مقدارها (75%) مقارنة بالمرحلة الأولى[3].

ويجب الإشارة أن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة استبدلت بـ " الآلية الأوروبية للجوار" في عام 2011 ولكي تدخل حيز تنفيذ في 2014 وتم تغيرها بسبب زيادة إجمالية للميزانية في تمويل الشركاء في الجوار والتي تقدر لفترة 2014-2020 بـ 18.2 مليار يورو[4]، وسيحدث الاتحاد الأوروبي ويلائم استراتيجيا أدوات المساعدة الفنية (تايكس والتوأمة)[5] لتقديم دعم مخصص، وسيستمر الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة في العمل معا لضمان وصول المساعدة المالية للاتحاد الأوروبي إلى المستفيدين المستهدفين وعدم تحويلها عن طريق الاحتيال.

وستشكل أجندت الشراكة وأولوياتها أساسا لوضع أولويات المساعدة، وستعكس المخصصات الثنائية للبلدان الشريكة أولويات السياسية الأوروبية للجوار ومستوى طموحاتها، وسيستمر الالتزام بالإصلاح وتنفيذه لتوجيه تخصيص الأموال وفق البرنامج المظلة للسياسة الأوروبية للجوار[6].

2- آليات عمل الأداة المالية للسياسة الأوروبية للجوار:

- سوف يتم تنظيم عمل الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة كالتالي[7].

- برامج إقليمية أو شمولية: سياسة الجوار، منطقة شرق أوروبا، منطقة المتوسط.

---

[1] جعفر عدالة، المرجع السابق، ص 325.

[2]- Bichara Khader, l'europe pour la méditerranée: de Barcelone à Barcelone (1995-2008) op,cit ; p148.

[3] جعفر عدالة، المرجع السابق، ص 325.

[4] مهدي بوعكومة، المرجع السابق، ص 100.

[5] يقصد بآلية التوأمة: وضعت هذه آلية لمساعدة البلدان المرشحة للحصول على المهارات والخبراء الازمة لتنفيذ تشريعات الاتحاد الأوروبي وتطبيقها، كما تم تفعيلها منذ عام 2004 في منطقة الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (Ievp) للمزيد من المعلومات انظر إلى:

مهدي بوعكومة، المرجع السابق، ص 101.

[6]تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق- مراجعة السياسية الأوروبية للجوار، المرجع السابق، ص 21.

[7]جيسلين غلاسون ديشوم، المرجع السابق، ص 04.

– برامج مواضيع متخصصة – حقوق الإنسان، الديمقراطية، الهجرة، اللجوء، البيئة ومكافحة الفقر، سوف يتم تحديد منظور متعدد السنوات لكل موضوع، على أن يتم لاحقا تحديد برامج سنوية[1].

– آلية التعاون عبر الحدود: والهدف من هذه الآلية هو تعزيز التعاون وقد يشكل أولوية رئيسية لسياسية الجوار في الاتحاد الأوروبي بين مناطق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والهدف الرئيسي منها هو تدعيم التنمية المستدامة على جانبي الحدود الأوروبية وقد خصص لها ميزانية تقدر ب 1.1 مليار يورو ولفترة 2007 إلى 2012[2].

– برامج لكل بلد (أكثر من 60% من ميزانية الأداة المالية لسياسية الجوار والشراكة).

– برنامج الحكم الراشد: (من أجل تقديم مساعدة أكبر للبلدان التي وقعت على خطط، والتي تتقدم بالمجال).

– احتياطي للمشاريع الجديدة والإجراءات الاستثنائية (5%)[3].

الفرع الثاني: أوجه المساعدات المالية المقدمة إلى الدول المغاربية

حدد المشاركون أوجه التعاون المالي ومدى إمكانية تطويره للمساهمة بشكل فعال في بناء منطقة تجارة حرة، وهذا برفع حجم القروض التي يمكن تقديمها من طرف بنك الاستثمارات الأوروبي والمعونات التي يمكن أن تمدها دول الاتحاد لدول جنوب المتوسط[4]، والهدف من ورائه هو دعم الاستقرار في هذه الدول هذا في الشق السياسي، أما في المجال الاقتصادي فهو يهدف إلى تهيئة اقتصاديات هذه الدول لإقامة منطقة التبادل الحر. وتدعيم التعاون في المجال الثقافي والإنساني[5].

---

[1]قشيدة صوراية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة حالة الشراكة الجزائرية الأوروبية للمساهمات– " فينانيب"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011–2012، ص 165.

[2]مهدي بوعكومة، المرجع السابق، ص 100.

[3]قشيدة صوراية، المرجع السابق، ص 165.

[4]توري منير، المرجع السابق، ص 868.

[5]فيصل بهلولي، المرجع السابق، ص 114.

أولا: المساعدات المالية لتونس

تتميز تونس في المجال المغاربي بانفتاحها الاقتصادي، ما جعلها من أكثر البلدان المغاربية مرونة في الاندماج في المشاريع الاقتصادية الأوروبي على وجه التحديد[1]، حيث استفادت تونس في برنامج ميدا 1 من 1996-1999 من غلاف مالي قدره 428 مليون يورو أوروبي[2]، إلا أن المدفوعات بلغت 168 مليون أورو فقط، أي بنسبة 39% من الأموال المتعهد بها[3]، فيما كانت حصتها خلال سنة 2004 ما يعادل 24 مليون أورو وقد استطاعت تونس بفضل برامج ميدا للشراكة تحسين الوضعية التأهيلية ل 600 مؤسسة مما سمح لها مخصصات مالية ومساعدات إضافية 100 مليون أورو عن حصتها الأصلية في برنامج ميدا، وهي تونس حاليا من برنامج رفع الحواجز الجمركية[4].

أما خلال برنامج "ميدا 2" فقد بلغت التعهدات 447 مليون أورو وهو مبلغ غير بعيد عن المبلغ المخصص من خلال" ميدا 1"، المدفوعات فقدبلغت 400 مليون أورو أي بنسبة 89%، وبالتالي فقد غطت المدفوعات نسبة كبيرة من الالتزامات المخصصة لهذه المرحلة[5]، كما عرفت التحرير الكلي للتجارة في السلع المصنعة محليا، والمنتجات الصناعية التونسية تكون معفاة بموجب الاتفاقية من أي رسوم[6].

أما حجم القروض الممنوعة لتونس للفترة 1995-2002 وصلت إلى 1.075 مليون أورو[7].

وبفضل خبرة بنك الاستثمار الأوروبي وشراكته المبنية على الثقة والتي تربط بالشعب التونسي منذ العديد من السنوات، وفر البنك الخاص بالاتحاد الأوروبي 1.4 مليار يورو منذ اندلاع الثورة في

---

[1] لعور راضية، المرجع السابق، ص 589.

[2] مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع، السنة الرابعة، طرابلس، ليبيا، 2009، ص56

[3] صالحي سلمى، دراسة تقييمية لواقع الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية حالة: تونس والمغرب ومصر وتركيا والجزائر، مجلة العلوم التجارية، المجلد 14، العدد 19، الجزائر، جوان 2015، ص 56.

[4] Nicole grimaid, op, cit, p 27.

[5] صالحي سلمى، المرجع السابق، ص 56.

[6] مجلة الجامعة المغاربية، المرجع السابق، ص 57.

[7] صالحي سلمى، المرجع السابق، ص 57.

2011 لصالح تمويل مشاريع في القطاعين الخاص والعام واللذين عبآ تمويلات جديدة بلغت 3.4 مليار يورو[1] وفي سنة 2015، بلغت قروض البنك الأوروبي للاستثمار 200 مليون أورو.

كما التزم البنك الأوروبي للاستثمار بما مجموعة 90.5 مليون أورو لفائدة آلية الجوار للاستثمار في تونس خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2015. وبفضل هذه الآلية يستطيع الاتحاد الأوروبي تقديم منح تكميلية للقروض الممنوحة من قبل المؤسسات الأوروبية العاملة في مجال التنمية (البنك الأوروبي للاستثمار، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الألماني للتنمية)[2].

وستستفيد من مخصصات تمويل قد تصل إلى 2.5 مليار يورو بحلول عام 2020 لدعم النمو الشامل والمستدام الذي يشكل مصدرا لتوفير فرص عمل الشباب[3]

وخلال الفترة الممتدة بين 2011 و2013. حصلت تونس على 445 مليون أورو للمساعدة على التنمية في إطار الآلية الأوروبية من أجل الجوار والشراكة، وهو ما يقارب ضعف المبلغ الأولي الذي خصص لتونس هذه الفترة، ومعظم التمويل تم تخصيصه للتدابير الخاصة بدعم الاقتصاد والانتقال نحو الديمقراطية.

ففي إطار سياسة الجوار الأوروبية، تحصل تونس على دعم مالي من قبل الاتحاد الأوروبي، خاصة من آلية الجوار الأوروبية، إن الميزانية الارشادية للفترة التمويلية الحالية (2014– 2020) تتراوح بين 725 مليون و886 مليون أورو. هذه الميزانية سترتفع حتما في الفترة الممتدة بين 2017و2020 كما تم التأكيد على ذلك في البيان المشترك الصادر بعنوان" تعزيز دعم الاتحاد الأوروبي لتونس " وإلى ذلك، يعتزم الاتحاد الأوروبي الرفع من دعمه المالي

[1] بنك الاستثمار الأوروبي يعزز أنشطته في تونس بتمويل استثنائي: تونس 2020 قيمته 2.5مليار يورو، مقال منشور على موقع الأنترنت:

http.www.eib.org/in. La date de consultation 22/11/2018

[2] العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس، متوفر على موقع الأنترنت:

Http :// eeas.europa.eu/ hcadaquarters/ headquarters-home page- ar/ 16276/–العلاقات–وتونس–الأوروبي–الاتحاد–بين la date de consultation : 22/11/2018.

[3] بنك الاستثمار الأوروبي يعزز أنشطة في تونس بتمويل استثنائي: تونس 2020 قيمة 2.5 مليار يورو، الموقع السابق.

السنوي من خلال مجموعة من المنح قد يبلغ مجموعها 300 مليون أورو سنة 2017 كما يلزم الاتحاد بمواصلة هذا المستوى من الدعم إلى غاية 2020[1].

يشمل التعاون المالي عدة مجالات من أبرزها:

– تمويل المشاريع الهادفة إلى تحديث الاقتصاد التونسي.

– تحديث البنية التحتية.

– تشجيع الاستثمار الخاص وإيجاد فرص عمل جديدة.

– تمويل ودعم الصناعات التونسية وغيرها من النشاطات الاقتصادية الأخرى التي ستتأثر بالاستعداد لإقامة منطقة الازدهار المشترك في حوض البحر الأبيض المتوسط.

– دعم الإجراءات التي تتخذها تونس في المجال الاجتماعي.

– دعم سياسات التكييف الهادفة إلى تحقيق التوازن المالي، وإيجاد البيئة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية.

– تنمية ودعم العلاقات التجارية والمالية على اعتبارها أنها جزء لا يتجزأ من الحوار الاقتصادي المنتظم الجاري بين الطرفين[2].

وقد برهنت على قدراتها الواسعة في امتصاص المبالغ المخصصة من خلال ما قامت به من إصلاحات أعطت نتائج ملموسة[3].

ثانيا: المساعدات المالية للمغرب

التعاون في المجال المالي بحيث استفادت المغرب من مساعدات مالية أوروبية في شكل هبات ضمن برنامج ميدا على فترتين، تمتد الأولى من عام 1995إلى 1999 وتغطي برنامج ميدا الأول (MEDA 1)[4].

خصص 600 مليون أورو كالتزامات من خلال " ميدا 1" إلا أن المدفوعات بلغت 128 مليون أورو فقط، أي بنسبة 19 % من الأموال المتعهد بها، وهي نسبة لا تكفي النهوض

[1] العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونسي، الموقع السابق.

[2] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم. المرجع السابق، ص 65

[3] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية، حالات دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص 178.

[4] مهدي بو كعومة، العلاقات الأورو– مغربية في إطار سياسة الجوار الأوروبية 2005–2012، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 14، لبنان، يناير 2018، ص 82.

بالصناعة المغربية[1]، ثم الفترة الثانية من عام 2000 إلى 2006 وتغطي برنامج ميدا الثاني (meda2)[2]، فقد خصص للمغرب 812 مليون يورو، صرف منه 656 مليون[3].

ونجد أن ميدا الأول يمثل ثلاثة أضعاف المساعدات التي قدمت للمغرب فيما يتعلق بالبروتوكولات المالية السابقة، وأما الميدا الثاني عرف زيادة كبيرة في المبالغ المخصصة للمغرب في إطار هذا البرنامج الذي ركز على تنفيذ اتفاقية الشراكة التي تهدف إلى تعزيز فرص العمل والنمو والحد من الفقر[4]، وبلغت القيمة الإجمالية للمساعدات المالية الأوروبية في إطار برنامج ميدا 1472 مليون يورو[5].

إن أهم ما يميز اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع المغرب عن باقي اتفاقيات الشراكة مع الدول المغاربي أخرى هو احتوائها على ملف تابع من خصوصية المغرب، وهو الملف المتعلق بقطاع الصيد البحري وقد كانت الاتفاقيات بين طرفين حول هذا الملف مستقلة عن اتفاقية الشراكة سنة 1996، لكن ديناميكية المفاوضات الأوروبية المغربية خلقت علاقة فعلية بين مضمونها ومضمون الشراكة[6].

بحيث لفترة 1995 إلى 1999 الاتحاد الأوروبي ما يقدر ب 355 مليون إيكو لتطوير الصيد البحري في المغرب ومع نهاية هذه المعاهدة تم إبرام اتفاق آخر في جويلية 2005 بعد مفاوضات طويلة وصعبة وكان في النهاية اتفاق لسماح للبواخر الأوروبية من صيد في البحار المغربية مقابل

[1] صالحي سلمى، المرجع السابق، ص 55.

[2] مهدي بوكعومة، العلاقات الأورو–مغربية في إطار سياسية الجوار الأوروبية 2005–2012، المرجع السابق، ص 82.

[3] إبراهيم بوجلخة، المرجع السابق، ص 138.

[4] مهدي بوكعومة، العلاقات الأورو–مغربية في إطار سياسية الجوار الأوروبية 2005–2012، المرجع السابق، ص 83.

[5] السبعاوي يوسف خليل إبراهيم، الصعوبات التي تواجه اتفاقيات الشراكة العربية–الأوروبية، حالة مصر والمغرب، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص 169.

[6] المديني توفيق، المغرب العربي ومأزق الشراكة الأوروبية – المغاربية، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، لندن، 2004، ص 147.

مساعدات مالية تقدر ب 36 مليون يورو في إطار ميدا الثاني[1]، وقد بلغ حجم تمويل بنك الاستثمار الأوروبي للمغرب 1 مليون أورو خلال الفترة من 1995 إلى 2002[2].

وأما فيما يخص المساعدات المالية المخصصة للمغرب لتنفيذ سياسية الجوار الأورو الأوروبية حيث نجد أن قبل إطلاق الآلية الأوروبية للجوار والشراكة كان المغرب من أكبر المستفيدين من برنامج " ميدا 1 و2 " وكان ذلك حتى سنة 2006 وتقدر الأموال الممنوحة للمغرب حتى 2006 ب 1040 مليون يورو وهو أكبر مستفيد في منطقة جنوب المتوسط، ولكن منذ جويلية 2007 استبدل برنامج "ميدا " بالآلية الأوروبية للجوار والشراكة وهو الاطار التعاوني بين المغرب والاتحاد الأوروبي[3]، يخصص البرنامج الارشادي الوطني للفترة 2007 – 2010 مبلغ قدر ب 654 مليون أورو[4].

ويعتبر المغرب أكبر دول الجنوب استفادة من سياسية الجوار حيث حصل سنة 2010، على 1 مليار و800 مليون درهم لدعم البرامج الهامة لصالح المواطنين المغاربة، وكذا التوقيع على برنامج جديد بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، في يوليو/ تموز الماضي 2010 لفترة 2011 – 2013 وصل الدعم المالي الأوروبي إلى أكثر من 2 مليار درهم سنويا، مع التركيز على التعاون في مجال سياسات الإصلاح ذات الأولوية[5]، لدعم الأولويات الخمس التالية التي تم تحديدها للتعاون المالي:

- تطوير السياسيات الاجتماعية.
- التحديث الاقتصادي.

---

[1]مهدي بوكعومة، العلاقات الأورو– مغربية في إطار سياسية الجوار الأوروبية 2005 –2012، المرجع السابق، ص 83 و84.

[2]صالحي سلمى، المرجع السابق، ص 57.

[3]مهدي بوكعومة، العلاقات الأورو – مغربية في إطار سياسية الجوار الأوروبية من 2005 إلى 2012، المرجع السابق، ص 90.

[4]سكينة حملاوي، واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة، دراسة حالة الشراكة الأورو متوسطية – دول المغرب العربي – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/ 2012، ص 166.

[5]محمد صالح، الإطار القانوني للعلاقات المغربية الأوروبية، متوفر على موقع الأنترنت:
http://www.ahewrar.org/debat/show.art.asp aid=292046 la date de consultation : 23/11/2018.

- الدعم المؤستي.
- والحكم الرشيد وحقوق الانسان.
- حماية البيئة[1].

مع العلم أن نهاية خطة العمل كانت في 2010، ولكن مع المفاوضات لمخطط عمل لفترة 2013 – 2017 ثم تمديدها إلى غاية 2012 خطة 2005، وهذا قصد مواصلة الإصلاحات وتنفيذ سياسية الجوار الأوروبية في المغرب ولهذا التمويلات والمساعدات الفنية كانت طول فترة 2005 حتى2012[2].

فإن الشراكة التي تم اقتراحها من طرف الاتحاد الأوروبي للمغرب لم تقدم في إطار تصوير للانتقال من دولة شريكة إلى دولة عضو[3].

ثالثا: المساعدات المالية للجزائر

لقد خصص الاتحاد الأوروبي للجزائر في إطار برنامج Medaللفترة 1995 – 2006 مبلغ 502.8 مليون أورو، هذا المبلغ يتم منحه على مرحلتين[4]، يشمل الفترة 1995 – 2000 بمبلغ مالي قدر ب 164 مليون أورو في حين أن المبلغ المسدد فعلا فقد بلغ 30 مليون أورو فقط خلال الخمس سنوات (1995 –1999)[5].

لقد كانت المنح الموزعة في إطار برنامج ميدا 1 موزعة على النحو التالي:

- 79% من الغلاف المالي لدعم التحول الاقتصادي (129 مليون أورو).
- 18% لتسهيل التعديل الهيكلي (30 مليون أورو).
- 03% لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي (5 مليون أورو)[6].

---

[1] سكينة حملاوي، المرجع السابق، ص 166.

[2]مهدي بوكعومة، العلاقات الأورو مغربية في إطار سياسية الجوار الأوروبية 2005 –2012، المرجع السابق، ص 92.

[3]السبعاوي يوسف خليل إبراهيم، المرجع السابق، ص 122.

[4]شطاب نادية، سلامة وفاء، أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري، مجلة المعارف، السنة العاشرة، العدد 20، جامعة البويرة، جوان 2016، ص 274.

[5]ولد بومعزة صونيا، دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية– الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري (2005 إلى 2014). مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 15، لبنان، فبراير 2018، ص 37.

[6]براق محمد، ميموني سمير، المرجع السابق، ص 15.

ما يعادل 18% فقط من مجموع التعهدات الكلية لهذه المرحلة، وهي نسبة بعيدة لا تسمح بتغطية جميع الإصلاحات المقررة في تلك المرحلة[1]، أما الفترة الثانية فهي تغطي الفترة 2000- 2006 في إطار برنامج MEDA2 بمبلغ 338.8 مليون أورو[2]، وفي سنة 2000 برمجة ميزانية إضافية قدرت ب 30.2 مليون أورو[3].

حيث لم تستفيد الجزائر بصفة فعلية إلا بمبلغ 105 مليون أورو من مجموع 396.8 مليون أورو بنسبة تسديد 26% فقط خلال الفترة من 1995 -2005[4].

كما استفادت الجزائر من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، حيث تحصلت على 764.4 مليون أورو خلال الفترة 1996 -2002، أي ما يعادل 11.53% من مجموع القروض المخصصة للشركاء المتوسطين[5]، ووصلت نسبة تسديد هذه القروض خلال هذه الفترة ب 47% أي تحصلت الجزائر فعليا على قيمة 350.808 مليون أورو ويرجع ذلك للتأخر في إنجاز المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض بالإضافة إلى عدم تقديم القروض الخاص بدعم القطاع الخاص في الجزائر[6]، بسبب تأخر تنفيذ برامج الخوصصة وقلة استعمال طريقة التمويل برؤوس الأموال ذات المخاطرة في الجزائر بشكل واسع[7].

كما استفادت الجزائر في إطار الصندوق اللإستئماني الخاص بالهيئة الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة في ماي 2005 بمبلغ 195 ألف يورو لدراسة حصول الشركات الصغيرة على الأشكال المستدامة للتمويل الخارجي (القطاع المالي)[8].حيث استفادة الجزائر من مخصصات مالية من خلال البرنامج التوجيهي الوطني للفترة (207-2010) بمبلغ 220 مليون أورو[9]، بمعدل 55

---

[1]صالحي سلمى، المرجع السابق، ص 56.

[2]شطاب نادية، سلامة وفاء، المرجع السابق، ص 274.

[3]RAPPORT ANNUEL DU PROGRAMME MEDA 2000 LA COMMISSION AU CONSEIL ET AU PARLEMENT européen commission des communautés européennes BRUXELLES Belgique 2001 p 28

[4] ولد بومعزة صونيا، المرجع السابق، ص 38.

[5]شهرزاد زغيب، المرجع السابق، ص 345.

[6]براق محمد، ميموني سمير، المرجع السابق، ص 16.

[7]شهرزاد زغيب، المرجع السابق، 345.

[8]femip rapport annuel 2012 p 70 sur le site:
htt : www. eid europa eu /attachements / country / femip-annuel-2012-ar-pdf.
La date consultation 26 / 11/218

[9] شهرة عديشة، المرجع السابق، ص 33.

مليون أورو سنويا، وشملت هذه المساعدات دعم الشركات الصغيرة، والتنويع الاقتصادي، وتعزيز المؤسسات الحكومية والقانونية وتحسين التعليم ومعالجة المياه[1].

استفادت الجزائر من مخصصات مالية من خلال البرنامج التوجيهي الوطني (2011-2013) في إطار الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة بمبلغ 172 مليون أورو واستفادة بمبلغ 57.33 مليون أورو كمتوسط سنوي[2]، هذه الإعانات وجهة لقطاعات مختلفة[3].

وفي إطار السياسية الأوروبية للجوار خصص الاتحاد الأوروبي الجزائر اعتمادات مالية لهذا الغرض، ومن شأن اعتمادات الآلية الأوروبية للجوار أن تتراوح بين 221 و270 مليون يورو في الفترة 2014-2020، وستخصص 121 إلى 148مليون منها للفترة 2014-2017 وستسخر معظم الاعتمادات 60% لبرامج في الميدان الاجتماعي والاقتصادي، أي اصلاح سوق العمل واستحداث الوظائف، ودعم إدارة الاقتصاد وتنويعه[4].

ويبقى نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مرهونا بالحصول على المزيد من الدعم المالي والفني الممنوح من الاتحاد الأوروبي[5].

المطلب الثالث: تقييم البعد الاقتصادي والمالي في الشراكة.

إن إنشاء منطقة يبادل بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية تعتبر جوهر الاستراتيجية التي أرسى معالمها مؤتمر برشلونة في 27 و28 نوفمبر 1995، فمنطقة التبادل الحر تبرز خلل كبير في موازين القوى[6]. هو اللاتكافؤ بين مجموعتي ضفتي المتوسط[7]، والجدير بالذكر أن البعد المالي لاتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط لا يمكننا تقديره بمعزل عن المحاور

---

[1] شطاب نادية، المرجع السابق، ص 276.

[2] commission européenne, instrument européen de voisinage et partenariat, programme indicatif national 2011-2013, Algérie, p 08-09.

[3] انظر الملحق رقم 04: حول الاعانات المالية في إطار الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة ievp خلال الفترة 2007-2013.

[4] الاتحاد الأوروبي والجزائر، متوفر على موقع الأنترنت:
http//:www.diplomatie.gouv.fr.algerie.la date de consultation : 27/11/2018.

[5] شطاب نادية، سلامة وفاء، المرجع السابق، ص 277.

[6] قطاف ليلى، اتفاقية الشراكة الأوروبية- الجزائرية، محاضرة ألقيت في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 04.

[7] محمد الشريف منصوري، نحو سياسية جديدة للتعاون ما بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي، مجلة منتدى الأستاذ، العدد 5و6، قسنطينة، ماي 2009، ص 143.

الاقتصادية والسياسية لهذه الاتفاقيات، فإذا كانت الجهة المستقبلة هذه القروض والاعانات والمنح بحاجة ماسة إليها من أجل إعادة بناء اقتصادياتها بما يواكب التطورات العالمية الحاصلة، فإنه من الجانب الآخر المتمثل في الاتحاد الأوروبي الذي يفرض شروطا قاسية من أجل تلبية تلك المطالب سواءا كانت تتعلق بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي[1]، وهو ما جعل محاولات الشراكة تنحو منحا آخر هذاما يدعونا إلى محاولة تقدير وتقييم البعدين لمسار الشراكة بين الطرفين.

الفرع الأول: تقييم البعد الاقتصادي.

إن المتتبع للسياسات الأوروبية في المنطقة المغاربية يلاحظ تعامل الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة مع دول مغاربية بشكل منفرد خاصة مع الفارق الشاسع في المستوى الاقتصادي يسن ضفتي المتوسط مما يصب في صالح الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي لي يسعى بالأساس لتوسيع نفوذه الاقتصادي والسياسي لمنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى[2]، مما يرجح ثقل المركز مقارنة مع الأطراف، بحيث تتميز بتبعيةاقتصادية واجتماعية لأطراف نتيجة للعلاقة غير المتكافئة بين الطرفين[3]، ويعود ذلك إلى سببين اثنين: الأول هو عدم توازي الشراكة، لأنها تخدم الاتحاد وهو الطرف الأقوى، والثاني هو إلغاء القيود الجمركية، مما يدخل المنتجات المصنفة إلى السوق الأوروبية[4]، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي في الدول المتوسطية، وسيدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة من الاتحاد، بدلا من السلع المحلية، بسبب المكاسب المرتبطة بالكفاءة والأسعار[5].

المنتجات الزراعية من المنتجات الحساسة بالنسبة للاتحاد الأوروبي حيث يطبق السياسية الزراعية المشتركة والتي يتم بموجبها دعم المنتجين الأوروبيين وحماية الإنتاج الزراعي الأوروبي وبما أن هذا الإنتاج يمثل نسبة مهمة من الصادرات المغاربية (تونس، المغرب) تجاه الاتحاد الأوروبي لم يتم تحديد رزنامة للتفكيك التدريجي للمنتجات الزراعية في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد

---

[1] مراد خروبي، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر ومصر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص 231.

[2] جعفر عدالة، المرجع السابق، ص 329.

[3] أمين البار، منير بسكري، المرجع السابق، ص 89.

[4] سهام حروري، المرجع السابق، ص 351.

[5] بلحسن سارة نبيلة، المرجع السابق، ص 173.

الأوروبي، كما أن المنتجات الزراعية المصنعة تتعرض لمعاملة خاصة من الاتحاد الأوروبي حيث تفرض عليها رشوم جمركية[1].

ومن خلال ما سبق ذكره فإن تحرير التبادل التجاري بين الأطراف يجب أن يكون منسقا كما ونوعا، ومشروطا مع الهدف الأساسي الذي من المفروض أن تبنى عليه خطة الشراكة، ألا وهي التنمية المؤزرة والسليمة والسريعة لكل الأطراف وخاصة الأقطار النامية[2].

تتركز الشراكة على التبادل الصناعي الحر[3] بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي وهذا تنفيذ لاتفاق إقامة منطقة للتجارة الحرة الأورو مغاربية، يدعم المؤسسات الصناعية الأوروبية التي تستفيد من توسيع صادراتها نتيجة انفتاح السوق المغاربية مع تقليص نسب التعريفات الجمركية وتسهيل دخولها إلى السوق المغاربية، في المقابل يخلق هذا الانفتاح تحدي للمؤسسات الصناعية المغاربية[4]، قد يشكل عقبة في طريق العمل على إنتاج هذه الصناعات في الدول المغاربية، وقد ينتج من ذلك أن تتخصص هذه الدول بإنتاج المواد الأولية والسلع الزراعية والخدمات السياحية والسلع المصنعة الخفيفة ذات التقنية غير المتقدمة، ما من شأنه أن يؤدي إلى تكريس التخلف الكلي أو النسبي في هذا المجال[5]، اختفاء الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PME)، الغير قادرة على مواجهة المنافسة في المنطقة لعدم تكافؤ الفرص، وأن المستفيد الأول هي بلدان الاتحاد الأوروبي خاصة في الآجال القصيرة، لأننا لا نتوقع إقامة شراكة حقيقية في مجال الاستثمارات والتنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية، لحد تنافسيتها مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، التي تستقطب رؤوس الأموال الأوروبية، التي تفضل حاليا الاستثمار فيها خاصة في الصناعات التكنولوجية نتيجة لوفرة اليد العاملة المؤهلة علميا وتكوينيا[6].

---

[1] seifeddine muaz, « the impact of euro-méditerranéen partnership on the agriculture sector of jordon, palestine, syria, lebanon and egypt », research n : fem 21-03 femise research program in collaboration with, university of jordan, jordan, 2004, p 381.

[2] لخضر عزي ومحمد يعقوبي، الشراكة الأورو متوسطية وآثاره على المؤسسة الاقتصادية، مجلة يعقوبي، الشراكة الأورو متوسطية وآثاره على المؤسسة الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية (إلكترونية)، العدد 14، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أكتوبر، 2004، متوفر على موقع الأنترنت:
http://www.politics-dz.com/community/threads/alshark-alaurumtusti-uathrxa-yl-alm-ss-alaqtsadi.10205/ la date de consultation: 01/12/2018.

[3] سهام حروري، المرجع السابق، ص 351.

[4] boussata, Mohamed, implication fixal et commerciales des accords, de zle, les cas du maroc avec l'ue, la Tunisie et l'egypte, revue marociane d'aministration et dudéveloppement local, n :33, septembre 2000, p 98.

[5] علي الحاج، المرجع السابق، ص 251 -252.

[6] محمد الشريف منصوري، المرجع السابق، ص 143.

يمكن الاستخلاص أن دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) لم تحقق النتائج المرجوة في تأهيل نسيجها الصناعي لدخول مرحلة جديدة من الانفتاح رغم التباين المحقق فيما بينها باعتبار المستفيد الأول هو الاتحاد الأوروبي من هذه الاتفاقيات، وهذا راجع للتنسيق شبه معدوم بين هذه الدول خاصة في خلق غطاء ولو معنوي يساعدها على ضمان أسواق بديلة داخليا في إطار شراكة إقليمية تضمن على الأقل الآثار التي يمكن أن تنجم عن المنافسة الهائلة التي تفرضها المنتجات الأجنبية على هذه الدول، (اقتصرت فقط على تنظيم بعض الملتقيات الجهوية حول الموضوع)، أما الجانب الأخر هو محاولة تطبيق برامج التأهيل دون الأخذ بعين الاعتبار بعض الأبعاد[1]، حيث يقر المحللون الاقتصاديون المهتمون بالشأن المغاربي إلى أن ثلث المصانع المغاربية ستقفل بمجرد رفع الحواجز الجمركية على المنتجات الصناعية الأوروبية، فضلا عن أكثر من مئات الآلاف من العمال سيحالون على البطالة[2].

إلا أن التعاون الاقتصادي والانفتاح التجاري المعلن عن منطقة المتوسط لم يحصل على أرض الواقع[3]، وعليه فإن خلفية إنشاء منطقة للتبادل الحر الأورو– مغاربي ترتكز بالأساس على أهداف استراتيجية أمنية بالدرجة الأولى فهي تؤسس للتخفيف من مخاطر الاضطرابات الأمنية أولا ثم في مرتبة لاحقة التخفيف من المستويات التصاعدية لتدفقات الهجرة من الجنوب نحو الشمال[4]، التي تعيق الشراكة، فإن الانغلاق التجاري الأوروبي على الدول المتوسطية وشح الاستثمارات داخلها، يمثل العائق الأول[5]، لتكريس دور الدول المغاربية كمستودع للمركز وكسوق لتصريف منتجاته[6].

---

[1] جلول بن عناية وآخرون، المرجع السابق، ص 132.

[2] إبراهيم بلكيلاني، الشراكة الأوروبية– المغاربية مشروع بلا مستقبل– ثقافة وفنون– العدد 1745– الاثنين 08 تشرين الثاني 2004، مقال متوفر على موقع الأنترنت:
http:forum.univbiskra.net/index.php ? topic=21. La date de consultation : 02/12/2018.

[3] بلحسن سارة نبيلة، المرجع السابق، ص 173.

[4] لعور راضية، المرجع السابق، ص 573

[5] بلحسن سارة نبيلة، المرجع السابق، ص 173.

[6] أمين البار، منير بسكري، المرجع السابق، ص 89.

الفرع الثاني: تقييم البعد المالي.

إذا حاولنا تقييم التعاون المالي نجد أن 26% فقط من الأموال المخصصة في " ميدا 1" تم تصرفها، وتعود الأسباب إلى المفوضية وتعقيدات آلياتها وشروطها المجحفة، وإلى تغليب المصالح الفردية لبلدان الاتحاد[1].

بحيث نجد أت الجزائر جاءت في المراتب الأخيرة بين الدول المغاربية، ليس فقط فيما يخص المبالغ المدفوعة فعليا، وإنما من حيث المبالغ المخصصة أيضا، إذا لم يخضض لها إلا مبلغ 164 مليون أورو خلال الفترة 1995- 1999 (MEDA1) في الوقت الذي يخصص فيه للمغرب 656 مليون أورو، وتونس 428 مليون أورو، وما قيل عن ضعف المبالغ المخصصة للجزائر مقارنة بباقي الدول الشريكة خصوصا المغاربية منها، وكذلك ضعف نسب الدفع الفعلية في إطار MEDA1[2].

كما أن الاتحاد الأوروبي لم يوافق إلا على 5.3 مليار أورو، كميزانية لـ "ميدا2"، رغم أن المفوضية طلبت أن تكون الميزانية 6.7 مليار أورو[3].

كما تقدم البنك الأوروبي للاستثمار 10 مليار أورو كقرض (1995- 2005) ولكف كل هذا الجهد المالي لم يتم استغلال إلا قدر قليل سنة أو أنه استغل بطريقة غير فعالة أو غير سليمة أو ثم تحويله[4].

ومرد ذلك على أن الجانب الأوروبي هو الفاعل الرئيسي في عملية الشراكة، بينما الجانب العربي يقف موقف المتلقي لكل ما يصدر عن الآخر وبالتالي يبقى عاجزا عن دعم أو حتى وقف عملية الشراكة، وهذا ما يؤكده الجانب الأوروبي باعتبار أن سياسية الجوار ما هي إلا تعزيز لاتفاقيات برشلونة، ولكنها في نفس الوقت تأكيد لعدم التعامل مع المنطقة ككتل إقليمية وإنما كأقطار متفرقة[5]، تهدف بالدرجة الأولى إلى ضمان بقاء السوق المغربية مفتوحة أمام المنتجات

[1] بلحسن سارة نبيلة، المرجع السابق، ص 174.

[2] شطاب نادية، سلامة وفاء، المرجع السابق، ص 275.

[3] بلحسن سارة نبيلة، المرجع السابق، ص 174.

[4] لعور راضية، المرجع السابق، ص 580.

[5] Benita ferrero- waldner, «the barcelona process, ten years on», office for official publications of the european communities, Luxembourg, 2005, p01.

المصنوعة في أوروبا وضمان أن تستمر السوق المغربية قادرة على خدمة الدين الخارجي[1]، وهذا ما جعل آثار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سلبية، مساعدة على التهميش والفقر.

ومهما تكن الإعانات المالية إلا أن البعض يعتقد أنها لم تصل إلى ما كانت تصبوا إليه دول الضفة الجنوبية لتغطية حاجياتها وإقامة الإصلاحات الهيكلية، كما أنها أيضا بعيدة عن تلك الطموحات والوعود التي يرمي الاتحاد الأوروبي للوصول إليها، وفي المقابل نجد أن غزارة هذه المعونات اتجهت نحو دول أوروبا الوسطى والشرقية دون مراعاة خصوصيات هذه الدول[2]

المبحث الثالث: البعد الثقافي والاجتماعي والإنساني

الشراكة في المجال الاجتماعي والثقافي والإنساني، وهي السلة التي جاءت مكملة للمضامين السياسية والأمنية، والاقتصادية سابقة الذكر[3]، حيث المشاركون في المؤتمر على أن التقاليد الثقافية والحضارية على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات، والتبادلات الإنسانية، العلمية والتكنولوجية، تعد عاملا أساسيا في تقارب وتفاهم الشعوب وتحسين النظرة المتبادلة بينهم[4]، وقد جاء في مضمونها التركيز على 21 موضوعا تراوحت بين[5] دور المرأة في هذا المجال، والاهتمام بالتعليم والتأهيل الشباب والمشاركة في التدابير الصحية والمعيشية للسكان ودعم المؤسسات الديمقراطية وتوطيد دولة القانون والتعاون الوثيق في مجالات التصدي للهجرة غير الشرعية ومكافحة المخدرات وظاهرة الاجرام الدولي والفساد ومختلف مظاهر العنصرية[6]، نلاحظ أن المسائل التي تضمنها هذا المحور الثالث في إعلان برشلونة لا تقل أهمية عن المحوران الأول والثاني، لأنه لا مناص من الحديث عن إقامة شراكة سياسية واقتصادية دون إقامة شراكة بين الشعوب قوامها تدخل الثقافات واحترام الاختلاف الدينية والثقافية والاجتماعية والإنسانية التي تعتبر

---

[1] سمير أمين وآخرون، استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006– 2007، ص 50.

[2] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 308.

[3] لعور راضية، المرجع السابق، ص 574.

[4] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 308.

[5] لعور راضية، المرجع السابق، ص 574.

[6] تقويم أثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة العربية، إعداد المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان، أكتوبر 1999، ص 93.

أحد الجسور الأساسية لدعم الاستقرار وبناء وتأمين السلام، ومن هنا قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وهي كالآتي:

المطلب الأول: البعد الإنساني في الشراكة الأورو مغاربية

الاهتمام بالجانب الإنساني ليس وليد اليوم بل هو محور أساسي في أي علاقة أو في أي شراكة بين طرفين أو مجموعة أطراف، إذن فالجانب الإنساني قيمة ثابتة في أي علاقة ولا يمكن تجاهله، وبالتعمق اكثر في موضوع بحثنا، الشراكة الأورو مغاربية ومنذ تبلورها وفق إعلان برشلونة نلاحظ بأن الأطراف المعنية بهذه العملية راهنت كثيرا على هذا المحور وهذا ما نصت عليه هذه الاتفاقية في محورها الثالث حيث تضمنت عداد من المبادئ الأساسية التي تعهدت بها الأطراف المشاركة، وهذا فيما يخص المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية[1].

الفرع الاول:التعاقب الحضاري

بما أن الإنسانية قد عرفت في تاريخها حضارات مختلفة ومتنوعة، ربطت بينهما علاقات التفاعل، وبما أن الحضارة هي الشكل الأعلى للهوية التي تعبر عن الانسان وما أبدعه في التاريخ فإنه لا توجد في الحقيقة حضارة استقلت بنفسها، سواء في ظهورها أو نموها أو قوتها، فكل حضارة اقتبست من الحضارات التي كانت في زمانها، وهذا ما يسمى بالتثاقف الحضاري والذي يستتبعه التعاقب الحضاري، وعلى اعتبار أننا نعيش في عصر جديد سيطرت فيه الحضارة الغربية، التي حاولت أن تهمين على باقي الحضارات معتبرة نفسها مركزا وباقي الحضارات هامش، فقد ظهر نوع من الصداع والنزاع[2] بين الغرب والمسلمين فهذا أمر له أسبابه البشرية ولم يكن تنفيذا لأمر ديني سواء من المسلمين أو غيرهم إذا أن كل شكل من أشكال الصراع والنزاع بين الدول والمجتمعات والأمم الذي يؤدي إلى الحروب والكوارث والتحديات سيقضي بالنتيجة إلى الاضطرابات المجتمعية، بدأ من الحروب الصليبية ثم الحملات الاستعمارية مرورا بفرض ثقافتها على باقي الثقافات الأخرى.

---

[1] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 58.

[2] عبد الغني بوالسكك، من أطروحة صدام الحضارات في فلسفة صموئيل هنتنجتون إلى حوارها وتحالفها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة العلوم تخصص فلسفة عامة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014– 2015، ص 96.

اولا:نظرية صامويل هنتنغتون في الحضارات

إن الصراع ما هو إلا عبارة عن التطاحن من أجل إلغاء الأخر، فبعد بروز النظام الجديد المتمثل بالإمبريالية الأمريكية وخلق ما يسمى بنظام العولمة تصاعد في الفترات الأخيرة عدوان وتسلط هذا النظام على الشعوب الأخرى وانتهاك حقوقها والاعتداء عليها بأنواع الظلم والتعسف في ظل أطروحة مقيتة سموها بأطروحة "صراع الحضارات" وهي وجه آخر لقانون الغاب إذا يأكل القوي فيه الضعيف.

فنبعد الانهيار الاتحاد السوفياتي أخذ ساسة الغرب يشعرون أن العدو المقبل والوحيد هو الإسلام، فأخذوا يصرحون بأنهم يريدونه حربا صليبية هدفها القضاء على الإسلام وتدمير المسلمين[1].

ويقول ميشال بروند ينو:" هناك قوة قديمة تتعمق كذلك بين الساحل الشمالي والجنوبي للبحر المتوسط إلى درجة أنه يمكن القول إننا نعيش بالفعل وبشكل غير معلن أحيانا صراع حضارات[2].

وقد أكد صموئيل هينتغنون صاحب نظرية صدام الحضارات [3]عام 1993 على أن: الصراع القادم سوف لن يكون أيديولوجيا مثلما كان ابان الحرب الباردة بقدر ما سيكون صراعا بين الحضارات لا سيما الحضارة الإسلامية والغربية.

وقد جاءت هذه النظرية بناء على رسم صريح لاستراتيجية (لسياسية الغربية إزاء الأمة الإسلامية فهي إعلان صريح لمجمل العلاقات الدولية بين الغرب والإسلام كما يراها الغرب ويخطط لتنفيذها[4].

وكانت ساحة العالم الإسلامي بما فيها المتوسط، ساحة قدمت العديد من الأدلة على هذا بين أطراف الحوار من الضفتين الشمالية والجنوبية، والناتج بدوره عن عدم إعطاء قيمة كبيرة في هذا الحوار لعناصر الاشتراك والتلاقي بين الضفتين، والمتمثلة في المقومات الثقافية والحضارية

---

[1]إيمان نعيم العفراوي، التعايش الحضاري وانعكاساته الاجتماعية والفكرية والثقافية، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)، العدد 2، المجلد 37، العراق، 2011، ص 301.

[2]سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 60.

[3]صراع الحضارات حيث يراها صامويل هنتنغتون: أن أساس اختلاف الحضارات هو التاريخ، اللغة، والحضارة والدين، ولكن أهم العناصر خطرا هو الدين، فالصراع الحضاري في العالم هو صراع ديني، للمزيد من المعلومات راجع: عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط، الأبعاد والآفاق، المرجع السابق، ص 169.

[4]إيمان نعيم العفراوي، المرجع السابق، ص 301.

على حساب الجوانب السياسية والأمنية، أن الفشل في دعم المقومات الثقافية والحضارية، انعكس عنه اتساع دائرة العداء والعنصرية بين شعوب حوض المتوسط، حيث أن الأقليات المسلمة في أوروبا أضحت تتعرض لكل أنواع العنصرية والاقصاء، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، وهو ما انعكس حتى على المستوى الرسمي[1].

فإن المثير فيها هنا إصرار أمريكا على تشويه الهوية العربية الإسلامية وتصويرها بأبشع الصور والألفاظ واتهامها بمصدر الإرهاب وأنها ضد التطور وعاجزة عن مواكبة التغيير المطلوب عالميا[2].

الفرع الثاني: فكرة صدام الحضارات و تأثيرها على العلاقات الاورومغاربية

من أجل حصر هذا الموضوع بين طرفي البحث المقدم ألا وهو الشراكة الأورو مغاربية نوضح بأن هناك نقاشا واسعا حول الجانب الإنساني والثقافي والاجتماعي وهذا النقاش هو في تزايد مستمر فلا يمكن عزل المنطقة الأورو مغاربية عما يحدث على الصعيد الدولي كما سبق ذكره[3].

خاصة حادثة الاعتداء على مقر صحيفة " شارلي إبدو" في فرنسا (اقتحام ملثمين إثنين محسوبين على الإسلاميين المتطرفين مقر الصحيفة الساخرة بالرسوم الكاريكاتورية شارلي إبدو في باريس في 7 يناير 2015، لهذا الهجوم إلى مقتل 17 شخصا). وما تلاها من عنصرية على المسلمين والعرب في أوروبا[4].

نجد أن تنامي ظاهرة الأصولية الدينية التي ترى في العالم الغربي المسيحي محل تهديد لقيمتها ومعتقداتها الدينية ومرجعياتها الفكرية المحافظة، وبالتالي، التبشير بدخول في خط المواجهة المباشرة ضده، وضرب مختلف مصالحه ومناطق تواجدهاسواء في الدول المغاربية أو حتى في عمقه الجغرافي الأوروبي، عن طريق تسخير وسائل الدعاية والاعلام في أوساط المهاجرين ودفعهم إلى القيام بأعمال إرهابية وعمليات إجرامية (تفجيرات، أعمال انتحارية، قتل الأبرياء....)[5].

---

[1] فاتح النور رحموني، ما بعد الحوار الأمني، الحوار الثقافي والحضاري كمقاربة وقائية للأمن الأورو متوسطي، العدد الحادي العشر، مجلة البحوث السياسية والإدارية، الجلفة، 31 ديسمبر 2017، ص 42.

[2] هشام شرابي، النقد الحضاري للمجتمع الغربي في نهاية القرن العشرين، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 98 و99.

[3] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 61 و62

[4] فاتح النور رحموني، المرجع السابق، ص 45.

[5] بن عربية رياض، المرجع السابق، ص 178.

يمكننا القول أنه لم يحظ أي موضوع من المواضيع المدرجة في إعلان برشلونة بالجدول، كما حظي موضوع الإرهاب، ولقد استمر هذا الجدل لسنوات بعد اجتماع برشلونة ومختلف الاجتماعات التي ثلثه نتيجة الأوضاع الداخلية واختلاف كل طرف إلى الآخر إلى ظاهرة الإرهاب (الدول الأوروبية والمغاربية)، التي كانت تهدد الأمن والاستقرار الداخلي لأنظمة الدول المغاربية بالدرجة الأولى، سواء على الجانب السياسي، الاقتصادي أو الأمني[1]، على هذا الأساس فإن تحقيق ونجاح الشراكة بمضامينها الاجتماعية الثقافية والإنسانية يتطلب جملة من الشروط:

- ضرورة الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة المشتركة لدرء خطر الإرهاب وغيرها من الآفات الأخرى على شاكلة الجريمة الدولية، المخدرات.
- الإقرار بالأثر الذي أصبحت حركة الهجرة غير الشرعية وبالتالي ضرورة تكثيف التعاون للتخلص من ضغوطات الهجرة هذا بالإضافة إلى التنويه بأعمال الدعم لصالح المؤسسات الديمقراطية وتوطيد دولة القانون[2].

إذن في هذا الجزء من طرحنا هذا عرضنا وبشكل موجز فكرة صدام الحضارات ومدى تأثيرها على العلاقات الدولية ثم مدى تأثير على العلاقات الأورو مغاربية بشكل محدد، خاصة في ظل المستجدات التي تم ذكرها سابقا على غرار الأصولية ومشاكل الهجرة[3].

رفض إعلان برشلونة مقولة صراع الحضارات ورحب بمبدأ الحوار بين الأديان والثقافات كوسيلة للتفاهم بين الشعوب[4].

كما أن الحوار بين الحضارات أصبح ضرورة ملحة يمكن بمقتضاها التعايش سوية على الرغم من كثرة الاختلاف لأن الاعتراف بالآخر واحترام خصوصياته ينتج حالة الحوار بين الحضارات والشعوب والمصالح والأديان[5]، من أهم وسائل تجسيد هذا النوع من الحوار الحضاري، حيث هدفها نقل صورة المنظومة القيمية الصحيحة والتعريف بالآخر، والعمل على تجاوز الأفكار المسبقة وعواطف الكراهية للآخر، ومختلف أشكال التعصب والتطرف والإرهاب، سواء بالنسبة إلى

---

[1] بن عربية رياض، المرجع نفسه، ص 175.

[2] لعور راضية، المرجع السابق، ص 575.

[3] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 62.

[4] جعفر عدالة، المرجع السابق، ص 322.

[5] إيمان نعيم العفراوي، المرجع السابق، ص 305.

المنظومة القيمية الأوربية تجاه المسلمين أو العكس، وطرح بالمقابل أفكار ومفاهيم بديلة تقوم على الاتصال والتسامح والتعاون[1].

ومن هنا كانت المقارنة الإنسانية المتعمدة من طرف الاتحاد الأوروبي عند إعلان مسار الشراكة هي إرساء، لأول مرة– سياسة شاملة وكاملة لا تهمل ولا تغفل عن البعد الإنساني، هذا لما له من أهمية خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمجتمع المدني الذي أصبح في يومنا هذا فاعلا لا يمكن التغافل عنه ولا الانتقاص من أهميته أمام ما يقوم به من دور في تحقيق المشاركة الشعبية وبالتالي ضمان النتائج التي تريد الوصول إليها الدول والحكومات وتحقيق التبادل الحضاري والثقافي بدل التهميش والاقصاء أو الرفض من طرف الشعوب[2].

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي والثقافي في الشراكة الأورو مغاربية

أما بالنسبة للشراكة الثقافية والاجتماعية فتعتبر قاعدة حقيقية للتقارب والتفاهم وتطوير الإدراك المتبادل بين دول البحر الأبيض المتوسط شماله وجنوبه[3]، يمكن القول أن السلة الثقافية والاجتماعية قد تمحورت في محملها حول أربعة مواضيع أساسية هي: الحوار بين الثقافات، دور المجتمع المدني، تنمية الموارد البشرية، الآفات الاجتماعية وحركية الهجرة غير الشرعية[4].

حيث كما سبق ذكره فإن أطر التعاون كانت متنوعة في هذه السلة، ومن أجل تفصيل أكثر سنتطرق إلى أهم جوانب هذا المحور وهنا نحن أمام أبعاد اجتماعية وأخرى ثقافية هي كالآتي:

الفرع الأول: البعد الاجتماعي في الشراكة الأورو مغاربية

هو أعم وأشمل من المجالين السياسي والاقتصادي، لأنه يتجه في جوهره إلى الإنسان[5]، ليس خلال الصلات الحكومية فقط، بل خلال تنشيط العلاقات بين المنظمات غير الحكومية، فضلا عن أنه يتسم بالحركية والتنوع والاستمرار، ويثير هذا البعد عدة قضايا رئيسية، من أهمها: إشكالية

---

[1] فاتح النور رحموني، المرجع السابق، ص 43

[2] ASSIA Alaoui Bensalah jean Daniel Le Dialogue entre les peuples et les cultures dans l'espace euro-Méditerranéen, Rapport du groupe des sages crée à l'initiative du président de la commission du groupe des Bruxelles octobre2003 p 10 page publié sur le site: http :/ www.euromediorg/annadoc/ 07- fra PDF. La date de consultation sur site:25/ 12 /2018

[3] أمين البار، منير بسكري، المرجع السابق، ص 83.

[4] لعور راضية، المرجع السابق، ص 575.

[5] بن اخضر محمد، حقوق الانسان والديمقراطية في اتفاقات الشراكة الأورو متوسطية، العدد 3، المجلد 2، مجلة القانون، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، جوان 2012، ص 196.

تنقل الأشخاص في الفضاء الأورو متوسطي[1]، الدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في تنمية الشراكة[2]، ومسألة حقوق الانسان وعلاقات الدول بالمنظمات غير الحكومية[3]، وعليه سنتناول أهم قضايا التي تناولها البعد الاجتماعي في الشراكة الأورو مغاربية.

اولا: المجتمع المدني

هذا النوع من الشراكة يؤكد على إشراك المجتمع المدني في عملية التحول الاقتصادي والسياسي عن طريق تبادل البرامج والتظاهرات[4]، حيث عرفه فهمي هويدي: على أنه ذلك المجتمع الذي يتميز بتنوع المنظمات التطوعية، والتي تضم عددا من الأحزاب والنقابات والروابط والافدية وكذا جماعات المصالح وجماعات الضغط وغيرها من المنظمات والكيانات والتي تكون غير تابعة للجهاز الحكومي كما تمثل حضور الجماهير والمجتمع المدني هو بمثابة مرآة عاكسة لحيوية أو جمود مكونات المجتمع، كل هذا يؤدي إلى خلق مؤسسات أهلية توازي السلطة الرسمية وتعمل على منح هذه الأخيرة من احتكار القرارات ومختلف المجالات الأخرى[5]، وضرورة احترام الحقوق الاجتماعية الأساس[6].

ويقرر المشاركون بالمساهمة الأساسية التي يمكن للمجتمع المدني أن يقدمها في عملية تنمية الشراكة الأورو المتوسطية، والدور الجوهري الذي يمكن أن يؤديه من أجل تحقيق المزيد من الفهم والتقارب بين الشعوب[7]، لأنه النسبة الأساسية في تكوين المجتمعات، وتأكيدهم على تشجيع وتقوية الأدوات والوسائل اللازمة في الشراكة وتعاون غير مركزين، بهدف تسهيل التبادلات بين فواعل التنمية في مجال القوانين والتشريعات الوطنية، كقائد المجتمع المدني، العالم الثقافي

---

[1]فلنتينا جودت حسن مناع، عشر سنوات على إعلان برشلونة .... تقييم نقدي للنتائج، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2006، ص 52.

[2]أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص 88.

[3]فلنتينا جودت حسن مناع، المرجع السابق، ص 52.

[4]أمين البار، منير بسكري، المرجع السابق، ص 84.

[5]سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 66.

[6]صلاح مفتاح الحراثي، العلاقات المغاربية – الأوروبية سنة 2000، مجلة المستقبل العربي، العدد 207، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 1996، ص 15.

[7]فلنتينا جودت حسن مناع، المرجع السابق، ص 50.

والديني[1]، وتؤدي الهويات والتقاليد العرقية والدينية والثقافية دورا أساسيا في ما يتعلق بطريقة عمل المجتمع، وخلال الاستشارات العامة، أشارت الجهات المعنية إلى هذه العوامل وطلب من الاتحاد الأوروبي أن يسمح بالمزيد من التبني المشترك، لذلك يتعين على الاتحاد الأوروبي زيادة الوصول إلى أعضاء معنيين من المجتمع المدني بمعناه الأوسع وإلى الشركاء الاجتماعيين كذلك[2].

ويدعم البرنامج الإقليمي المجتمع المدني من خلال أنشطته، تقدم هذا المجتمع على المستويين الوطني والإقليمي، في شراكة مع مختلف الشبكات في شأن مواضيع معنية ومن خلال المنابر الإقليمية المعنية، كما يسهر المشروع على أن تقديم المجتمع المدني آرائه بانتظام في شأن سياسات الشراكة الهامة وتجاوب المؤسسات المعنية معها.

ويشجع المشروع الحوار بين أطراف المستقلة في المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية، والسلطات التشريعية، ويمكن منظمات المجتمع المدني في المشاركة في الشراكة الأوروبية المتوسطية والاتحاد من أجل المتوسط، من تحسين معرفتها للأهداف والقضايا السياسية والآليات التي تسير الشراكة[3].

كما جاءت AnnaLindhهي المؤسسة أكبر شبكات المجتمع المدني وأكثرها تنوعا والتي تشارك في تضيق الفجوة الثقافية والروحية المتنامية التي تفضل بين ضفتي المتوسط [4]، إضافته إلى مشروع تريسميد الذي يركز على التواصل في فهم أفضل للقضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالتعاون الأوروبي المتوسطي من خلال الزيارات والندوات الإقليمية والنقشات وتبادل المعلومات وإقامة مواقع شبكية ملتزمة، ويعمل المشروع على تعزيز الصلات بين ممثلي المجالس الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات مماثلة وتعزيز التزام أكبر لها وتشجيعها على الانخراط في

---

[1]العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 309.

[2]تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق – مراجعة السياسية الأوروبية للجوار – المرجع السابق، ص 07.

[3]أوروبا وجيرانها، بانوراما البرامج والمشاريع الإقليمية في البلدان المتوسطية، البرامج الإقليمية في منطقة جنوب المتوسط، المركز الإعلامي الألية الأوروبية للجوار والشراكة، ب. ذ. ب. ن. 2010، ص 53. متوفر على موقع الأنترنت:

http:// ec.europa.eu/ europeaid/sites/devco/files/index-en.htm.la date de consultation sur site : 02/01/2019

[4]آسيا بن صالح علوي، مؤسسة أنا ليند في عام 2009 وانطلاق في مسار جديد، مقال مقدم في الكتاب السنوي IEMED للبحر الأبيض المتوسط، دار فضاءات، الأردن، 2010، ص 295

الشراكة الأوروبية المتوسطة، أطلق هذا الأخير في عام 2008 بتمويل قيمته 907 الالف يورو من موازنة برنامج "ميدا" السابق.[1]

زد على ذلك أطلق برنامج جديد "ميد- كابت" في بداية 2009 في إطار السياسة الأوروبية للجوار لتشجيع التعاون بين المدن والمجتمعات المدنية بهدف تحسين التفاهم وتعزيز التقارب الاجتماعي والثقافي بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة، وفي نفس الوقت تعزيز الحكم الراشد والتنمية الحضرية المستدامة في البلدان الشريكة ضمن الالية الأوروبية للشراكة والجوار. ويطلق على البرنامج اسم CIUDAD(برنامج التعاون في مجال التنمية الحضرية والحوار) وتبلغ موازنته 14 مليون يورو للفترة 2009-2011 توفرها الآلية الأوروبية للجوار والشراكة.[2]

ثانيا:التنمية والصحة والآفات الاجتماعية

1- التنمية والصحة:

وشدد على ضرورة التعامل مع قضية التنمية باعتباره قضية متعددة الجوانب والأبعاد يلعب فيها الانسان دورا أساسيا. وهو يتطلب الاهتمام بالتنمية البشرية بأوسع معانيها[3] ويشددون كذلك على أهمية الصحة في التنمية المستديمة ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع في تحسين الأحوال الصحية والمعيشية[4] ويعترفون بأهمية التنمية الاجتماعية، التي يجب حسب رأيهم أن تواكب وتسيير بالموازة مع التنمية الاقتصادية، ويولون أهمية خاصة لاحترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في التنمية نظرا للأهمية القصوى التي أصبح يختص بها النمو الديمغرافي المتزايد في المنطقة، وخاصة في الدول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، والذي أصبح يشكل تحديا بالإقلاع الاقتصادي.[5]

2- الآفات الاجتماعية:

وركز المسار على مسألة الهجرة وبخاصة الهجرة غير الشرعية لما تسببه من إشكالية للدولة المصدرة والمستقبلة على حد سواء، فكان العمل منصبا على الحد من الهجرة جنوب شمال[6]، وقد

[1] أوروبا وجيرانها، بانوراما البرامج المشاريع الإقليمية في البلدان المتوسطية، المرجع السابق، ص 56

[2] أوروبا وجيرانها، بانوراما البرامج المشاريع الإقليمية في البلدان المتوسطية، المرجع السابق، ص 54

[3] جعفر عدالة، المرجع السابق، ص 322.

[4] أنور محمد خرج، المرجع السابق، ص 88.

[5] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص .309

[6] سهام حروري، المرجع السابق، ص 350.

اتفقت الدول المتوسطية المشاركة في المؤتمر من أجل دعم التعاون فيما بينهما، بهدف تقليل الضغوط الناجمة عن حركة الهجرة التي أصبحت تمثل تهديدا للمجتمعات الغربية.[1]

ولهذا حاول إعلان برشلونة إرساء قواعد لتنظيم للضغط السكاني والحد من الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال، وربط هذه القواعد بمساعدات من أجل التنمية والتزمت دول الجنوب بالعمل على سد منافذ الهجرة غير الشرعية وبتسليم مواطنيها الذي يتم ضبطهم وترحيلهم من دول الشمال بسبب وجودهم غير القانوني فيها[2]، عبر وسائل عديدة من ضمنها برامج التدريب المهني وبرامج الدعم الموجهة لخلق وظائف جديدة. وهم يتعهدون بضمان حماية كل حقوق المهاجرين المقيمين في أراضيهم إقامة شرعية، والمعترف بها في ظل التشريعات الوطنية الراهنة[3].

أما الهجرة غير الشرعية فقد أكدوا وعيهم الخاص بهذه المعضلة المتفشية، وأخذوا على عاتقهم ضرورة إعادة إدماج وقبول المهاجرين من خلال تبني إجراءات واتفاقيات أو ترتيب ثنائية لإعادة قبول المواطنين الذين هم في وضع غير شرعي[4].

كما يمكن القول إن عدة جوانب اجتماعية ثقافية تساعدنا في تدعيم العلاقات الأورو مغاربية بتأثير الجانبين الاجتماعي والثقافي في دول الاتحاد الأوروبي في العمالة المهاجرة إليها من اقطار المغرب العربي، حيث تمثل هذه أحد عوامل التقارب بين دول المنشاة، وتؤثر في نمو الدول الأوروبية، وتمثل البيئة الاجتماعية السائدة في أقطار المغرب العربي، كذلك أحد عوامل الجذب السياحي لمواطني حول الاتحاد الأوروبي، نتيجة العوامل الثقافية والاجتماعية المشتركة[5]، تعزيز التعايش فيما بينهم من خلال وسائل وتدابير مكافحة الإرهاب، ومحاربته بفعالية.[6]

---

[1] فلنتينا جودت حسن مناع، المرجع السابق، ص 51.

[2] جعفر عدالة، المرجع السابق، ص 322.

[3] فلنتينا جودت حسن مناع، المرجع السابق، ص 51.

[4] bulding bridge a cross the mediterraneam, européan commissioner for extemel relation european meighbrohood policy, alexandria, egypet, 6 may 2006,p 01.

[5] عبد اللطيف بوروبي، المرجع السابق، ص 99.

[6] زكري لامية، الشراكة الأورو متوسطية: جوانبها، أهدافها، آلياتها، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الرابع، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ديسمبر 2018 ص 97.

واحتلت مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وغسيل الأموال، موقعا هاما في جدول الأولويات الاجتماعية[1]، وأخيرا يشددون على أهمية شتى حملة صادقة ضد العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب، ويوافقون على التعاون لتحقيق هذا الهدف.[2]

ثالثا:حقوق الإنسان والديمقراطية

على مستوى منطقة المتوسطة، فإن احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فرض نفسه منذ اتفاق برشلونة الشهير لعام 1995، كبند مكون لاتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في الضفة الجنوبية للمتوسط[3] بما فيها حرية التعبير والجمعيات لأهداف سليمة وحرية التفكير والعبادة الفردية والجماعية.[4]

1- حقوق الإنسان:

جاء في المادة الثالثة عشر من معاهدة الاتحاد أن بوسع الجماعة الأوروبية ان تفعل ما تراه مناسبا من أجل محاربة التميز القائم على الجنس والأصول العنصرية والدين أو العقيدة والعجز والعمر او الميول الجنسية[5].

النظر بإيجابية إلى تبادل المعلومات حول الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحول العنصرية وكره الأجانب، وذلك عبر الحوار بين الأطراف، تقدير وضمان احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم، والحرص على التسامح بين الفئات المختلفة في المجتمع، ومحاربة مظاهر التعصب والعنصرية وكره الأجانب، ويشدد المشاركون على أهمية التعليم المناسب بما يخص حقوق الإنسان والحريات الأساسية[6].

ولا يهدف بند حقوق الإنسان إلى وضع معايير جديدة فيما يخص الحماية الدولية حقوق الإنسان، فهو يعيد التأكد فقط على الالتزامات الموجودة سابقا كعناصر مكونة للقانون الدولي العام، والتي تربط جميع الدول بما فيها الاتحاد الأوروبي، هذا ما يثبته مرجع البند المتعلق بإعلان حقوق الإنسان لسنة 1948 الذي ليس ملزما لكن من أحكامه مقبولة لتعكس وتهبر عن المبادئ العامة

[1] الحاج علي، المرجع السابق، ص 211.

[2] فلنتينا جودت حسن مناع، المرجع السابق، ص 51.

[3] بن لخضر محمد، المرجع السابق، ص 192.

[4] فلنتينا جودت حسن مناع، المرجع السابق، ص 52.

[5] مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص 99.

[6] بن لخضر محمد، المرجع السابق، ص 198.

من القانون الدولي أو العادات الدولية، وتكمن أصالة بند حقوق الانسان في مستوى مضاعف، والذي يمكن في جعل احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان "عنصرا رئيسيا " للاتفاقية السارية حاليا بين الطرفين، وجعل حرق هذا العنصر الأساسي سببا، إلى تعليق الاتفاقية أو إنهائها، بمعنى تفعيل بند "عدم التنفيذ"، وهو مدرج في جميع الاتفاقيات التي ابرمها الاتحاد الأوروبي مع جميع الشركاء المتوسطين[1].

2- الديمقراطية:

وإذا كانت بعض قوى المجتمع المدني والنخب الفكرية قد ارتأت في الدعوة الأوروبية لحقوق الانسان والديمقراطية سبيلا للتخلص من نظام الحكم الديكتاتورية في المنطقة، فان قوة أخرى رأت ان تطبيق مبادئ النموذج الليبيرالي للديمقراطية يختلف من دولة على أخرى وفق أطرها الحضارية والثقافية[2].

إن المادة 2 من القانون المالي 1488/ 96 وضعت احترام حقوق الانسان والديمقراطية، في عداد أهدافها الأساسية، وقد بادر الاتحاد الأوروبي سنة 1996 بإنشاء برنامج " ميدا للديمقراطية"، غير أن هذا البرنامج قد أفاد أكثر في مساندة مسار الانتقال الديمقراطي. وقد صمم كمتمم للمبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الانسان (EIDHR)، التي بدأت في العام 1994 لفرض تمويل المبادرات الإيجابية في مجالات الديمقراطية وحقوق الانسان، ومنع النزاعات، تلقى البرنامج عندما كان برنامجا مستقلا، تمويلا بلغ ما يقارب 36 مليون يورو لدعم 171 مشروعا. من خلال تقديم معونات لمؤسسات غير ربحية إلى ما يصل إلى 80%¨ من مجمل ميزانيتها، وتندرج تلك المشاريع ضمن الفئات الرئيسية الخمس التالية: دعم الديمقراطية، وترسيخ سيادة القانون، وحرية التعبير، وحرية الانتساب للأحزاب السياسية، وحماية الجماعات الأكثر عرضة للاضطهاد كالنساء والشباب[3].

---

[1] بن لخضر محمد، المرجع نفسه، ص 223 و224.

[2] نادية محمود مصطفى، البعد الثقافي للشراكة الأوروبية –المتوسطية، الدوافع، الأهداف، المسار، رؤية لنقدية، بحث مقدم في المؤتمر الدولي: نحو تفعيل التعاون الاقتصادي بين دول حوض البحر المتوسط، القاهرة، يومي 20 و22 نوفمبر 2004، ص 20.

[3] بن لخضر محمد، المرجع السابق، ص 212.

تحصلت الدول المغاربية على تمويلات متنوعة لهذه المشاريع نذكر مثلا استفادة الجزائر من مبلغ 1 مليون أورو من طرف مندوبية اللجنة الأوروبية وهذا على الصعيدين القصير والمتوسط، وتدخل هذه المشاريع في إطار البرنامج المعروف بـ: المبادرة الأوروبية لتدعيم وترقية المحاور السابقة الذكر.

كما استفادت المغرب هي الأخرى من عدة برامج في نفس السياق، أي برامج تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان، المرأة، الطفل.... وهو ما قامت به المفوضية الأوروبية عندما وقعت عقدا مع 11 جمعية مغربية غير حكومية ودعمها بحوالي 1 مليون دولار، وقدمت هذه المنحة عام 2005، ونفس العملية سارية مع تونس حيث استفادت هي الأخرى من دعم مالي في هذا الصدد على غرار المنحة المالية لرابطة حقوق الانسان التونسية في إطار مشروع إعادة هيكلية هذه المنطقة[1].

وهذا ما يشهد على المكانة التي يحتلها هذا البند الخاص بمبادئ حقوق الانسان والديمقراطية في ترتيب المواد[2].

الفرع الثاني: البعد الثقافي في الشراكة الأورو مغاربية

تتخذ الثقافة[3] أشكالا متنوعة عبر الزمان والمكان، ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية[4] حيث يؤكدون من جديد بأن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان هما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب[5].

---

[1] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 71 و72.

[2] بن اخضر محمد، المرجع السابق، ص 223.

[3] الثقافة: مفهوم قد حظي بمحاولات تعريفية عديدة، إذا عرفها كل باحث حسب طبيعة البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها، فتنتظر المدرسة الغربية الثقافة على انها نتائج للفكر الإنساني وحريته، في الوقت الذي نظرت فيه المدرسة الماركسية على الثقافة على انها ثمرة مجتمعية كطبيعتها في النظر إلى مختلف الأمور، وأول من وجه الأنظار إلى تعريف الثقافي هو الأنتروبولوجي الإنجليزي أدوارتايلور EDWARDTYLOR في كتابة "الثقافة البدائية" ويذكر ان الثقافة بمعناها الواسع هي كذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والعرف، وكل القدرات القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عنصر في المجتمع،==للمزيد من المعلومات راجع: زهيرة مزارة، الحوار الثقافي 31، المجلد 11، السنة الحادي العشر، مجلة للدراسات الإنسانية، العراق، حزيران، 2015، ص 31.

[4] انظر الملحق رقم 05: المتعلق حول اعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي المادة 1 منه.

[5] أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص 88.

يشددون في هذا الصدد عل أهمية الدور الذي تستطيع أن تلعبه أجهزة الاعلام بشأن الاعتراف والتفاهم المتبادل للثقافات كمصدر للإثراء المشترك[1] والثقافة والإنسانية[2] ومن ثم فإن اهتمامنا بهذا البعد في الشراكة إنما يتم على ضوء[3]. ما جاء في المادة 06: نحو تنوع ثقافي متاح للجميع إلى جانب كفالة للتداول الحر الأفكار عن طريق الكلمة والصورة، ينبغي الحرص على تمكين كل الثقافات من التعبير عن نفسها والتعريف بنفسها، ذلك أن حرية التعبير، والتعددية وسائل الاعلام، والتعددية اللغوية، والمساواة في فرص الوصول إلى أشكال التعبير الفني، والمعارف العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك وسائل التعبير والنشر، وهي كلها ضمانات للتنوع الثقافي[4]. وعليه سنحاول في هذا الفرع تطرق إلى أهم المجالات الثقافية التي تشملها التعاون الأورو مغاربي والتي على أساسها تعدد الثقافات والأديان واحترام الاختلاف في النقطة تحديدا هو شرط أساسي في تحقيق تقارب شعوب الضفتين.

اولا: التعددية الثقافية

تميزت الشراكة الأورو مغاربية في إطار برشلونة بحتمية مفادها ضرورة احترام التعددية الثقافية[5]، إذا أن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كانت دائما ملتقى الحضارات على مدى الآلاف السنين بل أن اسمها في حد ذاته مستمد من اعتقاد قديم بأنها تمثل مركز العالم[6].

ثانيا:مجالات التعاون الثقافية

تندرج مشاريع التعاون في المجال الثقافي على ما يلي:

1- مؤسسة " أناليند " للحوار بين الثقافات و"يورميد للتراث":

وتتويجا لكل هذه الجهود جاء الإعلان عدة مؤسسات متوسطة تختص بالعمل الثقافي وهذا على مختلف المستويات سواء الرسمية أي بين الدول في حد ذاتها أو بين المنظمات الغير الحكومية

[1] انظر الملحق رقم 02: اعلام برشلونة التي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورو متوسطي 27 و28 نوفمبر 1995، في جزئه خاص بشراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية.

[2] توفيق حكيم، المرجع السابق، ص 10.

[3] نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص 05.

[4] انظر الملحق رقم 05: إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي المادة 06 منه.

[5] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 91.

[6] فلنتينا جودت حيسن مناع، المرجع السابق، ص 50.

مثل مؤسسة أناليند ANA LINDH[1]، حيث طرحت فكرة الحوار بين الثقافات منذ بدء عملية برشلونة 1995، غير أنه لم تنتقل إلى خير التنفيذ إلا بعد عشر سنوات من خلال مؤسسة أناليد ANA LINDHفي أفريل 2005، والحوار بين الثقافات هنا آلية أساسية كل المشاكل الأمنية لجنوب المتوسط وعلى رأسها مشكلة الإرهاب باعتبار جل التهديدات الأمنية التي تهدد أوروبا مرتبطة بالعوامل الثقافية والاجتماعية لشعوب جنوب المتوسط، تم إعلان مؤسسة "أناليد" بشكل رسمي في قمة باريس في جويلية 2008، ثم أيضا في الاجتماع الوزاري الأور ومتوسطي مرسيليا في نوفمبر 2008 وذلك من اجل تفعيل البعد الثقافي والحوار بين الثقافات، حيث تعمل على مستوى المؤسسات والحكومات من جهة وعلى المستوى الشعبي من جهة ثانية.[2]

كما يشجع الدول الأعضاء على تنظيم الأحداث الثقافية والمشاركة فيها وإقامة ندوى وحلقات حوار، ويؤيد المبادرات الهادفة إلى القضاء على التمييز والعنصرية بين المنظمات والشبكات والمنتديات على المستوى المحلي والإقليمي.

ويستند كذلك البرنامج "يورميد للتراث" إلى الأهداف المحددة في استراتيجية تطوير التراث الأورو متوسطي: أولويات الدول المتوسطية (2007-2013)، ويركز نشاطاته على تملك السكان الثقافي، وتشجيع قنوات نشر الممارسات السليمة وفتح آفاق جديدة من اجل تطوير البيئة المناسبة يهدف إلى جرد قوائم تتصل بالتراث وتشبيك المؤسسات، بينما تركز البرنامجان الثاني والثالث على تعزيز قدرات الدول الشريكة لإدارة التراث الثقافي وتطويره[3].

إضافة إلى قيام بنك الاستثمار الأوروبي بجملة من النشاطات على رأسها برنامج التبادل (التموين) وبرنامج الإرث الأوروبي المتوسطي للمحافظة على الإرث الثقافي[4] لذلك لابد من صون التراث بمختلف أشكاله وإحيائه ونقله إلى الأجيال القادمة كشاهد على التجارب الانسان وطموحاته[5].

---

[1] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 102.

[2] فاتح النور رحموني، المرجع السابق، ص 42 و43.

[3] أوروبا وجيرانها، بانوراما البرامج والمشاريع الإقليمية في البلدان المتوسطية، المرجع السابق، ص 47.

[4] لعورراضية، المرجع السابق، ص 581.

[5] انظر الملحق رقم 05، إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، المادة 7 منه.

2- الإعلام:

وفي هذا الصدد يشير إلى الدور الذي يمكن ان تلعبه وسائل الإعلام في التعريف وتقريب صورة

وإعطائها صورة جيد تمكن فخلق الإحساس المتبادل بين الشعوب والثقافات[1]، سيشجع التفاعل الوثيق بين أجهزة الاعلام على تفاهم ثقافي أفضل، سيدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط عبر برنامج MED MEDIA، سيعقد اجتماع سنوي لممثلي عالم الاعلام في هذا الاطار[2].

وكذا مشروع "يورميد" الذي يسعى إلى المساهمة في الحوار والتنوع الثقافي من خلال دعم قدرات السينما والقطاع البصري في الدول الشريكة، ويكمل البرنامج الإنجازات التي تحققت خلال برامج "يورميد السمعي البصري 1، ويورميد السمعي البصري 2"، ويهدف إلى تطوير السوق الإقليمية لهذا القطاع ودعم السينما المتوسطية في جهودها من اجل ان تحتل موقعها على الساحة الدولية. ويتولى بحث سبل تنفيذ خطة الدعم المالي على صعيد المنطقة وتحديث أنظمة التمويل القائمة في كل من الدول المعنية وتسهيل عمليات الإنتاج المشترك بين الدول الشريكة وأوروبا[3].

نظرا لأهمية تطوير التفاهم المتبادل عبر تشجيع التبادلات الثقافية وتعلم اللغات، سوف يجتمع المسؤولين والخبراء من اجل طرح اقتراحات عمل فعلية للتحرك في مجالات عديدة منها: التراث الثقافي والفني، التظاهرات الثقافية والفنية، الإنتاج المشترك (مسرح وسينما)، الترجمات والوسائل لنشر الثقافات والتدريب[4]. برنامج الوسائل المسموعة والمرئية، ويهدف إلى التعاون في مجال الراديو والتلفزيون[5]

وكذا البرنامج الإقليمي للإعلام والتواصل الذي يساعد على تحسين نشر المعلومات وتأثير الاعلام ومتابعة ردود فعل الرأي العام في دول الجوار، يمول البرامج أربعة مشاريع، نشاطات وسائل الاعلام: "تعزيز تواجد الاتحاد الأوروبي في وسائل إعلام المنطقة". وقد أبرم عددا من العقود مع بعض وسائل الاعلام"، نشاطات مضاعفة التواصل: التدريب والتشبيكا" حيث يوفر فرص التدريب

---

[1] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 308.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 155.

[3] أوروبا وجيرانها، بانوراما والبرامج والمشاريع الإقليمية في البلدان المتوسطية، المرجع اسابق، ص 45.

[4] انظر الملحق رقم 02 إعلان برشلونة التي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورو متوسطي 27-28 نوفمبر 1995.

[5] توفيق حكيمي، المرجع السابق، ص 10.

للصحافيين في وسائل الاعلام الرائدة في المنطقة، "مشروع دعم الاعلام والتواصل ومراقبة وسائل الاعلام (مركز إعلام الآلية الأوروبية للجوار والشراكة) ويتركز على توفير المواد الإعلامية ومراقبة وسائل الاعلام ومشروع "استراتيجية تحليل وأبحاث التواصل: أبحاث استطلاعات الرأي[1].

كما ينبغي لفت الانتباه إلى دور الاعلام المرئي في تسويق نموذج الحياة الأوروبية بشكل يجعل الوصول إلى الضفة الشمالية حلما يراود عشرات الآلاف من أبناء المنطقة المغاربية، وكل هذه العوامل، إلى جانب التقارب الثقافي والجغرافي، أسست م يمكن تسمية "ثقافة الهجرة"[2]. ولسوء الحظ فإنه في أيامنا هذه تزداد الحملات الإعلامية خاصة ضد الطرق الجنوبي[3]. لاسيما العرب المسلمين مطبوعة سلسلة من القوالب الجاهزة، حيث تلصق بهم صفات مثل: التعصب، والاصولية، والإرهاب تجاه الشعوب الجنوبية.. وهذه النظرة الأوروبية الجماعية هي أفسدت مسار العلاقات بين ضفتين المتوسط وأعاقت التواصل الثقافي[4]، كلها أمور لا تساعد على قيام شراكة أورو مغاربية إطلاقا خاصة أن الاعلام أصبح يعرف بالسلطة الرابعة نظرا لقدرته القائمة على التأثير في مختلف دوائر القرار الرسمية وكذا في الأوساط الشعبية[5].

3- العلم والتكنولوجيا:

في مؤتمر برشلونة 1995 تم تركيز التعاون على برنامج العلم والتكنولوجيا:

- تعزيز تبادل الخبرات في القطاعات السياسيات العلمية التي من شانها ان تسمح للشركاء المتوسطين خفض الهوة مع جيرانهم الأوروبيين وتشجيع نقل التكنولوجيا.

- المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع العلمي والتقني بتوطيد المشاركة في مشاريع البحث المشتركة[6]، ويؤكدون بضرورة عل على التبادلات الثقافية ومعرفة لغة الآخرين، مع احترام الهوية والخصوصية الثقافية لكل طرق، كما يدعون إلى سياسات دائمة للبرامج التعليمية والثقافية[7].

---

[1] أوروبا وجيرانها، بانوراما والبرامج والمشاريع الإقليمية في البلدان المتوسطية، المرجع السابق، ص 46.

[2] توفيق حكيمي، المرجع السابق، ص 16.

[3] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 96.

[4] سهام حروري، المرجع السابق، ص 349 و350.

[5] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 96.

[6] انظر الملحق رقم 02، إعلان برشلونة التي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأور ومتوسطي 27-28 نوفمبر 1995.

[7] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 308 و309.

حيث شكل تأسيس الجامعة الأور ومتوسطية في التاسع من حزيران (يونيو) 2008 خطوة هامة نحو إقامة منطقة أوروبية متوسطية موحدة ومتناغمة للتعليم العلي والعلوم والبحوث، وقد استغرق الأمر 13 عاما لوضع فكرة تأسيس جامعة أوروبية متوسطية تخدم أهداف إعلان برشلونة (1995) موضع التنفيذ، حيث قام خوزيه مانويل بارسو، رئيس المفوضية الأوروبية، بافتتاح الجامعة رسميا عام 2008 خلال ترؤس سلوفينيا للمجلس الأوروبي، من اهداف الأخيرة.

– تطوير الموارد البشرية الأكاديمية والمهنية في المنطقة وخلق معرفة علمية ومعلومات بما يساهم في تحقيق الأهداف الرئيسية لعملية برشلونة، مع إيلاء اهتمام خاص لإنشاء منطقة تعليم عالي وبحوث مشتركة بما يتفق مع تطورات علمية.

– دعم وتقوية شبكات التعاون القائمة بين الجامعات والمعاهد في دول الشراكة من خلال تشجيع وتنظيم برامج دراسات وأبحاث مشتركة[1]

– المساهمة في تعزيز الحوار بين الثقافات في المنطقة.

–تشجيع البلدان الشريكة على الإفادة بشكل تام من الإمكانيات التي توفرها برامج التعاون الحالية في مجال التعليم العالمي مثل[2]: تامبوس TEMPUS، يدعم مشروع نظام التعاون الجامعي عبر أوروبا جهود الدول الشريكة من أجل تطوير أنظمة التعليم العالي وإيجاد فرص التعاون بين مؤسسات التعليم العالي في الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة من خلال إقامة مشاريع مشتركة، كما يشجع الحوار بين الثقافات والتقارب بين الشعوب والعمل من اجل تطوير التعليم العالي وفق المواصفات الأوروبية. يستكمل هذا البرنامج تامبوس الذي نفذ من عام 2000 إلى 2007 ويتولى وكالة التعليم والثقافة والإنتاج السمعي والبصري، تنفيذ برنامج تامبوس[3] وبرنامج إيراسموس موندوس (ERASMUSMUDUS)، وبرنامج إطار البحث والتطوير والمبادرات التي تم اتخاذها بموجب التزامات الجهاز الأوروبي للجوار والشراكة (ENPI) إلى نشاطات ملموسة يوافق عليها

[1] جوزيف مفسود، التعليم العالي والتعاون العلمي في منطقة البحر المتوسط: دور الجامعة الأور ومتوسطية، مقال في الكتاب السنوي IEMED للبحر المتوسط، دار فضاءات، الأردن، 2010، ص 273 و274.

[2] انظر الملحق رقم 03: الذي يتعلق حول الإعلان المشترك لقمة باريس من اجل المتوسط، باريس في 13 يوليو/تموز 2008.

[3] أوروبا وجيرانها، بانوراما البرامج والمشاريع الإقليمية في البلدان المتوسطية، المرجع السابق، ص50.

الاتحاد من أجل المتوسط وتحقق تقدما كبيرا في جهوده المشتركة لإنشاء منطقة متوسطية للتعليم العالي والبحث العلمي[1].

على الأثر الاجتماع الوزاري الذي عقد (صوفيا أنتبيوليس) في مارس/آذار 1995، تم تأسيس لجنة للمراقبة، سوف تعقد هذه اللجنة اجتماعيا الأول بعد مؤتمر برشلونة مباشرة، وسوف تهتم بتقديم التوصيات من أجل التطبيق المشترك للسياسات الأولوية المتفق عليها على المستوى الوزاري[2].

ولقد ذكرت السيدة بنيتا فيريرو والدنر– مفوض العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوربي. أن التعليم في غاية لأهمية، حيث أن التعليم سيكون على رأس أولوياتها الشخصية أن الهدف الرئيسي لخطة العمل هو زيادة جودة التعليم للجميع وضمان المساواة فيه، وتقترح المفوضية ما يلي:

–تعزيز عملية دعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء للتعليم والتدريب المهني، وذلك بهدف زيادة نسبة المساعدة المالية المخصصة للتعليم بحوالي 50% على الأقل.

–السعي وراء الشركاء للالتزام بهدف جديد بحلول عام 2015، وهو القضاء على الأمية في المنطقة، دخول كل البنات والأولاد في المدارس الابتدائية والقضاء على التفرقة في التنوع على كافة مستويات التعليم.

– بدا بنظام يقدم المنح الدراسية للدراسة الجامعية في أوروبا مع الاحتفاظ بنسبة من المقاعد النساء[3].

كما سيعقد اجتماع لممثلي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وستقزز المفوضية الأوروبية برامجها الحالي MED CAMPUS، كذلك ستتم الدعوة لعقد اجتماع حول موضوع (تقنية التعليم).[4]

4– الشباب والتبادلات الثقافية:

---

[1] جوزيف مفسود، المرجع السابق، ص 278.

[2] انظر الملحق رقم 02، إعلان برشلونة التي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأور ومتوسطي 27–28 نوفمبر 1995.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 161 و162.

[4] انظر الملحق رقم 02: إعلان برشلونة التي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورو متوسطي، 27 و28 نوفمبر 1995.

تعتبر فئة الشباب القاعدة الأساسية لكل دولة، في هذه الصدد أقر المشاركون على ضرورة الاهتمام بهذه الفئة تحديدا وهذا من أجل ضمان تعاون متماسك بين مختلف الفئات الأورو مغاربية[1]، فبرنامج الشباب هو الذي يهتم بتسهيل الاندماج الاجتماعي والتوجيه الثقافي[2]، ومن هذا المنطلق يدعون ويركزون على ضرورة تشجيع ودفع التواصل والتبادلات بين الشباب في إطار برامج التعاون غير المركزي.[3]

بحيث ستساهم عملية تبادل الشباب في تحضير الأجيال القادمة لتعاون أوثق بين الشركاء الأوروبيين والمتوسطين. ومن ثم يجب وضع برنامج تبادل أوروبي متوسطي للشباب يرتكز على الخبرة المكتسبة في أوروبا ومع أخذ حاجات الشركات بعين الاعتبار، يجب أن تأخذ هذه البرامج بعين الاعتبار أهمية التأهل المهني وبالأخص للذين لا يملكون لكفاءات وتأهيل المرشدين والمساعدين الاجتماعيين الموجهين للعمل مع الشباب.

ستقدم المفوضية الأوروبية الاقتراحات الازمة قبل الاجتماع الأوروبي المتوسطي المقبل لوزراء الشؤون الخارجية.[4]

كذلك يهدف برنامج " يورو ميد للشباب" إلى تشجيع روح التضامن بين فئات الشباب من خلال المواطنة الناشطة. كما يسعى إلى المساهمة في تطوير سياسات الشباب في الدول المتوسطية الشريكة، ويستند البرنامج الجاري إلى النتائج التي تحققت في نطاق يورو ميد للشباب خلال الفترة 2008-2009.

-وينظم البرنامج دورات تدريبية لوحدات "يورو ميد للشباب" التي تتولى تنفيذ المشاريع على الصعيد المحلي، مما يعزز شرعيتها ويؤهلها أكثر فأكثر لتأدية دور فاعل في الاستراتيجية الوطنية.

- كما يوفر الدعم نفسه للمنظمات المعنية بتنفيذ مشاريع الشباب في الميدان وتعزيز قدرات قيادتها بما يساعدها عبى إقامة نشاطات التبادل والشركات مع المنظمات الأوروبية.

- ويعمل البرنامج على تنفيذ خطة محددة تشمل مواضيع مكافحة العنصرية والتمييز، وتشجيع التسامح، والمواطنة النشطة، والمساواة بين الجنسين....إلخ.[5]

---

[1] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 100.

[2] توفيق حكيمي، المرجع السابق، ص 11

[3] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 309.

[4]- عبد القادر زريق المخادمي، المرجع السابق، ص 155.

[5]- أوروبا وجيرانها بانوراما البرامج والمشاريع الإقليمية في البلدان المتوسطة، المرجع السابق، ص 52.

وتوالت التجمعات المتوسطية وتوالي معها دائما التذكير بضرورة العمل والاهتمام بالشباب وكذا بمختلف التبادلات الثقافية.[1]

المطلب الثالث: تقييم الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والثقافية.

أما بالنسبة للأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية فقط لوحظ اهتمام الجانب الأوروبي بقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان وتعزيز دور المجتمع المدني والتركيز على هذه القضايا على حساب مجالات أخرى مثل التعليم ونقل التكنولوجيا والشباب والحوار بين الثقافات والأديان[2]، وعلى هذا الأساس سنحاول تقييم كل بعد على حدا.

الفرع الأول: تقييم البعد الإنساني.

وها هي ذا البشرية تشهد اليوم فشل الاطروحات الوضعية في الخروج من الأزمات المجتمعة والحضارية التي وصلت إليها الإنسانية في ظل النظام العالمي الذي سيطر على أغلب بقاع الأرض. حيث وضع خصومه في خندق واحد ولا يهمه شعوبا من أجل تحقيق مصالحه.

وما نلاحظه اليوم من معالم الظلم والتعسف والفقر تستمد قوتها من هذا النظام المهيمن على العالم الذي يعمل على امتصاص المواهب والنعم الالهية لشعوب العالم من خلال الوسائل والأدوات المختلفة من قبيل: توزيع الثروات بشكل جائر وتكريس عدم المساواة واستعمار الشعوب ونهب ثرواتها.

إن اتجاه الخلافات البشرية سار في طريق الصراع الهدام لا التنافس البناء، وها هي ذه الحضارة الغربية – الحضارة المغرورة– تتصور أنها أنقذت البشرية من أجواء التوحش من خلال التزامها بالتطور العلمي والتكنولوجي، ونحن أيضا نتصور أنها تقدمت في هذا المجال وأنها تراجعت في المجال الأخلاقي والانساني[3].

رغم التقدم الإيجابي الذي حققه هذا الحوار الحضاري في السنوات الأخيرة، حيث لعب دورا مهما في نشر ثقافة الآخر، وتقليل حدة الصراع والكراهية واو بنسب محدودة... ويرجع ذلك بالأساس إلى

[1]– سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 101.

[2]– صور لطفي، المرجع السابق، ص 128.

[3] فلنتينا جودت حسن مناع، المرجع السابق، ص 288.

مجموعة من القضايا الخلافية العميقة المطروحة خلال جلسات الحوار، كمفهوم ومعدات السامية وعلاقتها بمعاداة الصهيونية[1].

إن الاختلاف الثقافية والحضارية تقوي القناعة لدى الأوروبيين بأن هو يتهم مهددة، وتدفعهم إلى تحويل المتوسط إلى جدار يحميهم من المد الإسلامي، لتصورهم طويل المدى بأن المنطقة ذات النمو الديمغرافي السريع ستكون مصدر ضغط متعدد الأشكال، ومصدر صراعات بين الشمال والجنوب[2].

إذا أن الكثير من المجتمعات في التاريخ الإنساني تموت لأنها تفقد عامل الديمومة بسبب الصراعات والتناقضات وظروف الجهل والغفلة التي تعترض مسيرتها فتبعدها عن مواجهة التحديات وتدفع بها إلى الانهيار[3].

وعليه يمكن القول أنه الشراكة الإنسانية لم تفقد النتائج التي كانت تصبو إليها الأطراف الأورو مغاربية.

الفرع الثاني: تقييم البعد الاجتماعي.

إلا أن الطابع العام هو أن هذه السلة عرفت تقدما بطيئا منذ بديات تستأنفها على اعتبار أن مسار الشراكة بقي حكرا على المكومات والمؤسسات الرسمية، ولم يتم إشراك الشعوب والمجتمع المدني على الرغم من أنه عاد التأكيد على الدور المهم والمحوري للمجتمع المدني[4]، هذا ما نلاحظه في المجتمعات المغاربية هو افتراس الدولة لمختلف تكوينات المجتمع المدني الحديث، لأنه في ظل وجود سلطة مركزية قوية، وغياب كامل لفصل السلطات، لا يمكن أن تزدهر فضاءات الحريات السياسية، واحترام حقوق الانسان، والمواطن، وفضلا عن كل ذلك فإننا نلاحظ

[1] فاتح النور رحموني، المرجع السابق، ص 44.

[2] سهام حروري، المرجع السابق، ص 351.

[3] فلنتينا جودت حسن مناع، المرجع السابق، ص 295.

[4] لعور راضية، المرجع السابق، ص 581.

أنه في اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل من تونس والمغرب والجزائر لا تحتل المبادئ الديمقراطية واحترام الحقوق الإنسانية للإنسان الحر إلى مكان هامشي[1].

الأمر الذي يمكن تأكيده من خلال عرضنا لهذا الميدان، هو طغيان الجانب المتعلق بالقضايا الأمنية الأوروبية، على الإدارة المشتركة لإقامة شراكة اجتماعية وثقافية لدعم التفاهم بين الشعوب وحوار الثقافات حيث تعد تكملة للقضايا الواردة في الميدان السياسي والأمني وخاصة المتعلقة منها بالتعاون بين المجتمعات المدنية وتنمية دولة القانون وتحقيق الديمقراطية وحقوق الانسان، ضف إلى الآفات الاجتماعية المتمثلة[2]، تبين موضوع الإرهاب على سبيل المثال قد تم إدراجه في السلة الأولى والسلة الثالثة بنسب هي على التوالي: 31% و51%، من خلال قراءة سطحية مضامين الاتفاقيات الأورو–مغاربية في إطار السلة الثالثة نجد شبه طغيان لموضوع الهجرة مثلا الاتفاقية الأورو–جزائرية للتعاون الاجتماعي نجدها تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الخاص بالأحكام الخاصة بالعمال المهاجرين.

القسم الثاني: الأنشطة الخاصة بالتنمية الاجتماعية في الجزائر كل هذا يسوقنا إلى التنبه إلى أن السلة الاجتماعية جاءت بمضامين منقوصة على حد تعبير الأستاذ بشارة خضر على اعتبار أنها ركزت على الجوانب السياسية والأمنية بعيدا على التركيز على الجوانب الثقافية والحضارية وما تبع ذلك من غياب فكرة بمضامين التعاون المتوسطي الحقيقي وليس مضامين دولة متوسطية وحيدة [3].

أن أوروبا ضغطت على شركائها من المتوسط لإدخال مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان في اتفاقياتها الثنائية، لكن أوروبا لم تنجح في إدماج بند حقوق الانسان في إعلان برشلونة لسنة 1995، قامت بإدماجه من خلال اتفاقيات التعاون الثنائية مع الشركاء المتوسطيين كل على حد، مما أدى إلى ظهور ميدانية وعرقية وسياسية[4].

---

[1] إبراهيم بلكيلاني، الشراكة الأوروبية – المغاربية مشروع بلا مستقبل، متوفر على موقع الأنترنت، السابق ذكره.

http :forum.inivbiskra.net/index.plp ? topic= 21 .la date de consultation : 02/12/2018.

[2] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 310.

[3] لعور راضية، المرجع السابق، ص 576.

[4]baghzouz Aomer, La Clause démocratique et des droits de l'homme dans les accords d'association euro-Méditerranéens : coopération ou ingérence ?, revue de l'école national d'administration, vol 13, N=02, Algerie, 2003, p 66.

إذا تتضمن هذه الاتفاقيات بنود تتعلق بحماية حقوق الانسان وفي حالة الإخلال بهذه البنود يقوم الاتحاد الأوروبي من جانبه بموقف العمل بهذه الاتفاقيات[1]، إذا الطرف غير الأوروبي لا فائدة له في توقيف الاتفاقية، حتى لو رأى نفس الحالة عند الطرف الأوروبي، إذا هو جهاز مراقبة أو أكتر من ذلك جهاز ضغط في يد الشريك القوي (الاتحاد الأوروبي). كذلك "بند الشرطية" المدرج في الاتفاقية يعطي للاتحاد الأوروبي قوة شرعية وقانونية، وهذا ما دفع الأوروبيين للتوقيع على اتفاقيات الشراكة [2].

وهذا ما سوف يؤدي إلى تعميق هوة التطور الا متكافئ بين البلدان المغاربية وبلدان أوروبا، وإلى تعميق الا مساواة الاجتماعية والإفقار المطلق في الجنوب، لأن اقتصاد السوق الذي يهدف إلى تحقيق تقارب بين أنظمة متباينة في تطورها التاريخي، لا يضمن وحدة أساسية تطبيقاته الفعلية في ظل غياب الديمقراطية السياسية الفعلية في دول المغرب العربي[3].

رغم أن ضم برنامج ميدا للديمقراطية إلى المبادة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الانسان، قد يكون خطوة إيجابية، إلا أنه من الواضح أن المبادرة الأوروبية تعاني من مشاكل خاصة بها، فقد أجرت المفوضية في عام 2000 مراجعة خاصة بتنفيذ المبادرة الأوروبية، وأقرت أنها بحاجة إلى لانتهاج مقاربة جديدة وطويلة الأجل، باستراتيجية وأولويات معدلة، من أجل زيادة تأثيرها وفعاليتها للحد الأقصى، وهو أمر مازالت ميدا تعاني منه حتى الآن، وكانت المشاريع الأخيرة قد توزعت على عدد كبير من العمليات، مما حد من تأثيرها، واقترن ذلك بمواطن ضعف في إدارة المشاريع[4]،

فأصبحت الدول العربية بالذات لا تعير كثيرا من الاهتمام لتوجيهات الاتحاد الأوروبي، واتعكس ذلك سلبا على مسيرة برشلونة حيث لم تلتزم الدول العربية بمتطلبات التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي والاقتصادي التي رسمتها مقررات مؤتمر برشلونة ولم تجد في نفس الوقت ضغوطا أوروبية مؤثرة عليها الالتزام بذلك، فتراجع الأداء الديمقراطي والتنموي في معظم الدول العربية

---

[1] فلنتينا جودت حسن مناع، المرجع السابق، ص 74.

[2] بن لخضر محمد، المرجع السابق، ص 224.

[3] براهيم بلكيلاني، الشراكة الأوروبية – المغاربية مشروع بلا مستقبل، متوفر على موقع الأنترنت، المرجع السابق .

http :forum.inivbiskra.net/index.plp ? topic= 21. la date de consultation : 02/12/2018.

[4] بن لخضر محمد، المرجع السابق، ص 213 و214.

الواقعة على الضفة الجنوبية للمتوسط... وأعلن وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بلخادم ما معناه:

" أن الدول العربية لن تفرط في سيادتها مقابل حفنة من اليورو هات الأوروبية، نريد إجراء إصلاحات ولكن مع الحفاظ على السيادة والاستقلالية"[1]، كما أنه لن يجعل من النمو مكسبا مشتركا للدول الأوروبية الغنية والدول المغاربية الفقيرة[2].

الفرع الثالث: تقييم البعد الثقافي.

يرجع القصور في تفعيل البعد الثقافي للشراكة إلى الافتقار إلى الإطار المؤسسي لتخطيط التعاون الثقافي في الهيكل العام للشراكة[3]، فبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي أثناء عقد هذه الاتفاقية أو الاتفاقيات اللاحقة التي يريد من خلالها تجسيد المعايير الثقافية الدولية من دفاع عن تعددية ثقافية والقانون الدولي، حماية هويته الأطراف، الدفاع عن الإنسانية، تحقيق الأمن العالمي... إلخ. إلا أنه وبصفة السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي تمثل أحد سياسيات خارجية قوى المركز، فهي لا تريد الحفاظ على الوضع القائم وإنما تعمل على تغييره لصالحها، وبدورها دول المغرب العربي التي تمثل سياسيات خارجية تسعى إلى التخلص من التبعية، فلا مناص لها من التملص من هذه الشراكة لأنها تمثل لها منفذا للتخلص من الأزمات والمشاكل التي تعاني منها دولة على المستوى الوطني، الأمر الذي يعني طغيان ثقافة الطرف الأوروبي على مبادئ ثقافة الطرف المغاربي[4].

يمكن التوقف عند تقديم نماذج رؤى – من جانبي المتوسط – تتنوع اتجاهات تقييمها لآثار ولدلالات البعد الثقافي في الشراكة بصفة خاصة ومآل وآثار مشروع الشراكة بصفة عامة وآثاره على مستقبل المنطقة العربية. وتساعد هذه الرؤى. التي ينطلق معظمها من خبرات تجارب حوار الثقافات المتوسطية الأوروبية، على بيان حالة عدم التوافق وعدم الرضاء الفكري العام، حتى الآن حول هذا الموضوع ... ويمكن تقسيم هذه الرؤى بين مجموعات من الاتجاهات التي تبلور كل منها خلال العقد المنصرم منذ تدشين الشراكة– هذا وتجدد الإشارة أنه قبل الحادي عشر من سبتمبر

---

[1] فلنتينا جودت حسن مناع، المرجع السابق، ص 90 و 91.

[2] إبراهيم بلكيلاني، الشراكة الأوربية – المغاربية مشروع بلا مستقبل مقال متوفر على موقع الأنترنت:

la date de consultation 02/ 12/ 2018..http :froum. Univ biskra. Net/ index .lhp ? topic

[3] صور لطفي، المرجع السابق، ص 128.

[4] محفوظ محمد، الإسلام، الغرب وحوار المستقبل، ط 1. المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 1998، ص 162

كان البعد الثقافي للشراكة – وخاصة فيما يتصل بالجوار– يتسم بخصوصيته، ومع فورة المبادرات الحوارات وتناميها عقب الحادي عشر من سبتمبر، لم يعد تناول هذا البعد منفصلا عن قضية حوار الثقافات والحضارات بصفة عامة[1].

كما أن حوار الثقافات والحضارات بقي حبرا على ورق لم يتم تنصب ولو مؤسسة واحدة مختصة بذلك[2]ويعكس هذا الاطار وجود فجوة بين جانبي المتوسط على الصعيد الثقافي بمعناه الواسع، وهو الأمر الذي يدفع للقول إنه بالرغم من مقتضيات العولمة الاقتصادية والسياسية، إلى أنه لا يمكن فرض نسقعالمي واحد للقيم. بل ينبغي مراعاة الخصوصية الثقافية للشعوب، كما أنه لا يمكن فرض نموذج للتحديث على المنطقة يتعارض مع القيم الثقافية[3] فالتباين الثقافي المرتبط بالتنافس على الهيمنة الدينية والفكرية في المتوسط، وما يترتب عنه من إرث عميق من الحساسية وسوء الفهم والتفاهم فضلا على الصورة التي يرسمها كل طرف للآخر والتي تكسر غياب الحوافز للتفكير بالتضامن[4].

وأن كل اتصال يتم في نطاق نموذج ثقافي. يوجد في نفس التكنولوجيات الجديدة للاتصال تستقبل بأشكال مختلفة لدى المجتمعات، وهو ما يدعو للتأكيد على أن التقنيات لا يمكن أن تتجاوز العامل الثقافي. وإن حدث ذلك فستطرح مشاكل على مستوى الاتصال في بعده الانساني[5]، بما أننا غزو ثقافي يسعى إلى اجتياح ثقافات الشعوب وطمس معالم هويتها الثقافية[6]، إلا أن وفي واقع الأمر فإن هذه المواجهات والصدامات حول هذه المواضيع نتجت عن غياب الحوار بين الثقافات، إذا أن من شأن مثل هذا الحوار أن يساعد كل طرف على إيصال مفاهيمه وقيمة للطرف الآخر. إن الحكمة والفائدة تنظيم مؤتمرات حول وسائل وطرق التوفيق بين الغرب والقيم الإسلامية، وهي قيم بعضها مشترك وبعضها الآخر متعارض، حيث يعمل الاعلام على تأجيج هذا التعارض

[1] نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص 10.

[2] لعور راضية، المرجع السابق، ص 581.

[3]نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص 12

[4] فاطمة الزهراء رقايقية، المرجع السابق، ص 192 و193.

[5]بوجمعة رضوان، التكنولوجيات الجديدة للاتصال وعولمة الثقافة، الهوية شرط في الاتصال مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج كوم للدراساتوالنشر والتوزيع، عدد 01، الجزائر، جانفي، 2008، ص 10.

[6]إيمان نعيم العفراوي، المرجع السابق، 306.

وتعميق المواجهة[1]، وتكريس حالة التبعية الفكرية فيها[2]، لما يملكه الاتحاد الأوروبي من قوة اقتصادية وتكنولوجية ومالية جعلته إحدى الفواعل الغرب، إلا أن ذلك لا ينفي تأثيره هو كذلك بمظاهر العولمة وهذا ما يتبين جليا في مجال الاتصالات لأن فيه تظهر الخصوصية الثقافية بقوة كبيرة باعتباره إحدى إفرازات العولمة، وهذا على سبيل المثال لا الحصر. بالإضافة إلى ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يحاول الحفاظ على هويته، ومقاومة ضغط العولمة والهيمنة الأمريكية في سوق التوزيع والإنتاج في القطاع السمعي –البصري[3].

وهو الأمر الذي كان من شأنه الزيادة المتسارعة في مشروعات التعاون الثقافي مع جنوب المتوسط وخاصة في مجال التعليم، وفي مبادرات الحوار الثقافي اتجاهه، وفي تقنيين الاتحاد الأوروبي لمنظومة القيم التي يجب على دول المتوسط مراجعتها أو تبنيها. وفي مراجعات قضية الهوية والاندماج في المجتمعات الأوربية ذاتها[4]، والانشغال الثقافي، يجد بعض مبرراته في واقع الثقافة العالمية اليوم، والتي تتحكم فيها القوى التي تملك السلطة التكنولوجية والاقتصادية[5]، أما بقية القضايا الأخرى كالتعليم والاعلام كلها لم تسجل تقدما يذكر[6]، وهذا يؤكد من جهة أخرى عجز البلدان المغاربية عن التفاعل في التحولات الثقافية والتكنولوجية التي شدها التاريخ الكوني، رغم وضعيتها الجغرافية المتميزة، وتحيل هذه الفكرة الاتحاد الأوروبي إلى التوجه لهذه المنطقة بالتحديد للتحكم في مسارها وتطويرها وذلك لتكريس التبعية الثقافية في ظل قوانين الاستعمار الجديد[7].

بل نحن نلاحظ أن المبادرة الأوروبية نحو المتوسطية تبرز مع صعود القوة الأوروبية إلى قمتها، ومع انحدار القوة العربية، ومع تزايد معامل الهدم لفكرة العروبة ونظامها، ومع تزايد الهجوم على

---

[1] جوزيف مفسود، المرجع السابق، ص 275.

[2] إيمان نعيم العفراوي، المرجع السابق، ص 306.

[3] Julianne greb the culturel political dimension on the exemple of européen film thesis master s uppsala université february 2006 in site internet http // www euro culture master. Org / paf / julinne . grieb.pag. la date de consultation 06/ 01/ 2019

[4] نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص 08.

[5] بوجمعة رضوان، المرجع السابق، ص 09.

[6] لعورراضية، المرجع السابق، ص 581.

[7] العزماني عزالدين، المغرب الاسلامي: التحييد المتوسطي ورهانات الهوية الفاعلة، الفكر السياسي، والتراث السياسي، ب. ذ. ب.ن. 29/ 03/ 2008. مقال متوفر على الأنترنت.
Http// almultaka. Org / author.php ?idau= 85 la date de consultation 07/ 01/ 2019.

الإسلام عقيدة وقيما، ولذا تعددت الانتقادات لمشروع الشراكة استنادا إلى أسس متنوعة من بينها ما يكون له من أثار سلبية على الثقافة ومنظومة القيم الحضارية، والتي لا تقدم فرصا متساوية للاستفادة من الشراكة[1].

[1] نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص 15.

ان أبعاد الشراكة الأورو مغاربية حاولنا تفصيل كل البعد على جهة، إذا رأينا أن الجانب السياسي الأورو مغاربي اشترط على موقعيه الالتزام بالتعددية السياسية، واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية، وتنمية دولة القانون والديمقراطية في أنظمته السياسية، أما في الجانب الأمني فقد تصدرت الهجرة غير الشرعية باعتبارها لها أبعاد مختلفة وقضايا فرعية مرتبطة بها على مختلف الأصعدة والمستويات، سواء على المستوى السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي، وبالتالي فهي ذات آثار متعددة تنعكس على حياة الأفراد والمجتمعات وحتى الدول، لهذا أولت الدول المغاربية أهمية كبيرة لهذه الظاهرة من خلال إدراجها في جميع اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية وربطها بمسائل الأمن والاستقرار، وكذا تشجيع معاهدة السياسية الخارجية في المنطقة الأورو مغاربية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاط وشراكة ببعديها الثنائي والمتعدد الأطراف ، يتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ووضع إجراءات ثقة للأمن المشترك والتي تعتبر أهم الملفات التي تباحثها دول المنطقة عن طريق إبرامها عديد من بروتوكولات أمنية واتفاقيات في هذا المجال .

إلى أن المتصفح للسياسيات الأوروبية نجد تحميل دول الضفة الجنوبية للمتوسط لأعباء الانزلاقات المحتملة في عملية الضبط والرقابة، لتنامي الهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة في ظل نظام دولي لا يعترف بالحدود الجغرافية، مما يجعل الدول المغاربية تتخبط في خلافات سياسية داخلية وبينية تتطلب حلولا عاجلة.

كما أن أهداف الشراكة الأورو– مغاربية في البعدين اقتصادي ومالي احتوت على إدماج الدول المغاربية في المنظومة الأوروبية الجديدة، التي تهتم بفتح الأسواق وإنشاء ظروف مناسبة للاستثمار الخارجي، ورفع القيود وتحطيم الحواجز والحمايات والعمل على مساعدة هذه الأخيرة على تنمية اقتصادياتها، إلا أن الميزة السلبية الأساسية التي تميز المشروع الأورو– مغاربي هو أنه يطغى عليه الطابع الاقتصادي ويركز بصفة استثنارية على إنشاء منطقة للتبادل الحر في الدول المغاربية، ومن جانب آخر لم يتم مناقشته ولا التوقيع عليه بصفة جماعية من طرف هذه الدول بل تبلور من خلال ثلاثة اتفاقيات، وأن التعاون الاقتصادي والانفتاح التجاري المعلن على منطقة المتوسط لم يحصل على أرض الواقع،وهو ما يكرس حقيقة ضاغطة هي ان اتفاق الشراكة الأورو مغاربية الذي يجمع الفضاءين الأورو مغاربين (شمالا و جنوبا) هو اتفاق غير عادل على جميع الأصعدة الاقتصادية والتجارية والمالية، وأن الشراكة الأوروبية المغاربية ليست سوى أداة من

أدوات الهيمنة والالحاق التي تمارسها الجماعات الكبرى على الدول المغاربية لاستغلال مواردها وأسواقها.

اما بالنسبة أبعاد الإنسانية والاجتماعية والثقافية في الشراكة بحيث حاولنا توضيح الجانب الإنساني باعتباره أحد أهم المقومات الأساسية لقيام الحضارة وقوتها، وأن كل حضارة بعيدة أو معزولة عن الجانب الثقافي بما يحتويه هذا البعد من تقارب وتلاقي وتصادم الحضارة مصيرها الموت من الانعزال، ، ومن ثمة عرجنا إلى البعد الثاني هو الاجتماعي الذي أبرزنا من خلاله مفهوم المجتمع المدني في إطار الشراكة وتوضيح دوره في المنطقة الأورو مغاربية ، أما فيما يخص البعد الثقافي فتطرقنا إلى حوار بين الثقافات ودور الاعلام في تطوير التعاون في المنطقة الأورو مغاربية، ثم إلى كيفية تحقيق الشراكة الإيجابية من خلال الاعتماد على العلم والتكنولوجيا، إلا أنه من تقييمنا للأفكار الإنسانية والاجتماعية والثقافية في مشروع الشراكة الأورو مغاربية، تظهر دلائل مباشرة للهيمنة الثقافية من قبل الاتحاد الأوروبي على الدول المغاربية، لأن واضح من المواقف والسياسات العملية للنخبة المغاربية المتفاوتة، جعل الأمر حال دون تكتل الدول المغاربية في الاتحاد مغاربي بسبب التناقضات السياسية بين الأقطار المغاربية الناتجة عن الهيمنة الغربية، ما يمكن ملاحظته ان الطموحات الشراكة الأورو مغاربية التي بنيت عليها جاءت في إعلان برشلونة وبرامج العمل، كلها كانت كبيرة وواعدة، غير أن الاجماع كان أن النتائج التي تم تحقيقها ضئيلة جدا ومخيبة للآمال، في ظل وجود عدة أساليب اعاقت هذا المسار، بعضها متعلق بالإعلان نفسه والبعض الآخر متعلق بوضعه حيز النفاذ.

الفصل الثاني:

عقبات ورهانات الشراكة الأورو مغاربية ومستقبلها

على الرغم من أن مسار الشراكة المنبثق عن إعلان برشلونة أريد له أن يكون تجديدا وأن يأخذ في الحسبان تطور بلدان المتوسط، إلا أن العملية التي بوشر فيها منذ نوفمبر 1995 موعد انعقاد المؤتمر وحتى أيامنا هذه، لم تسفر عن نتائج مشجعة في جوانبها الثلاثة: السياسية والأمنية، الاقتصادية والمالية، الإنسانية والاجتماعية والثقافية، وذلك لأن مزايا هذه الشراكة كانت لصالح الدول الأوربية في المقام الأول أكثر من الدول المغاربية الثلاث وهذا لعدة اعتبارات سياسية، اقتصادية، تنموية، ثقافية واجتماعية...الخ، وهذا ما أنتج المشاكل بين الطرفين والتي لا تزال موجودة أكثر من أي وقت مضى مع ما يترتب عنها من أزمات ومشاعر إحباط، ويعود سبب ذلك التوجه إلى نقص الاهتمام الأوربي بجنوب المتوسط، من هنا يلاحظ أن المصلحة الذاتية مسيطرة على الشراكة هي من الأمور التي أدت إلى تنافر في العلاقة بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط، وعليه رغم كل الآثار والعقبات والتحديات التي يواجهها التعاون الأورو–مغاربي يجب عليه أن لا تحبط هذه الأمور من غريمة الدول المغاربية والاتحاد الأوربي فالأمل موجود والتحسن قائما، وذلك لا يتم إلا بالتعاون من قبل الشريكين عن طريق تقديم التنازلات، التعاون، التحدي والمشاركة، المثابرة، التكافؤ...الخ، فإذا توافرت هذه العوامل وغيرها يمكن أن يكون هنالك بصيص من الأمل في هذه العلاقة لمساعدتها على تسهيل بلورة تعاون وتحقيق الاستفادة للطرفين، وبالتالي فهو يحمل في طياته آفاق مستقبلية التي تعزز التعاون والاندماج على عدة أصعدة.

وعلى هذا الأساس سوف نتحدث في هذا الفصل على الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الاتفاقية، ثم ننتقل إلى ذكر أهم العراقيل والعقبات التي تقف أمام تنفيذها، ومن ثمة نحاول أن نقدم بعض المتطلبات والشروط لإنجاحها، وكذا أهم رهاناتها، وفي الأخير محاولين استشراف سيناريوهات مستقبل هذه الشراكة في ظل التحولات الدولية والإقليمية الراهنة.

المبحث الأول: آثار وعقبات الشراكة الأورو-مغاربية وشروط لإنجاحها

فالشراكة على النحو الذي أوجدته المجموعة الأوربية كصيغة فريدة للتعاون والعلاقات مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، تعد صيغة متعددة الأبعاد والمحاور تمتزج فيها. وبنسب غير محددة أو غير واضحة.الجوانب الاقتصادية والمالية مع الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والإنسانية[1]، ومن هنا يمكن القول بأن هذه العلاقات تحمل العديد من الخصوصيات ذات طبيعة إيجابية مزايا وأخرى ذات طبيعة سلبية في ظل مزاحمة فكرية وتناقض في تصور كل طرف الآخر مشاكل[2] وعقبات التي تواجه الشراكة ومن هذا المنطلق على الدول الأورو-مغاربية تعديل سياستها بشكل عام، من أجل إنجاح الشراكة وتجسيد المسعى الذي تبنى عليه المصالح والطموحات المشروعة للجانبين، ولذلك يتطلب منهما الاسترشاد ببعض المبادئ والشروط والمقومات، والتي سيأتي ذكره لاحقا.

المطلب الأول: الآثار المتوقعة عن الشراكة الأورو-مغاربية

بالإضافة إلى التقويم المسبق أو القبلي فإن التقويم الدوري يظل أهم الوسائل الأساسية من أجل متابعة ما يستفز عنه تطبيق تلك الاتفاقيات على أرض الواقع والوقوف على آثارها الإيجابية والسلبية[3]، والتي نلخصها فيما يلي:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية

يمكننا استخلاص بعض الآثار الإيجابية المتوقعة من هذه اتفاقية فيما يلي[4]:

-تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوربي والدول العربية الموقعة لهذه الاتفاقيات.

-خلق مناخ ملائم لمعالجة مشاكل المنطقة المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني وحل العديد من القضايا السياسية والأمنية الموجودة في المنطقة[5].

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرجع السابق، ص 184.

[2] توفيق حكيمي، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورومغاربية، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 12.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرجع السابق، ص 185.

[4] سلوى محمد مرسي، المرجع السابق، ص 08.

[5] يوسف خليل إبراهيم السعاوي، المرجع السابق، ص 93-94.

-آثار الدخول في التجارة الحرة مع الاتحاد الأوربي هو زيادة حجم الاستثمارات الوطنية أو الاستثمار الأجنبي المباشر.

-ازدياد اهتمام الدول الأوربية بالمنطقة العربية نتيجة توافر العمالة والمواد الخام وقرب الموقع الجغرافي من الأسواق الأوربية وغيرها من عناصر المزايا التنافسية المتمثلة في المزايا المتعلقة بإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة بين دول الاتحاد الأوربي دول المنطقة المتوسطية والتي من شأنها استقطاب المزيد من الاستثمارات الأوربية بحيث يمكن أن تجعل من الدول العربية المتوسطية قاعدة للإنتاج والتصدير إلى السوق الأوربية[1].

-يساعد إنشاء منطقة التبادل الحر على تطوير التجارة البيئية للدول المتوسطية الجنوبية التي تعاني من ضعف كبير، ولذلك فإن منطقة التبادل من شأنها المساهمة في ترقيتها في إطار تعاون شامل[2]، يتبنى المزيد من الخطوات في مجال الإصلاح الهيكلي التشريعي وتحرير الخدمات، وهذا قصد توفير البيئة الاقتصادية المواتية للاندماج في الاقتصاد العالمي[3]، لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتمكن من التعامل مع شروط منظمة التجارة الدولية.

-من المتوقع أن يكون لتحرير الاستيراد من المنتجات الصناعية أثر إيجابي على الدول العربية في كافة النواحي النوعية والكمية والإنتاجية والتنافسية على المدى القصير أو المتوسط، حيث أنها توفر لرجال الصناعة العرب معدات إنتاجية وتكنولوجية متقدمة لكلفة منخفضة[4].

-التعاون مع الدول العربية لتنمية وتطوير القطاع النقل وما يرتبط به من إعادة بناء وتحديث البني التحتية المتمثلة في الطرق والموانئ والمطارات، وكذا العمل على تحديث المعدات الفنية للنقل البري والسكك الحديدية وحركة الحاويات وغيرها[5].

-الاستفادة من المساعدات المالية والفنية والاستثمارات الأوربية المقدمة لتطوير مقتصداتها، وذلك لتسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المتواصل وكذلك تحسين ظروف الحياة للسكان ورفع مستوى التشغيل وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوربية المتوسطية.

---

[1] جمال عمورة، منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورو-متوسطية، المرجع السابق، ص 154.

[2] Nachida M'hamsadji-Bouzidi, 5essais sur L'ouverture de L'économie Algérienne, ENAC 2ditions, Alger, 1998, P97.

[3] جمال عمورة، منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورو-متوسطية، المرجع السابق، ص 154.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرجع السابق، ص 187.

[5] يوسف خليل إبراهيم السعاوي، المرجع السابق، ص 94-95.

-تستعمل الشراكة على تنمية الموارد البشرية وتشجيع التبادل والتفاهم بين المجموعات المدنية، وكذلك توفير فرص عمل أكبر للعمالة العربية القائضة داخل الدول العربية، أو في دول الاتحاد الأوربي[1].

-تقديم العون التقني في مجال التعليم والتدريب المهني وتدعيم البحث والتطوير في الدول العربية المتوسطية.

-الاستفادة من اكتساب الخبرات والمهارات والقدرات التكنولوجية في العديد من القطاعات الاقتصادية.

-تحسين المستوى المعيشي بتحسين نظم الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وهذا بفضل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة[2].

الفرع الثاني: الآثار السلبية

يمكن تلخيص أبرز السلبيات المثارة حول اتفاقيات الشراكة[3] الموقعة بين الدول المغاربية والاتحاد الأوربي فيما يلي[4]:

-فالمتوسط يطرح ثنائية متقابلة ومتناقضة من جهة ترسيخ التكتل المكون من دول متقدمة مع تكريس تهميش الدول الفقيرة والفاشلة ويحدث عدم استقرار في الحزام الواقع بين هذين الكيانين المختلفين، حيث أن ازدياد حدة المشكلات بنتائجه السياسية على الأمن والاستقرار في دول الجنوب سوف ينعكس بالتأكيد على الأمن الأوربي[5].

-تمركز المخابرات الغربية في المنطقة مما من شأنه يؤدي إلى تأثيرات سلبية على حدودنا الجنوبية[6].

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرجع السابق، ص 186.

[2] يوسف خليل إبراهيم السعاوي، المرجع السابق، ص 94.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرجع السابق، ص 187.

[4] محمد سلوى مرسي، المرجع السابق، ص 10.

[5] مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، من أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008، ص 02.

[6] مراد حجاج، التهديدات الجديدة للأمن المغاربي: نحو مقاربة أمنية إقليمية مشتركة ب، د، ن، جامعة بومرداس، ب،س،ن، ص11، مقال متوفر على موقع الانترنت: http://www.politics-dz.com/community threads/ la date de consultation: 12/01/2019.

-أن التعجيل برفع أو إزالة التعريفات الجمركية في البلدان المتوسطية ستكون له بعض الآثار السلبية بالنسبة لمؤسسات الدول المتوسطية وذلك بمواجهتها لمنافسة شديدة من المؤسسات الأوربية، وهذا نتيجة عدم التكافؤ مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات في الدول المتوسطية ويفسح المجال للمنتوجات الأوربية اقتحام الأسواق المتوسطية، وهذا ما ينعكس على اختلال الموازين التجارية للدول المتوسطية، إضافة إلى تراجع إيرادات الميزانيات العامة للدول المتوسطية نتيجة إزالة التعريفات الجمركية، فإن تنفيذ سياسة التبادل الحر بين الدول المغاربية الجزائر، المغرب وتونس مع الاتحاد الأوربي سيكون له انعكاسات خاصة ببعض الجوانب في الاقتصاديات المغاربية[1].

-تقوم الشراكة على الانتقاء وعدم التكافؤ فهي تتميز بين حرية تبادل السلع وحرية انتقال الأشخاص فتزيل الحواجز أمام الأولى وتضعه أما الثانية خوفا من المهاجرين وبهذا تتغافل المتوسطية عن مشكلات المنطقة وبشكل خاص الهجرة غير الشرعية[2].

-انعدام إستراتجيات اقتصادية متوازنة ومنسجمة مع المعطيات الداخلية لبلدان المنطقة، وقادرة على التأقلم مع الوضعية الحالية للاقتصاد العالمي، الشيء الذي يفسر إلى حد كبير تعدد الانتكاسات الاقتصادية والعجز الحاصل في الموازين التجارية لهذه البلدان.

-إن المنتوجات الفلاحية التي تكون العمود الفقري لاقتصاديات دول الجنوب لا تملك نفس الامتيازات، مما يعني غزو اقتصاديا جديدا، شعاره التقارب والوحدة والحوار، لكنه في الحقيقة استغلال من نوع جديد، وضمان أكبر قسط ممكن من مناطق النفوذ الاقتصادي، تمهيدا لإغراق الأسواق الداخلية للدول الأورو-متوسطية بالمنتجات الأوروبية، وبالتالي ضمان مجالات جديدة لتسويق آليته، وخلق مجتمعات استهلاكية في إطار العولمة[3].

---

[1] جمال عمورة، منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورو-متوسطية، المرجع السابق، ص 155.

[2] هناء حسن عبيد، السياسة الاقتصادية الأوربية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 23، الجامعة المستنصرية، العراق، 2013، ص 293.

[3] الشراكة الأورو-متوسطية: المغرب، الجزائر، تونس، نموذجا مقال متوفر على موقع الانترنت:.http://www.4algeria.com/forum/t/174070, la date de consultation sur le site : 13/01/2019

-التعاون في المجال الصناعي..لم يرتقب إلى مستوى أهداف الاتفاقية..ولا يتناسب مع برامج التأهيل[1].

-صعوبات وعجز على مستويات التنمية الإنسانية والبناء الديمقراطي[2].

-إن المساعدات الأوربية الممنوحة ضمن اتفاقيات الشراكة هي مساعدات مشروطة سياسيا واقتصاديا، فمن الناحية السياسية فهي متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، واقتصاديا يتعلق بنفس الشروط المفروضة من قبل البنك والصندوق الدوليين المتمثلة في تبني هذه الدول لسياسات تقشفية وانكماشية[3].

-التخلي عن مبدأ المعاملة بالمثل Non Réciprocitéالذي كان معمولا به في إطار الاتفاقيات الثنائية القديمة[4].

-غزو ثقافي مدروس عبر قنوات مختلفة وضع المنطقة بصيغ جديدة، من بينها الشراكة والتعاون لترتيبات إقليمية أمنية تفرض على كل مقومات الأمن العربي وإزالة مؤسسات العمل العربي أو لحد منها إذا تصبح غير قادرة على تطوير هيكلتها لمواجهة التطورات الدولية والإقليمية[5]، إضافة إلى وجود تناقضاتداخليةفي صلبها، ويظهر هذا جليا في غلق حدودها من جهة، والادعاء بالانفتاح من جهة أخرى، علاوة على تجاهلها الاعتراف بالخصوصية الثقافية العربية[6].

المطلب الثاني: عقبات الشراكة الأورو-مغاربية

---

[1] منظمة العمل الدولية، اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية ومنطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطية: مقاربة عالمية، منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، ب،ذ،ن، 2014، ص13.

[2] مراد حجاج، التهديدات الجديدة الأمن المغاربي: نحو مقاربة أمنية إقليمية مشتركة، الموقع السابق، ص 11. http://www.politics-dz.com/community threads/ la date de consultation: 12/01/2019

[3] هاني حبيب، المرجع السابق، ص48.

[4] يوسف خليل إبراهيم السعاوي، المرجع السابق، ص 99.

[5] هناء حسن عبيد، المرجع السابق، ص 292.

[6] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرجع السابق، ص 188.

إن دراستنا للعلاقات الأوربية المغاربية تم ربطها بمفهوم مفتاحي اتفقنا على أن تكون علاقات تعاون وشراكة بين الطرفين[1]، لكن جل هذه العوامل المحفزة على تحقيق علاقات بينية ناجحة بين أوربا كاتحاد، والأقطار المغاربية الثلاثة لم ترقف إلى الأهداف المرجوة والمتمثلة بالشراكة[2]، عموما انطلقنا من كون أن عدم كفاية الإصلاحات وبالتالي لابد من البحث عنها من الخارج، هذا بالنسبة للتصور المغاربي، أما التصور الأوربي فيعتبر الطرف الآخر مصدر تهديد وخطر عليه[3]، ومن هنا يمكن القول أن المناقض لهذه المزايا هو الطرح السلبي في طبيعة هذه العلاقات[4] والمتمثل في التطرق إلى العقبات والمشاكل الناجمة عن الشراكة بين دول الاتحاد الأوربي والدول المغاربية الثالثة في جميع الجوانب.

الفرع الأول: عوائق السياسية والأمنية

هناك العديد من العقبات في مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية، ومنها فيما يتعلق بالشق السياسي والأمني، فقد تأثرت مسارات العمل والمشروعات المطروحة[5] بعدة عراقيل منها سياسية ومنها أمنية.

أولا: عوائق السياسية للتعاون الأورو-مغاربي

لقد ساهمت المشاكل في هذا المستوى على عرقلة عملية التعاون الهادفة إلى تحقيق تكامل واندماج بين الأطراف على مستوى العديد من المستويات، فعدم تحقيق استقرار سياسي بين هذه الدول المغاربية سينفر الطرف الأوربي من التوجه نحو المنطقة من مدخل تعاوني[6]، تتلخص هذه عقبات كالتالي:

-لا يساعد اختلاف المؤسسات المكونة للأنظمة السياسية للأقطار المغاربية على الشراكة مع الدول الأوربية، باعتبار أن طبيعة العلاقة هي علاقة اتحاد مع أقطار. فعدم استقرار الأوضاع الداخلية في الأقطار المغاربية يؤثر في علاقاتها الخارجية، وبخاصة مع دول الجوار، والمتمثل

---

[1] توفيق حكيمي، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورو-مغاربية، الجزء الثالث، السنة الثانية، تخصص علوم سياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009-2010، ص 12.

[2] عبد اللطيف بوروبي، المرجع السابق، ص 100.

[3] توفيق حكيمي، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورو-مغاربية، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 12.

[4] عبد اللطيف بوروبي، المرجع السابق، ص 100.

[5] مراد خروبي، المرجع السابق، ص 111.

[6] توفيق حكيمي، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورو-مغاربية، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 13.

بالاتحاد الأوربي كقوة معيارية كبرى، حيث إن هناك مبادئ سياستها الخارجية المشتركة مبدأ الشرطية في التعامل مع الدول التي تنتهك فيها الحريات العامة، ومن ثم لا تعاون من دون إصلاحات سياسية، فعلى سبيل المثال، تسعى الجزائر وتونس للتعامل مع الاتحاد الأوربي كل بمفرده دون محاولة لتنسيق الجهود الثنائية عند التعامل مع الاتحاد، كذلك هو الشيء للدول الأوربية حيث تسعى هي الأخرى إلى معالجة مختلف القضايا بطريقتها الخاصة التي تخدم مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى.

-مشاكل الجوار ما بين أقطار المغرب العربي الثلاثة تفسر هذه المشاكل في ظل علاقة سلبية في التعاملات البينية بين الأقطار المغاربية الثلاثة والتي لا تتعدى ستة بالمائة من تعاملاتها الخارجية، حيث يرى كل قطر أن القطر المجاور هو السبب في مشاكله، وكل طرف يعلق مشاكله على الطرف الآخر[1]، فالمشاكل والخلافات الحدودية بين الأقطار المغاربية وخاصة بين المغرب والجزائر[2] جعلتها عاجزة عن إحياء دور المؤسسات التكاملية، وعن بلورة إستراتجيات موحدة تجاه الاتحاد الأوربي[3].

-تعتبر قضية الصحراء الغربية أكبر عائق وتحدي يواجه دول المغرب العربي، فهي مشكلة تعود جذورها إلى ما قبل تأسيس الاتحاد المغرب العربي ولم تعرف لها حلا لغاية اليوم، كما أن عدم تسوية مشكل الصحراء الغربية يمثل أحد الهواجس والمصادر الأساسية للتوترات بين دول المنطقة[4].

-الصراع العربي الإسرائيلي الذي يعتبر من القضايا العالقة في المتوسط إذا لحد الآن لا تزال تفتقر إلى حل والتي تحد من أبرز معيقات تقدم الشراكة في إطار العلاقات الأورو-متوسطية مما يجعل خلق منطقة استقرار وسلم رهينة هذا الصراع ومنه المحور الأمني والسياسي كهدف لم يتحقق[5].

---

[1] عبد اللطيف بوروبي، المرجع السابق، ص 101.

[2] توفيق حكيمي، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورومغاربية، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 13.

[3] عبد اللطيف بوروبي، المرجع السابق، ص 101.

[4] أحمد مهابة، مشكلات الحدود في المغرب العربي، العدد 111، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، 1993، ص 246.

[5] أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص 94.

–تحدي التيار الإسلامي خاصة في ظل آثار الحرب الأهلية الجزائرية وامتداد العنف إلى داخل الاتحاد الأوربي[1]، أدى إلى توقف وانقطاع مسيرة التحولات السياسية في مجمل الدول المغاربية وما نتج عنها من انعدام الاستقرار في الجزائر، وإخفاق عملية التعاقب السياسي في المغرب وكذا كبح التحرر السياسي في تونس[2].

–اقتصر مجال التعاون على الميدان الاقتصادي والتجاري[3]، أصبح ما يقدم من أوربا في شكل مساعدات أو قروض مالية للقيام بعملية دفع للتنمية داخل الدول المغاربية مشروطا بضرورة انتقال هذه الأخيرة نحو تكوين دول ديمقراطية تراعي حقوق الإنسان ومبادئ المذهب الليبرالي، لذا ظلت أوربا التي تتمسك بضرورة إحداث إصلاحات ديمقراطية، والمعروف أن وضع الدول المغاربية يشير إلى انعدام مقومات الدول الديمقراطية مما يستدعي منها إحداث تغييرات على مستوى جذري، وهذا ربما ما لا يتطابق مع مصالح النخب الحاكمة في هذه الدول المغاربية، لذا فقد تحولت النظرة من كونها علاقة اقتصادية إلى نظرة مزدوجة في ظل علاقة شرطية من خلال تصور سياسي اقتصادي[4].

–وكذلك هناك مشاكل سياسية وإيديولوجية ونفسية قد يحدثها بعض المتوسطين سواء أكانوا من النخب أم من الجماعات أم من التيارات والأحزاب العربية والدينية لأسباب متنوعة منها عدم تقبلهم مشاركة الأوربيين الذين أساءوا طويلا وكثيرا لتاريخنا وتكويننا الحديث والمعاصر أو نحت أي مشروع خارجي غير عربي أو إسلامي يشتى الصفات والنعوت.. والذي سيبقى المشروع المتوسطية مهمش في الصياغة الدولية الخارجية[5].

هناك تباين وعدم انسجام في توجهات هذه الدول نحو العالم الخارجي مما يجعلها عاجزة على صياغة سياسية موحدة تجاه الحليف الخارجي، بحيث أنه ووفق المنظور المؤسساتي التعديدي فإنه بقدر ما يحدث من الانسجام بين أطراف العلاقة في البنية المؤسساتية بقدر ما يكون ذلك أقرب

---

[1] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 157.

[2] توفيق حكيمي، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورو–مغاربية، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 13.

[3] عبد اللطيف بوروبي، المرجع السابق، ص 101.

[4] توفيق حكيمي، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورو–مغاربية، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 14.

[5] مراد خروبي، المرجع السابق، ص 112.

لتحقيق الأهداف المرجوة من العملية التعاونية، مؤسسة مع مؤسسة لكن في هذه الحالة فالتعامل يكون من خلال مؤسسة أوربية مع مجموع دولة متفارقة وليست موحدة في إطار مؤسسة واحدة[1].

كل هذه العوامل أدت لفقدان الدول المغاربية العديد من المزايا، وبالتالي قيامه بالعديد من التنازلات لصالح الدول الأوربية[2]، فهي مرتبطة بتكريس الهيمنة والتبعية والسيطرة الأوربية على الأقطار المغاربية في ظل فشل الإصلاحات الداخلية والتركيز على الجوانب الاقتصادية أكثر من الجوانب الأخرى[3].

ثانيا: عوائق الأمنية للتعاون الأورو–مغاربي

هناك جملة من المشاكل والعراقيل التي تقف في طريق إيجاد صيغة فعالة للشراكة والتعاون وتحقيق الأمن والاستقرار، التي تحول دون الوصول إلى تعاون حقيقي بين الاتحاد الأوربي ودول الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما سنحاول تفصيله كالآتي:

–نتيجة للمعادلة السابقة التي قامت على أساسها الشراكة الغير السوية والغير متكافئة بين الطرفين خاصة من جانب التناقض في ترتيب الأولويات الأمنية بالنسبة لكل ضفة هو العائق الرئيسي لجميع المبادرات التعاونية ما لم ننفق وجهات النظر الأمنية لدول الضفتين لا يمكن بناء سياسية أمنية مشتركة، وهذا ما يؤثر على أولوية التفاعل مع المصلحة الذاتية على حساب المصلحة المشتركة، كما أن من أكبر العقبات التي تعترض طريق التعاون الأمني الاختلاف في النظرة إلا تواجد الأساطيل الأجنبية في مياه المتوسط. إذا بينما ترى دول الشمال أن هذه الأساطيل تعتبر أحد ضمانات أمنها، فإن دول الجنوب ترى أنه لم يعد هناك ما يستدعي كل هذا الوجود البحري الضخم والتقليل منها يعتبر ضروري لزيادة التقارب[4].

–سيطرة نظرة الشك والريب والتخوف الأوربية من الدول المغاربية بحيث ارتبطت نظرتها بالجانب الأمني وحجم الأخطار التي تشكلها مجتمعات الدول المغاربية فالبطالة وعدم كفاية التعليم والتأهيل، وكذا تدني مستويات المعيشة بالنسبة للدول المغاربية، أدى إلى ظهور ظاهرة بشكليها

---

[1] توفيق حكيمي، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورو–مغاربية، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 13.

[2] سلوى محمد مرسي، المرجع السابق، ص 10.

[3] عبد اللطيف بوروبي، المرجع السابق، ص 101.

[4] مراد إبراهيم الدسوقي، القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، القاهرة، أكتوبر 1994، ص 90.

الشرعي والغير الشرعي[1]، حيث سجلت هذه الأخيرةالهجرة غير الشرعية من الأقطار المغاربية نحو أوربا سنويا مئات الوفيات لمهاجرين عبر البحر من المغرب إلى إسبانيا، ومن الجزائر نحو فرنسا، ومن تونس نحو إيطاليا كما عرفت تطورا كبيرا نتيجة للثورات التي عرفتها بعض الأقطار المغاربية التي تعاني هشاشة أمنية، وخصوصا تونس[2]، والتي أصبحت ظاهرة متنامية وشكلت تهديد مباشر لأمن والاستقرار الأوربي[3].

–مخاطر عدم الاستقرار السياسي والأمني في الدول المتوسطية، وأن مجتمع البحر المتوسط لن يشعر بالأمن والأمان إذا استمر الصراع العربي الإسرائيلي والذي يهدد بعرقلة أي آمال في التعاون، فامتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل يشكل عقبة سياسية في المنطقة أمام قيام أمن حقيقي، كما أن عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية قد وصلت إلى طريق مسدود.

حيث تعتبر الدول الأوربية أن دول جنوب المتوسط مصدرا لتهديدات أمنية مختلفة، وعلى رأسها الإرهاب والمجازر التي قضت على آلاف المدنيين في الجزائر[4]، وتزايد معدلات الجريمة المنظمة بجميع أشكالها، مما جعل من منطقة الساحل والصحراء بؤرة من بؤر التوتر والإرهاب[5].

–الفجوة الكبيرة بين شمال جد متقدم اقتصاديا وعلميا وتكنولوجيا، وجنوب الذي يتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية وأزمات داخلية وانقلابات سياسية خاصة لما آل إليه أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط جراء التداعيات الإقليمية والدولية لثورة الياسمين التونسية.

–فقيام كل دولة مغاربية بعقد اتفاقيات في المجال الأمني مع الاتحاد الأوربي لم يسعفها في تحقيق مصالحها أو على الأقل الحفاظ على المصالح القائمة لها، نتيجة الضغوطات الأوربية عليها مما يدفع بالدول المغاربية القبول بإملاءات وشروط الاتحاد الأوربي حول القضايا الأمنية، فالعلاقات الدولية اليوم أصبحت تحكم بشكل كلي إلى "معيار القوة" ونقصد بالقوة هنا "القوة الشاملة"

---

[1] توفيق حكيمي، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورو–مغاربية، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 14.

[2] عبد اللطيف بوروبي، المرجع السابق، ص 100.

[3] توفيق حكيمي، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورو–مغاربية، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 14.

[4] مراد خروبي، المرجع السابق، ص 112.

[5] نزيهة أحمد التركي، إستراتيجية الفرصة البديلة: الاختيار المغاربي بين ضرورات الحاضر وطموحات المستقبل، مقال منشور على موقع الانترنت:
http : www.M.ahewar.org/s.asp ?aid=44641088K=o La date de consultation : 15/01/2019

لأي دولة أو تكتل إقليمي أو جهوي في العالم[1]، لهذا فأوربا تنظر للدول المغاربية على أنها مصدر تهديد أكثر منه حليف أو شريك، هذا ما جعل أوربا تتبنى إستراتيجية من خلال منظور الهيمنة[2]، ومنه فإن العلاقات الأوربية–المغاربية لا تخرج عن هذا النطاق الذي تحيط به الهواجس الأمنية[3].

الفرع الثاني: عوائق الاقتصادية والمالية

فبقدر ما كانت هناك طموحات عديدة وإمكانيات متاحة لإقامة تعاون أوربي مغاربي أساسه تكافؤ الفرص[4]، إلا أنه اصطدام واقعيا بعدة عوائق ارتبطت أساسا بالاختلافات والفوارق الاقتصادية والمالية التي عرقلت عملية تعاون بين الطرفين، وعلى هذا الأساس سنعرض مشاكل وعراقيل اقتصادية ومن ثمة مالية.

أولا: عوائق الاقتصادية للتعاون الأورو–مغاربي

وفقا للأستاذ بشارة خضر فإن منطقة التبادل من الناحية النظرية تيسر تداول السلع والأموال وتوسيع نطاق الأسواق إضافة غلى أنها تبعث الطلب التنافسي وتشجيع على تحسين الإنتاجية، ولكن هذا يفترض مسبقا انعدام العوائق التي تحول دون فتح الأسواق إلا أن الدول المغاربية الثلاث خاصة: تونس، الجزائر، المغرب[5] قد اعترضتهما مشاكل أساسية.

1/الفروق الضخمة بين مستويات التنمية في دول الشمال والجنوب:

سبق الإشارة إلى أن السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل وتحرير المبادلات، غير أن الإشكال القائم هو أن هذه الشراكة ستقام بين دول متقدمة وأخرى متخلفة، تتميز بتباين واختلاف كبيرين في مستويات النمو والتبعية التي تزداد من وقت لآخر، حيث تشير الأرقام أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد للدول المغاربية سينتقل من 1410 دولار سنة 1990 إلى 1750 دولارسنة 2010، أي بزيادة قدرها 24% خلال 20 سنة، بينما سيعرف هذا المؤشر ارتفاعا بنسبة 50% أوربا منتقلا من 16000 إلى 24000 دولار خلال نفس الفترة 1990–2010، وعليه ولاستدراك نصف هذا الفارق الذي يفصل بين دول الاتحاد الأوربي ودول المغرب

---

[1] فايزة غنام، المرجع السابق، ص 331.

[2] توفيق حكيمي، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورو–مغاربية، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 15.

[3] فايزة غنام، المرجع السابق، ص 333.

[4] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 154.

[5] لعور راضية، المرجع السابق، ص 574.

العربي ينبغي على هذه الأخيرة أن تحقق معدلات نمو سنوية بـ 5% للدخل الفردي ولمدة 50 سنة مقابل معدل نمو لا يتجاوز 1%لأوروبا[1].

ويشار إلى أن قلة تنوع اقتصاديات المنطقة يشكل عقبة أمام تنشيط التجارة البيئية، ويجعلها متقلبة حسب التقلب في التجارة الخارجية، وهو ما استغلته أوربا لفرض شروطها في اتفاقياتها مع المنطقة[2]، والتي تتميز باختلالات في التوازنات الاقتصادية والمالية والنقدية وعجز في الموازين التجارية، وتزايد معدلات البطالة وضعف الإنتاجية وتدهور مستويات التنافسية، وتزايد تكاليف أداء الاقتصاديات الوطنية في منظومة إدارية بطيئة، ونظم قضائية ضعيفة ومؤسسات مصرفية عتيقة، منشآت صغيرة التي تلعب على الاستيراد والتصدير[3].

وعلى هذا الأساس فإن الفروقات والاختلافات الكبيرة في مستويات النمو ما بين الدول الأوربية والدول المتوسطية خاصة ما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي للفرد والمداخيل ومستوى الأجور[4]، حيث أن الاقتصاديات المغاربية لا تزال تحت رحمة التبعية الاقتصادية للتكتلات الأخرى، فالواقع الإقليمي الجديد في ظل توسع الاتحاد الأوربي وتأثيره على مصالح دول المنطقة ومستقبل علاقاتها لدول شريكة تعمل بشكل ثنائي، فعلى سبيل المثال لا يتجاوز حجم المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي نسبة 2% في حين تصل مبادلات هذه المنطقة مع أوربا حوالي 70% من الحجم الإجمالي المبادلات التجارية لبلدان المنطقة[5]، أضحت الاقتصاديات المغاربية رهينة سياسات إدارة أزمة المديونية التي تطورت مشروطيتها وأثرت على الاقتصادي[6]

2/العراقيل المرتبطة بتصنيف المشاريع ذات الأولوية من طرف الاتحاد الأوربي:

---

[1] يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، المرجع السابق، ص 100.

[2] رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011، ص 116.

[3] صالح صالحي، المرجع السابق، ص33.

[4] يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، المرجع السابق، ص 101.

[5] عبد الكريم هشام، قراءة اقتصادية مؤشرات تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي، الموقع السابق: http :www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3020htm/ La date de consultation :17/01/2019.

[6] صالح صالحي، المرجع السابق، ص 34-35.

تهدف الشراكة إلى خلق منطقة تبادل حر لمصلحة الدول الأوربية، حيث تعتبر الأقطار المغاربية سوقا لها، رغم أن هناك خسارة لحقوق الرسوم الجمركية بالنسبة إلى الأقطار المغاربية، فالأقطار المغاربية هي أقطار زراعية وطاقوية، على عكس الدول الأوربية التي هي دول صناعية، فالفجوة موجودة دائما بين الشمال المصنع والجنوب المتخلف، والعلاقة المستمرة بين طرف قوي وطرف ضعيف[1]، استبعاد الجانب الفلاحي وعدم إدراجه في مضمون الاتفاقيات أكبر دليل على ذلك.

لقد منح الاتحاد الأوربي الأولوية للجانب السياسي والأمني على الجانب التنموي للمنطقة المتوسطية، وعليه فإن سيطرة الجانب الأمني في مختلف جوانب إعلان برشلونة والمؤتمرات اللاحقة لدليل إضافي على الهاجس والقلق الذي ينتاب دول الاتحاد الأوربي، وعليه فإن الخوف الأوربي من وجود خطر قد يأتي من الضفة الجنوبية للمتوسط جعل مسائل التنمية في حيز ضيق مقارنة مع الحيز الذي يحتله الجانب الأمني، فكل هذه المؤشرات وأخرى تؤكد على مدى ميل الاتحاد الأوربي لجانبه الشرقي على حساب دول الجنوب المتوسط، وهذا ما يشكل عائقا كبيرا في تطوير الفضاء الأورو-متوسطي[2].

3/العراقيل المرتبطة بتطوير القطاع الصناعي والفلاحي في الدول المغاربية

وضعت الدول المغاربية مجموعة من الأهداف سعت لتحقيقها من خلال القطاع الفلاحي تتمثل في الاكتفاء الذاتي الغذائي، تحسين معدلات تغطية الواردات الفلاحية بالصادرات وزيادة تنويع الصادرات، غير أن نتائج السياسة الفلاحية التي طبعت في الدول المغاربية كانت بعيدة عن الأهداف المرجوة، وذلك بسبب الصعوبات التي اعترضت نشاطها المتمثلة في:

أ-القيود الطبيعية: تعاني الفلاحة المتوسطيةخاصة المغاربية من عدة مشاكل من بينها: المناخ، الجفاف المتواصل، التضاريس الجبلية.

ب-المكانة المخصصة للقطاع الفلاحي في السياسة التنموية والتخصيص الموازي لهذا القطاع: تعاني الدول العربية المتوسطية من التبعية في مجال التمويل بالموارد الغذائية والاستهلاكية وكذا الأدوية وذلك باللجوء للسوق العالمية بصفة واسعة لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية وبالتالي عدم

[1] عبد اللطيف بوروبي، المرجع السابق، ص 100.

[2] يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، المرجع السابق، ص 102-103.

الاهتمام بهذا القطاع، حيث أن الحصص المخصصة في ميزانية هذه الدول تميل إلى تطوير القطاع الصناعي ودعمه على حساب تطوير القطاع الفلاحي.

ج–القيود الخارجية: إن تراجع أسعار المنتوجات الفلاحية في الأسواق العالمية والرسوم المرتفعة عليها جعلت من تصوير سياسة تنموية على المدى البعيد أمرا مستحيلا[1]، خاصة أن المنتجات المغاربية تتميز بهشاشتها أمام المنتوجات الفلاحية الأوربية التي تتمتع بمناعة قوية[2].

وبالتالي فإن إقامة منطقة تجارة حرة في إطار الشراكة الأورو–مغاربية يشمل في حقيقة الأمر الصناعات التحويلية فقط، وليس منتوجات الصناعة الاستخراجية أو السلع الصناعية[3]، بسبب تقدمها في الاتحاد الأوربي ولاتساع السوق واستفادتها من الإنتاج الكبير، ليس هذا فحسب فالمشكلة الأخطر أن تحرير تجارة السلع الصناعية الأوربية يحد من إقامة صناعات وطنية، مما يحول دون التقدم الاقتصادي ويعيق التنمية مستقبلا[4]، ما يترتب عليه من ارتفاع البطالة في هذه القطاعات وتكثيف برامج الخصخصة فيها[5]، كما أن الأقطار المغاربية ستواجه مشكلة صعوبة الاندماج الاقتصادي المؤسسي فيما بينها وذلك بهدف تحقيق الجودة والنوعية الصناعية المطلوبة التي تشترط الشراكة توفرها عند التصدير إلى أوربا وبالتالي استجابة بمنافسة شديدة من هذه النواحي إزاء المنتوجات الأوربية[6]، أن القطاع الصناعي المغاربي يعاني جملة من العراقيل وقفت أمام تطوره أهمها:

–التبعية للخارج: فعلى غرار القطاع الفلاحي، فإن القطاع الصناعي هو الآخر مرتبط بمجموعة من المتغيرات الخارجية تتمثل على وجه الخصوص في ارتباط هذا القطاع بالتموين بالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار وكذا العتاد والتجهيزات وغيرها

–مشاكل التمويل: أنه من الصعب أن تنجح دولة ما في وضع نسيج صناعي في غياب الموارد المالية، ومن الخطورة فبإمكان أن تعتمد فقط على القروض الخارجية لتمويل المشاريع ذات الحجم

---

[1] جمال عمورة، المرجع السابق، ص 238–239.

[2] رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص129–130.

[3] صارم سمير، أوربا والعرب من الحوار إلى الشراكة، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000، ص 224.

[4] سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص 254.

[5] صارم سمير، المرجع السابق، ص224.

[6] حسن نافعة، المرجع السابق، ص 505.

الكبير خاصة في ظل ندرة رؤوس الأموال، لاسيما وأن الدول العربية المتوسطية مثقلة بالديون فإنها تشكل عائقا كبيرا لتطوير صناعاتها وبالتالي الدخول في الشراكة.

-عدم التحكم في التكنولوجيا[1]: ورغم الجهود المبذولة من قبل الدول العربية دول الجنوب المتوسط منذ حصولها على استقلالها السياسي لتطبيق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة إلا أن الهوة بينها وبين دول العالم الصناعي لا تزال تزداد اتساعا لأسباب تتعلق بعدم قدرة الدول العربية الالتحاق بثورات العصر المتمثلة في المعلوماتية، التكنولوجيا والاتصالات وغيرها[2]، وعليه واعتمادا على ما تقدم يمكن القول بأن الاقتصادات المغاربية ظلت مرتبطة بالدول الصناعية الغربية، وقد أدى نمط الصناعة في هذه الدول إلى زيادة الاعتماد على الدول الغربية في استيراد الآلات والمعدات والتكنولوجيا بما في ذلك الخبرة والخدمات الفنية، وكذلك استيرادها حاجاتها الغذائية من هذه الدول بمعنى تبعيتها التكنولوجي التقنية الفنية والغذائية للخارج حيث أصبحت مشكلة العجز الغذائي هاجس لمعظم الدول المغاربية[3].

4/فشل نماذج التنمية المستقلة المعتمدة من طرف الدول المتوسطية:

يمكن إرجاع الوضعية التي تعيشها حاليا الدول العربية المتوسطية من تخلف وتبعية في علاقاتها للدول الأوربية إلى الأخطاء التي ارتكبتها هذه الدول في اختيار إستراتيجيات التنمية التي تبنتها سابقا، وكذا إلى ضعف العلاقات البينية لدول الجنوب:

-نموذج التنمية المعتمدة من طرف الدول المتوسطية: حيث يقوم على الإحلال محل الواردات والذي طبقته تقريبا كل الدول العربية المتوسطية المغرب، تونس، الجزائر ففي ظل هذا النموذج تقوم الدولة بالتدخل المباشر في عمليات الإنتاج، التوزيع والتمويل قصد إقامة نظام اقتصادي يعتمد على التوجه نحو الداخل، لكن أظهرت فيما بعد هذه الإستراتيجية نتائج غير مشجعة، فعلى غرار نماذج التنمية المتعمدة من طرف المغرب وتونس فإن النموذج المعتمدة من طرف الجزائر كان مغايرا حيث تميز بتدخل مفرط للدولةخلال الستينات والسبعينات، وهي إستراتيجية تنمية مستقلة تماما على النظام العالمي حيث لم تترك أي مجال لا للرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي.

---

[1] يوسف خليل إبراهيم السعاوي، المرجع السابق، ص 104.

[2] جمال عمورة، منطقة التبادل الحر في الشراكة الأورو-متوسطية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 02، جامعة الجزائر03، 12-12-2015، ص 148.

[3] رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص 116.

وبالرغم من أنها استطاعت أن تكون وتطور قاعدة صناعية هامة إلا أنها لم تنج من التبعية للخارج التي أدت إلى تدمير القطاعات الإنتاجية وترك المجال للاقتصاد الريعي يهيمن عليه قطاع المحروقات[1].

-ضعف استثمارات حول الاتحاد الأوربي في معظم الدول العربية المغاربية خاصة، ويرجع ذلك إلى عدم وجود الشفافية وغياب النظام المؤسسي المناسب لحماية المستثمر الأجنبي وتشجيعه على الاستثمار في هذه الدول[2].

كخلاصة لما تقدم نلحظ جليا أن هشاشة ونوعية بنية اقتصاديات البلدان المغاربية الثلاث العضو في مسار الشراكة وحسب المعطيات المقدمة لا تزال العلاقات الاقتصادية الأورو-مغاربية غير قادرة على مواكبة الاقتصاد العالمي بسبب عوائق التي تقف حاجزا في تحقيق مسعى شراكة اقتصادية متكاملة، وعليه يجب التركيز على إرادة الدول في تفعيل من أجل النهوض بالسير الأمثل لمشروع التعاون الأورو-مغاربي لا سيما فيما يتعلق بمبدأ المعاملة بالمثل والتنمية الشاملة في كافة المجالات لإقامة تكتل اقتصادي كبير.

ثانيا: عوائق المالية للتعاون الأورو-مغاربي

إن أغلب بلدان المغرب العربي تعاني من مشكلة المديونية والتي أصبحت عبئا على اقتصادياتها، وإرهاقا لشعوبها، حيث تجاوز مقدارها 53 مليار دولار، موزعة كالآتي:

24 مليار دولار في الجزائر، 17 مليار دولار في المغرب، 12 مليار دولار في تونس. هذه الأرقام تعكس مدى الوضعية الخطيرة التي تعثر على كافة التوازنات الاقتصادية والمالية والتي تنعكس على الأوضاع الاجتماعية لشعوب المنطقة[3].

بالإضافة للمشاكل السابقة يبقى واقع التسيير والأنظمة المالية والاقتصادية بصفة عامة بالنسبة للدول المغاربية أكبر عائق قد يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من التعاون، فعلى مستوى البنية

[1] يوسف خليل إبراهيم السعاوي، المرجع السابق، ص 106.

[2] سلوى محمد مرسي، المرجع السابق، ص 10.

[3] لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، العدد05، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2010، ص 31.

الهيكلية بالنسبة للأنظمة المالية والمتعلقة بقوانين الاستثمار وآلياتها نجدها في مستوى لا يرقى لاستقطاب رؤوس الأموال على شكل استثماراتمباشرة، غير مباشرة من الأموال الأوربية[1].

هذه المشكلة أدت إلى إحداث أزمات اقتصادية واجتماعية حدة بدول المغرب العربي، استدعت الاستعانة بصندوق النقد الدولي، وما ترتب عنه منإتباع سياسات التصحيح الهيكلي[2] خاصة في ظل السيطرة البيروقراطية على المؤسسات الاقتصادية لهذه الدول والتي تعيق عملية استقبال وتفعيل الاستثمارات الأوربية، الأمر الذي يؤدي إلى تنفير وعدم القدرة على استقطاب رؤوس الأموال الأوربية المفترض أن تشارك في تحقيق التنمية لهذه الدول[3].

لتبقى في الأخير مشكلة المديونية عقبة معيقة التنمية، ووسيلة ضغط في يد الاتحاد الأوربي للتأثير على حكومات هذه الدول[4].

الفرع الثالث: عوائق الإنسانية والاجتماعية والثقافية

إن التعاون السائد بين الدول الأوربية والأقطار المغاربية لا ينفي وجود مشاكل بينهما، فبالرغم من التجانس الموجود بينهما من حيث القرب الجغرافي، والثقافة المشتركة، وسهولة الاتصال[5] إلا أننا نواجه معوقات وعراقيل إنسانية واجتماعية وثقافية تقف عثرة في مسار تجسيد العمل المشترك بين الضفتين وهي كالآتي:

أولا: عوائق الإنسانية للتعاون الأورو-مغاربي

هناك العديد من الصعوبات التي من شأنها أن تعرقل الشراكة بين الطرفين الأورو-مغاربين لاسيما في بعده الإنساني.

يعترف التطرف من أكبر العقبات التي تواجه عملية الشراكة الأورو-مغاربية كما يعتبر التطرف بمثابة عملية متبادلة بين ضفتي المتوسط-الطرف الأوربي والآخر المغاربي، حيث لا يمكن أن نلصق هذه الصفة على طرف دون آخر خاصة في ظل الأوضاع الراهنة هناك عدة مقولات وعدة

---

[1] توفيق حكيمي، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورو-مغاربية، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 14.

[2] لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، المرجع السابق، ص 31.

[3] توفيق حكيمي، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورو-مغاربية، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 14.

[4] عبد العزيز شرابي، برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 77.

[5] عبد اللطيف بوروبي، المرجع السابق، ص 100.

أبواب سياسية وإعلامية دائما ما تجعل أو تعتبر التطرف القمري والديني هو خاصية تتميز بها معظم الدول العربية والإسلامية وخاصة المغاربية على غرار الجزائر، حيث أصبح من الصعب جدا القيام بأي عملية تكاملية وفي أي مجال كان، ورغم محاولات للتعاون التي كانت ولا تزال قائمة ليومنا هذا في هذه المنطقة، إلا أن السمة البارزة هي صعوبة الوصول إلى نتائج ملموسة وإيجابية على أرض الواقع[1]، هذا وقد اتضح أن هذه الحملات العدائية ضد الإسلام والمسلمين تقف وراءها جهات يهودية وأخرى معادية للإسلام والمسلمين، إضافة إلى بعض التيارات والتي تعتبر الأكثر تطرفا في الدول الأوربية ذاتها على غرار التيار اليمين المتطرف في جل البلدان الأوربية، الذي يشغل بعض القضايا والأحداث ويعمل على تضخيمها إلى درجة وصفها بأنها مهددة لمقومات المجتمعات الغربية عموما على وجه الخصوص[2].

كلها عوامل أدت إلى زيادة المخاوف خاصة الأوربية تجاه الدول المغاربية كما أن هذه الأوضاع تؤدي حتما إلى زيادة اللاتفاهم الفكري خاصة بين الطرفين الشمالي والجنوبي[3].

إهمال الجانب الإنساني الذي نص عليه مسار برشلونة واتضح ذلك من خلال المعاملات الإنسانية للمهاجرين غير الشرعيين بمراكز الاعتقال التي لا تستوفي الشروط الإنسانية ما يجعل الدول الأوربية تنتهك حقوق الإنسان التي طالما نددت بها في المحافل الدولية[4].

عرقلة أطراف هذا التعاون لإمكانية قيام شراكة إنسانية حقيقة، فمثلا فيما يتعلق بفكرة حرية تنقل الأفراد..فالذي يتأمل في واقع هذه النقطة يلاحظ الإجحاف أو التقصير الذي تناله هذه القضية بالذات، حيث أن مشاكل كالتأشيرة مثلا Visa هي مشاكل آخذة في التضخم، إذن نحن أمام معوقات حقيقة متبعة من طرف دول هذه المنظومة تحول دون تقدم حقيقي إيجابي للأفكار المعلنة عنها، إذن نحن أمام إتباع سياسات انعزالية تتبعها الحكومات الأوربية بالتحديد، وهذا من شأنه تعطيل أي شراكة فعالة بين الضفتين[5].

---

[1] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 143-145.

[2] ناصر حامد، المهاجرون في أوربا بين مكانة الإرهاب ومستكملات الاندماج، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، القاهرة، جانفي 2006، ص 197.

[3] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 146.

[4] برد رتيبة، إستراتجية الاتحاد الأوربي على ضوء برشلونة، جريدة المستقبل العربي، مقال متوفر على موقع الانترنت: http :www.almustaqbal-a.com la date de consultation sur le site : 19/01/2019.

[5] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 148.

ثانيا: عوائق الاجتماعية للتعاون الأورو–مغاربي

من صعوبات اجتماعية التي تعرقل التعاون الأورو–مغاربي كالتالي:

–يلاحظ أن المجتمع المدني بالدول المغاربية بجميع فئاته وجمعياته لا يلعب الدور المنوط به والناشط[1]، فلقد احتكرت المؤسسات الرسمية كل أنواع المسؤوليات وهمشت إلى حد كبير دور المواطن ومؤسسات المجتمع المدني من حيث التنظيم والممارسة وافتقارها إلى الوسائل الإعلامية لإبلاغ رسالتها إلى الجمهور[2].

–مشكل التحول الديمقراطي في دول الضفة الجنوبية..يبرز أن دول المنطقة تمر بمرحلة انتقالية صعبة، فمن جهة توجد عدة ظواهر تشكل واقع السلطة في دول الضفة الجنوبية وتعكس انعدام الثقة القائمة بين المجتمع والدولة ونذكر منها: انعدام آليات التداول الحقيقي والسلمي على السلطة، احتكار مراكز السلطة من قبل نخب لا تتمتع بالكفاءة المهنية والعلمية[3].

–نجد أن ظاهرة بروز التيار الإسلامي في جنوب المتوسط والتي يقصد منها ظاهرة التطرف الديني وتنامي الحركات الأصولية وكل أشكال العنف السياسي والتي برزت على الخصوص في الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، وقد ارتبطت هذه الظاهرة بالكثير من المشاكل والعوامل التي ساعدت على تقويتها والزيادة فيها كفشل الحكومات في تحقيق الوعود والمتطلبات الضرورية لشعوبها رغم مرور سنوات طويلة من استقلالها، ضف إلى معاناة شعوب هذه الدول من مشاكل البطالة، الفقر، الجوع والحرمان التي أحدثت هوة واسعة داخل المجتمعات اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا..، ناهيك عن عمليات القهر الناتجة عن قمع الحريات السياسية والاجتماعية لهذه الشعوب، وكذا عمليات تسريح العمال الجماعية الناتجة عن قرارات ارتجالية وسياسات بيروقراطية[4].

ثالثا: عوائق الثقافية للتعاون الأورو مغاربي

أما بالنسبة لبعض العراقيل الثقافية التي تحد من التعاون بين الضفتين الأورو مغاربي هي:

---

[1] لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، المرجع السابق، ص 24.

[2] رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص 99.

[3] مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص 116.

[4] Calliers de salliers Bruno, méditerranée, quelle politique envers les états du sud ? Défense nationale, Paris, 1996, P95.

-غياب البرامج والخطط التي تؤدي إلى وجود قنوات عمل يمكن إتباعها لكي تتم عمليات التنسيق بينهما[1].

-ضعف الإنفاق المغاربي في ميدان البحث العلمي والتحكم في التكنولوجيا[2].

-ضعف الارتباط بين أهداف كل من مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، وغياب أساليب وآليات التناسي والتفعيل والتنظيم المركزي للعلاقة بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.

-توفر العديد من المعوقات المادية والفنية والبشرية التي تحول دون تقدم البحث العلمي في هذه البلاد وأدائه لدوره المنشود، وغياب التشريعات الكافية والملزمة التي تؤدي إلى الشراكة الحقيقية بين البحث العلمي ومؤسسات المجتمع المختلفة، وغياب التحديد العلمي السليم للأهداف التعليمية وأهداف البحث العلمي وفقا للظروف المجتمعة، وإهمال ترتيب أولويات الشراكة والتفاعل المثمرين بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية ومؤسسات المجتمع المدني.

-نقص الخبرة والكفاءات العلمية وهجرتها شمالا، وضعف البنية التحتية، ومشاكل الهياكل التنظيمية، ونظرة المجتمع والدولة للبحث العلمي ودوره ورسالته وفوائد تسخيره في خطط التنمية[3].

المطلب الثالث: متطلبات وشروط نجاح الشراكة الأورو-مغاربية

هناك واقعا جديدا يواجه الدول المتوسطية المشاركة، ينبغي التعامل معه بفاعلية، ودورا أوربيا يجب أن يلعبه الاتحاد الأوربي لإنجاح الشراكة[4]، إلا أن هذا النجاح يتطلب من كل طرف تبني سياسات ملائمة يلتزم بتطبيقها وتتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: متطلبات نجاح الشراكة الأورو مغاربية

أولا: من جانب الاتحاد الأوربي:

---

[1]السيد علي السيد جمعة، الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع كاتجاه لتطوير التعليم الجامعي، مجلة كلية التربية بالسويس، المجلد الخامس، العدد 06، جامعة السويس، مصر، أكتوبر 2012، ص 22.

[2]لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، المرجع السابق، ص 30.

[3]السيد علي السيد جمعة، المرجع السابق، ص23-24.

[4]بلحسن سارة نبيلة، المرجع السابق، ص 109.

تعهد الاتحاد الأوربي بالعمل على التخفيف من الآثار السلبية[1] في عدة مجالات[2] وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات:

1-في المجال المالي والسياسي والاقتصادي:

التخفيض من الدين ويعد هذا الإجراء أحد أهم الأولويات المساعدة على نجاح المرحلة الإنتقالية والتخفيف من آثارها على المدى القصير، ويمكن أن يكون تخفيض الدين على أحد الصورتين التاليتين:

-تحويل جزء من الدين بالعملة المحلية يستعمل في المبادلات بين الطرفين.

-تحويل جزء من الدين للمشاريع التنموية مثل: البرنامج الفرنسي في المغرب والمتمثل بتحويل جزء من الديون في صالح تشييد المدارس والمستشفيات والمشروعات الزراعية[3].

-تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.

-إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي.

-تقديم دعم مالي ومعنوي لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وإقامة مؤسسات مختلطة في هذا المجال[4].

2-في مجال التنمية المستدامة والعمالة المؤهلة:

إن فكرة أو مقولة تحقيق تنمية مستدامة وتطور اقتصاد بمعادلات متزايدة، أو حتى ثابتة عمليا لا يمكن أن يتم ويستمر إلا بتوافر القاعدة العملية والتكنولوجية، ومؤسسات قادرة على استخدام هذا القاعدة[5] وتوظيفها من أجل استمرار التنمية

وهذا الدور المطلوب من الاتحاد الأوربي، ككتلة تطرح نفسها كشريك اقتصادي واجتماعي لدول جنوب المتوسط، وبالتالي فإن على هذا الشريك أن يكون مستعدا للمساهمة في القيام بهذا الدور،

---

[1] هويدي عبد الجليل، المرجع السابق، ص 59.

[2] بلحسن سارة نبيلة، المرجع السابق، ص 177.

[3] هويدي عبد الجليل، المرجع السابق، ص 59.

[4] بلحسن سارة نبيلة، المرجع السابق، ص 177.

[5] تقرورت محمد، منتاوي محمد، حصيلة اتفاق الشراكة الأوربية مع دول شمال إفريقيا، دراسة تقييمية مقارنة، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 13-14نوفمبر 2006، ص 08-09.

بل المساهمة في رسمه وتخطيطه، بما يحقق مصالح الشراكة بعيدا عن السعي لتحقيق المصالح المنفردة[1]

فالطرف الأقوى مطالب بالسعي إلى النهوض بتنمية شريكه[2] في برامج تأهيل العمالة للدول المغاربية تعليما وتدريبا وتفانيا، إما عبر إعداد وتمويل برامج تدريبية وتوفير وسائل التكنولوجية وأدواتها لدعم هذه البرامج[3] التأهيل أو المساهمة والمساعدة في تمويلها[4].

3-في مجال المعلوماتية:

على الجانب الأوربي تحديدا القيام بتقديم المساعدات المادية والعلمية للتنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير الأوربية وبين مثيلاتها المتوسطية، وفي أضعف الحالات فإنه لابد من إنشاء شبكة معلومات أوربية متوسطية تجمع كل ما ينتج في ميادين البحث والاكتشاف في أوربا وتضعه تحت تصرف مراكز البحث والتطوير في الدول المتوسطية[5].

فالجدية في طرح مسألة الشراكة وتقليص فوارق التنمية يجعل الاتحاد الأوربي مطالبا بمساعدة الدول المغاربية على تطوير مؤسسات البحث العلمي والتطوير، وقواعد المعلومات وشبكة الاتصال وإنشاء بنوك معلومات متطورة[6].

ثانيا: من جانب الدول المغاربية

مما لا شك فيه أن اتفاقات الشراكة، سوف تلقى على كاهل الدول الطالبة للشراكة المزيد من العبء[7]، وذلك يجب توافر مجموعة من الشروط حتى يتحقق النجاح وهي كالآتي:

1-دعم الاستقرار الاقتصاد الكلي:

ينبغي على هذه الدول تبني سياسات صرف مناسبة ومدعمة بسياسات نقدية، حتى تتمكن من تفادي أثر انخفاض القيمة الحقيقية لسعر الصرف الناتج عن إزالة وإلغاء الحواجز الجمركية بين

---

[1] بلحسن سارة نبيلة، المرجع السابق، ص 177.

[2] فاطمة الزهراء رقايقية، المرجع السابق، ص 211.

[3] شريط عابد، الاندماج الاقتصادي الإقليمي للدول المغاربية مع الاتحاد الأوربي، المجلة السياسية، العدد 153، مصر، 2003، ص 289.

[4] بلحسن سارة نبيلة، المرجع السابق، ص 177.

[5] بلحسن سارة نبيلة، نفس المرجع، ص 178.

[6] شريط عابد، الاندماج الاقتصادي الإقليمي للدول المغاربية مع الاتحاد الأوربي، نفس المرجع، ص 289.

[7] بلحسن سارة نبيلة، نفس المرجع، ص 174.

طرفي الاتفاق في إطار قيام منطقة التجارة الحرة بينهما، وسيساعد الاستقرار الاقتصادي على جذب المزيد من الاستثمارات[1]، وتشجيع العرض وخلق مناصب شغل محليا وكبح تدفقات الهجرة غير المشروعة وكذا هجرة الأدمغة أيضا[2].

2-التقليل من اعتمادها على العائدات الجمركية من الضرائب:

بغية التقليل من الصدمات المالية الناتجة عن الدخول في الشراكة يتعين على البلد المعني التغيير في هيكل السياسة الضريبية لصالح الضرائب ذات الأساس المحلي، مع التقليص من النفقات لصالح زيادة الإيرادات[3].

3-تخفيض المديونية الخارجية:

إن مشكل المديونية لا يساعد على عملية التصحيح الهيكلي للاقتصاد الكلي[4] وذلك أن ارتفاع الدين والزيادة المستمرة في خدمته من شأنها أن تحمل ميزانيات هذه الدول الضعيفة أعباء ثقيلة، والتي سترتب عنها آثار سلبية على السياسات الاقتصادية داخل هذه الدول كالزيادة في حجم الضرائب[5]، وعليه فمن الضروري إيجاد حلول للتخفيف أو التقليل من هذه المديونية على الدول العربية المتوسطية وذلك بتحويلها إلى سندات أو أسهم للاستثمار، أو إجراء مفاوضات حول تسييرها باعتبار أن أوربا هي المدين الأساسي لهذه الدول[6].

4-درجة عالية من الانفتاح والحرية الاقتصادية:

وذلك بتوفير مناخ اقتصادي يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية، وتطبيق آليات السوق كشرط جوهري لتحقيق الشراكة بإتباع فلسفة اقتصادية قائمة على التقليل من دور الدولة في تسيير الحياة الاقتصادية وتدعيم دور القطاع الخاص وتفعيل حرية التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية والحواجز غير الجمركية، والابتعاد عن السياسات الحمائية مع تطبيق قواعد ومعايير المنافسة، والجودة على اعتبار أن الدولة التي تسعى للتوقيع على اتفاقية الشراكة، لإقامة

---

[1] هويدي عبد الجليل، المرجع السابق، ص 61.

[2] يوسف خليل إبراهيم السعاوي، المرجع السابق، ص 109.

[3] فاطمة الزهراء رقايقية، المرجع السابق، ص 67.

[4] يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، نفس المرجع، ص 109.

[5] هويدي عبد الجليل، نفس المرجع، ص 61.

[6] يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، نفس المرجع، ص 109.

منطقة للتجارة الحرة تطمح إلى إعادة تخصيص مختلف عوامل الإنتاج، بما يمكنها من الاستخدام الاقتصادي الأمثل لها لضمان فرص الاندماج في الحياة الاقتصادية الدولية بعزم وثقة[1].

5-العمل على بناء شبكة أمان اجتماعية:

إن إعادة تخصيص الموارد من القطاعات المحمية إلى قطاع التصدير وإلى أنشطة فعالة لإحلال الواردات يترتب عنه خسائر مؤقتة في التوظيف، كما تؤدي برامج التصحيح الاقتصادي والتدابير الشاملة لتحرير الاقتصاد إلى انخفاض الدخول الحقيقية، لبعض شرائح المجتمع[2]، وهو ما استوجب وجود شبكة للأمان الاجتماعي تساعد الفئات الأكثر تضررا من تلك السياسات، وتوفر لهم فرص عمل بديل عن طريق إعادة تدريبهم[3].

6-الإطار التنظيمي الليبرالي مع تعديل التشريعات:

لأن الرقابة على أسواق السلع والخدمات تعرقل كفاءة إعادة تخصيص الموارد وتحد من انتشار الآثار الجانبية للإصلاح التجاري، لذلك ينبغي وضع إطار عمل تنظيمي وملائم يتبنى تشريعات وقوانين أكثر تناسقا وتكييفا لتسمح بجذب المستثمرين، وتحقيق المكاسب على مساهمتهم في رؤوس الأموال، وزيادة الكفاءة الاقتصادية[4].

7-التشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين:

ينبغي أن يكون جميع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين على علم بفحوى هذه الاتفاقية بمشاكلهم ومشاورتهم أثناء التفاوض وعند التطبيق، وإقناعهم أيضا بما توفره هذه الاتفاقيات من مزايا وما ينتظر المجتمع من تضحيات[5].

الفرع الثاني: شروط نجاح الشراكة الأورومغاربية

بالإضافة إلى العوامل المذكورة سابقا لإنجاح الشراكة ينبغي أيضا توافر مجموعة من الشروط أو المقومات[6] ومن أهم مقومات نجاحها باختصار ما يلي[7]:

---

[1] فاطمة الزهراء رقايقية، المرجع السابق، ص 68.

[2] سمير صارم، المرجع السابق، ص 227.

[3] هويدي عبد الجليل، المرجع السابق، ص 62.

[4] فاطمة الزهراء رقايقية، نفس المرجع، ص 68.

[5] يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، المرجع السابق، ص 110.

[6] يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، المرجع السابق، ص 109-110.

[7] مراد خروبي، المرجع السابق، ص 113.

أولا شروط نجاح الشراكة:

1-الإرادة السياسية:

التعاون من أجل تنمية متوسطية جماعية يحتاج في الأساس إلى إرادة سياسية جماعية ثابتة[1] من خلالها يتم التغلب على العديد من المعبقات أو تجاوزها لأن إنجاز الهدف كان يعلو على كل معيق أو خلاف، وباختصار يمكن الإشارة إلى أن أوربا في مجال الإرادة السياسية بحاجة إلى موقف حاسم تجاه الشراكة بعيدا عن الولايات المتحدة الأمريكية[2].

2-ضرورة التعاون:

أساس كل تعاون وتطور هو قيامه على مبدأ المصالح المشتركة بين كل الأطراف المعينة، وبغير هذا الأساس تصبح العلاقة علاقة مساعدة من طرف لآخر، أي علاقة هشة تتأثر بسرعة وتتغير بمدى رضا الطرف المانح، فهي علاقة غير مستقرة قابلة للهزات والتراجع باستمرار[3]، إذا لابد من تعاون أطراف مشروع الشراكة من أجل تحقيق النجاح على جميع المستويات وأصعدة المشروع، وأن كل طرف مسؤول مسؤولية كاملة عن تنفيذ التزاماته المتفق عليها، ويجب على كل طرف أن يجعل المصلحة المشتركة الركيزة الأولى للعمل الجماعي[4]، تقوم تلك المصالح المشتركة على تبادل قيم ذات صيغة اقتصادية واجتماعية وثقافية، فهو تبادل يعود بالفائدة والاستفادة للأطراف كلها، وهذا هو المبدأ الذي بنيت عليه اتفاقيات للشراكة المتوسطية[5]

---

[1]شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية، حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص 120.

[2]فلنتينا جودت حسن مناع، المرجع السابق، ص 120.

[3]شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية، حالة دول المغرب العربي، نفس المرجع ، ص 120.

[4]فلنتينا جودت حسن مناع، نفس المرجع، ص 82.

[5]شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية، حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص 120.

3-القناعة بالمشروع:

حيث من المهم جدا أن يكون أطراف الحوار على قناعة بضرورته أولا، وأهميته وجدواه ثانيا، وأنه حاجة ماسة لهذه الأطراف لمواجهة التحديات الراهنة، أو للعبور نحو المستقبل بما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية[1].

4-التكافؤ في العلاقة وعدم التمييز:

إذا من الصعب توفير ضمانات النجاح لأي مشروع إذا كان ثمة تباين بين أطرافه، لأن مثل هذا التباين سيحقق امتيازات أطر على حساب الطرف أو الأطراف الأخرى وتتناسب هذه الامتيازات طردا مع شدة التباين[2].نلاحظ أن أي شرط من تلك الشروط غير متوفر بالشكل الذي يجعل صاحب القرار مطمئنا إلى النتيجة التي يسعى إليها من خلال هذه الشراكة، لكن وإذا كانت التحديات القائمة أو المستقبلية تفرض قيام شراكة أوربية متوسطية وهذا ما يدركه أصحاب القرار لمختلف أطراف الشراكة فإن الإرادة السياسية هي الأكثر وضوحا إلى حد ما من جملة الشروط التي سبقت الإشارة إليها، لكن تبقى قضية التكافؤ في العلاقة هي الشرط الذي لا يزال يأخذ الحيز الأوسع من الحوارات والنقاشات من قبل الأطراف المعينة، نظرا لأهمية ذلك في تحقيق الشراكة لأهدافها في مجالاتها السياسية والثقافية والحضارية والإنسانية[3].

ثانيا: شروط الشراكة المتكافئة:

للوصول إلى شراكة متكافئة فلابد على الجانب الأوربي أن يوفر الشروط التالية[4]:

-الاعتراف الأوربي بالمسؤولية عن التخلف الذي أصاب الوطن العربي واقتصادياته وتنميته، وهذا أيضا يستدعي بالضرورة لا الاعتذار وحسب كما جرت العادة أن تفعل هذه الدول مع الغير، لكن الأهم في هذه المرحلة إضافة لذلك هو تقديم كل وسائل الدعم والمساندة من أجل ردم هوة التخلف التي خلفتها الحقبة الاستعمارية الطويلة على الأقطار العربية[5].

---

[1] فلنتينا جودت حسن مناع، المرجع السابق، ص 82.

[2] سمير صارم، المرجع السابق، ص 230.

[3] مراد خروبي، المرجع السابق، ص 113-114.

[4] سمير صارم، المرجع السابق، ص 232.

[5] مراد خروبي، المرجع السابق، ص 114.

-الاحترام المتبادل الذي لم تظهره وثيقة برشلونة التي تشدد على فكرة الشراكة المتوازية والمتساوية على جميع الأصعدة السياسية والثقافية والاقتصادية..الخ، حيث أن إطار الشراكة المتوسطية الذي حدده الاتحاد للتعاون مع الدول العربية لا يعترف بالهوية الحضارية لهذه الدول، ولا بالرابطة العربية الإقليمية والقومية التي تجمع بينها[1].

-استنادا للشرط الرابع للتكافؤ في الشراكة التخلي عن المعاملة بمعيارين بالنسبة للشراكة الأوربية سواء مع دول أمريكا اللاتينية التي تمد مشاريع التعاون الإقليمي معها بكل أنواع الدعم المادي والفني والسياسي، ومع إسرائيل التي تتمتع بموجب اتفاق الشراكة تم تجديده عام 1995 بامتيازات وتسهيلات أكثر مما يتمتع بها أعضاء الاتحاد الأوربي، وخاصة في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة..الخ، كما منحتها مزايا وشروط تفضيلية في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة لم تعطها للمغرب وتونس، وقد سمحت لها بالمشاركة في اللجان التي تتولى برامج البحوث والتنمية، ولم تسمح بذلك لتونس أو المغرب..الخ[2].

-تجنب سياسة الاستبعاد والانتقاء لدول متوسطية...من مفاوضات الشراكة والابتعاد عن منهج المعاملة الفردية للدول المتوسطية النامية وبالمقابل مساعدتها على التقارب والتعاون والتكامل فيما بينهما وضمن مناطقها المحددة[3].

-دعم برامج تطوير الكفاءة البشرية وتحسين المهارات من خلال برامج تراعي الاحتياجات التنموية للتعامل الكفء مع تكنولوجيا العصر وثوراته المتلاحقة.

-إعادة النظر بأهداف منطقة التبادل الحر على النحو المقترح حاليا لأنها وحتى بالنسبة للأوربيين غير كافية فكيف بالنسبة للعرب إذا لابد من خلق فضاء اقتصادي مشترك[4].

-وضع صيغة جديدة لسياسة الهجرة بناء على القدرة الإنتاجية والاستيعابية المحتملة للهجرة في دول الاتحاد الأوربي وعلى النمو الديمغرافي في الدول المتوسطية النامية[5].

---

[1] فلنتينا جودت حسن مناع، المرجع السابق، ص 84.

[2] سمير صارم، نفس المرجع، ص 233.

[3] فاطمة الزهراء رقايقية، المرجع السابق، ص 206.

[4] سمير صارم، المرجع السابق، ص 234.

[5] فاطمة الزهراء رقايقية، المرجع السابق، ص 208.

-خلق التوازن المطلوب عن طريق تقليل حجم الهوة بين دول المتوسط، عبر الديمقراطية والأمن والتنمية التي هي أعمدة رئيسية للتعاون المتوسطي مع مراعاة أنه لا أمن حيث لا توازن، ولا توازن حيث لا تنمية متكافئة، ولا تنمية متكافئة في ظل أنظمة غير ديمقراطية، ولا ديمقراطية حيث لا مشاركة شعبية، ولا مشاركة شعبية إلا إذا تشكلت الأطر السياسية والاجتماعية الموافقة لهذه الشراكة[1].

المبحث الثاني: رهانات الشراكة الأورو-مغاربية

تمثل الشراكة أداة جوهرية لمواجهة التغيرات العالمية ومواكبة التحولات الجديدة في المنطقة ويتطلب منها ذلك إصلاحات وتغيرات جذرية في هيكلتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لذلك فالشراكة بين الطرفين مبنية على المصالح المشتركة وعلى التقارب والتعاون في جميع المجالات الاقتصادية، المالية، السياسية، الاجتماعية والثقافية[2].

وعلى هذا الأساس سنحاول التنبؤ بالتحديات والرهانات التي تواجه الشراكة، وعليه تتفرع هذه الرهانات ديمقراطية، سياسية وأمنية، اقتصادية واجتماعية، ثقافية وحضارية.

المطلب الأول: الرهانات السياسية والأمنية

تواجه الشراكة جملة من متغيرات التي تعيق إقامة منطقة آمنة ومزدهرة ديمقراطيا وسياسيا، هذا ما يتطلب تشخيصا معمقا للرهانات، التي تدعو إلى تجنب المآزق والأزمات المعطلة لمشاريعها في الإصلاح والاستقرار والتنمية، مما يفرض علينا البحث عن رهانات سياسية وديمقراطية أولا ومن ثمة تواجه إلى رهانات أمنية.

الفرع الأول: الرهانات السياسية والديمقراطية

حتمية الدخول في فضاءات إقليمية بالنسبة للدول المتوسطية الجنوبية...، تجعل هذه الدول أمام رهانات كبيرة تلزمها استنهاض بالهمم، والعمل على تطوير أنظمتها وأساليب تسييرها وتحقيق تنمية شاملة علها تقلص الهجرة التي تفصلها عن الطرف الآخر، وتقترب قدر المستطاع من

[1] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية، حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص 121-122.

[2] فاطمة الزهراء رقايقية، المرجع السابق، ص 36.

مستويات التطور والتقدم التي تميز الدول المتوسطية من الصفة الشمالية[1]، وعليه هناك رهانات كثيرة ومتعددة نذكر من بينها:

-اختلاف الرؤى والمصالح في مواضيع جوهرية كقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان فالدول المغاربية ترى[2] أن الشراكة الحقيقية والفاعلة..وما يرتبط بالسيادة الوطنية عدم التدخل في المسائل الحضارية[3]، وأن الأنظمة السياسية في هذه البلدان هي أنظمة لها خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بينما ترى الدول الشمالية عكس ذلك تلح على ضرورة تجسيد موحد لهذه القيم التي أصبحت جوهرية في أي علاقة مستقبلية ناجحة[4] من خلال دمج دول المنطقة في إطار حوار فعال لإدارة فعالة التهديدات والتحديات[5]، من خلال سياسة المعونات التي يقدمها، فمعروف أن اتفاقيات الشراكة التي أبرمها الاتحاد الأوربي مع الدول المتوسطية ترتبط بشروط سياسية مسبقة ترقية الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان، ولا تراعي خصوصيات كل دولة والمرحلة التي تمر بها...هنا يعمل بقصد أو عن غير قصد على تفجير مجتمعات الضفة الجنوبية سياسيا وإجهاض عملية التحول قبل نموها، فاللجوء إلى الديمقراطية في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع معدلات النمو يجعل الديمقراطية هشة ورهينة الأوضاع، فالحصول على الحريات السياسية لا يؤدي لسوء الحظ إلى تلاشي البؤس الاجتماعي..وهو ما يولد حتما عند هذه الفئات فقدان الثقة في الديمقراطية وارتباطها بسبب فشل النظم الجديدة في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين[6]، الأمر الذي قد ينجر عنه عدم الانسجام في المنظومة الداخلية بين الحكام والمحكومين، وهذا ما يمكن أن ينعكس سلبا على الأمن والاستقرار الداخلي لهذه البلدان[7].

---

[1] تقرورت محمد، منتاوي محمد، المرجع السابق، ص08.

[2] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 158.

[3] سهام حروري، المرجع السابق، 358.

[4] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 158.

[5] مراد حجاج، المرجع السابق، ص13.

[6] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق، ص 117.

[7] عبد الحق عزوزي، التحديات والتحولات في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2012، ص 10.

لذلك يبدو أن دول المنطقة وقعت فيما سماه صامويل هنتغتون فخ الديمقراطية Trap ofdémocratie، حين اندفعتأو دفعت بشكل سريع نحو فتح المجال السياسي للقوى المعارضة تحت ضغط الواقع الاقتصادي المتردي، والغضب الاجتماعي المتزايد، وكذا الشروط الخارجية التي تربط بين تقديم القروض والمساعدات بالديمقراطية، وهي بذلك لجأت إلى الحلول السهلة التي قد تزيد في تعقيد الأمور حالة الجزائر مثلا، لأن الديمقراطية ليست وصفة سحرية نستطيع بها القضاء على كل المشاكل التي تراكمت عبر الزمن..حيث لم تنجح في بناء مجتمعات قادرة على تطوير ذاتها وعلى مواجهة تحدي التنمية، وبمعنى آخر أخفقت في التوفيق بين الانفتاح السياسي والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، فالانتقال نحو الديمقراطية في المنطقة اليوم موجود في ضرورة إيجاد توازن بين ثنائية متقابلة، هي جهة مستلزمات الاقتصاد الليبرالي الذي يقوم على حقوق الإنسان والتعددية الحزبية والتداول على السلطة، وهذا أمر يصعب تحقيقه في ظل المفارقة التي تميز الدولة في المنطقة..ويرجع ذلك لسببين هما:

أ-أن هذه الديمقراطية ما زالت شكلية مظهرية ومطابقة في معظم الأحيان لمفهوم الليبرالية الاقتصادية الانفتاح وهي السياسة التي تستجيب لشروط المؤسسات المالية الدولية أكثر مما تستجيب للتطلعات السياسية والاقتصادية للجماهير.

ب-أن هذه الديمقراطية هي في الغالب الأمم مفروضة من الخارج من خلال خطاب حقوق الإنسان وليست خيارا سياسيا اتخذته القيادات الوطنية بإرادة سياسية واعية[1].

لهذا فلابد من اعتماد روى أوضح في هذا الجانب من أجل تحقيق تفاهم حقيقي على مستوى المؤشرات السياسية والأمنية الهامة من أجل الوصول إلى تفاهم بين هذه الأطراف لا إلى الاختلاف والذي هو في تزايد مستمر للأسف وهو السمة الغالبة في الشراكة الأورو مغاربية[2]، من هنا فإن المطالبة بتطوير مسار برشلونة تقتضي التوجه إلى الأوربيين والعرب والأطراف الأخرى المعنية بهذا المسار. غير أن الواقعية تقتضي التوجه بهذه المطالبة بالدرجة الأولى إلى الطرف الأوربي وبعض الزعماء الأوربيين يدرك الحاجة إلى تعديل سياسة الاتحاد الأوربي أي إلى أن يلعب الاتحاد الأوربي دورا فاعلا في دعم التعاون بين الدول العربية تحديدا وأن يزيد من دعمه للتحول

[1] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق، ص 118-119.

[2] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 158.

الديمقراطي في المنطقة[1]، بالبحث عن سبل تحقيق التنمية المستدامة بمكافحة الفساد، وتحقيق الحكم الراشد كغاية للإصلاح السياسي والعمل على تفعيل العملية الديمقراطية بإشراك الفواعل الحكومية وغير الحكومية في صناعة القرار الرسمي في المنطقة المغاربية من زاوية التداول الديمقراطي[2]، يقوم أولا على أساس وضع بدائل اقتصادية وسياسية واجتماعية قوية ومتماسكة[3]، الأمر الذي يحتم على الطرفين العمل سويا من أجل خلق نوع من الاستقرار السياسي والأمني في دول الضفة الجنوبية تراعي فيه الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والحضارية لشعوب هذه المنطقة[4].

الفرع الثاني: الرهانات الأمنية

تمثل قضية الأمن الوجه الرئيسي الذي يحكم التصور الأوربي للشراكة، فرغم التركيز الأوربي على الشراكة الاقتصادية والاجتماعية، فإننا نجد أن الشراكة السياسية والأمنية تأتي في المقدمة، ويبدو أن ندوة برشلونة قد أعطت اهتماما متميزا لقضية الأمن[5]، باعتبار أنه لا يمكن تحقيق أمن دون استقرار سياسيجدية الأمن والاستقرار مرتكز على تماسك اجتماعي يحقق وضع اقتصادي جيد لأن الأوضاع الأمنية المتدهورة والأوضاع الاقتصادية اللامتوازية بين الشمال والجنوب[6]، والاجتماعية هجرة وبطالة وعنف وتطرف، والبشرية التفاوت في النمو السكاني، والثقافية الأديان والحضارات[7].

وكما يشير إلى ذلك روبرتو أليبوني "Reberto Aliboni" الدول الأوربية تميل إلى تقدير القدرات العسكرية لدول الضفة الجنوبية لا تشكل تهديدا ..، لكن العوامل السوسيو سياسية والثقافية تشكل اليوم توترات وأخطار يمكن أن تتحول إلى تهديد في المستقبل، وبالطبع يجب الاستعداد للتعامل

---

[1] فلنتينا جودت حسن مناع، المرجع السابق، ص 98.

[2] عبد اللطيف بوروبي، المرجع السابق، ص 102.

[3] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، نفس المرجع، ص 119.

[4] أسامة فاروق مخيمر، التعاون المتوسطي، المرجع السابق، ص 219.

[5] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق، ص 120-121.

[6] فايزة غنام، المرجع السابق، ص332.

[7] فلنتينا جودت حسن مناع، المرجع السابق، ص78.

معه ومواجهته[1]، حيث جاء في البند 20 من إعلان برشلونة ليؤكد على ضرورة مكافحة مختلف الآفات الاجتماعية التي تؤثر على الأمن الجماعي في البحر الأبيض المتوسط[2]، ومن أجل مواجهة هذه التحديات، ولأننا اليوم في عصر العلاقات المتعددة الأطراف[3]، هذا يدفعنا إلى اعتبار القضايا الأمنية من أهم الرهانات التي تطرحها الشراكة والتي تتمثل فيما يلي:

الهجرة تعتبر من قبيل الرهان الأمني منذ أن تمت أمنتها خلال الثمانينات حيث تعتبر المهاجرين كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا[4]، مما يجعل لهذه الظاهرة أولوية في السياسة الخارجية لهذه الدول ناهيك عن وجود علاقة ارتباطية بين الهجرة غير الشرعية والسياسية الخارجية لهذه الدول في إطار العلاقات الدولية عموما والأورو مغاربية على وجه التحديد، حيث تعد هذه القضية من بين أهم القضايا المشتركة بين الاتحاد الأوربي والدول المغاربية التي لا تعتبر فقط دول مصدر وإنما أيضا مناطق عبور للهجرة لاتجاه دول الضفة الأوربية، وكذلك لكون الهجرة غير الشرعية تعتبر من بين التحديات الأمنية المشتركة في المنطقة المتوسطية[5] بعد فشل المحاولات الأحادية في معالجتها باعتماد سياسة الانغلاق وانطلاقا من منظور يقتصر على البعد الأمني على حساب الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والثقافية ودون أن يتضمن المعادلة العلاجية استشراق النمو الديمغرافي في الضفة الشمالية الذي سيفرض اللجوء مجددا للموارد البشرية المغاربية من هنا يتحتم إحكام تنظيم الهجرة بشكل يتوافق مع مصالح دول الضفتين على حد السواء، هذا الأمر لا يتسنى تحقيقه إلا في إطار مقاربة مشتركة وشمولية ومتوازنة تأخذ بعين الاعتبار جملة من المعايير لعل من أهمها[6]:

---

[1]مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، نفس المرجع، ص 122.

[2]بن عربية رياض، المرجع السابق، ص 178.

[3]فلنتينا جودت حسن مناع، نفس المرجع، ص 79.

[4]بن عربية رياض، المرجع السابق، ص 170.

[5]تسرين نموشي، تحليل السياسات الأوربية في منطقة المغرب العربي من وجهة نظر مدرسة التبعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 01، جامعة غرداية، 2017، ص550.

[6]المنذر الرزقي، الموقع السابق، ص 07/ متوفر على موقع الانترنت:
http://www.mafhoum.com/press6/173P51.htm La date de consultation: 22/01/2019.

-اعترف بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديا رئيسيا تتم مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة من أجل تسريع الإقلاع الاقتصادي..إقرار بإقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة الخفية[1].

-الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية لدول الاستقبال ودول الإرسال في مجالي التشغيل والتكوين.

-إرساء نظام الهجرة المنظمة باعتماد مقاييس موحدة وتوزيع متكافئ في المنطقة.

-الوضع القانوني للمهاجرين في بلدان الاستقبال وعلاقاتهم بأوطانهم.

-أحكام تنسيق مقاومة الهجرة العشوائية[2].

إذن لابد من ضرورة إتباع سياسات أكثر انفتاحا في مجال تنقل الأفراد بين الدائرتين المغاربية والأوربية، وهذا لن يكون إلا من خلال إتباع سياسات انفتاحية وبصورة واقعية، وهذا من أجل أن لا تكون الأطراف الموقعة على الشراكة الأورو مغاربية متناقضة مع المبادئ المعلن عنها[3]، اعتماد هذه المقاربة تتحول الهجرة إلى عامل إثراء حضاري وثقافي متبادل وتشكل دعامة هامة للتنمية في الدول المغاربية فتعمق الشعور بالانتماء إلى فضاء متوسطي مشترك[4].

وعليه فإن منطقة جنوب المتوسط بالنسبة لدول شمال المتوسط منطقة مصدر الإرهاب وقاعدة خلفية لتهديد هذه الدول، إلا أن هذا التحدي يشكل تهديد لتلك الدول نفسها. هذا التفوق الأوربي يمثله العديد من الهواجس وذلك خوفا من هجرة المتشددين الإسلاميين من بلدانهم إلى أوربا، كما يرى الاتحاد الأوربي أن بروز الإسلاميين الأصوليون في المنطقة الجنوبية للمتوسط وطرحهم أفكار معادية وتهديد مبطن للغرب، فرضه التخوف من الإسلام كإيديولوجية لحركات الإسلام السياسي[5]،

---

[1] بن عربية رياض، نفس المرجع، ص 178.

[2] المنذر الرزقي، الموقع السابق، ص 07/ متوفر على موقع الانترنت:
http://www.mafhoum.com/press6/173P51.htm La date de consultation: 22/01/2019.

[3] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 151.

[4] المنذر الرزقي، الموقع السابق، ص 07/ متوفر على موقع الانترنت:
http://www.mafhoum.com/press6/173P51.htm La date de consultation: 22/01/2019.

[5] مسلم طلعت، الوجود العسكري الأمني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 70.

إن الأمن في المتوسط يطرح نفسه اليوم في شكل تحدي يواجه مجتمعات المنطقة كلها دون استثناء[1]، يشكل رهانا حقيقيا لا يمكن كسبه إلا في صيغة الجمع عبر مقاربة موحدة تعتمد أساسا[2]:

-يوافقون على دعم التعاون عبر تدابير مختلفة تهدف إلى الوقاية من الإرهاب ومكافحته بشكل فعال[3].

-التنسيق العلمي والوثيق بين الدول في مجال مقاومة الشبكات الإرهابية، السعي الجاد والمشترك إلى الوقاية من ظهور بؤر توتر جديدة في المنطقة، والدفع إلى التسوية السلمية للنزاعات القائمة وفي مقدمتها النزاع العربي الإسرائيلي[4].

-يعتبرون أيضا من الضروري المكافحة معا وبشكل فعال ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي والرشوة[5].

-إن كسب الرهان الأمني يجعل الحوض الغربي مثالا في الأمن والاستقرار لكامل البحر الأبيض المتوسط ويحوله إلى فضاء تواصل حضاري مثر[6].

المطلب الثاني: الرهانات الاقتصادية والاجتماعية

إلى جانب الرهانات السياسية والأمنية هناك رهانات لا تقل في الأهمية عن هذه الرهانات والمتمثلة في الرهانات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت لها تداعيات أكبر على الدول المغاربية ودول الاتحاد الأوربي.

الفرع الأول: الرهانات الاقتصادية

الواقع يكشف لنا أن سياسات التنمية التي اتبعت في جل دول جنوب المتوسط.. لم ترق إلا درجة تضمن لهذه الدول تحقيق توازناتها الاقتصادية الكبرى[1]، فالاختلافات الكبيرة في اقتصاديات

---

[1] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق، ص 124-125.

[2] المنذر الرزقي، الموقع السابق، ص 07/ متوفر على موقع الانترنت:
http://www.mafhoum.com/press6/173P51.htm La date de consultation: 23/01/2019.

[3] بن عربية رياض، المرجع السابق، ص 178.

[4] المنذر الرزقي، الموقع السابق، ص 07/ متوفر على موقع الانترنت:
http://www.mafhoum.com/press6/173P51.htm La date de consultation: 23/01/2019.

[5] بن عربية رياض، المرجع السابق، ص 178.

[6] المنذر الرزقي، الموقع السابق، ص 07/ متوفر على موقع الانترنت:
http://www.mafhoum.com/press6/173P51.htm La date de consultation: 23/01/2019.

هذه الدول أدت إلى خلق عالمين مختلفين في حوض البحر المتوسط دول شمالية متقدمة وتزخر برفها اقتصادي واجتماعي ودول جنوبية متخلفة تعاني من مشاكل اللااستقرار، البطالة، النمو الديمغرافي والمديونية[2]. وهو ما انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول[3] وهو ما جعل هذه الشراكة محدودة التأثير مغاربيا[4].

ولهذا فإن دول الاتحاد الأوربي لا تستطيع أن تنغلق عما يجري في الاقتصاديات المحيطة بها من تطورات ستنعكس عليها سلبا وإيجابا فتزايد هذه الاضطرابات الاقتصادية سيزيد من تكاليف الحد منها[5]، لذا نجد أن وثيقة برشلونة خصصت محورا كاملا لهذا الموضوع، بل أكثر من ذلك نجد أن مشروع الشراكة كله قائم أساسا على فكرة بناء منطقة للتبادل الحر، التي تطرح كعلاج للمشاكل الاقتصادية التي تعيشها الضفة الجنوبية للمتوسط.. إن هذه اللاءات تقودنا إلى جوهر هذا التحدي، فهي تتطلب إسقاط الجدار الاقتصادي الذي يفصل أوربا عن جنوبها[6]، وتجسيد المسعى بشراكة حقيقة تنطلق من الإدراك للمصالح والتحديات المشتركة التي تقتضي التعاون لمواجهتها[7]، حيث من خلال اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية يمكن استخلاص رهاناتها اقتصادية.

أول رهان يواجه الدول المغاربية يعيدنا إلى العولمة الاقتصادية[8] العالمية الذي تمخضت عنه إفرازات عديدة على مستوى بلدان العالم ومن الملاحظ أن بلدان العالم المتطور وحتى بلدان السائرة في طريق النمو تعاني من إفرازات العولمة الاقتصادية المتسمة بحرية تنقل وسائل الإنتاج انتشار

---

[1]مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق، ص 109.

[2]أسامة فاروق مخيمر، التعاون المتوسطي، المرجع السابق، ص 219.

[3]مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، نفس المرجع ، ص 109.

[4]عبد الكريم هشام، قراءة اقتصادية مؤشرات تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي، الموقع السابق، متوفر على موقع الانترنت: http :www.politics-ar.com/or/index-php/permalink/3020htm/ La date de consultation : 24/01/2019.

[5]صالح صالحي، المرجع السابق، ص 40.

[6]مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، نفس المرجع ، ص 109.

[7]فاطمة الزهراء رقايقية، المرجع السابق، ص 211.

[8]Bouzidi Nachida, les enjeux économiques de l'accord d'association Algérie-Union européenne. idara, n°24, Alger, 2003, 80.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة أضف إلى ذلك الاختراقات التي تعرفها مختلف دول العالم وهذا على كافة الأصعدة من جراء انتشار الظواهر العابرة للقوميات مثل الهجرة غير الشرعية، الجريمة..الخ، مشكلة بذلك تهديدا صريحا لنموذج الدولة المحتكرة، وعليه تعجز الدولة بالانفراد لوحدها للقيام بتسيير شؤونها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية وحتى الأمنية منها[1]، الأمر الذي يؤكد محدودية استفادة الأقطار المغاربية في ظل مؤسساتها المصرفية الضعيفة وآليات وساطتها المالية الأضعف في تعاملاتها مع الاتحاد الأوربي.

هذه التطورات جعلت الأعمال الدولية والأنشطة المكملة لها في ظل سياسات التحرير والانفتاح والعولمة خاصية جديدة للاقتصاديات الوطنية والمناطق الحرة الجديدة كالمنطقة الأورو مغاربية[2]، هو المعنى الحقيقي لعولمة الاقتصاد الرأسمالي، حيث أن النمو الاقتصادي يتم على أسس دولية وليست وطنية، بعبارة أخرى، فإن إمكانيات النمو الاقتصادي تمر بالضرورة بالاندماج في المبادلات الدولية، وهذا عن طريق تدويل الاقتصاديات الوطنية، بحيث تساهم الشراكة بالنسبة للدول المغاربية على إمكانية الالتحاق بالفضاء الاقتصادي الأوربي هو طريق ووسيلة لتسجيل اقتصادياتها في المبادلات الدولية ومن ثم في العولمة الاقتصادية، ويتعلق الأمر هنا برهان كبير بالنسبة لهذه الدول[3]، إن هذه العوامل تشكل تحديات للتنمية القطرية بمنظومة مؤسساتها الضعيفة في مواجهة هذه الأوضاع الجديدة، التي لا يمكن التخفيف منها إلا في إطار تعديل محتوى وأهداف الشراكة الأورو مغاربية[4]، بما يسمح بإرساء شراكة متكافئة تؤمن النفع لكافة الأطراف. هذه التنمية يجب أن تستند إلا جملة من الآليات يتصدرها بالخصوص[5]:

-أهمية التطور الاقتصادي والاجتماعي للإصلاح السياسي، فيجب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأوربي المباشر[6].

-تفعيل شراكة الدول المغاربية مع الاتحاد الأوربي في إطار مسار برشلونة.

---

[1] Brasseul jacque, les nouveaux pays industrialisés, Armand Collin, Paris, 1993, P45.

[2] صالح صالحي، المرجع السابق، ص 39.

[3] Bouzidi Nachida, op, ct, P80-81.

[4] صالح صالحي، المرجع السابق، ص 39.

[5] المنذر الرزقي، الموقع السابق، ص 07/ متوفر على موقع الانترنت:

http://www.mafhoum.com/press6/173P51.htm La date de consultation: 24/01/2019.

[6] سهام حروري، المرجع السابق، ص 358.

-الحد من الآثار السلبية للعولمة على اقتصاديات الدول المغاربية[1].

-توسيع آفاق مجالات التنمية عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية للهياكل القطرية[2]، وبخاصة قطاع الصناعة[3].

-نفاذ ونضوب النفط في المستقبل يمثل أحد التحديات الخطيرة التي تواجه اقتصاديات الدول النفطية المتوسطية من الضفة الجنوبية للمتوسط وأن مجابهة تحديات الطاقة تتطلب من هذه الدول تبنى خطة تستلزم القيام ببعض المهام على المدى المتوسط والبعيد، مثل ترشيد استغلال الطاقة ورفع كفاءة استخدامها، والبحث عن مصادر بديلة للطاقة غير النفطية مثل الطاقة الشمسية والطاقة الحيوية والعمل في إطار الشراكة على تطوير تكنولوجيا الطاقة النووية[4].

فعلى الرغم من أن النتائج الآتية مكلفة وغير مؤكدة على المدى المتوسط تبقى الشراكة الأورو مغاربية فرصة أمام الدول المغاربية بالنظر إلى متطلبات عولمة الاقتصاد الرأسمالي.

أما رهان ثاني يتعلق بالروابط بالنسبة للدول المغاربية التي سوف تنتج عن هذه الاتفاقيات بعد عمليات التحرير التجاري، ما بين أسواقها الداخلية والسوق الخارجية[5].

بالنظر إلى التحديات المرتبطة بالإيفاء بالإلتزامات التي تمليها الاتفاقيات الأوربية المتوسطية وكذلك التزامات منظمة التجارة العالمية، يتوقع أن تحدث عملية هيكلة واسعة النطاق في الاقتصاديات المتوسطية، وتتطلب مواجهة مثل تلك التحديات تعاون اقتصاديا إقليميا وثيقا[6]، فهو يتعلق بالدرجة الأولى بطبيعة الاندماج الدولي لهذه الاقتصاديات، خصوصا في علاقاتها مع أوربا، وفي الدرجة بقدرة اقتصاديات هذه الدول على مواجهة تحديات الانفتاح[7]، عبر فتح قنوات الاتصال

---

[1] المنذر الرزقي، الموقع السابق، ص 07/ متوفر على موقع الانترنت:
http://www.mafhoum.com/press6/173P51.htm La date de consultation: 24/01/2019.

[2] عبد الكريم هشام، قراءة اقتصادية مؤشرات تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي، الموقع الشابق، متوفر على الانترنت : http :www.politics-ar.com/or/index-php/permalink/3020htm/ La date de consultation 24/01/2019.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرجع السابق، ص 205.

[4] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية، حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص 116.

[5] Bouzidi Nachida, op, ct, P81.

[6] دربال عبد القادر، زيراي بلقاسم، تأثير الشراكة الأورو متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2002، ص 14.

[7] Bouzidi Nachida, op, ct, P81.

والتبادل بين الأطراف لرفع القدرة التنافسية في مواجهة التطورات العالمية[1]، والتفاوضية مع الاتحاد الأوربي وبالتالي تغيير جوهر النظام التجاري العالمي وتعديل بعض ترتيباته المشددة[2]، تكثيف الجهود لتحريك التجارة البينية وتعزيز التكامل بين دولها للاستفادة من الظروف الدولية واستقطاب أكبر للقوى الدولية الصاعدة للخروج من النفق المظلم والإقلاع الاقتصادي الحقيقي[3].

الفرع الثاني: الرهانات الاجتماعية

سنحاول في هذا الفرع استخلاص أهم رهانات اجتماعية من خلال اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية والتي تتمثل فيما يلي:

–ظاهرة تفشي الفقر تعتبر ظاهرة عالمية تمس كل مناطق العلم دون استثناء وهي من أهم إفرازات تطور الاقتصاد العالمي المعولم والذي يساهم في توسيع الهوة بين عالم الأغنياء وعالم الفقراء أضف إلى ذلك فشل السياسات الوطنية في تحقيق التنمية الشاملة، فعلى غرار المعاناة التي تعيشها الدول المتخلفة من جراء الأزمات المتتالية على كافة الأصعدة[4].

–ظاهرة البطالة التي تمثل من بين المشاكل التي تؤرق دول جنوب المتوسط نظرا لضعف سياستها الاقتصادية والاجتماعية من جهة ومن جهة ثانية نظرا للنمو السكاني المتزايد فيها، كما تعتبر أحد الأسباب الرئيسية المؤدية للهجرة وخاصة اتجاه أوربا[5]، إذا تعتبر تحديا وفرصة في آن واحد أمام العلاقات المتوسطية الأوربية نتيجة لاتصال مسألة الهجرة وتشابكها مع قضايا أخرى مثل: البطالة وعدم الاستقرار السياسي، لذا تصور أن الشيء الذي يحدد أكثر الرهان المتوسطي هو الخوف الأوربي من مستقبل يكون مطبوع بالهجرة الكثيفة من الجنوب[6]، وهو الشيء الذي يشرحه الباحث الإسباني ألفانسوا ريبيرا Alfons Ribera بقوله: "إذا كان الخطر بالنسبة لأوربا يأتي من الجنوب التطرف، المخدرات، الهجرة بسبب الظروف الاقتصادية التي تعاني منها دول جنوب

---

[1] عبد الكريم هشام، قراءة اقتصادية مؤشرات تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي، الموقع السابق، متوفر على الانترنت : http :www.politics-ar.com/or/index-php/permalink/3020htm/ La date de consultation : 24/01/2019.

[2] فاطمة الزهراء رقايقية، المرجع السابق، ص 212.

[3] جعفر عدالة، المرجع السابق، ص 329.

[4] Marti serge, L'économie des Etats-Unis, Le Monde éditions Marabout, Paris, 1994, P 26.

[5] عبد العزيز شرابي، المرجع السابق، ص 78.

[6] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق ، ص 113.

المتوسط، وإذا انتهجنا سياسة فاعلة لدفع التنمية، فإن الخطر سيتقلص بشكل يتناسب والنمو في هذه المنطقة[1]. إن هذا التحول الديمغرافي يمثل أكبر التحديات باعتبار هذه الزيادة السكانية تؤدي إلى توسيع هائل في أسواق العمل للدول المتوسطية دون توافر منشآت لامتصاصها[2]، الأمر الذي دفع بالعديد من سكان هذه المنطقة إلى الهجرة وبطرق شرعية وغير شرعية تجاه أوربا خاصة فئة الشباب، بحثا عن فرص عمل وظروف معيشية أفضل في ظل عجز حكوماتهم على توفيرها لهم[3]، وهذه قضية لها خطورتها وتحدياتها لدى صانعي السياسات التنموية للدول المتوسطية

وهو ما يذهب إليه الخبير الإسباني خوان أنطونيو ساكولوجا: "حيث يصف النمو السكاني في شمال إفريقيا بالقضية الخطيرة التي يجب أن تعد لها أوربا العدة" ويستشهد بقول وزير الخارجية الفرنسي الذي يقول فيه: "إذا لم نساعد بلدان شمال إفريقيا على مواجهة الانفجار السكاني فإن لشمال إفريقيا سيحل ببيوتنا"[4]، من أجل ضبط أهم التحديات التي يتحتم مواجهتها في هذا المجال والتقدم نحو تحديد سياسات تعمل من أجل تحقيقها[5]:

-ضبط هجرة العمالة من خلال تمويل برامج التنمية في دول المصدر وتحسين شروط التبادل التجاري مع دول جنوب المتوسط وتخفيف عبء الديون واحتواء الآثار الاجتماعية السلبية للإصلاحات الاقتصادية، وهو ما يزيد من ضرورة معالجتها ضمن رؤية تعاونية حتى يسهل التحكم في آفاق تطورها بعيدا عن الأحكام المسبقة[6].

---

[1] Bichara Khader, Le partenarant euro, méditerranées après la conférence de Barcelone. op.cit.P08.

[2] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية، حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص 116.

[3] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، الشراكة الأورو متوسطية النتائج وردود الأفعال، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 2002، ص 156.

[4] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، نفس المرجع ، ص 114.

[5] إيسابياس برينيادا وإيبان مارتين، العمل والحماية الاجتماعية في الشراكة الأورو متوسطية، التقييم النهائي، الآفاق واقتراحات العمل المنتدى النقابي الأورو متوسطي، العرض تم تقديمه خلال ملتقى "حدث مدني برشلونة+10"، منبر المنظمات الغير حكومية أوروميد، مالقة، اسبانيا، 30 سبتمبر، الأول والثاني من أكتوبر، ب،س،ن، ص 08.

[6] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق ، ص 115.

-أهم تحدي يستوجب على البلدان المتوسطية الشريكة والبلدان الأوربية مواجهته معا هو السهر على توفير ظروف العمل الجيدة في كل من شمال وجنوب المتوسط وضمان الحقوق الاجتماعية الأساسية لجميع المواطنين[1].

-التدفقات المالية والاستثمارات الأوربية تعتبر شرطا مسبقا لتحقيق سياسة جهوية جديدة حول البحر الأبيض المتوسط على أسس متكافئة وعادلة فإنها تمثل من جانب آخر ضرورة ملحة للحد من تدفق المهاجرين من جنوب إلى شمال المتوسط[2].

-لتحقيق ذلك يجب اعتبار هدف إنشاء فرص العمل والرقي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان المتوسطية الشريكة كهدف من الأهداف الأساسية والمباشرة للشراكة وبالتالي الاستجابة لضرورة التحرك المباشر والتحصل على الدعم المادي الخاص لتحقيق هذه الغاية.

-مبدأ المسؤولية المشتركة كأساس كل شراكة حقيقة ونعني بذلك المسؤولية المشتركة بين بلدان الاتحاد الأوربي والبلدان المتوسطية الشريكة في كل ما يتعلق بالمواضيع ذات الاهتمام المشترك، وهو ما يعني ضرورة البحث المشترك عن حلول عاجلة واحتمال التخطيط لاستراتيجيات مشتركة واستخدام موارد مشتركة لتحقيق الغاية المرجوة[3].

المطلب الثالث: الرهانات الحضارية والثقافية

إلى جانب الرهانات السياسية والأمنية والاقتصادية وكذا الاجتماعية، فإن هناك الجانب الحضاري والثقافي، إذا تعتبر هذه الرهانات الأساسيات المحافظة على المقومات الخاصة التي تعتمد عليها أي دولة في وجودها، وهذا ما انعكس على الشراكة الأورومغاربية، وعليه نتطرق أولا إلى الرهانات الحضارية ثم الرهانات الثقافية.

الفرع الأول: الرهانات الحضارية

ونتيجة لذلك نواجه اليوم تحديات حضارية تمثلت في[4] نشوء تيار فكري سياسي غربي يرى في الإسلام خطرا يهدد الحضارة الأوربية، فإنه في المقابل نضيف دعوى المفكر الأمريكي صامويل

---

[1] إيسابياس برينيادا وإيبان مارتين، نفس المرجع، ص 12.

[2] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، نفس المرجع، ص 116.

[3] إيسابياس برينيادا وإيبان مارتين، المرجع السابق، ص 12.

[4] إيمان نعيم العفراوي، المرجع السابق، ص 300.

هانتغون في "صدام الحضارات" وموافقتنا على اعتبار الإسلام "جزءا من حقيقة ثقافية" وأن العدو القديم دخل من الباب الخلفي. ويقترح المفكر الجغرافي الفرنسي إيف لاكوست أن نسمي البحر المتوسط "المتوسط الأورو–العربي" أو "المتوسط الأورو–إسلامي"[1]، ولعل الرهان المطلوب في هذا الباب يتمثل في المقام الأول[2].

الرغبة في التعامل مع حضارة الغير[3]:

مما لا شك فيه أن لغة الحوار تؤدي إلى دور فاعل في عرض الآراء وتقريب وجهات النظر بين الناس، فهي تعزز مفاهيم التعددية الدينية والفكرية والاجتماعية والثقافية[4] والتفاعل الحضاري بين الحضارات الغربية والعربية حيث تنفتح نوافذ الفكر والثقافة وقنوات الاتصال على مختلف عطاءات الفكر الإنساني[5]، ولهذا فالرهان الأكبر يكمن في القدرة على مواجهتها في إطار مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار الترابط الوثيق بين القضايا المطروحة وتعتمد إستراتيجية مواجهة متوازية ومتوازنة لكافة هذه القضايا[6]، ولكن مع التمييز بين ما هو مشترك وبين ما هو خاص بكل جانب. فالواقع المتوسطي يشير إلى جانب أوربي متفوق وينافس على المستوى العالمي زراعيا وصناعيا وتكنولوجيا وفكريا، وجانب عربي يعيش أزمة الدائب عن صيغة فكرية يتم من خلالها استيعاب ثقافة العصر، وهي في حقيقتها ثقافة الآخر في الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على خصائص الدول المتوسطية، وهي الإشكالية العامة في قضية الحوار مع الآخر.

من جانب آخر، نجد أن الحداثة والتقدم والديمقراطية بمفاهيمها الغربية التقليدية وباعتبارها مقومات أساسية للحضارة العصرية، لن تكون مع أهميتها بديلا على الإطلاق للروح الحضارية التي تميز الدول المتوسطية الأخرى والتي في غالبيتها دولا عربية إسلامية، فإذا نظرت الدول

---

[1] فلنتينا جودت حسن مناع، المرجع السابق، ص 78–79.

[2] المنذر الرزقي، الموقع السابق، ص 07/ متوفر على موقع الانترنت:
http://www.mafhoum.com/press6/173P51.htm La date de consultation: 25/01/2019

[3] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية، حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص 121.

[4] إيمان نعيم العفراوي، المرجع السابق، ص 306.

[5] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية، حالة دول المغرب العربي، نفس المرجع، ص 121.

[6] المنذر الرزقي، الموقع السابق، ص 07/ متوفر على موقع الانترنت:
http://www.mafhoum.com/press6/173P51.htm La date de consultation: 25/01/2019.

المتوسطية إلى جيرانها الأوربيين بمثل هذا المفهوم، ثم إذا نظر الغربيون إلى تعاونهم مع الدول العربية بمثابة فرض بديل حضاري لحضارتها العربية الإسلامية، فلن يكتب لأي حوار عربي أوربي لا الدوام ولا حتى الوجود[1]، مما يخلف بعض التصدع في علاقات التفاعل الحضاري والثقافي المثري الذي يميز العلاقات بين ضفتي المتوسط باعتباره مهد الحضارات[2].

فالرغبة الحقيقة للتعاون تكمن أولا في العقول والنفوس قبل أن تتحول إلى واقع ملموس[3]، عبر مزيد من تفعيل حوار الحضارات والثقافات والأديان في المتوسط وكشف الرصيد المشترك الذي تختزنه بما يعمق الثقة بين شعوب المنطقة ويعد قيمة التسامح لديهم ويشيع الاحترام بينهم لعناصر الاختلاف التي تميز كل منهم والتي تشكل في الواقع مصدر إثراء للجميع[4]، علاوة على مفهوم قبول الآخر واستيعابه[5]، وبالتالي فهو مؤثر لآفاق واعدة من خلال التعاون المتوسطي[6].

الفرع الثاني: الرهانات الثقافية

تبرز هنا ضرورة أن يقوم حوار الثقافات على الاتصال المباشر بين الثقافات كأفضل سبيل لتوفير الاحترام الشامل للعلاقات التي يجب أن تبنى على الحقائق وتفاهم الأفراد وليس على النوع أو العرق أو الدين أو الطائفة[7].

ولقد توالى اهتمام القمم الأوربية المتوسطية المتعاقبة: مالطا 1997، اشتو تجارت 1999، اشتوتجارت 2001، اشتو تجارت 2003 بتشجيع هذا الحوار من ناحية، وبتوسيع دائرة التعاون

---

[1] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية، حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص 121.

[2] المنذر الرزقي، الموقع السابق، ص 07/ متوفر على موقع الانترنت:
http://www.mafhoum.com/press6/173P51.htm La date de consultation: 25/01/2019.

[3] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية، حالة دول المغرب العربي، نفس المرجع، ص 121.

[4] المنذر الرزقي، الموقع نفسه، ص 07/ متوفر على موقع الانترنت:
http://www.mafhoum.com/press6/173P51.htm La date de consultation: 25/01/2019.

[5] إيمان نعيم العفراوي، المرجع السابق، ص 306.

[6] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية، حالة دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص 121.

[7] فلنتينا جودت حسن مناع، المرجع السابق، ص 81.

الثقافي لتتخطى دائرة الحكومات المركزية إلى دائرة اللامركزية، من خلال التأكيد على التعاون فيما بين المؤسسات بين الدول وداخلها[1].

فإن الدعوة إلى الحوار الثقافي والتعاون الثقافي بين جانبي المتوسط ليست هي المرادف للحديث عن وجود ثقافة متوسطية موحدة لها قيمها ومعاييرها ورموزها وتعكس توحيد نمط التفكير، لأن هذا الحديث يعكس توجها مبالغا فيه، ذلك أنه بفرض وجود قواسم مشتركة ثقافية متوسطية، إلا أنها لا تستطيع أن تلغى حقيقة تنوع واختلافات ثقافات الشعوب المتوسطية التي تمثل العقيدة الدينية عنصرا أساسيا في تكوينها. ومن ثم فلا يجب أن يكون المقصود بالبعد الثقافي للشراكة إدماج ثقافات شعوب المنطقة في ثقافة متوسطية موحدة، ولكن يجب أن يهدف الحوار الثقافي والتعاون الثقافي إلى[2] التركيز على أن التعاون القائم على احترام الهوية الثقافية والمجتمعية[3]، تدريب الشعوب على التعايش السلمي والإدراك الاحترام المتبادل للخصوصيات الثقافية[4].

وبالتالي فإن على الاتحاد الأوربي أن يسهم بشكل فاعل ومؤثر في دعم مؤسسات الثقافة التنموية فنيا وماليا[5] علها تقلص الفجوة بينهما[6].

–ضرورة إنشاء أجهزة ومؤسسات وقنوات مشتركة لها صفة الدوام لدعم التعاون العلمي والتكنولوجي كأحد مكونات العضوية الراسخة للشراكة يتم من خلالها تصميم وتنفيذ برامج مستمرة للتبادل العلمي والفني والتكنولوجي والأكاديمي والتطبيقي الموجه نحو تطوير المؤسسات البحثية[7]، وكذا زيادة فرص للطلاب وفتح المجال أمامهم للتدريب والتعلم في الإقليم الأوربي.[8]

–التأكيد على الحضور الإعلامي العربي بكافة الوسائل الإعلامية المتاحة وتعزيز الموقع الإعلامي العربي الدولي من خلال امتلاكه للصحف والإذاعات المسموعة والمرئية واستثمار

---

[1] نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص 09.

[2] نادية محمود مصطفى، نفس المرجع ، ص 21.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرجع السابق، ص 199.

[4] نادية محمود مصطفى، نفس المرجع، ص 21.

[5] تقرورت محمد، متناوي محمد، المرجع السابق، ص 09.

[6] هشام عبد الكريم، خيرة بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 162.

[7] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرجع السابق، ص 199.

[8] سهام حروري، المرجع السابق، ص 358.

الأقمار الصناعية العربية وإنشاء دور للنشر تعني بترجمة منشورات الفكر العربي إلى اللغات الأوربية[1].

-على وسائل الإعلام العربية والإسلامية بذل جهود مضاعفة لتصحيح صورة الإسلام والمسلمين المنتشرة عبر مختلف وسائل الإعلام الغربية، كما يتوجب على الإعلاميين ورجال الدين وخاصة في المهجر إقناع الغرب بوقف الترويج للحقائق المزيفة[2].

-بناء جسور ثقة حقيقية بين جانبي المتوسط وصولا إلى درجة أفضل من التعاون[3]

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل الشراكة الأورو مغاربية

بعد أن تناولنا دراسة واستقصاء أبعاد الشراكة التي تهدف لتكملة مسار برشلونة ارتأينا في هذا المبحث تقديم خطوط عريضة لسيناريوهات[4] مختلفة للشراكة الأورو مغاربية باعتبار أن مجال الدراسة لا يقتصر فقط على ما هو كائن وإنما التطلع لأفق المستقبل واستكشاف ما يمكن أن يكون على المدى البعيد.

باعتبار أن الدراسات المستقبلية تتركز أساسا على الأوضاع المتوقعة للحياة البشرية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا تتناول الطبيعة إلا بقدر ما تمثل بيئة أو وسطا يتعامل معه الإنسان ويسعى إلى التحكم فيه[5].

ونعترف في البداية بصعوبة هذه المحاولة، ففي ظل الحركية التي تعرفها منطقة المتوسط، وتداخلات سلوكيات دول شمال وجنوب حوض المتوسط وسير مشروع الاندماج في الضفتين، نجد

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرجع السابق، ص 199.

[2] مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي الجديد، ط1، عالم المعرفة، الكويت، 1988، ص 40.

[3] تقرورت محمد، متناوي محمد، المرجع السابق، ص 09.

[4] **مفهوم السيناريو**: يختص بفرع من فروع علوم المستقبل، تتحدد وظيفته الأساسية في وصف احتمالات أحداث مختلفة والتصرف فيها ويطلق على وصف الحالة المستقبلية وأسلوب إدارتها ويعرف السيناريو أحيانا بأنه وصف لوضع مستقبلي ممكن، ومن هنا فالتعريف العملي للسيناريو هو: "أنه وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن ينجم عنها الوضع المستقبلي وذلك انطلاقا من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض"

-للمزيد من المعلومات إطلاع على: صور لطفي، المذكرة السابقة الذكر، ص 194.

[5] خديجة تبقة، المرجع السابق، ص136.

أنفسنا أمام تعدد وتعقد مشاهد المستقبل، وخصوصا في مرحلة انتقالية أهم ما يميزها بتعبير وليد عبد الحي:

-المؤقتية: بمعنى أنها مرحلة لا تتسم بالطول الزمني.

-التسارع: بمعنى تعاقب الأحداث بسرعة كبيرة وفي وقت قصير.

-الاضطراب: حيث تحتدم المواجهة بين القوى التي تدافع عن الوضع القائم وقوى التغيير[1]، وبالتالي فأمام الدول الأورو مغاربية فرص أكبر لتعميق حضورها المستقبلي في مشهد الشراكة، التي أجمع أبرز مدارس الدراسات المستقبلية إلى تقسيمها[2] إلى ثلاث سيناريوهات يمكن أن يتجه إليها المسار المستقبلي للشراكة وهي:

المطلب الأول: سيناريو النجاح

يقوم هذا السيناريو على فكرة التنمية المشتركة[3]، وهو السيناريو الأكثر تفاؤلا[4]، ينطلق من فرضية نجاح الشراكة الإقليمية التفضيلية PRP والتي تم اقتراحها في إطار "عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط" والتي تقترب من صيغة التعاون المدعم[5]، حيث يتوقع حدوث عدة تطورات إيجابية في المنطقة، حيث يسعى الاتحاد الأوربي إلى توطيد علاقاته أكثر فأكثر مع دول الضفة الجنوبية وخاصة دول المغرب العربي، من خلال اتخاذ مبادرات وخطوات في صالح الدول على كافة المستويات والميادين.

وفي مقابل ذلك فالدول المغاربية تعتمد على تكامل مغاربي وثيق مع تعاون عربي-عربي ومتوسطي شامل، ويتطلب ذلك العمل إحياء التكتلات الجهوية كإتحاد المغرب العربي ومحاولة تجسيد قراراتها وتفعيلها بصورة أسرع وبجدية أكثر خاصة من جانب القادة السياسيين، أكثر مما هي عليه الآن، الأمر الذي يمكن من تشكيل كتلة موحدة وقوية في وجه الاتحاد الأوربي، تمكن من

---

[1] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق، ص 136.

[2] خديجة تبقة، المرجع السابق، ص138.

[3] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق، ص 136.

[4] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 314.

[5] صور لطفي، المرجع السابق، ص 199.

إنشاء سياسة مشتركة في كافة المجالات وعلى مختلف الأصعدة[1]، لتطوير "الفضاء المتوسطي المشترك"[2]، فهي تركز على فكرة تضامن المصالح وتداخلها بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب حوض المتوسط[3]، كما تحتاج إلى طاقات وصبر ومثابرة لتدعيمها، وذلك يقتضي على الشركاء تقديم تنازلات متبادلة وبذل مجهودات مشتركة من خلال صورتين من التحرك المتوازي، والمكمل لبعضه البعض، يرتبط الأول: بالتزام الاتحاد الأوربي بمتابعة تطوير الشراكة ومواكبتها، ويرتبط الثاني: بإرادة التصميم لدى الشركاء المتوسطيين في تطبيق برامج وسياسات الإصلاح المناسبة لها ولنجاحها[4]، وفي هذا الإطار سنحاول تقسيم هذا السيناريو إلى ثلاث فروع لتفحص نتائج نجاحه.

الفرع الأول: النتائج السياسية والأمنية

تحقيق تواصل سياسي حقيقي ما بين دول متوسطية ثالثة ودول الاتحاد الأوربي يتم بتفعيل سياسة الحوار والشراكة، واعتماد شراكة أمنية إستراتيجية وذلك من خلال:

الوقوف على الماضي لبناء علاقات سليمة للحاضر والمستقبل من خلال قيام الاتحاد الأوربي بمراجعة إجمالية للماضي والاعتراف بالمسؤولية المباشرة عن تخلف ومعاناة دول الجنوب المتوسطي.. بتقديم الإعتذار يتم التعويض بالمساعدة على تجاوز مخلفات الحقبة الإستعمارية والقضاء على آفة التخلف، الفقر والبطالة وعليه أن يعتبر أن الجنوب المتوسطي بعدا من أبعاد قارته الإستراتيجية[5]، لأنه يتجه نحو التنامي السياسي والتحول إلى لعب دور مؤثر في مجريات الأحداث بالمنطقة من أجل استقرارها، واحتواء جميع أشكال مصادر التهديد البنيوية ووفق هذا المنطق الوظيفي[6]، والمساهمة في التخفيف من المنافسات بين الدول الناشئة عن الخلافات

---

[1] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 315.

[2] صور لطفي، المرجع السابق، ص 199.

[3] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق، ص 136.

[4] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 315.

[5] العرباوي نصير،نفس المرجع ، ص 316.

[6] صور لطفي، المرجع السابق، ص 199.

الحدودية، حيث أصبح اليوم من الأكيد أن أفضل وقاية من النزاعات والتدخلات العسكرية في منطقة حوض المتوسط أن تمر عبر القضاء على أسبابها الحقيقية سياسية، اقتصادية، اجتماعية[1].

نتيجة لإدراك الطرف الأوربي بضرورة القيام بدور إيجابي أكبر وتوسيع مساحة الدور الأوربي في التأثير ودفع عملية السلام وتسويتها نهائيا[2]، بالتقدم بخطوات عميقة نحو الاستقرار السياسي[3]، بتوسيع مجال التعاون لمجالات جديدة ودخول مواضيع جديدة مثل الأمن والاتصالات[4].

كما أن الإصلاحات الديمقراطية في الضفة الجنوبية فتحت المجال واسعا أمام إمكانية إعادة صياغة العلاقات الأورو مغاربية على نحو أكثر واقعية من مجرد أهداف نظرية، قوامها حقوق الإنسان وآليتها المشاركة السياسية والتعددية الحزبية[5].

الفرع الثاني: النتائج الاقتصادية والمالية

هذه الشراكة تعكس حجم الإسهام الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد الأوربي لبناء علاقات مستقرة ومتكافئة في المنطقة، إذ أن اقتصاديات دول جنوب المتوسط مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الأوربي على جميع المستويات التبادلات التجارية، حركة رؤوس الأموال، أكثر من ذلك أن هذا الارتباط يزداد تعمقا يوما بعد يوم وهو ما يجرنا للقول أن النجاح في إقامة منطقة التبادل الحر في حد ذاته يعد إنجازا للشراكة زد على ذلك:

-أن الغلاف المالي المخصص لهذا المشروع أكبر بكثير من المساعدات المالية التي كانت في السابق[6].

---

[1] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق، ص 136.

[2] صور لطفي، نفس المرجع، ص 199.

[3] دربان أحمد، المرجع السابق، ص 283.

[4] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق، ص 137.

[5] صور لطفي، المرجع السابق، ص 200.

[6] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق، ص 137.

-التركيز على الترابط الإقليمي المؤسساتي عبر توطين التكنولوجيا المتقدمة وإعادة تأهيل اقتصاديات دول جنوب المتوسط وبالتالي التخفيف من حدة التدفق الجغرافي على دول شمال المتوسط[1].

وعليه كل مكسب مستقبلي من وراء هذه الشراكة سيقدم تحفيزات جديدة لتعميق وتعزيز خطة الشراكة وهي التنمية المستدامة والسريعة والمتقاربة[2].

الفرع الثالث: النتائج الحضارية والثقافية والاجتماعية

فإذا تطرقنا إلى مختلف المعاهدات التي كانت تجمع طرفي التعاون نجد أن هناك العديد من النقاط الإيجابية والتي تبعث حقا على التفاؤل، ففي مسار برشلونة على سبيل المثال هناك إجماع بين هذه الأطراف على ضرورة تطوير العمل الإنساني بصفة عامة من خلال دعم برامج التنمية البشرية وكذا الاهتمام بالتنمية الاجتماعية[3]، وخاصة تعزيز المسار الديمقراطي ودعم حقوق الإنسان ودعم نشاط أكثر فعالية للمجتمعات المدنية، في محاولة لإقامة علاقات شراكة أكثر توازنا من خلال إقامة حوار جاد وفعال مع الطرف المغاربي، وإشراكه في اتخاذ القرارات التي تخص المواضيع ذات المصلحة المشتركة بين الطرفين، بتغليب منطق العمل الجماعي والمصلحة العامة والمتبادلة للنجاح من خلال ارتكازها على المساواة، العدالة، الندية، التكافؤ بين الضفتين مع الاحترام المتبادل للخصوصية الثقافية والشخصية والهوية الحضارية ونظم القيم والعادات والتقاليد السائدة لكل طرف باعتماد الحوار الحضاري وتكثيف التعاون والتقارب على جميع الأصعدة[4]، إن كل ذلك يقودنا إلى الأفكار الثلاثة التالية:

الأولى: أنه مثلما أنه لن تكون هناك تنمية دون تأجيل، لن تكون هناك حضارة دون انفتاح.

والثانية: أن المتوسط أضيف من أن يفصل، وأوسع من أن يمحو التخوم.

---

[1] صور لطفي، نفس المرجع ، ص 199.

[2] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 315.

[3] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 164.

[4] العرباوي نصير، نفس المرجع ، ص 314-315.

أما الثالثة: فنشعيرها من أوكتافيوباز Octavio Paz: "إن كل ثقافة هي وليدة المزج والتلاقي والصدمات وعلى عكس ذلك فإن الحضارات تموت من الانعزال"[1].

هذا السيناريو بقدر ما هو متفائل يبقى بعيدا عن الواقع، فصعب جدا تحقيقه خاصة أمام النظرة الضيقة لدول الاتحاد الأوربي في إطار شراكتها مع دول الضفة الجنوبية عامة والدول المغاربية خاصة[2]، إذ أننا أمام شراكة عمودية في ظل شراكة أفقية مسدودة لأن الدخول في شراكة أورو مغاربية بصفة تعاقدية بين الاتحاد الأوربي طرف موحد والدول المغاربية كأطراف منفردة يبرز لنا أنه من المستحيل وجود رؤى توافقية تكفل مصالح الجميع.

المطلب الثاني: سيناريو الفشل

يقوم هذا السيناريو على مفهوم الانعزال والانكفاء ودخول متغيرات هامة ثقيلة غير مرئية[3]، وهو سيناريو سلبي مبني على أساس تعطل المسار الأورو مغاربي وانهياره،ويقوم هذا السيناريو على جملة من الافتراضات، نجملها في الآتي[4]:

الفرع الأول: النتائج السياسية والأمنية

يركز هذا المشهد على حالة فشل وانهيار الأنظمة في دول جنوب البحر المتوسط وحدوث حالات من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي كتبعات لاحقة ما يجعل منطقة شمال المتوسط دول القوس اللاتيني تحديدا عرضة للانعكاسات السلبية المترتبة عن حالة اللااستقرار التي تعيشها المنطقة[5] وعدم توفر الإرادة السياسية لدى أنظمة حكمها.

كما أنه بالإمكان أن تصل فيها التيارات الإسلامية المتشددة، والمعادية للفكر الأوربي خاصة والغربي عامة، فيحتمل وصول مثل هذه التيارات والأحزاب السياسية إلى سدة الحكم في الدول المغاربية خاصة، على غرار ما حدث في الجزائرالجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، وتجدر الإشارة أنه نتيجة للأوضاع التي تعرفها شعوب هذه الدول من خيبة الأمل في أنظمتهم ومما تعانيه من

---

[1] بشارة خضر، أوربا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008، المرجع السابق، ص305.

[2] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 316.

[3] العرباوي نصير، نفس المرجع، ص 317.

[4] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق، ص 139.

[5] صور لطفي، المرجع السابق، ص 204.

ظروف معيشية قاسية وحرمان وفقر وبطالة، يمكن لها أن تتمسك بهذه التيارات التي تدعو إلى المساواة والعدالة وحقوق الإنسان، الأمر الذي يشجع على وصولها إلى الحكم وبالتالي[1] قد يكون له أثر على زعزعة الاستقرار في كامل المنطقة الجنوبية للمتوسط، ويهدد استقرار دول الشمال بحكم "الجسور البشرية" التي يقيمها عامل الهجرة وتواجد الجالية المغاربية في أوربا وبلدان القوس اللاتيني تحديدا وكذا خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل في جنوب حوض المتوسط والذي يتصاعد في ظل الحداثة التكنولوجيا الإستراتيجية التي تجعل من التقارب الجغرافي عاملا مهددا لأمن دول أوربا الجنوبية في حال بروز[2] صراع بين دولتين أو أكثر في المنطقة بسبب غياب وسائل بناء الثقة والأمن[3]، وما ينجز عنه من تدفق ديمغرافي كبير نحو الشمال ومن ثم تهديد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لدول أوربا الجنوبية[4].

الفرع الثاني: النتائج الاقتصادية والمالية

يرتبط إخفاق مسار برشلونة بإخفاق مساري التكامل في الضفتين، ويمكننا هنا أن نتصور بسهولة فشل مسار التكامل في الضفة الجنوبية، لكن فشل التجربة الأوربية يصعب تصوره، غير أننا هنا لا نقصد بفشل التجربة الأوربية انهيارها، ولكن نقصد بها مراوحة المكان وعدم القدرة على الذهاب أبعد مما هو قائم.. بحيث أن تأثير اتفاقية شنغن هي التي تشكل عامل عزل وغلق القلعة الأوربية حيث لم تصبح أوربا فضاء للحرية ولكن تعيش كقلعة محضة محاطة ببرابرة قادمين من الجنوب[5]، وبالتالي فإن الطرف الأوربي غير مستعد لتقديم سياسات جاهزة وفعلية، فكل أولوياته المستقبلية هي الاستعداد للجبهة الشرقية وتسخير كل الإمكانيات لذلك، مع تأمين المحيط الجنوبي بأقل الالتزامات مع مراعاة الحد الأدنى للاستجابة لرغبات الجوار في الضفة الجنوبية، وهذا إن أفلح لبعض الوقت فلن يستمر[6]، بسبب التبعية والتخلف السياسي والاجتماعي الذي تعاني منه الدول

---

[1] العرباوي نصير، نفس المرجع ، ص 317.

[2] صور لطفي، المرجع السابق، ص 204.

[3] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق، ص 139.

[4] صور لطفي، نفس المرجع، ص 205.

[5] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق، ص 139.

[6] سمير أمين وآخرون، المرجع السابق، ص 65-66.

المغاربية[1] وكذا عجز الاتحاد من أجل المتوسط عن تكملة نقائص برشلونة، وإصلاح عيوبه، الأمر الذي يؤدي إلى وقف المساعدات المالية الممنوحة في إطار مسار برشلونة.

وهو ما يعني غياب إطار للمساومة الجماعية، وهو الأمر الذي يضع كل دولة من دول جنوب المتوسط في كفة والاتحاد الأوربي في الكفة الأخرى، والأكيد هنا أن الكفة ستميل لصالح الاتحاد الأوربي مهما كانت نباهة المفاوضين. وهذا بالطبع على حساب مصالح دول جنوب المتوسط وهو ما يولد شعور بالظلم مرة أخرى، ويدعو للتمرد والرفض، وينمي بالمقابل سياسات المواجهة والاحتواء[2].

الفرع الثالث: النتائج الحضارية والثقافية

تعد النتائج الإنسانية من أكثر النتائج السلبية وطأة على المجتمعات وأفراد هذه العملية التشاركية، وهذا لعدم وجود صفة التواصل والتقارب منذ البداية، وما تبعها من تعميق في التغيرات السلبية الحاصلة، وهنا نصدق فرضية صامويل هانتغون والتي تؤكد على أننا في اتجاه صراع حضاري وفكري لا محالة، بحيث المشاعر العدائية ورفض الآخر هي في تنامي مستمر، وتزداد مشاكل أخرى على غرار ظاهرة الإسلاموفوبيا أو الخوف من الإسلام كمتقرب جديد يدل على بروز تهديد جديد لأمن واستقرار المجتمعات الأوربية والكل يلاحظ هذه التخوفات وما يتبعه من فرض القيود على الحريات الدينية للمسلمين في الأراضي الأوربية...وهذا ما يجعل أي نوع من الشراكة أمرا مستحيلا لا يمكن تطبيقه أبدا[3].

يبدو هذا السيناريو مستبعد جدا، إذ أن ذلك يتناقض مع منطق العلاقات الدولية ومبادئ الاعتماد المتبادل بين الأمم والشعوب والدول، كما يتناقض مع الاتجاهات الجديدة في مجال الإعلام والاتصال والمعلوماتية، التي تكاد تجعل من العالم قرية صغيرة[4].

---

[1] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 318.

[2] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق، ص 141.

[3] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 161.

[4] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 318.

المطلب الثالث: سيناريو الواقعي

وهو سيناريو يفترض استمرار الأمور على حالها دون تغيير، حيث سيبقى الاتحاد الأوربي متردد اتجاه جنوبه[1]، وبالتالي غياب أي تنسيق بين هذه الأخيرة في كافة الميادين والمجالات وهذا راجع إلى النظرة الضيقة والمصالح الشخصية التي تقف عائقا كبيرا أمام هذا التعاون وفي هذا الإطار سنحاول تقسيم هذا سيناريو إلا ثلاث فروع لتفحص نتائجه.

الفرع الأول: النتائج السياسية والأمنية

يتعلق باستمرار الأوضاع الحالية، مع تغير طفيف من منطلق أن محددات الشراكة لا زالت تعتريها الكثير من العقبات المستعصية على الحل، خاصة الصراع العربي الإسرائيلي، والخلافات حول احتمالات التسوية التي تؤدي إلى استقطاب أشد في الساحة السياسية والعربية فضلا عن ذلك، فالاتحاد المغاربي يعرف ركودا كبيرا نتيجة استمرار العقبات القائمة، فالمغرب العربي لا يزال يتقدم إلى الساحة الدولية باعتباره مغرب دول، والأكثر من ذلك مغرب أجهزة، دوله في وضعية دفاعية، وأنظمته في أزمة ورد فعل من التخوفات الاجتماعية[2]. فهوية الدولة في جنوب حوض البحر المتوسط أصبحت أكثر غموضا وعمليات الانتقال الديمقراطي أثبت عدم فاعليتها وهو ما يفسر حالة القطيعة بين الدولة والمجتمع وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث اصبحت الدولة عاجزة عن تلبية المطالب الشعبية في ظل عجز تنموي وديمقراطي[3] بسبب انتكاس بعض التجارب الجزائر، وفقدان الأمل في التغيير بالنسبة لأنظمة أخرى، وهذا الوضع سيرشح ليس طرح مسألة شرعية السلطة فقط بل مشروعية السلطة في حد ذاتها[4].

استسمر حالة الشك والحيطة في التعامل بين الطرفين[5]، إذا يبقى الاتحاد متخوف من دول الجنوب الفقير غير مستقر، وتبقى دول الجنوب شطر من الاتحاد الأوربي أن يهيمن عليها من

---

[1] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق، ص 142.

[2] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 313و312.

[3] صور لطفي، المرجع السابق، ص 207.

[4] العرباوي نصير، نفس المرجع، ص 313.

[5] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق، ص 143.

خلال سياسته الاحتوائية وتكريسه للشعبية[1] دون أي محاولة للمناقشة أو الإعتراض، وما يترتب عنه من إجراءات قانونية تفرض نظرة من جانب واحد لموضوع الشراكة[2]، فإن هذا السيناريو إذا تحقق معناه أن المنطقة تتجه رأسا نحو الإنفجار، الذي سيأخذ أشكالا مختلفة ومتعددة[3]:

-بقاء مسألة تنقل الأفراد على حالها بسبب تخوف أوربا من شعوب المنطقة الجنوبية[4].

-عدم القدرة على التحكم في زيادة معدل الهجرة غير الشرعية، مما يؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية وكراهية الأجانب في أوربا[5]، وذلك يظهر من خلال الإجراءات التعسفية والمتابعة على مستوى القنصليات، في حين تبقى ظاهرة الهجرة غير الشرعية المنفذ الوحيد نحو الشمال، إلا أن هذا يستنزف طاقات شابة ومؤهلة ويهدد استقرار دول الجنوب[6].

عمليات انتقامية في الشمال في شكل تفجيرات واغتيالات[7].

الفرع الثاني: النتائج الاقتصادية والمالية

أما على مستوى العلاقات بين أطراف الاتحاد فنلاحظ أن هناك ضعفا في المبادلات البينية بين دول المغرب العربي...فتعقيدا تلك الاتفاقيات المنعقدة على المستوى الأغقليمي على غرار ما قامت به تونس مع الاتحاد الأوربي 1995، والمغرب 1996، والجزائر 2002 بصفة منفردة، ضف إلى هذا تجاهل مشروع الشراكة وإلغاء القيود أمام انتقال التكنولوجيا الأوربية إلى الدول المتوسطية النامية واستفادتها من ترتيبات الملكية الفكرية والمعايير الفنية، مما يقيد بذلك توجه الضفتين لإقامة شراكة إستراتيجية، كما أن الشراكة تقوم على الانتقاء وعدم التكافؤ حيث تم رفع

---

[1] هشام طه اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، مركز الدراسات الإستراتيجية السياسية، مصر، ب،س،ن، ص 255.

[2] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 313.

[3] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق، ص 142.

[4] هشام طه، المرجع السابق، ص 257.

[5] إروان لانون، إيبان مارتين، الدراسة الاستقصائية الأورو متوسطية للخبراء والجهات الفاعلة لعام 2009، ماذا تخبرنا عن حاضر الشراكة الأورومتوسطية ومستقبلها؟ مقال مقدم في الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسطي، دار فضاءات للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 134.

[6] هشام طه، نفس المرجع، ص 257.

[7] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق، ص 142.

الحواجز على التجارة وحركة رؤوس الأموال والخدمات ولم يتم رفعها على تنقل العنصر البشري والعمالة، وعلى منح تأشيرات الدخول لمواطني دول جنوب المتوسط وبالتحديد دول المغرب العربي إلى أقطار الاتحاد الأوربي[1].

صعوبة تنفيذ سياسة الاتحاد الأوربي اتجاه منطقة البحر المتوسط كما تقرر في برشلونة، في ظل المفارقات التي طغت على السطح خلال قمة كان "Canne" الفرنسية حول المساعدات، حيث بدأ الخلاف واضحا بين فرنسا وألمانيا حول الغلاف المالي المخصص لكل من منطقتي شرق أوربا وحوض المتوسط[2].

وفي سياق ذلك تصبح الشراكة غلافا جديدا لموضوع قديم وهو "الاستعمار" حيث تساهم المبادرة الأوربية في إرساء نظام متوسطي جديد، تحدد العلاقة بين دول الشمال التي كانت معظمها مستعمرة لدول الجنوب الضعيفة سابقا، مع توضيح آليات التعامل بين الضفتين، لتبيان الواقع الذي تمر به دول الجنوب لتكريسها لتبعيتها لدول الشمال، وبالتالي فهي نمط جديد للتعامل الإسي وامتداد لصيغة العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الضفتين[3].

الفرع الثالث: النتائج الحضارية والثقافية

استمرار العقدة الحضارية وتنامي العداء للإسلام، وعدم قدرة أوربا على انتهاج سياسات خارج الأطر التي ترغب فيها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل، وأن دور الاتحاد الأأوربي لا يعارض خيارات أمر يكاد إسرائيل، بل هو مكمل له[4].

كما أن الأهداف الملعن عنها في مختلف اللقاءات التي جمعت بين الطرفين الأأوربي والمغاربي لم تبرح مكانها بحيث لم يكن هناك تجسيد فعلي لأية مشاريع اجتماعية أو ثقافية حقيقة فلا أثر لإعلام أورو متوسطي ولا تعاون نقابي أو حزبي ولا تبادل أفراد مرتقب للطموحات المنشودة.. أي أنه كل ما أعلن عنه لا أثر له على الواقع وما كنا نعيشه قديما لم يتغير في الحاضر وكل

[1] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 313.

[2] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، المرجع السابق، ص 142.

[3] العرباوي نصير، المرجع السابق، ص 314.

[4] عبد القادر خالدي، المرجع السابق، ص 104.

المؤشرات تدل على عدم وجود حراك حقيقي وقوي على مستوى هذه الشراكة[1] بالنظر إلى الأوضاع الحالية التي تعيشها كل منطقة في الضفتين[2].

وعليه فإن هذا السيناريو يدفعنا إلى فهم أن تحقيق الشراكة الأورو مغاربية لن يكون في الغد القريب، يؤكد لنا أن الطريق ما زال طويلا أمامها يبقى رهينا بتحقيق تقدم ملموس في أموالها السياسية والأمنية، الاقتصادية والمالية وكذا الاجتماعية والثقافية مما يساعدها على الوصول إلى المساواة الحقيقة التي يمكن أن ترتكز عليها الشراكة الأورو مغاربية الحقة.

[1] سمارة فيصل، المرجع السابق، ص 167-168.

[2] عبد القادر خالدي،نفس المرجع ، ص 104.

من خلال تطرقنا لهذا الفصل نجد أن الشراكة الأورو مغاربية اتسمت بنقاط إيجابية وأخرى سلبية، حيث خلقت هذه الأخيرة صعوبات وعراقيل سياسية وأمنية واقتصادية ومالية وكذا حضارة وثقافية سواء منها ذات المنشأ الأوربي، أو ذات المنشأ المغاربية التي أعاقت مساعي الشراكة وهددت بإجهاضها منها المشاكل الحيوية والمصيرية على المجتمعات المغاربية، مثل التحرك نحو الديمقراطية، وبناء المجتمع المدني الحديث بالتلازم مع بناء دولة الحق والقانون وعصرنة الاقتصاد وحل المشاكل الصراع الإقليمي.

وعليه رغم كل هذه العقبات الاتي تواجه التعاون الأورو مغاربي، إلا أن وجود مجموعة من شروط ومتطلبات وكذا الإمكانيات المتاحة ستساعد على بلورة تعاون أوربي مغاربي وسيتحقق نجاح هذه الشراكة باعتبارها ضرورة تفرضها المتغيرات الراهنة والمستقبلية، وذلك بتوافر النية صادقة والإرادة السياسية صلبة، لتجسيد برنامج العمل الذي اعتمدته ندوة برشلونة وجميع اللقاءات المنبثقة عنها، لتكييف مع رهانات التي سبق ذكره والتي تؤدي لاكتساب دور مؤثر وفعال في السياسة الدولية التي يحكمها اليوم منطق التكتلات القائمة على المصالح المشتركة.

أما في الأخير فحاولنا التكهن بمستقبل الشراكة في المنطقة الأورو مغاربية والذي سمح لنا بتصور ثلاث سناريوهات رئيسية المتوقع حصولها وهي كالآتي:

-سيناريو المنطقة الآمنة والمزدهرة والذي هو بمثابة النظرة التفاؤلية للوضع العام في المنطقة، التي تستطيع فيه الدول المغاربية اللحاق بدول الاتحاد الأوربي والدخول معها في علاقات ناجحة.

-سيناريو الكارثة التي تحل على المنطقة الأورو مغاربية، وهو بمثابة النظرة المتشائمة والسلبية إلى درجة بعيدة، من حيث استبعد وجود تحسينات في الأوضاع التي قد عرفتها المنطقة، مما يجعل من مستقبل المنطقة وآفاق جهود التعاون عبارة عن كابوس يصعب الإعتراف به، كما أ، ها السيناريو لا يعترف بالجهود الشراكة المبذولة رغم كونها محدودة.

-سيناريو الواقعي يرى بقاء المسار على الوضع الحالي بين الضفتين دون تحقيق أي تقدم، سواء سياسي، اقتصادي، حضاري.

بالنظر إلى المسار الذي بلغته الشراكة، فإن السيناريو المستقبلي المرجح هو السيناريو الأخير لأنه الأقرب إلى الواقع المعاش، بحيث يرسم من خلاله الشراكة الأورو مغاربية التي تبقى رهينة النظرة الأوربية للمنطقة وانعكاساته في ظل غياب رؤية مغاربية موحدة.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الشراكة الأورو مغاربية- أبعادها ورهاناتها- يتضح لنا جليا أن أبرز صيغ التعاون الأوربي المغاربي، هي اتفاقيات الشراكة المنبثقة عن مؤتمر برشلونة 1995، والتي جاءت لتكرس بداية مسار جديد في العلاقات بين الاتحاد الأوربي والدول الثالثة المتوسطية، والمتمثلة في مسار الشراكة المتعدد الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، إذا اتصفت بالمنهج الكلي بعدما اقتصرت سابقا على الاتفاقيات القديمة التي أبرمتها المجموعة الاقتصادية الأوربية مع الدول المغاربية في السبعينات وفقا للسياسة المتوسطية الشاملة والتي تميزت ببعض الامتيازات والمساعدات، من هنا قام الاتحاد الأوربي بالمزاوجة بين السياسة الثنائية مع الدول الثالثة المتوسطية وبين السياسة المتعددة الأطراف في إطار اتفاقيات الشراكة الأوربية-المغاربية.

حيث أصبحت الشراكة الأورو مغاربية قاعدة لتواصل وتعاون ترجمت إلى عدة مبادرات شكلت فيها ندوة برشلونة نقطة بداية هذه الشراكة بين ضفتي المتوسط، وكذلك مجموعة 5+5 الذي جمع بين الدول الأوربية "القوس اللاتيني" والدول المغاربية من أجل حل المسائل الأمنية والتشاور حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، وبالإضافة إلى إطلاق سياسة الجوار الأوربية "ENP" في عام 2004 هذه العملية خطوة كبيرة إلى الأمام في عام 2008، "عملية برشلونة" التي تم تجديدها مع إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط وهو تحدي للوصول إلى تكامل قاري بين أوربا وإفريقيا أي فضاء أورو-مغاربي.

وهذا ما عبر عليه مؤتمر برشلونة من خلال أبعاده الثلاث: الشراكة السياسية والأمنية الهادفة إلى خلق منظمة للسلام والاستقرار في حوض البحر المتوسط، والشراكة الاقتصادية والمالية الهادفة إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة، والشراكة في الجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية بهدف تحقيق تقارب بين مجتمعات منطقة البحر المتوسط. ولكي يتم تطبيق هذه الشراكة فإن الأمر يتطلب وجود الوعي يعمق رهاناتها على مستوى ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال إبرام اتفاقيات الشراكة مع دول الاتحاد الأوربي والدول الثالثة المغاربية التي تجسدت في إطار مؤتمر برشلونة المنعقد في 27و28 نوفمبر 1995 والذي تم تحديد فيها الإطار العام للشراكة الأورو مغاربية وبيان ديباجتها ومحتواها وأهدافها، حيث وقعت أولهما تونس في جويلية 1995 والتي لم تدخل حيز التنفيذ حتى مارس 1998، وثانيهما المغرب في فيفري 1996 ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في مارس 2000، وثالثهما الجزائر في أفريل 2002 والتي لم تدخل حيز التنفيذ حتى سبتمبر 2005.

نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة نستخلص بعض النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

– التفاعلات المختلفة عبر التاريخ الممتد بين استغلال واستعمار وعلاقات تعاون وتبعية، فالاتحاد الأوربي حسب هذا الطرح يهدف بالدرجة الأولى إلى ربط الدول المغاربية وفق علاقة مركز–أطراف، من أجل الحفاظ على الإرث التاريخي من هيمنة وبسط للنفوذ.

– لم تنجح اتفاقيات التعاون خلال السبعينات أو السياسية المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي في تحقيق تنمية الدول المغاربية فحسب بل نسبت في المزيد من ربط هذه الأقطار باقتصاد المجموعة الأوربية.

من خلال رؤيتنا لمسار برشلونة كمجسد للعلاقات اتضح لنا أنه لم يحقق أهدافه المرجوة، مما دفع الاتحاد الأوربي إلى إعتماد سياستين أخريتين لإحياء العلاقات الأورو مغاربية من جديد فيما عرف بسياسة الجوار الأوربية وكذا الاتحاد من أجل المتوسط إلا أن هذه السياسات في إطار الشراكة الأورو مغاربية لا تعبر عن درجة من الشراكة لأن لها نفس الأهداف فلا داعي لانتظار نتائج مخالفة لمسار برشلونة.

تنطوي اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي على عدة ثغرات على الرغم من شموليتها للمسائل السياسية، واهتمام كبير بالدواعي الأمنية، والجوانب الاقتصادية والمالية إضافة إلى القضايا الاجتماعية والثقافية والإنسانية، إلا أنها تميل في نهاية الأمر ’لى كونها اتفاقيات تجارية بتناولها مجال التعاون الاقتصادي والمالي والتجاري بالتفصيل الدقيق من خلال تحديد آليات التعاون الاقتصادي والسعي لإنشاء منطقة التجارة الحر الأورو مغاربية.

– يصعب الحديث عن طرفين متكافئين في تلك العلاقة التي تحدد اتفاقيات الشراكة في إطارها، فنحن إزاء تجمع أوربي يطمع في ممارسة دور عالمي على الساحة الدولية، في مواجهة دول صغيرة متفرقة ومتكفئة على نفسها في معظم الأحوال وتواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية يحاول التجمع الأوربي حلها وفق صيغة تناسب دوره وطموحاته، وهذا لا يعبر بأي شكل من الأشكال عن نمط الشراكة.

– الاتحاد الأوربي هو يضع قواعد اللعبة من منظور أن الدول المغاربية تمثل منطقة للمخاطر، بحيث أن السياسات الأوربية والبروتوكالات المنتهجة لمواجهة هذه التهديدات تعد سياسات محدودة ومعقدة في آن واحد، أن هذا الأخير لا يسعى لمعالجة أي تهديد كان إلا إذا كانت مصالحه على

المحك السياسي، بحيث أنه يتعاطى مع شركائه الجنوبين وفق منطق الوصاية وليس كشريك سياسي وأمني، وهذا ما زاد من تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، الإرهاب والجريمة المنظمة، إضافة إلى الأزمات الإقليمية في المنطقة المغاربية.

– إن تركيز الاتحاد الأوربي في سياسته تجاه الدول المغاربية الثلاث على الشراكات الثنائية أي تعامل الاتحاد الأوربي ككتلة واحدة مع كل دولة مغاربية بشكل منفرد خاصة مع الفارق الواسع في المستوى الاقتصادي بين ضفتي المتوسط الأمر الذي أضعف صوت الدول المغاربية وجعل الميزان التجاري دائما لصالح الاتحاد الأوربي الذي سعى بالأساس لخصخصة الاقتصاد بما يتماشى والاقتصاد الغربي تحت غطاء القضاء على القطاعات الحكومية غير المنتجة تماما كما كان في زمن الاستعمار المباشر حيث فرض على الدول محل الاحتلال التخصص في مادة معينة تكون مرتبطة مباشرة باقتصاد إحدى الدول الاستعمارية.

– غياب الإرادة السياسية لمساندة التكامل كقضية مصيرية مشتركة وغلبة ظاهرة التقلبات في العلاقات السياسية المغاربية وما لها من انعكاسات على الجوانب الاقتصادية والإخفاق في الفصل بينهما.

– المعونات المالية التي قدمها الاتحاد الأوربي كانت غير متكافئة بسبب غياب مبادرة مغاربية مشتركة تجاه المسائل ذات الاهتمام المشترك التي تركت مجال للطرف الأوربي لفرض وجهة نظره وتنميط العلاقات بالطريقة التي تخدم مصالحه بالدرجة الأولى، وذلك ما سيحول مشروع الشراكة الأورو مغاربية إلى مشروع "مارشال" ثاني بالصيغة الأوربية، فأغلب المساعدات المالية التي تتلقاها الدول المغاربية من الطرف الأوربي في إطار برنامج "ميدا" هي قروض من البنك الأوربي للاستثمار، وبالتالي فإن الدول المغاربية سوف تجد نفسها مدينة لأوربا، وهذا لن يحل من المشاكل التي تعاني منها بقدر ما سيزيد من تعقيدها.

– عدم اهتمام الاتحاد الأوربي بحقوق الإنسان التي أضحت العامل الأكثر تأثير في مدى استقرار الشعوب والأمم في عالم فوضوي كعالم اليوم، زد على ذلك تجاهل الديمقراطية في الدول المغاربية باعتباره ما يزال يكرس بقاء الأنظمة الحاكمة التي أدت في النهاية إلى إهدار إمكانيات وطاقات شعوب الضفة الجنوبية نتيجة قصور الرؤية ومحدودية الإدراك.

– المحور الثالث المتعلق بالشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية جاء منقوصا نوعا ما بسبب تركيزه على الجوانب الأمنية والسياسية دون إعطاء الجوانب الثقافية والحضارية مكانا أوسع وذلك

بسبب فشل المحاولات الأوربية في إيجاد حوار مجتمعي وحضاري ومعرفي حقيقي بين شعوب ضفتي المتوسط قوامه الإحساس بالتكافؤ والاعتماد المتبادل بعيدا عن نظرة التعالي المحكوم بإيديولوجية المركز والأطراف. وبقاء الشراكة محكومة بشروط الشريك الأوربي.

– إن تقييمنا لمسار الشراكة الأورو مغاربية يظهر على الرغم من النتائج المحققة إلا أنها لم ترقى إلى مستوى تطلعات الشركاء الأورو مغاربيين.

– من خلال دراسة العلاقات الأوربية المغاربية نلاحظ أن الاندماج غير المتكافئ بين الدول المغاربية والاتحاد الأوربي على مستوى الشراكة أنتج آثار سلبية وعوائق عديدة على جميع أبعادها وهو أمر لم يكن في الحسبان.

– إن العلاقات الأورو مغاربية هي علاقات تبعية وتكريس للهيمنة الأوربية لأن اتفاقيات الشراكة بين الطرفين أفادت أن الطرف الأوربي يمارس في الوقت نفسه قيادة هيكلية أي أنه يقترح ويملك ويقرر وذلك دون مشاركة كافية للبلدان المغاربية في التصور الإنجاز والرقابة والإدارة على مجمل عملية الشراكة. وهذا ما دعى إلى فرض بلورة رهانات سياسية وأمنية وأخرى اقتصادية ومالية إضافة إلى حضارية وثقافية إلا أنها كانت تتقاطع أحيانا مع مصالح القوى الأوربية.

– أما عن سيناريوهات الشراكة، ففي ظل الظروف الحالية، خاصو في ظل غياب مقاربة أو حتى مقاربات مغاربية نابعة من إدراك الواقع المغاربي للشراكة، فإن المشهد الثالث هو المرشح.

الاقتراحات والتوصيات:

من خلال الدراسات والنتائج التي توصلنا إليه سنحاول الخروج بالتوصيات والاقتراحات التي من الممكن أن نراها تثري مضمار الشراكة إذا نجملها فيما يلي:

– المطلوب والمنتظر من دول الضفة الجنوبية خاصة ما تعلق بدول مغاربية تفعيل اتحاد المغرب العربي وإقامة شراكة مغاربية تستثمر من خلالها المعطيات المشتركة والمصالح المتداخلة لتكوين تكتل واحد يستطيع مواجهة الاتحاد الأوربي، وهذا التصور كفيل أن يتيح التفاوض لدخول في الشراكة الأورو مغاربية بصفة تعاقدية بين الدول المغاربية كطرف مشترك عكس ما كان سابق متفرق والاتحاد الأوربي كطرف ثاني.

– إن المشكلة الأساسية لا تكمن في ضرورة الانضمام لمشروع الشراكة من عدمه، لأن هذا شيء طبيعي أفرزته المتغيرات الدولية، وإنما تكمن في كيفية وشروط التحول من علاقة التبعية إلى

علاقة التبعية إلى علاقة الشراكة الفعلية، بطريقة تضمن مصالح مختلف الأطراف بدون تفضيل، وهذا لا يتأتى إلا لتوافر إرادة سياسية صادقة.

– ضرورة تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي متجاوزين في ذلك النظرة الضيقة للمسؤولين السياسيين، وتخلي الدول المغاربية عن منطق السيادة القطرية، مع ضرورة إيجاد حل عادل ونهائي لقضية الصحراء الغربية والخلافات البينية المغاربية خاصة الخلاف الجزائري–المغاربي، وهو الكفيل بتحقيق التكامل والوحدة المغاربية، فتحقيق الاتحاد أصبح أكثر من ضرورة في وقتنا الراهن، في ظل التحولات والتكتلات الجهوية الإقليمية والدولية التي تجري في الساحة الدولية.

– العمل على تعديل مضمون وأهداف اتفاقية الشراكة بشكل يحقق التوازن في المصالح المشتركة للطرفين وليس لمصلحة طرف على حساب طرف آخر.

لابد بداية من بناء الثقة بين الشركاء المتوسطين وضرورة تأسيس جملة من إستراتيجيات مرنة وطويلة الأجل، تتخذ فعليا كأجندات عمل، تدفع نحو تبني مجموعة مشاريع إنخراط ضمن تكتلات كبرى من أجل بناء منطقة سلام وإزدهار دائم مع مراعاة خصوصيات كل طرف.

– لابد أن لا تقتصر الشراكة على المجال السياسي والاقتصادي والأمني، بل تتعداه إلى تركيز الاهتمام على العدالة والإنصاف والمساواة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والانفتاح والتفاعل الحقيقي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

–لإنجاح عملية الشراكة الأوربية مع الدول المغاربية لابد أن يتوقف على تحقيق مصالح وطموحات كل شريك، فالحافز الأساسي لهذه الشراكة يكون لا محالة لصالح البلدان المغاربية من خلال بحثها عن كيفيات تقليص فوارق التنمية التي تفصلها عن الشريك الأوربي.

–ضرورة إفساح الطريق للمشاركة الشعبية في تقرير المصير المشترك طبقا لأسس الديمقراطية في الحوار والتفكير مما يجنب المنطقة المغاربية موجات العنف والاضطرابات التي من شأنها عرقلة الاستقرار السياسي الذي يعتبر أساس القاعدة التنموية في جميع المجالات.

–ضرورة تجاوز صعوبات اختلافات اللغة ودلالة الصور النمطية الدينية والثقافية، تغير ما يمكن تغيره من القيم السلبية، علاج مخاوف أوربا من الهجرة إليها المتصلة بالإسلام، الإلحاح في فهم أن المسلم ليس كمصدر تهديد أو غزو.

–على الدول المغاربية الموقعة على هذه الاتفاقيات أن تقوم بعملية تقييم لما وصلت إليه من نتائج بعد توقيع الاتفاقية للاستفادة من بند المراجعة الذي تنص عليه الاتفاقية وذلك بهدف تعزيز

النتائج الإيجابية المؤدية إلى تعزيز فرص الاتحاد المغاربي، وتلافي السلبية منها عن طريق ما يمكن استبداله.

-تجنب مشاكل وعراقيل الشراكة في كل الأبعاد وكسب الرهان بفضاء حر أورو مغاربي.

-يقتضي نجاح الشراكة ضرورة رسم نموذج تنموي قادر على رسم خطوط مستقبلية بين الاتحاد المغاربي كطرف والاتحاد الأوربي كطرف ثاني على ضوء ما قدمناه سابقا من مؤشرات وشروط.

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	الاكتشافات البترولية في الدول المغاربية موضوع الدراسة (2006-2010)	44
02	مسيرة الاتحاد الأوربي	56
03	إعتمادات بروتوكول التعاون الأولى بين المجموعة الاقتصادية الأوربية والدول المغاربية من 1976-1981	71
04	إعتمادات بروتوكول التعاون الثاني بين المجموعة الاقتصادية الأوربية والدول المغاربية من 1981-1986	72
05	إعتمادات بروتوكول التعاون الثالث بين المجموعة الاقتصادية الأوربية والدول المغاربية من 1986-1991	74
06	إعتمادات بروتوكول التعاون الرابع بين المجموعة الاقتصادية الأوربية والدول المغاربية من 1991-1996	80

قائمة الملاحق

رقم	الملحقات	الصفحة
01	الإعلان المشترك للدول التسع لغرب المتوسط حول التعاون والحوار في المتوسط الغربي بين دول اتحاد المغرب العربي ودول أوربا الجنوبية، روما يوم 10-10-1990.	320
02	إعلان برشلونة التي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورو متوسطي 27-28 نوفمبر 1995.	325
03	الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط باريس في 13 يوليو/تموز 2008	348
04	الإعانات المالية في إطار الوسيلة الأوربية للجوار والشراكة IEVP خلال الفترة 2007-2013	362
05	إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي الهوية والتنوع والتعددية	363

الملحق رقم 01: الإعلان المشترك للدول التسع لغرب المتوسط حول التعاون والحوار في المتوسط الغربي بين دول اتحاد المغرب العربي ودول أوربا الجنوبية، روما يوم 10-10-1990.

الإعلان المشترك للبلدان تسعة من غلاب البحر الأبيض المتوسط، والتعاون والحوار بين الدول الغربية من البحر المتوسط واتحاد المغرب العربي ودول جنوب أوربا، روما 10 أكتوبر 1990.

الظروف: الاجتماع الأول 10 أكتوبر 1990 في روما من وزراء خارجية تسع دول في غرب البحر الأبيض المتوسط مع مالطا.

وزراء خارجية الجزائر واسبانيا وفرنسا وإيطاليا والجماهيرية الليبية العربية، وموريتانيا، والمغرب والرتغال وتونس، وكذلك وزير خارجية مالطا، بوصفها بلدا منتسبا، اجتمع 10 أكتوبر 1990 في روما بناء على دعوة من الحكومة الإيطالية وسبق اجتماع وزراء الخارجية في 08 أكتوبر من قبل الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين.

1-وزراء خارجية الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي والدول الأوربية الأربع، وأعضاء الجماعة الاقتصادية الأوربية ومالطا يرحبون بعقد الاجتماع الأول هو تتويج لعملية مشاورات مكثفة، يعتبرون التطورات الإيجابية في أوربا والمغرب العربي أنها ساهمت بشكل مباشر في نجاح جهودها. ويقدرون أنه من المهم جدا بناء على الإمكانات التي يوفرها السياق الإقليمي الجديد في غرب البحر الأبيض المتوسط العمل على مواصلة تكثيف جهودها الرامية إلى وضع إطار للحوار والتعاون على أساس مستدام.

2-وأعرب الوزراء عن التزام بلدانهم لمبادئ الشمولية وعدم قابليتها لتجزئة الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، واتفقنا على وضع عملهم في سياق تعزيز السلام والتعاون في كامل المنطقة.

-ويعتقدون أنه ينبغي النظر في مسألة الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط في السياق الأوسع للأمن الدولي ويرتبط ارتباطا وثيقا بأمن المنطقة بأسرها. نظرا لملاءمة ظروف الأمن والتعاون في أوربا، التي ينبغي أن تستفيد منها بلدان البحر الأبيض المتوسط.

3-وعلى النحو أخذ وزراء الخارجية في الاعتبار خصائص وخصوصيات غرب البحر الأبيض المتوسط وقرروا تعزيزها لجعل هذه المنطقة منطقة سلام وتعاون واستقرار، إنهم مقتنعون أن الفوائد الناتجة عن كل بلد وإقليم فرعي من غرب البحر الأبيض المتوسط من حيث الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والثقافية يمكن أن تسهم في تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلام والتعاون.

4-الاندماج بين الاتحاد المغاربي والاتحاد الأوربي سيعمل على الحد من التوتر، وتعزيز حسن الجوار والتوسع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

5-وجدوا أن هذه الإمكانيات تمثل فرصة كبيرة لتعميق أواصر التعاون بين دول غرب البحر الأبيض المتوسط، وفي هذا السياق، كانت ترى أنها تعمق الحوار والتعاون بين الاتحاد الأوربي والاتحاد المغاربي.

6-ورأى الوزراء أن الاختلافات الحالية كبيرة في مستويات التنمية بين شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك غربالبحر الأبيض المتوسط، تؤدي هذه الاختلالات إلى توليد تهديدات خطيرة لاستقرار ورفاه جميع المنطقة، وفي هذا الصدد، أظهرت أنها مصممة على خلق التضامن الإقليمي للحد من الفوارق التنموية، وأعرب الوزراء عن قناعتهم من أن التضامن الإقليمي ومنع تهميش المنطقة، وسوف يضمن أن هذه العملية من التكامل والتعاون في أوربا يرافقها جهد وتعاون مماثل في نفس الوقت نحو منطقة البحر الأبيض المتوسط، وأعربوا عن اعتقادهم في هذا الصدد أنه يمكن أن يحقق هذا التضامن نواة مستقرة في غرب البحر الأبيض المتوسط.

7-وفي هذا السياق، أعربت عن اعتناقها بأن تكون فعالة، وهذا التضامن يتطلب تنفيذ الوسائل والأدوات للحوار والتعاون الفعال.

8-اتفق وزراء خارجية الدول المشاركة على إنشاء إطار مناسب لتعزيز الحوار السياسي وتعزيز الحوار والدخول في جهد جماعي لتعزيز التنمية الاقتصادية والثقافية، وعلى أساس هذه التفاهات، والمستوى الاجتماعي والاقتصادي في غرب البحر الأبيض المتوسط. ويهدف هذا الإطار إلى تعزيز الحوار الحيوي على مستوى وزراء الخارجية. وسوف يجتمع وزراء على الأقل مرة واحدة في السنة أو أكثر إذا لزم الأمر، لتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك ما يتعلق منها المنطقة، تعقد رئاسة الاجتماعات الوزارية بالتناوب وفقا للترتيب الأبجدي للدول،

وسيتم إنشاء مجموعات عمل بمشاركة آلية التنسيق المالطية لتطوير أنشطة التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

–التأكيد على أن دينامية التشاور والحوار والتعاون التي تضطلع بها ستكون ذات طابع عالمي، بما في ذلك المعايير السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والإنسانية والبيئية.

–الموافقة على أن التعاون الاقتصادي على أساس مفهوم الشراكة ويكمل، ولكن لا يحل محل التعاون الثنائي والمقررة في إطار المجموعة الاقتصادية الأوربية وإطار العلاقات التي ستنشأ بين السوق الأوربية المشتركة واتحاد المغرب العربي.

وهذا يؤدي إلى التعاون اعتماد برامج ومشاريع محددة البحر الأبيض المتوسط.

الالتزام بتعزيز التنمية الاقتصادية والحوار الثقافي والسياسي والأمني بين بلدان المجموعة.

تبادل الآراء والمعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى تنسيق السياسات وبرامج التعاون لضمان قدر أكبر من الانسجام والكفاءة.

9–سوف تنطوي على التعاون المتوسطي المشاركة الفعالة من المؤسسات والشركاء الاجتماعيين، المستثمرين من القطاع الخاص والسلطات المحلية والمؤسسات الثقافية، في حين تضطلع الحكومات لخلق بيئة مواتية وسياسة تحفيز واهتمام بالشأن الاقتصادي والثقافي.

التعاون بين البرلمانات في البلدان المعنية يجب النظر فيها وتشجيعها.

10–وقرر البلدان التسعة ومالطا لتعزيز الحوار والتعاون من أجل المساهمة في حل القضايا السياسية والأمنية ذات الاهتمام المشترك، كما قرروا تطوير التعاون فيما بينهم على توازن متبادل للمنفعة في المجالات ذات الأولوية التالية:

اقتصاد: تعزيز التجارة بما في ذلك التعاون على مراقبة المنتجات ومعايير إصدار الشهادات النظم والعلاقات الصناعية، الشراكة والاستثمار، الطاقة، نقل، الزراعة والاكتفاء الذاتي من الغذاء، السياحة والحرف اليدوية ونقل التكنولوجيا.

الموارد البشرية: الهجرة والاجتماعية بشكل خاص، التعليم زالتدريب، البحث العلمي، الاتصالات، الشؤون الثقافية والمحافظة على التراث والتبادل الشباني.

الموارد الطبيعية: البيئة (وخاصة في مكافحة التصحر والتلوث والكوارث الطبيعية)، التأهب لحالات الطوارئ وحفظ وحماية الموارد السمكية.

وتحقيقا لهذه الغاية، وافق الوزراء على استغلال الفرص التي يتيحها التعاون الإقليمي من خلال اعتماد برامج ومشاريع محددة تشمل ما يلي:

إنشاء قاعدة بيانات لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بين بلدان المجموعة وتبادل المعلومات والاتصالات في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك وخاصة في المجال الصناعي والتجاري.

توثيق التعاون في المجالات الاجتماعية والإنسانية.

دراسة قضايا الهجرة من أجل تعزيز البحث عن حلول مقبولة من الطرفين، وخاصة فيما يتعلق الظروف المعيشية للسفر والإقامة والعمل.

وضع التضامن الإقليمي من خلال الإدارة المشتركة للتوازنات الطبيعية في الحوض الغربي.

وفي نفس الإطار اتفق الوزراء على ما يلي:

تشجيع إنشاء مهنة متعددة الأطراف المتوسطية المالية.

تعزيز الحلول المناسبة لمشاكل الديون الخارجية لبلدان المغرب العربي، وتشجيع الموظفين الأكفاء في البحث عن آليات لحل هذه المشكلة عن طريق تشجيع وخلق فرص عمل مع مراعاة مختلف المبادرات الأخيرة.

من خلال تعزيز المؤسسات القانونية والمالية للمشاريع المناسبة في المغرب العربي (تعزيز الشراكة نقل التكنولوجيا، تطوير الحوار والتعاون الثقافي والعلوم والتكنولوجيا بين بلدان جنوب أوربا والمغرب العربي برامج عمل البحر المتوسط، لتطوير التعاون بين الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية والتعليمية (التدريب على القيادة، وتعزيز التبادلات الشبابية، وحماية وإعادة تأهيل التراث).

11-يرى الوزراء أن الإنطلاق الفعلي لمثل هذه العملية من التعاون الإقليمي تمثل مظهرا آخر من الاهتمام في جنوب أوربا والمغرب العربي وجها لوجه دون أن يأخذ التعاون شكل اجتماعات أو آليات المفاوضات.

12-وعلى الرغم من إنشاء مجموعات من خلال آلية التنسيق بين الوزراء التسعة قد قررت بالفعل إنشاء مجموعات عمل في المجالات ذات الأولوية التالية:

المؤسسة المالية المتعددة الأطراف الموجهة للأغذية والاكتفاء الذاتي ومكافحة التصحر، وقضايا الديون، وقضايا الهجرة والحفاظ على التراث الثقافي.

كما شددوا على أهمية الإنشاء المبكر لبيانات بنك البحر المتوسط، مع مراعاة قواعد البيانات الموجودة وخاصة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

13-واتفق الوزراء على عقد اجتماعهم المقبل في الجزائر العاصمة في عام 1991، وشكروا الحكومة الإيطالية على حسن ضيافتها الحارة.

الملحق رقم 02:

إعلان برشلونة التي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورو متوسطي 27-28 نوفمبر 1995.

إن مجلس الاتحاد الأوربي ويمثله رئيسه السيد خافير سولانا، وزير الشؤون بإسبانيا،

والمفوضية الأوربية، ويمثلها السيد مانوال مارين، نائب الرئيس،

وألمانيا ويمثلها السيد كلاوس كينكل، نائب المستشار، ووزير الشؤون الخارجية،

والجزائر، ويمثلها السيد محمد الصالح الدمبري، وزير الشؤون الخارجية،

والنمسا، وتمثلها السيدة بينيتا فيريرو-فالدنر، وزيرة الدولة بوزارة الشؤون الخارجية،

وبلجيكا، ويمثلها السيد إيريك ديريك، وزير الشؤون الخارجية،

وقبرص، ويمثلها السيد أليكوس ميكابيليداس، وزير الشؤون الخارجية،

والدنمارك، ويمثلها السيد أول لونسمان بولسان، وزير الدولة بوزارةالشؤون الخارجية،

ومصر، ويمثلها السيد عمرو موسى، وزير الشؤون الخارجية،

وإسبانيا، ويمثلها السيد كارلوس واستندورب وزير الدولة للعلاقات مع المجموعة الأوربية،

وفنلندا، وتمثلها السيدة تاريا هالونين، وزيرة الشؤون الخارجية،

وفرنسا، ويمثلها السيد هيرفي دي شاريت، وزير الشؤون الخارجية،

واليونان، ويمثلها السيد كارلوس بابولياس، وزير الشؤون الخارجية،

وأيرلندا، ويمثلها السيد ديريك سبرينق، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية،

وإسرائيل، ويمثلها السيد إيهود باراك، وزير الشؤون الخارجية،

وإيطاليا، وتمثلهاالسيدة سوزانا انييلي،وزيرة الشؤون الخارجية،

والأردن، ويمثله السيد عبد الكريم الكباريتي، وزير الشؤون الخارجية،

ولبنان، ويمثله السيد فارس بويز، وزير الشؤون الخارجية،

ولوكسمبورغ، ويمثله السيد جاك ف بوس،نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية للتجارة الخارجيو والتعاون،

ومالطا، ويمثلها السيد قويدي دي ماركو، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية،

والمغرب، ويمثله السيد عبد اللطيف فيلالي، رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية،

وهولندا، ويمثلها السيد هانزفان ميبرلو، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية،

والبرتغال، ويمثلها السيد خيم جاما، وزير الشؤون الخارجية،

والمملكة المتحدة، ويمثلها السيد مالكولم ريفكيند ك س م ب، وزير الشؤون الخارجية، وشؤون الكومنولث،

وسوريا، ويمثلها السيد فاروق الشرع، وزير الشؤون الخارجية،

والسويد، وتمثلها السيدة لينا يالم–فالن، وزيرة الشؤون الخارجية،

وتونس، ويمثلها السيد الحبيب بن يحي، وزير الشؤون الخارجية،

وتركيا، ويمثلها السيد دونير بايكال، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية،

والسلطة الفلسطينية، ويمثلها السيد ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية،

المشاركون في المؤتمر الأورومتوسطي في برشلونة:

*مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ومدفوعون بالإرادة لإعطاء علاقاتهم المستقبلية بعدا جديدا، ترتكز على تعاون شامل وتضامن تمشيا مع مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات أساسها الجوار والتاريخ.

*مدركون بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة، على جانبي البحر الأبيض المتوسط تشكل تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا.

*مصممون من أجل هذا على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح الشراكة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين.

*معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف كنظير لتوطيد العلاقات الثنائية التي يجب حمايتها مع الاهتمام بطبيعتها.

*مشددون على أن هذه المبادرة الأورو متوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في نجاحها، يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام بكل ما يعنيه ذلك.

*مقتنعون بأن الهدف العام الذي يقضي بجعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من شأنها تأمين السلام والاستقرار والازدهار، يتطلب توطيد الديمقراطية واحترام

حقوق الإنسان، ونموا اقتصاديا واجتماعيا متوازنا ومكافحة الفقر وتنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للشراكة.

يوافقون على إقامة شراكة شاملة بين المشاركين–الشراكة الأوربية المتوسطية– عبر حوار سياسي منتظم وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي وتركيز أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للشراكة الأورو متوسطية.

مشاركة سياسية وأمنية: إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار

يعبر المشاركون عن قناعاتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكل مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجيعه وتوطيده بكل امكانياتهم، من أجل هذا يوافق المشاركون على إجراء حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي.

وفي هذا السياق يتعهد المشاركون في إعلان المبادئ التالي على:

*العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان الدولي لحقوق الإنسان وكذلك وفقا للالتزامات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي وبالتحديد تلك الناجمة عن الاتفاقيات الإقليمية والدولية المشاركين فيها.

*تنمية دولة القانون والديمقراطية في نظامهم السياسي مع الاعتراف في هذا الإطار بحق كل منهم بحرية اختيار وتنمية نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقضائي.

*احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان الممارسة الفعالة والمشروعة لهذه الحقوق والحريات، بما فيه حرية الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديا وجماعيا مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب الأأصل أو الجنسية أو اللغة أو الدين أو الجنس.

*الأخد بعين الاعتبار، عن طريق الحوار بيم كل الأطراف، إلى تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، والعنصرية ونبذ الأجانب.

*احترام وتأكيد احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم وتشجيع التسامح بين مختلف المجموعات في المجتمع ومكافحة مظاهر التعصب والعنصرية وكره الأجانب، كما يشدد المشاركون على أهمية التعليم المناسب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

*احترام سيادتهم المتساوية وكذلك كل الحقوق المتعلقة بسيادتهم وتنفيذ واجباتهم المضطلعون بها بحسن نية وفقا للقانون الدولي.

*احترام مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تقرير مصيرهم والعمل دائما وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بالوحدة الإقليمية للدول كما تنص عليه الاتفاقيات الموقعة بين الأطراف المعنية.

*الإحجام طبقا للقانون الدولي عن التدخل المباشر أو الغير مباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر احترام وحدة الأرض ووحدة الشركاء الآخرين.

*حل الخلافات بالطرق السلمية ومناشدة كل المشاركين عدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأرض لشريك آخر بما فيها اكتساب الأرض بالقوة والتأكيد على الحق في التمتع بالسيادة الكاملة بالطرق المشروعة بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

*توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته احديدا بالتصديق على تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها، وبالانضمام إلى تلك الاتفاقيات، وكذلك باتخاذ التدابير الملائمة.

*المكافحة ضد انتشار وتنوع الجرائم المنظمة ومحاربة مشكلة المخدرات بكل أشكالها.

*تشجيع الأمن الإقليمي بالعمل مثلا على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية وعن طريق الانضمام إلى والتمسك بنظم الحد من التسلح الدولية والإقليمية والانضمام إلى اتفاقيات ومراقبة التسلح ونزع السلاح مثل معاهدة الحد من الأسلحة النووية (NPT) واتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية (CWC) واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية (BWC) و/أو الترتيبات الإقليمية مثل إقامة المناطق منزوعة السلاح بما فيها نظم التحقق من ذلك وأيضا عن طريق تنفيذهم بحسن نية للالتزامات التي تنص عليها مواثيق مراقبة ونزع والحد من انتشار التسلح.

ستسعى الأطراف إبى إيجاد منطقة بالشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيمائية والبيولوجية ونظم تسليمها.

بالإضافة إلى ذلك ستتخذ الأطراف خطوات عملية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية وكذلك التكديس الزائد للأسلحة التقليدية.

*عدم التجهز بقدرات عسكرية تتجاوز الحاجات المشروعة للدفاع مؤكدين في نفس الوقت إرادتهم للوصول إلى نفس الدرجة من الأمان والثقة المتبادلة بأدنى المستويات الممكنة من القوة والسلاح والانضمام إلى اتفاقية (CCW).

*تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تهدف إلى الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون والتعاون على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي.

*الأخذ في الاعتبار أية إجراءات لبناء الثقة والأمن بين الأطراف بهدف خلق "منطقة سلام واستقرار في البحر الأبيض المتوسط" بما فيها احتمال تأسيس ميثاق أورو متوسطي على المدى البعيد.

شراكة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة

يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتوازن من أجل تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة.

يقر الشركاء بالمشاكل الناشئة عن مسكلة الدين في النمو الاقتصادي لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط، ونظرا لأهمية علاقاتهم، يوافقون على متابعة الحوار في المنتديات الملائمة وبهدف تحقيق تقدم حول هذه المسألة.

ملاحظون بأن على الشركاء مجابهة تحديات مشتركة، بالرغم من تفاوت درجاتها، يحدد المشاركون الأهداف الآتية على المدى البعيد:

*تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.

*تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التوظيف وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأورو متوسطية.

*تشجيع التعاون والتكامل الإقليمين.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يوافق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تأخذ في الاعتبار درجات النمو المختلفة وتعتمد على:

*التأسيس التدريجي لمنطقة تجارة حرة.

*تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية.

*زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوربي إلى شركائه.

أ)منطقة تجارة حرة:

سوف تنشأ منطقة التجارة الحرة عبر اتفاقيات أوربية متوسطية جديدة واتفاقيات تجارة حرة بين شركاء الاتحاد الأوربي حدد المشاركون سنة 2010 كتاريخ للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن منظمة التجارة العالمية (WTO).

بهدف الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة، ستتم إزالة الحواجز التعريفية (الجمركية) وغير الجمركية تدريجيا في تجارة المنتجات المصنعة وفقا لجداول زمنية يتم التفاوض عليها بين الشركاء وانطلاقا من حركة تدفق التجارة التقليدية وتبعا للحد المسموح به في مختلف السياسات الزراعية ومع الالتزام بالنتائج التي تم التوصل إليها من خلال مفاوضات (الجات)، فسيتم التحرير، فسيتم التحرير التدريجي للتجارة في المنتجات الزراعية من خلال المنافذ المفضلة والمتبادلة بين الأطراف، كذلك فإن تجارة الخدمات بما فيه حق التأسيس سوف تحرر تدريجيا طبقا للاتفاقية العامة لتحرير الخدمات (الجاتس)-(GATS).

قرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لمنطقة التجارة الحرة هذه عن طريق:

*تبني إجراءات مناسبة بشأن قواعد المنشأ والتصديق وحماية الملكية الفكرية والصناعية والمنافسة.

*متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ اقتصاد السوق وتكامل اقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم ومستويات نموهم بعين الاعتبار.

*تسوية وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص، ولرفع مستوى القطاع الإنتاجي، ولتأسيس إطار مؤسسي ومنظم ملائم لاقتصاد السوق، إضافة إلى ذلك، سيحاولون تخفيف العواقب الاجتماعية السلبية التي قد تنجم عن هذه التسوية وذلك بتشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرا.

*تشجيع الآليات الهادفة إلى تنمية نقل التكنولوجيا.

ب)تعاون اقتصادي وعمل مشترك:

سيتم تنمية التعاون وبالأخص في المجالات اللاحقة الذكر وفي هذا الصدد:

*يعترف المشاركون بأن النمو الاقتصادي يجب دعمه بالتوفير الداخلي، كقاعدة لكل استثمار، وبالاستثمار الخارجي المباشر معا يشددون على أنه من المهم تهيئة مناخ مناسب لهما وبالتحديد

عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا، التي قد تؤدي إلى نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير.

*يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي، على أساس إرادي وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة تجارة حرة.

*يشجع المشاركون الشركات على عقد اتفاقات فيما بينها ويتعهدون بدعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وذلك بتهيئة مناخ وإطار قانوني مواتيين يعتبرون ضروريا القيام ببرنامج دعم تقني للشركات الصغيرة والمتوسطة.

*يشدد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحركا إقليميا وتعاونا مكثفا وكذلك تنسيقا أفضل للبرامج المتعددة الأطراف الموجودة والتأكيد على تمسكهم باتفاقية برشلونة وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط يعترفون بضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وإدراج المسائل البيئية في الأوجه المناسبة للسياسة الاقتصادية، وتخفيف العواقب السلبية التي قد تنتج في مجال البيئة يتعهدون بإنشاء برنامج عمل ذو أولوية على المديين القصير والمتوسط، بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، وتكثيف الدعم الفني والمالي الملائم لهذه الأعمال.

*يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للنساء في التنمية وينهضون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي خلق فرص العمل.

*يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية وإدارتها إدارة مثلى، والتطوير للتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات، ويتعهدون بتسهيل التأهيل والبحث العلمي والنظر في خلق الأدوات المشتركة.

*يعترف المشاركون بالدور المحوري لقطاع الطاقة في المشاركة الاقتصادية ويقررون توطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة، يقررون أيضا خلق الشروط الملائمة للاستثمارات وأنشطة الشركات العاملة في ميدان الطاقة وذلك بالتعاون من أجل خلق الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة وتشجيع الربط فيما بينها.

*يعترف الشركاء بأن التزويد بالماء وكذلك الإدارة المثلى وتنمية الموارد سيشكلون مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطين وأنه من الضروري تنمية التعاون في هذه المجالات.

*يوافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث وإعادة هيكلة الزراعة وتشجيع التنمية الريفية المتكاملة، سيركز هذا التعاون بالتحديد على المعونة الفنية والتأهيل والدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج وتخفيف التبعية الغذائية، وتشجيع الزراعات صديقة البيئة، يوافقون أيضا على التعاون بهدف استئصال الزراعات غير الشرعية وتنمية الأقاليم التي تضررت من ذلك.

*يوافق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى وفي هذا الصدد:

*يشددون على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال، وتنمية تكنولوجيا المعلومات وتحديث الاتصالات في سبيل هذا، يوافقون على إعداد برنامج للأولويات.

*يتعهدون باحترام مبادئ القانون البحري الدولي وبالأخص التقديم الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية والمنفذ الحر إلى الحمولات الدولية، وستؤخذ في الاعتبار عند الاتفاق عليه نتائج مفوضات التجارة متعددة الأطراف القائمة عن خدمات النقل البحري والتي تعقد من خلال منظمة التجارة العالمية(WTO).

*يتعهدون بتشجيع التعاون بين السلطات المحلية ودعم التخطيط الإقليمي.

*يعترفون بأن العلوم والتكنولوجيا لها تأثير ملموس على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويتفقون على تقوية القدرة على البحث العلمي والتنمية.

*يوافقون على توطيد القدرات الذاتية في البحث العملي والتطوير، والمساهمة في تأهيل العاملين في القطاعين العلمي والتقني، والحث على المشاركة في مشاريع البحث المشتركة انطلاقا من خلق الشبكات العلمية.

*يوافقون على تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات من أجل التوفيق بين الطرق المشتخدمة وتبادل المعلومات.

ج)تعاون مالي:

يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تجارة حر ونجاح المشاركة الأورو متوسطية تحتاجان إلى زيادة كبيرة في المعونة المالية، التي يجب أن تشجع خصوصا التنمية المستديمة المحلية وتحريك المؤسسات الاقتصادية المحلية.

ويلاحظ المشاركون في هذا الصدد:

*وافق المجلس الأوربي المنعقد في (كان) على تكوين احتياطي قدره 4685 مليون وخدة نقد أوربية (ECU) لغرض المعونة المالية للفترة ما بين 1995 و1999، وذلك في شكل اعتمادات مالية أوربية وسوف يتم استكماله عن طريق البنك الأوربي للاستثمار في شكل زيادة في القروض كذلك المساهمات المالية الثنائية من قبل الدول الأعضاء.

*أن هذا التعاون المالي ستتم إدارته في إطار برنامج متعدد السنوات، تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الذاتية لكل من الشركاء.

*أن إدارة صالحة على مستوى الاقتصاد الجمعي تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل نجاح الشراكة وفي سبيل هذا، يوافقون على تشجيع الحوار حول سياستهم الاقتصادية وحول الأسلوب الأمثل للتعاون المالي.

الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية

يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين هذه الثقافات والتبادل على المستوى الإنساني والعلمي والتكنولوجي تشكل عاملا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين التقدير المتبادل.

في هذا السياق يوافق المشاركون على إنشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية وفي سبيل هذا:

*يؤكدون من جديد بأن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان هما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب يشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أن تلعبه أجهزة الإعلام يشأن الإعتراف والتفاهم المتبادل للثقافات كمصدر للإثراء المشترك.

*يشددون على الطبيعة الجوهرية لتنمية الموارد البشرية سواء بما يخص التعليم وتأهيل الشباب بوجه خاص أو في مجال الثقافة، يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادل الثقافي ومعلافة اللغات

الأخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة دائمة للبرامج التعليمية والثقافية، وفي هذا المجال، يتعهد المشاركون بأخذ التدابير التي من شأنها تيسير التبادل الإنساني وخاصة من خلال تحسين الإجراءات الإدارية.

*يشددون على أهمية قطاع الصحة في التنمية المستديمة ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع في تحسين الأحوال الصحية والمعيشية.

*يعترفون بأهمية التنمية الاجتماعية الذي يجب حسب رأيهم أن يواكب التنمية الاقتصادية ويعلقون أهمية خاصة على احترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في التنمية.

*يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في تنمية الشراكة الأوربية المتوسطية وكعامل أساسي لتفاهم وتقارب أفضل بين الشعوب.

*وتبعا لذلك يوافقون على تقوية و/أو إدخال الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي بهدف تشجسع التبادل بين ممثلي التنمية وذلك في إطار القوانين الوطنية مثل قادة المجتمع السياسي والمدني والعالم الثقافي والديني، والجامعات، المجتمع البحثي، الإعلام، المنظمات، النقابات التجارية والشركات الخاصة والعامة.

*وعلى هذا الأساس، يعترفون بأهمية تشجيع الاتصالات والتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية.

*سوف يشجعون كلالفعاليات لدعم المؤسسات الديمقراطية وإرساء دولة القانون والمجتمع المدني.

*يعترفون بأن التطور السكاني الحالي بشكل تحديا ذو أولوية يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة من أجل تسريع الانطلاق الاقتصادي.

*يعترفون بأهمية الدور الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج للتأهيل مهني وبرامج تساعد على خلق فرص العمل وغيرها، يتعهدون بحماية مجمل الحقوق المعترف بها في ظل التشريعات الحالية للمهاجرين المقيمين قانونا على أراضيهم، وفي مجال الهجرة غير الشرعية، يقررون زيادة التعاون فيما بينهم، وفي هذا الصدد بالوعي الخاص عن مسؤوليتهم في إعادة قبول المهاجرين، فقد وافق المشاركون على تبني الخطوات والإجراءات اللازمة عن طريق الاتفاقيات أو الترتيبات الثنائية لإعادة قبول

المواطنين الذين في وضع غير شرعي، ولتحقيق ذلك سيعتبر الاتحاد الأوربي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقا لتعريف المجموعة الأوربية.

*يتفقون على إقامة تعاون وثيق في مجال مكافحة الإرهاب والفاعلية الجماعية لهذه المكافحة.

*كذلك يعتبرون أنه من الضروري المكافحة الجماعية ضد تجارة المخدرات، الإجرام الدولي والفساد (الرشوة).

*يؤكدون على أهمية مكافحة العنصرية وكره الأجانب وعدم التسامح ويوافقون على التعاون في هذا السبيل.

متابعة المؤتمر:

المشاركون:

*باعتبار أن مؤتمر برشلونة وضع أسس لعملية مفتوحة واجبة التطوير.

*بتأكيدهم على تأسيس مشاركة ترتكز على مبادئ وأهداف تم تحديدها بهذا الإعلان.

*بعزمهم على إعطاء هذه المشاركة الأوربية المتوسطية صيغة عملية.

*بقناعتهم أنه في سبيل الوصول لهذا الهدف يكون من الضروري متابعة الحوار الشامل وتحقيق مجموعة من الأعمال المحددة.

يتبنون برنامج العمل المرفق:

سيجتمع وزراء الشؤون الخارجية دوريا من أجل متابعة تطبيق هذا الإعلان وتحديد البرامج التي تساهم في تحقيق أهداف الشراكة.

ستخضع الأنشطة المختلفة لمتابعة على شكل اجتماعات للوزراء ولكبار المسؤولين والخبراء وكذلك تبادل الخبرات والمعلومات والاتصالات مع المشاركين من المجتمع المدني وباستخدام أي وسائل مناسبة أخرى.

وسوف يتم تشجيع الاتصالات بين الهيئات البرلمانية والسلطات الإقليمية والمحلية والشركاء المدنيين.

وستجتمع بانتظام لجنة مشكلة من كبار المسؤولين، تدعى "اللجنة الأورو متوسطية لعملية برشلونة"، وتتكون من ممثلي الرئاسة الثلاثية للمجلس الأوربي (الترويكا) وممثل عن كل شريك من

الشركاء المتوسطيين، وتكون مهمتها الإعداد لمؤتمر وزراء الخارجية وتقدير وتقييم متابعة أنشطة عملية برشلونة علاوة على تحديث برنامج العمل وفقا للأحوال.

وسوف تتولى الإدارات التابعة للمفوضية الأوربية، القيام بالأعمال التحضيرية وأعمال المتابعة الخاصة بالاجتماعات النابعة من برنامج برشلونة للعمل، وأيضا الاجتماعات النابعة من النتائج التي تنتهي إليها اللجنة الأورو متوسطية لعملية برشلونة.

وسوف ينعقد الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول الشراكة في النصف الأول من عام 1997، في إحدى الدول المتوسطية الإثنى عشر الأعضاء الشريكة مع الاتحاد الأوربي والتي سوف يتم تحديدها من خلال المشاورات القادمة.

ملحق: برنامج العمل

1-مقدمة:

يهدف هذا البرنامج إلى تطبيق أهداف إعلان برشلونة واحترام مبادئه عن طريق برامج إقليمية ومتعددة الأطراف، يعتبر أيضا استكمالا للتعاون الثنائي المعمول به نتيجة الاتفاقيات المعقودة بين الاتحاد الأوربي وشركائه المتوسطيين والتعاون القائم فعلا من خلال التجمعات الأخرى متعددة الأطراف.

سيتم التحضير والمتابعة لمختلف البرامج وفقا للمبادئ والآليات المشار إليها في إعلان برشلونة.

وفيما يلي البرامج ذات الأولوية، التي يجب اتخاذها لتنمية التعاون وهذا لا يمنع من توسيع التعاون الأورو متوسطي ليشمل برامج أخرى طبقا لاتفاق الشركاء.

يتم توجيه هذه البرامج إلى الدول ووحداتها المحلية أو الإقليمية وإلى فعاليات المجتمع المدني كما تستطيع دول أخرى والمنظمات الانضمام إلى تلك البرامج وذلك بعد موافقة المشاركين ويجب أن يتم التنفيذ بأسلوب مرن وشفاف.

كذلك في المستقبل وبعد موافقة المشاركين سيأخذ التعاون الأورو متوسطي بعين الاعتبار وطبقا للأحوال، الآراء والتوصيات الناجمة عن الحوارات التي تمت على مختلف المستويات في المنطقة.

يجب البدء بتنفيذ البرنامج حالما أمكن بعد انتهاء مؤتمر برشلونة، كما سيتم مراجعته خلال المؤتمر الأورو متوسطي المقبل على شكل تقرير تعده دوائر المفوضية الاوربية وبالتحديد انطلاقا

من التقارير الناتجة عن مختلف الاجتماعات ومختلف المجموعات المذكورة فيما بعد، والمعدة من قبل اللجنة المعنية وفقا لإعلان برشلونة.

2-مشاركة سياسية وأمنية: إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار

من أجل المساهمة في الهدف الذي يقضي بالإنشاء التدريجي لمنطقة سلام واستقرار وأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط، سيجتمع كبار المسؤولين دوريا وذلك اعتبارا من الربع الأول لعام 1996.

-سيقومون بإجراء حوارا سياسيا من أجل تحديد أفضل الأساليب والطرق لتطبيق مبادئ إعلان برشلونة.

-سيقدمون اقتراحات عملية في الوقت المناسب للمؤتمر الأوربي المتوسطي لوزراء الشؤون الخارجية المقبل.

-سيتم تشجيع معاهد السياسة الخارجية في المنطقة الأورو متوسطية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاطا من الممكن دخولها حيز العمل ابتداء من 1996.

3-الشراكة الاقتصادية والمالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة

ستعقد اجتماعات دورية على مستوى الوزراء أو المسؤولين أو الخبراء بحسب الحاجة من أجل تشجيع التعاون في المجالات التالية، من الممكن أن تكتمل هذه الاجتماعات عند الضرورة بمؤتمرات أو منتديات باستطاعة القطاع الخاص المشاركة فيها.

تأسيس منطقة تجارة حرة أورو متوسطية:

وفقا للمبادئ المنصوص عليها في إعلان برشلونة، يعتبر تأسيس منطقة تجارة حرة عنصرا رئيسيا في الشراكة الأورو متوسطية.

وسوف يركز التعاون على التدابير العملية التي تهدف إلى تشجيع التجارة الحرة وما ينتج عنها مثل:

-التوفيق بين القواعد والإجراءات الجمركية بهدف الإدخال التدريجي للمنشأ التراكمي وبالنسبة للوقت الحالي، سوف تعطى الأهمية لإيجاد الحلول المناسبة للحالات الخاصة.

-التوفيق بين المعايير ويشمل ذلك عقد اجتماعات بواسطة التنظيمات الأوربية للمعايير (القياسات).

-إزالة جميع العوائق الفنية التي لا حاجة لها في مجال تجارة المنتجات الزراعية وتبني التدابير المناسبة فيما يتعلق بقواعد الصحة النباتية والحيوانية وأية تشريعات خاصة بالمواد الغذائية.

-التعاون بين دوائر الإحصاء المختلفة بهدف تقديم معلومات صحيحة نتيجة استخدام قواعد متوافقة.

-إمكانيات التعاون الإقليمي والتحت إقليمي (دون المساس بالمبادرات المعمول بها ضمن الأطر الأخرى).

الاستثمار:

بهدف التعاون إلى المساهمة في خلق مناخ إيجابي يؤدي إلى إزالة الحواجز أمام الاستثمار، وذلك عن طريق تحديد هذه الحواجز وإيجاد طرق لتشجيع هذه الاستثمارات بما فيها القطاع المصرفي.

الصناعة:

تحديث الصناعة وتحسين المنافسة يشكلان عنصران رئيسيان في نجاح الشراكة الأورو متوسطية. في هذا الصدد، سوف يلعب القطاع الخاص دورا أكبر في التنمية الاقتصادية للمنطقة وخلق فرص العمل وسوف يركز التعاون على:

*توافق البنية الصناعية مع المتغيرات الدولية وخاصة مع انبثاق مجتمع المعلومات.

*وضع الإطار والتحضير لتحديث وإعادة هيكلة الشركات الموجودة وخاصة في القطاع العام بما في ذلك الخصخصة.

*استخدام المعايير الدولية أو الأوربية وتحديث تجارب المطابقة وعمليات التصديق والاعتماد وكذلك معايير الجودة.

*سيعطي اهتماما خاصا لأساليب تشجيع التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخلق الظروف المواتية لنموها، بما في ذلك إمكانية تنظيم ورش العمل، أخذا في الاعتبار الخبرة المكتسبة في إطار برنامج MED وداخل الاتحاد الأوربي INVEST.

الزراعة:

مع العلم بأن هذه المسائل تدخل في مجملها ضمن العلاقات الثنائية، إلا أن التعاون في هذا المجال سوف يركز على:

-دعم السياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج.

-تخفيض التبعية الغذائية.

-تشجيع الزراعات صديقة البيئة.

-التقارب على أساس اختباري بين الشركات والتجمعات والتنظيمات التجارية والمهنية في الدول الشريكة.

-دعم الخصخصة.

-المعونة الفنية والتدريب.

-التوفيق بين معايير الصحة النباتية والحيوانية.

-التنمية الريفية الشاملة بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية وتنمية الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها.

-التعاون بين المناطق الريفية وتبادل الخبرة والمعرفة الفنية في مجال التنمية الريفية.

-تنمية المناطق المتأثرة باستئصال الزراعات غير الشرعية.

المواصلات:

إن إيجاد خطوط مواصلات فعالة ومترابطة بين الاتحاد الأوربي وشركائه المتوسطيين وبين الشركاء أنفسهم بالإضافة إلى النفاذ الحر إلى سوق الخدمات في مجال النقل البحري الدولي يشكلان عاملين رئيسين لتنمية التدفقات التجارية ولحسن سير الشراكة الأورو متوسطية.

لقد تم خلال عام 1995 عقد اجتماعين لوزراء المواصلات لدول غرب البحر الأبيض المتوسط، وعلى أثر المؤتمر الإقليمي لتنمية النقل البحري في حوض البحر الأبيض المتوسط، تبنت المجموعة المتوسطية للنقل عبر المجاري المائية برنامجا متعدد السنوات.

وسوف يركز التعاون على:

-وضع نظام فعال للمواصلات عبر المتوسطية يقوم على النقل متعدد الوسائل (بحري وجوي) من خلال تطوير وتحديث الموانئ البحرية والجوية، وإلغاء القيود التي لا مبرر لها، وتبسيط

الإجراءات وتحسين عنصر الأمان البحري والجوي، والتوفيق بين القواعد الخاصة بالبيئة على مستوى عالي ويشمل ذلك رقابة أكثر فعالية للتلوث البحري وكذلك وضع نظام متوافق لإدارة النقل.

-إنشاء خطوط برية شرقية-غربية بين السواحل الجنوبية والسواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط.

-ربط شبكات المواصلات المتوسطية بالشبكة الأوربية بطريقة تضمن عملهم المتداخل (المشترك).

الطاقة:

على أثر المؤتمر رفيع المستوى الذي عقد في (تونس) عام 1995 واجتماع المتابعة الذي عقد في أثينا وكذلك مؤتمر الطاقة الذي عقد في (مدريد) 20 نوفمبر 1995 من أجل خلق الجو الملائم للاستثمار في شركات الطاقة أو لعمل تلك الشركات، فإن التعاون المستقبلي سوف يركز على:

- تشجيع انضمام دول البحر الأبيض المتوسط إلى معاهدة الطاقة الأوربية.
- التخطيط في مجال الطاقة.
- تشجيع الحوار بين المنتجين والمستهلكين.
- الكشف والتكرير والنقل والتوزيع والتجارة الإقليمية وعبر الإقليمية للنفط والغاز.
- إنتاج وتوزيع الفحم الجيري.
- إنتاج الكهرباء ونقلها وتوصيل شبكات الكهرباء وتنميتها.
- فعالية الطاقة.
- مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.
- المسائل البيئية المتعلقة بالطاقة.
- تنمية برامج مشتركة البحث.
- التدريب وتبادل المعلومات في مجال الطاقة.

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

من أجل تأسيس شبكة اتصالات حديثة وفعالة فإن التعاون سوف يركز على:

*البنية التحتية في مجال المعلومات والاتصالات (إطار تنظيمي مبسط، القياسات، تجارب المطابقة، التشغيل المتداخل للشبكات، الخ...).

*البنية التحتية الإقليمية بما فيهاالروابط مع الشركات الأوربية.

*النفاذ إلى سوق الخدمات.

*الخدمات الجديدة في مجالات التطبيق ذات أولوية.

إن وجود بنيات تحتية أكثر فاعلية في مجالي المعلومات والاتصالات سيسهل تعزيز التبادل الأورو متوسطي والنفاذ إلى مجتمع المعلوماتية تبعا لحاجات الدول وذاتيتها.

من المخطط أن يعقد مؤتمر إقليمي خلال 1996 من أجل التحضير لبدء المشروعات الرائدة التي تهدف إلى إظهار الفوائد الفعلية لمجتمع المعلوماتية.

التخطيط الإقليمي:

سيركز التعاون على:

- تحديد إستراتيجية التخطيط الإقليمي في المنطقة الأوربية المتوسطية تبعا لحاجات الدول وذاتيتها.
- تشجيع التعاون عبر الحدود في المجالات ذات الفائدة المتبادلة.

السياحة:

اعتمد وزراء السياحة خلال اجتماعهم في (الدار البيضاء) عام 1995، المعاهدة المتوسطية للسياحة، وسوف يتناول التعاون على الأخص مجالات الإعلام والترويج والتدريب.

البيئة:

سوف يركز التعاون على:

*تقييم المشاكل البيئية في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحديد المبادرات التي يجب اتخاذها تبعا للأحوال.

*تقديم مقترحات لتأسيس ولتطوير فيما بعد برنامج عمل أولوي في مجال البيئة على المدى القصير والمتوسط، يتم تنسيقه من قبل المفوضية الأوربية ويكمل بأعمال على المدى البعيد ويجب أن يشمل هذا البرنامج على: الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي والمناطق الساحلية، إدارة النفايات، الوقاية ضد تلوث الهواء وضد تلوث البحر الأبيض المتوسط ومكافحة هذا التلوث، حفظ وإدارة

التراث الطبيعي والمواقع الطبيعية، حماية وحفظ وغعادة بناء الغابات المتوسطية وخصوصا الوقاية والسيطرة على انجراف وتلف الأراضي.

*حرائق الغابات ومكافحة التصحر، نقل خبرة المجموعة الأوربية فيما يخص تقنيات التمويل والتقنين والرقابة البيئية، الأخذ بالمشاكل البيئية بعين الاعتبار في كل السياسات.

*إنشاء حوار منتظم لمتابعة تطبيق برنامج العمل.

*دعم التعاون الإقليمي والتحت إقليمي وتقوية التنسيق مع خطة العمل المتوسطية.

*تشجيع التنسيق بين الاستثمارات المختلفة وتطبيق المعاهدات الدولية في هذا المجال.

*تبني وتطبيق التشريعات والتدابير القانونية عند الحاجة خاصة التدابير الوقاتية والمعايير رفيعة المستوى.

العلوم وتكنولوجيا:

سوف يركز التعاون على:

*تشجيع البحث والتطوير ومعالجة مشكلة الاختلال المتزايد للإنجاز العلمي مع الأخذ في الحسبان مبدأ المنفعة المتبادلة.

*تعزيز تبادل الخبرات في القطاعات والسياسات العلمية التي من شأنها أن تسمح للشركاء المتوسطيين خفض الهوة مع جيرانهم الأوربيين وتشجيع نقل التكنولوجيا.

*المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع العلمي والتقني بتوطيد المشاركة في مشاريع البحث المشتركة.

على أثر الاجتماع الوزاري الذي عقد في (صوفيا انتيبوليس) في مارس/آذار 1995، تم تأسيس لجنة للمراقبة، سوف تعقد هذه اللجنة اجتماعها الأول بعد مؤتمر برشلونة مباشرة، وسوف تهتم بتقديم التوصيات من أجل التطبيق المشترك للسياسات ذات الأولوية المتفق عليها على المسنوى الوزاري.

المياه:

لقد تم تبني الميثاق المتوسطي للمياه في روما عام 1992.

تعتبر المياه مسألة ذات أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وسوف تزداد أهميتها مع تضاؤل الموارد المائية، ويهدف التعاون في هذا القطاع إلى:

*تقييم الوضع مع أخذ الاحتياجات الحالية والمستقبلية بعين الاعتبار.

*تحديد طرق تقوية التعاون الإقليمي.

*تقديم المقترحات من أجل التخطيط الأمثل والإدارة المثلى لمصادر المياه، على أساس مشترك متى كان ذلك ملائما.

*المساهمة في إيجاد مصادر جديدة للمياه.

صيد الأسماك:

نظرا لأهمية الحفاظ على المخزون السمكي في البحر الأبيض المتوسط والإدارة المثلى له، سيتم تعزيز التعاون في إطار المجلس العام لصيد الأسماك.

وبناء على المؤتمر الوزاري حول صيد الأسماك الذي عقد في (هيراكليون) عام 1994، ستتم متابعة ملائمة في المجال القانوني من خلال اجتماعات سوف تعقد في عام 1996، كما سيتم تحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد السمكية بما في ذلك تربية الكائنات المائية وأيضا في مجالي التدريب والبحث العلمي.

4-الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية

تنمية الموارد البشرية:

يجب أن تساهم الشراكة الأورو متوسطية في تحسين مستوى التعليم في المنطقة بأكملها مع الاهتمام الخاص بالشركاء المتوسطيين، وفي سبيل تحقيق ذلك، سيجري حوار منتظم حول السياسات التعليمية ويركز أساسا على التدريب وتقنية التعليم والجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي والبحث، وفي هذا الصدد كما في مجالات أخرى، سوف يعطي اهتماما خاصا لدور المرأة، كذلك سوف تساهم في التعاون كل من المدرسة الأوربية-العربية لإدارة الأعمال في (غرناطة) والمؤسسة الأوربية في "تورينو".

سيعقد اجتماع لممثلي قطاع التدريب المهني (أصحاب القرار، الجامعيون، المدربون، الخ...) بهدف اقتسام مفاهيم الإدارة الحديثة.

كما سيعقد اجتماع لممثلي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وستعزز المفوضية الأوربية برنامجها الحالي MED Campus كذلك ستتم الدعوة لعقد اجتماع حول موضوع (تقنية التعليم).

المحافظات والبلديات:

يجب أن تساهم المحافظات والبلديات في سير عملية الشراكة الأورو متوسطية وسيشجع ممثلو المدن والمناطق على عقد لقاءات سنوي لاستعراض التحديات المشتركة التي يتعين عليهم مجابهتها ومن أجل تبادل الخبرات وسبتم تنظيم هذه اللقاءات من قبل المفوضية الأوربية مع الاستفادة بالتجارب السابقة.

الحوار بين الثقافات والحضارات:

نظرا لأهمية تطوير التفاهم المتبادل عبر تشجيع التبادلات الثقافية وتعلم اللغات، سوف يجتمع المسؤولين والخبراء من أجل طرح اقتراحات عمل فعلية للتحرك في مجالات عديدة منها: التراث الثقافي والفني، التظاهرات الثقافية والفنية، الإنتاج المشترك (مسرح وسينما)، الترجمات والوسائل الأخرى لنشر الثقافات والتدريب.

أن تفاهم أفضل بين الأديان الرئيسية الموجودة في المنطقة الأورو متوسطية من شأنه أن يساعد على التسامح المتبادل والتعاون، لذلك سوف تدعم عملية عقد اجتماعات دورية بين ممثلي الأديان والمؤسسات الدينية وكذلك علماء الدين والجامعيين والأشخاص المهتمين بهدف التغلب على سوء الفهم والجهل والتعصب الديني وتشجيع التعاون القاعدي، ويمكن اعتبار المؤتمرين المنعقدين في استوكهولم (من 15 إلى 17 يونيو/حزيران 1995) وتوليدو (من 4-7 نوفمبر/نشرين الثاني 1995) أمثلة في هذا الصدد.

الإعلام:

أن التفاعل الوثيق بين أجهزة الإعلام من شأنه أن يدفع إلى مزيد من التفاهم الثقافي وسيشجع الاتحاد الأوربي هذا التفاعل وخاصة من خلال برنامجه الحالي MED Media، وسوف يعقد اجتماعا سنويا لممثلي أجهزة الإعلام في هذا الصدد.

الشباب:

يجب أن تساهم عملية تبادل السباب في إعداد الأجيال القادمة لتعاون أوثق بين الشركاء الأورو متوسطيين، ومن ثم يجب وضع برنامج تبادل أورو متوسطي للشباب يرتكز على الخبرة المكتسبة في أوربا ومع الأخذ في الاعتبار احتياجات الشركاء كذلك يجب أن يأخذ البرنامج بعين الاعتبار أهمية التدريب المهني وبالأخص لغير ذوي المؤهلات وتدريب المنظمين والاخصائيين الاجتماعيين

في مجال الشباب. ستقدم المفوضية الأوربية الاقتراحات اللازمة لذلك قبل الاجتماع الأورو متوسطي القادم لوزراء الشؤون الخارجية.

التبادل بين المجتمعات المدنية:

سوف يجتمع كبار المسؤولين دوريا لمناقشة التدابير التي من شأنها تسهيل التبادل البشري نتيجة للشراكة الأورو متوسطية خاصة تبادل المسؤولين، العلماء، الجامعيين، رجال الأعمال، الطلبة والرياضيين ويشمل ذلك تطوير وتبسيط الإجراءات الإدارية خاصة عند وجود عوائق إدارية غير ضرورية.

التنمية الاجتماعية:

يجب أن تساهم الشراكة الأورو متوسطية في تحسين ظروف المعيشة والعمل وفي زيادة معدلات العمل للسكان في دول البحر المتوسط الشريكة وخاصة للمرأة وفئات السكان الأكثر فقرا وفي هذا الصدد يولي الشركاء اهتماما خاصا لاحترام وتعزيز الحقوق الاجتماعية الأساسية. من أجل هذا سوف يجتمع ممثلو السياسات الاجتماعية دوريا.

الصحة:

اتفق الشركاء على تركيز تعاونهم في هذا المجال عن طريق:

- زيادة التوعية والمعلومات والوقاية.
- تنمية خدمات الصحة العامة وخاصة خدمات المراكز والوحدات الصحية، خدمات رعاية صحة الأم والطفل، تنظيم الأسرة، نظم مراقبة الأوبئة ووسائل السيطرة على الأمراض المعدية.
- تدريب موظفي الصحة والإدارة الصحية.
- التعاون الطبي في حالة وقوع الكوارث الطبيعية.

الهجرة:

نظرا لأهمية مسألة الهجرة في العلاقات الأورو متوسطية، سيشجع على عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تتعلق بموجبات الهجرة والضغوط التي تحدثها، ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار ودون الحصر، الخبرة المكتسبة في إطار برنامج الهجرة المتوسطية

MED MIGRATION وبالخصوص فيما يتعلق بتحسين ظروف الحياة للمهاجرين المقيمين شرعيا في الاتحاد الأوربي.

الإرهاب، تجارة المخدرات والجريمة المنظمة

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الأطراف في سبيل هذا، سيجتمع موظفون دوريا بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والقضائية وغيرها.

وفي هذا السياق، سيأخذ بعين الاعتبار على وجه الخصوص تكيف تبادل المعلومات وتحسين إجراءات الأبعاد وتسليم المجرمين، وسيعقد موظفون اجتماعات دورية لتحديد التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها من أجل مقاومة تجارة المخدرات والجريمة المنظمة بما في ذلك تهريب البضائع، وسيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ في الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتمشى مع الوضع الخاص لكل دولة.

الهجرة غير الشرعية:

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية. وسيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ في الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتمشى مع الوضع الخاص لكل دولة.

5-الاتصال بين المؤسسات:

الحوار البرلماني الأورو متوسطي:

انعقد المؤتمر البرلماني الخاص بالأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط بـ (فاليتا) في الفترة من 1-4 نوفمبر (تشرين الثاني) 1995.

وعلى البرلمان الأوربي المبادرة في طرح الحوار البرلماني الأورو متوسطي مع البرلمانات الأخرى وسوف يسمح ذلك للنواب المنتخبين في الدول الشريكة بتبادل وجهات النظر حول العديد من الموضوعات.

اتصالات أخرى بين المؤسسات:

سوف تساهم الاتصالات المنتظمة فيما بين الأجهزة الأوربية الأخرى وبالأخص المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمجموعة الأوربية ونظرائها المتوسطيين في تفاهم أفضل للموضوعات الرئيسية المتصلة بالشراكة الأورو متوسطية.

في سبيل هذا، توجه الدعوة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للمبادرة بتكوين روابط مع مثيلاتها المتوسطيين.

في هذا الصدد، سوف تعقد قمة أورو متوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية في (مدريد) في 12–13 ديسمبر/كانون الأول.

الملحق رقم 03: الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط

باريس في 13 يوليو/تموز 2008

تحت الرئاسة المشتركة لرئيس الحمهورية الفرنسية ورئيس جمهورية مصر العربية

بحضور:

الاتحاد الأوربي ممثلا بـ:

رئيس المجلس الأوربي فخامة الرئيس نيكولا ساركوزي رئيس المفوضية الأوربية معالي السيد خوسي مانويل باروزو معالي الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوربي والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمن المشترك، السيد خافير سولانا.

ألبانيا ممثلة بدولة رئيس جمهورية ألبانيا السيد صالح بريشا، الجزائر ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، ألمانيا ممثلة بسيادة مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية السيدة أنجيلا ميركل، النمسا ممثلة بسيادة مستشار جمهورية النمسا، السيد ألفريد غوسنباور، بلجيكا ممثلة بمعالي وزير خارجية مملكة بلجيكا، السيد كاريل دو غوشت، البوسنة والهرسك ممثلة بفخامة رئيس الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك، السيد حاريس سيلادجيك، بلغاريا ممثلة بفخامة رئيس جمهورية بلغاريا، السيد جورجي بارفانوف، قبرص ممثلة بفخامة رئيس جمهورية قبرص، السيد ديميتريس كريستوفياس، كرواتيا ممثلة بفخامةرئيس جمهورية كرواتيا، السيد ستيي متسيش، الدانمارك ممثلة بدولة رئيس وزراء مملكة الدنمارك، السيد أنديرس فوغ راسموسن، مصر ممثلة بفخامة رئيس جمهورية مصر العربية، السيد محمد حسني مبارك، إسبانيا ممثلة بدولة رئيس وزراء مملكة إسبانيا، السيد خوسي لويس رودريغز ثاباتيرو، أستونيا ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية أستونيا، السيد أندروس أنسيب، فنلندا ممثلة بفخامة رئيسة جمهورية فنلندا، السيدة تاريا هالونين دولة رئيس وزراء جمهورية فنلندا، السيد ماتي فانهانن، فرنسا ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية السيد نيقولا ساركوزي، اليونان ممثلة بدولة رئيس وزراء الجمهورية الهلينية، السيد كوستاس كارامنليس، المجر ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية المجر، السيد فيرنس جورتشاني، ايرلندا ممثلة بدولة رئيس وزراء ايرلندا، السيد بريان كوين، إسرائيل ممثلة بدولة رئيس وزراءإسرائيل، السيد إيهود أولمرت، إيطاليامثلة بدولة رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية، السيد سيلفيو برلوسكوني، الأردن ممثلة بدولة رئيس مجلس وزراء المملكة الأردنية

الهاشمية، السيد نادر الذهبي، لاتفيا ممثلة بفخامة رئيس جمهورية لاتفيا، السيد فالديس زاتلرس، لبنان ممثلابفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، العماد ميشال سليمان، ليتوانيا ممثلة بدولة رئيس مجلس وزراء جمهورية ليتوانيا، السيد جيديميناس كير كيلاس، اللكسمبورغ ممثلة بدولة رئيس مجلس وزراء دوقية اللكسمبورغ الكبرى، السيد جان كلود يونكر، مالطا ممثلة بدولة رئيس مجلس وزراء جمهورية مالطا، السيد لورانس غونزي، المغرب ممثلة بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، موريتانيا ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، السيد سيدي محمد ولد شيخ عبد الله، موناكو ممثلةبصاحب السمو الملكي الأمير ألبير الثاني، أمير موناكو، الجبل الأسود ممثلا بدولة رئيس وزراء الجبل الأسود، السيد ميلو دجو كانوفيتش، هولندا ممثلة بدولة رئيس وزراء هولندا، السيد بان بيتر بالكينند، بولندا ممثلة بفخامة رئيس جمهورية بولندا، السيد ليش كاتشنسكي، البرتغال ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية البرتغال، السيد خوسي سو كراتس، الجمهورية التشيكية ممثلة بمعالي نائب رئيس الوزراء للشؤون الأوربية في الجمهورية التشيكية، السيد ألكسندر فوندرا، رومانيا ممثلة بفخامة رئيس جمهورية رومانيا، السيد ترايان بازسكو، المملكة المتحدة ممثلة بدولة رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، السيد غوردون براون، سلوفاكيا ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية سلوفاكيا، السيد روبرت فيكو، سلوفينيا ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، السيد يانيز يانزا، السويد ممثلة بدولة رئيس وزراء مملكة السويد، السيد فردريك راينفلد، سوريا ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية العربية السورية، السيد بشار الأسد، تونس ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية التونسية، السيد زين العابدين بن علي، تركيا ممثلة بدولة رئيس وزراء الجمهورية التركية، السيد رجب طيب أردوغان، السلطة الفلسطينية ممثلة بفخامة رئيس السلطة الفلسطينية، السيد محمود عباس.

البرلمان الأوربي/الجمعية البرلمانية الأورو متوسطية ممثلان برئيس البرلمان الأوربي ورئيس الجمعية البرلمانية الأورو–متوسطية، السيد هانس جرت بوترينغ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ممثلا بصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير قطر، الرئيس الحالي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الدول العربية ممثلة بمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد عمر موسى، الاتحاد الإفريقي ممثلا بمعالي رئيس لجنة الاتحاد الإفريقي السيد جان بينغ، اتحاد المغرب العربي ممثلا بمعالي الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، السيد حبيب بن

يحيا، منظمة المؤتمر الإسلامي ممثلة بالأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، السيد أكمل الدين إحسان أوغلو، البنك الإفريقي للتنمية ممثلا برئيس البنك الإفريقي للتنمية، السيد دونالد كابيروكا، البنك الأوربي للاستثمار ممثلا برئيس البنك الأوربي للاستثمار، السيد فيليب مايستاد، البنك الدولي ممثلا بالسيد مدير عام البنك الدولي خوان خوسيه دبوب، تحالف الحضارات ممثلا بالممثل السامي للأمم المتحدة لتحالف الحضارات السيد جورجي سامبايو، المؤسسة الأورو متوسطية آنا ليند من أجل حوار الثقافات ممثلة برئيس مؤسسة آنا ليند، السيد أندريه أزولاي.

إن رؤساء الدول والحكومات الأورو متوسطية المجتمعين في باريس في 13 يوليو/تموز 2008، تحفزهم الإرادة السياسية المشتركة في إطلاق الجهود مجددا من أجل تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلام وديمقراطية وتعاون ورخاء، يقررون تبني الإعلان المشترك التالي نصه:

إن عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط التي ترتكز على إعلان برشلونة ولى أهداف السلام والاستقرار والأمن المذكورة فيه، كما على مكتسبات عملية برشلونة، هي شراكة متعددة الأطراف ترمي إلى مضاعفة إمكانيات التكامل والتماسك الإقليميين، ويذكر رؤساء الدول والحكومات أيضا بالمركز الأساسي الذي يتمتع به حوض البحر المتوسط في الاهتمامات السياسية لكل البلدان، ويشددون على ضرورة تقاسم كل المشاركين مسؤولية هذه العملية بوجه أفضل، وجعلها أكثر ملائمة ووضوحا أمام أعين المواطنين.

إن رؤساء الدول والحكومات على قناعة مشتركة بأن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دورا هاما في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورو–متوسطية، ومنها على سبيل المثال: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي، تدهور الوضع البيئي، بما فيه التغير المناخي والتصحر، بغية تشجيع التنمية المستدامة، الطاقة، الهجرة، الإرهاب والتطرف، الارتقاء بالحوار بين الثقافات.

تضم هذه المبادرة كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي والمفوضية الأوربية، كما الدول الأخرى (الأعضاء والمراقبين) في عملية برشلونة. وستكون جامعة الدول العربية مدعوة لحضور اجتماعات عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط امتدادا لمشاركتها في عملية برشلونة، ترحب

عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط أن تستقبل البوسنة والهرسك، وكرواتيا وموناكو والجبل الأسود التي وافقت على مكتسبات عملية برشلونة.

طموح إستراتيجي من أجل حوض البحر المتوسط:

1/تجمع أوربا وبلدان حوض البحر المتوسط صلات تاريخية وجغرافية وثقافية، وأهم من ذلك طموح مشترك يتمثل في العمل معا من أجل بناء مستقبل سلام وديمقراطية ورخاء وتفاهم إنساني واجتماعي وثقافي. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف المشتركة، اتفق المشاركون على إعطاء زخك متجدد لجهودهم من أجل السلام والتعاون، ودراسة مشاكلهم المشتركة، وتحويل النوايا الحسنة إلى أعمال ملموسة في إطار شراكة متجددة من أجل التقدم.

2/يشدد رؤساء الدول والحكومات على الدور المهم الذي تلعبه عملية برشلونة منذ عام 1995 والتي تمثل الأداة المركزية في العلاقات الأورو متوسطية، إن هذه العملية التي تمثل شراكة تجمع 39 حكومة وأكثر من 700 مليون نسمة، قد وفرت إطارا مناسبا للعمل والتنمية الثابتين. إن عملية برشلونة هي المنتدى الوحيد الذي يتبادل في إطاره جميع الشركاء الأورو متوسطيين وجهات النظر ويشاركون في حوار بناء. كما تشكل هذه العملية التزاما حازما لصالح السلام والديمقراطية والاستقرار الإقليمي والأمن من خلال التعاون والتكامل الإقليميين. كما ترمي عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط إلى الاستفادة من هذا التوافق من أجل متابعة التعاون والإصلاحات السياسية والاجتماعية–الاقتصادية والتحديث على قاعدة المساواة والاحترام المتبادل لسيادة الكل.

3/يشدد رؤساء الدول والحكومات على أهمية المشاركة الناشطة للمجتمع المدني والسلطات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص في تنفيذ عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط.

4/ومن أجل الاستفادة من الفرص التي يوفرها إطار معزز من التعاون متعدد الأطراف، يقرر رؤساء الدول والحكومات إطلاق شراكة معززة هي عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط.

5/تعبر هذه المبادرة أيضا عن تطلع مشترك من أجل تحقيق السلام فضلا عن الأمن الإقليمي وفقا لإعلان برشلونة لعام 1995 أي تشجيع أمن إقليمي بالعمل لصالح عدم انتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية، من خلال الانضمام إلى مجموعة من الأنظمة وأدوات المراقبة الدولية واتفاقيات ونزع السلاح والتقيد بها، ومنها على سبيل المثال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيمائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب

النووية و/أو الترتيبات الإقليمية كإقامة مناطق خالية من الأسلحة، بما في ذلك أنظمة التحقق الخاصة بالتنفيذ الكامل للالتزامات حسبما تقتضيه اتفاقية مراقبة الأسلحة ونزعها وعدم انتشارها.

ويتعين على الأطراف إلى إقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية ومنظومات الإيصال، قابلة للتحقق المتبادل على نحو فعال، علاوة على ذلك، ستدرس الأطراف الخطوات العملية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية والتراكم المفرط للأسلحة التقليدية، الامتناع عن تطوير القدرات العسكرية بما يتجاوز متطلباتها الدفاعية الشرعية، وتؤكد مجددا في الوقت ذاته على تصميمها على بلوغ الدرجة نفسها من الأمن والثقة المتبادلة مع أدنى المستويات الممكنة من القوة العسكرية والأسلحة والانضمام إلى اتفاقية الأسلحة التقليدية، وتشجع الظروف التي تتيح تطوير علاقات حسن الجوار فيمت بينها ودعم العمليات الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي، والبحث في تدابير ترسيخ الثقة وتعزيز الأمن التي يمكن أن تتخذ بين الأطراف بهدف إقامة "منطقة سلام واستقرار في حوض المتوسط" بما في ذلك إمكانية إعداد ميثاق أورو–متوسطي لهذا الغرض على الأمد الطويل.

6/وتبين هذه المبادرة عزم الشركاء على تنمية الموارد البشرية وفرص العمل، طبقا لأهداف الألفية للتنمية، بما فيها الحد من الفقر، ويؤكد رؤساء الدول والحكومات على تصميمهم على تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية من خلال تطوير توسيع المشاركة في الحياة السياسية والالتزام الكامل بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية، كما يؤكدون على طموحهم في بناء مستقبل مشترك يقوم على الاحترام الكامل لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي كرستها المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، مثل النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية وتعزيز دور المرأة في المجتمع واحترام الأقليات ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، وتشجيع الحوار الثقافي والتفاهم المتبادل.

7/يعيد رؤساء الدول والحكومات التأكيد على دعمهم لمسيرة السلام الإسرائيلية–الفلسطينية، كما أشير إليها في اجتماع لشبونة الوزاري الأورو–متوسطي (نوفمبر/تشرين الثاني 2007) وبما يتماشى مع عملية أنابوليس، ويذكرون بأن السلام في الشرق الأوسط يتطلب حلا شاملا ويرحبون

في هذا الصدد بالإعلان عن الشروع بمفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل برعاية تركيا، طبقا لمرجعيات مؤتمر مدريد للسلام.

8/يؤكد رؤساء الدول والحكومات مجددا إدانتهم للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وعزمهم على القضاء عليه ومكافحة كل من يوفر له الدعم، وهم مصممون على التطبيق الكامل لمدونة السلوك المتعلقة بمكافحة الإرهاب من أجل تعزيز أمن جميع المواطنين في إطار يضمن احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، لا سيما من خلال سياسات أكثر فعالية لمكافحة الإرهاب ومزيد من التعاون لوقف جميع الأنشطة الإرهابية وحماية الأهداف المحتملة ومواجهة آثار الاعتداءات، ويشددون على الحاجة إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، دون تحفظ، أيا كان المرتكب، وايا كان الهدف والنتيجة المنشودة، ويؤكدون مجددا رفضهم التام لمحاولات ربط أي دين أو ثقافة بالإرهاب ويؤكدون على تصميمهم ببذل كل الجهود لإيجاد حل للنزاعات، وإنهاء الاحتلال ومكافحة القمع، والحد من الفقر والنهوض بحقوق الإنسان والإدارة السليمة للشؤون العامة، وتعزيز التفاهم بين الثقافات وتأمين الاحترام لجميع الديانات والمعتقدات، وتخدم هذه الأنشطة مباشرة مصالح شعوب المنطقة الأورو–متوسطية وتواجه مشاريع الإرهابيين وشبكاتهم.

الأهداف الأساسية وأبعادها:

9/يتفق رؤساء الدول والحكومات على أن التحدي الذي يواجه عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط يتمثل في تحسين العلاقات متعددة الأطراف، وتعزيز تقاسم مسؤولية العملية، وتأسيس الإدارة الرشيدة للقضايا على المساواة بين جميع الأطراف، وترجمة هذه العملية إلى مشاريع ملموسة تكون أكثر وضوحا بالنسبة للمواطنين. لقد حان الوقت لإعطاء دفع جديد ودائم لعملية برشلونة، ثمة حاجة اليوم إلى مضاعفة الالتزام وإلى حوافز جديدة من أجل تحويل أهداف إعلان برشلونة إلى نتائج ملموسة.

10/تبقى الشراكة الأورو–متوسطية عملية مفتوحة أمام الجميع وتستلهم بكافة جوانبها من مبدا التوافق، وستتخذ القرارات بشأن أساليب العمل الخاصة بالمشاريع خلال اجتماع وزراء الخارجية المقبل في نوفمبر/تشرين الثاني 2008.

11/تقوم عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط على مكتسبات عملية برشلونة وستعمل على تعزيز إنجازاتها وعناصرها الإيجابية. كما يبقى إعلان برشلونة وأهدافه ومجالات التعاون التي نص عليها قائمة وتظل الفصول الثلاثة التي يغطيها التعاون (الحوار السياسي، التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة، الحوار الإنساني والاجتماعي والثقافي) في صميم العلاقات الأورو–متوسطية، ويبقى برنامج العمل لخمس سنوات الذي اعتمدته قمة برشلونة في عام 2005 بمناسبة الذكرى العاشرة للشراكة الأورو–متوسطية قابلا للتطبيق أيضا (بما فيه الفصل الرابع: التعاون، الهجرة والاندماج الاجتماعي والعدالة والأمن) وكذلك استنتاجات مجمل الاجتماعات الوزارية التي تبقى سارية المفعول، ويعترف رؤساء الدول والحكومات بالتقدم وبالفوائد الاقتصادية المرتبطة بإنشاء منطقة تبادل حر بعيدة المدى في المنطقة الأورو متوسطية بحلول عام 2010 وفيما بعد، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي بجميع أبعاده، ويدعمون الخطوط الرئيسية لخريطة الطريق التجارية الأورو–متوسطية، وبالأخص دراسة إقامة آلية لتسهيل المبادلات تكون مرنة وفعالة وموافقة لأوساط الأعمال، تسمح بزيادة الشفافية وفرص التجارة والاستثمار.

12/يركز رؤساء الدول والحكومات على أن عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط ترمي إلى بناء مستقبل سلام ورخاء مشترك في المنطقة بأسرها من خلال تنفيذ مشاريع تعزز تدفق المبادلات بين شعوب المنطقة بأكملها. ولهذا الغرض يقرون بأن هذه المبادرة تتضمن بعدا إنسانيا وثقافيا، ويشددون على إرادة تسهيل تنقل الأشخاص الشرعي، كما يركزون على أن تعزيز الهجرة الشرعية الخاضعة لإدارة منظمة لمصلحة جميع الأطراف المعنية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وتشجيع الصلات بين الهجرة والتنمية هي مواضيع ذات مصلحة مشتركة يلزم معالجتها في إطار نهج شامل ومتوازن ومتكامل.

13/تأتي عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط مكملة للعلاقات الثنائية التي يقيمها الاتحاد الأوربي مع هذه البلدان (الجزائر، مصر، الأردن، إسرائيل، لبنان، موريتانيا، موناكو، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، كرواتيا، تركيا، بلدان تفاوض ترشيحها للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، ألبانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، متحملة ترشيح الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، ليبيا، بلد مدعو من الرئاسة منذ الاجتماع الوزاري أوروميدي في شتوتجارت، 1999)، والتي تستمر في أطر العمل الحالية مثا اتفاقات الشراكة، وخطط عمل سياسة الجوار الأوربية، وفي حال

موريتانيا، مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. كما يتم ضمان التماسك والتكامل مع الإستراتيجية المشتركة إفريقيا–الاتحاد الأوربي. وتكمل عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط الأنشطة المتعلقة ببعدها الإقليمي، لكنها تبقى مستقلة عن سياسة توسيع الاتحاد الأوربي ومفاوضات الانضمام وعملية ما قبل الانضمام.

14/تعطي عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط دفعة جديدة لعملية برشلونة، على مستويات ثلاثة مهمة على الأقل، وذلك من خلال:

*رفع المستوى السياسي لعلاقة الاتحاد الأوربي بشركائه المتوسطيين.

*العمل على تحسين تقاسم المسؤولية في إطار العلاقات متعددة الأطراف.

*إضفاء طابع ملموس وأكثر وضوحا على هذه العلاقات بواسطة مشاريع إقليمية إضافية مفيدة لمواطني المنطقة.

تعزيز العلاقات

15/اتفق رؤساء الدول والحكومات على تنظيم قمة كل عامين، ل أن تسفر هذه القمم عن إعلان سياسي وأن توفر قائمة موجزة بالمشاريع الإقليمية الملموسة لإطلاقها. يجب أن تتضمن النتائج اعتماد برنامج عمل واسع النطاق لمدة عامين من أجل عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط. كما يجري عقد اجتماعات لوزراء الخارجية كل عام لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة والإعداد للقمم التالية، والموافقة على مشاريع جديدة إذا اقتضى الأمر.

16/ينبغي أن تنعقد القمم بصورة متناوبة في الاتحاد الأوربي وفي الدول المتوسطية الشريكة، وتختار الدولة المضيفة بالتوافق وتدعى جميع الدول المشاركة في المبادرة إلى اجتماعات القمة وإلى الاجتماعات الوزارية وإلى الجلسات العامة لعملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط(UPM).

17/تكون الجمعية البرلمانية الأورو متوسطية APEM-Euro-MediterraneanParliamentary Assembly التعبير البرلماني الشرعي عن عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، ويدعم رؤساء الدول والحكومات دون تحفظ تعزيز دور الجمعية البرلمانية الأورو–متوسطية APEM في علاقاتها بالشركاء المتوسطيين.

18/تساهم مؤسسة آنا ليند الأورو–متوسطية للحوار بين الثقافات بشكل فاعل كمؤسسة أورو–متوسطية في البعد الثقافي للمبادرة بالتعاون مع تحالف الأمم المتحدة للحضارات.

تحسين تقاسم المسؤوليات وإدارة المؤسسات:

19/يتفق رؤساء الدول والحكومات على إنشاء رئاسة مشتركة ويقررون إقامة أمانة مشتركة، ويمكن لجميع الأعضاء في عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط المشاركة في الرئاسة المشتركة وفي الأمانة.

20/يتعين المحافظة على الهياكل الحالية لعملية برشلونة مع ضرورة تكييفها عندما يحدد وزراء الخارجية الأورو–متوسطيون الأساليب الجديدة.

الرئاسة المشتركة:

21/ينشئ رؤساء الدول والحكومات رئاسة مشتركة لتحسين التوازن والمسؤوليات المشتركة في التعاون القائم بينهم، يأتي أحد الرئيسين من الاتحاد الأوربي والآخر من بلد متوسطي شريك، وينطبق مبدأ الرئاسة المشتركة على اجتماعات القمة وكل الاجتماعات الوزارية واجتماعات كبار الموظفين واجتماع اللجنة الدائمة المشتركة واجتماعات الخبراء ذات الصلة في إطار المبادرة.

22/إقامة رئاسة مشتركة:

–يجب أن تتوافق فيما يخص الاتحاد الأوربي، مع التمثيل الخارجي للاتحاد الأوربي طبق أحكام المعاهدة المعمول بها.

–يجب أن يمارسها فيما يخص الطرف المتوسطي، رئيس مشترك يتم اختياره بالتوافق لفترة سنتين غير قابلة للتجديد.

إدارة المؤسسات والأمانة:

23/يقرر رؤساء الدول والحكومات وضع هياكل مؤسسية جديدة تساهم في تحقيق الأهداف السياسية لهذه المبادرة، وتتمثل بشكل خاص في تعزيز تقاسم المسؤوليات، ورفع المستوى السياسي في العلاقات الأورو–متوسطية وإبراز هذه العملية بفضل المشاريع.

24/يقرر رؤساء الدول والحكومات إنشاء أمانة مشتركة لعملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط، تحتل موقعا مركزيا داخل الهيكلة المؤسسية تعطي الأمانة دفعة جديدة لهذه العملية، فيما يخص تحديد المشاريع ومتابعتها وتشجيعها وكذلك البحث عن شركاء، يتم تمويل المشاريع وتنفيذها حسب الحالات. وتعمل الأمانة على تأمين التشاور الميداني مع كل الهياكل، بما في ذلك عبر إعداد وثائق العمل لهيئات صنع القرار، وتتمتع الأمانة بشخصية قانونية منفصلة وبوضع مستقل.

25/تكون المهمة الموكلة للأمانة ذات طابع تقني، بينما يواصل وزراء الخارجية وكبار الموظفين تحمل المسؤولية السياسية لكل جوانب المبادرة.

26/توفر اللجنة المشتركة الدائمة ومقرها بروكسل المساعدة لاجتماعات كبار الموظفين ولتحضيرها وتؤمن المتابعة المناسبة لها، كما يمكن أن تمثل آلية رد فعل سريع إذا طرأ وضع استثنائي في المنطقة يستدعي استشارة الشركاء الأورو متوسطيين.

27/يواصل كبار الموظفين اجتماعاتهم الدورية لتحضير الاجتماعات الوزارية بما في ذلك المشاريع التي تحتاج للموافقة، ورصد وتقييم التقدم المنجز في جميع الجوانب الخاصة بعملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط، وعرض برنامج العمل السنوي على وزراء الخارجية.

28/يتفق وزراء الخارجية المجتمعون في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 على تفاصيل ولاية البنية المؤسسية الجديدة للرئاسة المشتركة وعملها، وتركيبة الأمانة ومقرها وتمويلها، على قاعدة النقاشات المعمقة والاقتراحات المعروضة من قبل كل الشركاء.

المشاريع:

29/تلبي عملية انتقاء المشاريع أهداف السلام والأمن والاستقرار الواردة في إعلان برشلونة، ويعمل الشركاء على توفير جو ملائم لتنفيذ المشاريع آخذين بعين الاعتبار الطابع الإقليمي ودون اللإقليمي وفوق الوطني للمشاريع المعروضة وحجمها ومدى ملائمتها وفائدتها للأطراف المشاركة، طبق أبعاد المبادرة وأهدافها الرئيسية. كما يؤخذ بعين الاعتبار قدرة تلك المشاريع على دعم تنمية مستدامة ومتوازنة، وكذلك الاندماج والتماسك والترابط على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، وجدواها المالية، لاسيما من خلال اللجوء إلى المشاركة الأوسع والتمويل من القطاع الخاص، ويحدد كبار الموظفين معايير انتقاء المشاريع التي يتم عرضها على وزراء الخارجية للموافقة عليها.

30/يشدد رؤساء الدول والحكومات على ما يمكن أن يوفره التعاون المعزز بفضل مبدأ المشاريع ذات الهندسة المتغيرة، طبقا لأبعاد المبادرة وأهدافها الرئيسية، ويوفر هذا النهج للبلدان الأعضاء المتآلفة وذات الأهداف المشتركة أو المتكاملة فرصة تنشيط العملية وتحقيق الأهداف الواردة في إعلان برشلونة.

التمويل:

31/تجند عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط وسائل تمويل إضافية للمنطقة، وبشكل أساسي عبر مشاريع إقليمية ودون إقليمية، وتمثل قدرتها على جذب وسائل مالية إضافية لصالح مشاريع إقليمية، مرفقة بمستوى عال من التنسيق بين المانحين، قيمة مضافة لها، ويأتي التمويل بشكل أساسي من المصادر التالية: مشاركة القطاع الخاص، مساهمات من موازنة الاتحاد الأوربي ومن كل الشركاء، مساهمات من بلدان أخرى ومن مؤسسات مالية دولية ومن كيانات إقليمية، آلية الاستثمار والشراكة المتوسطية (Partnership Facility for Euro-Meditterranean-FEMIP)، مخصصات أداة شراكة الجوار الأوربية (Investment and EuropeanNeighborhood and Partnership ENPI)، وأداة التعاون عبر الحدود ضمن أداة الشراكة، فضلا عن أدوات أخرى قابلة للتطبيق في البلدان ضمن هذه المبادرة والتي تنطبق عليها نفس قواعد الاختيار والقواعد الإجرائية المعتادة.

ملاحظات ختامية:

32/يؤكد المشاركون على أن أهمية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط، تمثل فرصة تاريخيةلإنعاش عملية الشراكة الأورو–متوسطية وإضفاء بعد جديد عليها. وسيتوقف نجاح هذه المبادرة في نهاية المطاف على المواطنين زالمجتمع المدني والمشاركة النشطة للقطاع الخاص.

33/يدعو رؤساء الدول والحكومات وزراء الخارجية، خلال اجتماعهم المقبل المزعم عقده في نوفمبر/تشرين الثاني، إلى وضع الصيغة النهائية للجوانب المؤسساتية للمبادرة، ويتعين أن تكون هذه الهياكل الجديدة جاهزة للعمل قبل نهاية عام 2008، وتعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي والبلدان المتوسطية المشاركة والمفوضية الأوربية ضمن إطار تنسيق وثيق لتحقيق هذا الهدف.

ملحق صادر مع نص إعلان باريس 2008

يكمن مستقبل المنطقة الأورو–متوسطية في تحسين التنمية الاجتماعية–الاقتصادية، وفي التضامن والاندماج الإقليميين والتنمية المستدامة والمعرفة، ويجب توسيع التعاون في مجلات مثل تنمية الشركات والمؤسسات والتجارة والبيئة والطاقة وإدارة المياه والزراعة وسلامة الأغذية وأمن التموين الغذائي والنقل والمسائل البحرية والتعليم والتعليم المهني والعلوم والتكنولوجيا والثقافة ووسائل

الإعلام والعدالة والقانون، والأمن والهجرة والصحة وتعزيز دور المرأة في المجتمع والحماية المدنية والسياحة والعمران والمرافئ والتعاون اللامركزي ومجتمع المعلومات والأقطاب التنافسية.

علاوة على ذلك، يشدد رؤساء الدول والحكومات على أهمية تعزيز أمن الإمدادات الغذائية، لا سيما مع مراعاة تأثير التغير المناخي على الزراعات الغذائية في سياق سياسات التنمية المستدامة.

ويقر الجميع بأهمية المياه: يحدد المؤتمر الوزاري الأورو–متوسطي الذي ينعقد في الأردن في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2008 إستراتيجية للمياه من أجل المتوسط، ترمي إلى صون الموارد المائية وإلى تنويع موارد توفير المياه واستخدامها الرشيد والمستدام.

تبقى الأولويات المحددة في البرنامج التوجيهي الإقليمي من أجل الشراكة الأورو–متوسطية وفي البرامج المستقبلية، قيد التطبيق، ولا يمكن أن تكون مساهمات المجموعة الأوربية لتمويل المشاريع الإقليمية الجديدة المذكورة أدناه على حساب المخصصات في الموازنة الثنائية القائمة والصادرة عن الأداة الأوربية للجوار والشراكة أو من أداة ما قبل الإنضمام (أو في حال موريتانيا، من الصندوق الأوربي للتنمية).

إن تجسيد الأهداف المحددة في إعلان برشلونة عام 1995 وفي برنامج العمل عام 2005 وترجمتها إلى مشاريع غقليمية هامة هي من الأولويات، ولقد تقرر في المرحلة الأولى، إطلاق عدد من المبادرات الأساسية المذكورة أدناه والتي يجب على الأمانة المقبلة أن تعرضها بالتفصيل.

إزالة التلوث في البحر المتوسط: إن البحر المتوسط وهو مرادف الثقافة والتاريخ، لا يمكن اختصاره بالنسبة للمنطقة على أنه مجرد رمز أو أيقونة، إنما هو أيضا مصدر فرص للعمل وأوقات ممتعة لسكان الحوض، بيد أن نوعية البيئة في البحر المتوسط قد تدهورت كثيرا في الآونة الأخيرة. واستنادا إلى برنامج "أفق 2020"، فإن إزالة التلوث في البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك في المناطق الساحلية والمناطق البحرية المحمية، وبشكل خاص في قطاع المياه ومعالجة النفايات، ستكون أمرا أساسيا لتحسين ظروف حياة السكان وسبل عيشهم.

الطرق السريعة البحرية والبرية: ليس المتوسط بحرا يفصل بين الشعوب المطلة عليه إنما هو يجمعها ويمثل أيضا طريقا كبيرا للتواصل التجاري. إن سهولة وأمن الوصول إليه ونقل البضائع وتنقل الأشخاص برا وبحرا هي أمور أساسية للمحافظة على الصلات ولتعزيز التجارة الإقليمية، وستمكن تنمية الطرق البحرية السريعة، بما فيها وسائل الربط بين المرافئ في كل الحوض

المتوسطي، وبناء الطرق الساحلية السريعة وتحديث خطة السكة الحديدية "عير المغرب العربي"، من تحسين تنقل الأشخاص وتدفق البضائع بكل حرية، ويلزم أيضا إعطاء الاهتمام الخاص إلى مسألة التعاون في مجال الأمن البحري والسلامة في إطار التكامل الشامل في المنطقة المتوسطية.

الحماية المدنية: في كل أنحاء العالم تظهر على البيئة الأضرار الناجمة عن الكوارث البشرية والطبيعية، وتبدو آثار التغيرات المناخية واضحة للعيان. وتعد منطقة البحر المتوسط من المناطق الحساسة بوجه خاص والمعرضة لهذه الكوارث. في هذا السياق، يمثل إعداد برنامج مشترك للحماية المدنية من أجل الوقاية من الكوارث والاستعداد لها والرد عليها أحد الأولويات الكبرى في المنطقة، ومن خلال تعاون أوثق بين الإقليم وآلية الحماية المدنية في الاتحاد الأوربي.

الطاقات البديلة: الخطة الشمسية المتوسطية: تؤكد النشاطات التي عرفتها أسواق الطاقة مؤخرا سواء على مستوى العرض أم الطلب ضرورة الاهتمام بمصادر طاقة بديلة، ويمثل تسويق مصادر الطاقة البديلة، والبحوث والتنمية في هذا المجال أولوية أساسية للعمل من أجل التنمية المستدامة، والأمانة العامة مكلفة بالقيام بدراسات الجدوى وتحضير ووضع خطة شمسية متوسطية.

التعليم العالي والبحث، جامعة أورو متوسطية: يمكن أن يساهم إنشاء جامعة أورو–متوسطية (مقرها في سلوفينيا) في الفهم المتبادل بين الشعوب وتشجيع التعاون في مجال التعليم العالي كامتداد للأهداف المحددة في عملية كاتانيا وفي أول مؤتمر وزاري أورو متوسطي خاص بالتعليم العالي والبحث العلمي (القاهرة يونيو/حزيران 2007)، يتعين على هذه الجامعة أن تقوم بإعداد برامج تعليمية ما بعد جامعية وبرامج بحثية وتساهم في تأسيس الفضاء الأورو–متوسطي للتعليم العالي والعلوم والأبحاث، بواسطة شبكة تعاون تضم مؤسسات شريكة وجامعات في المنطقة الأورو–متوسطية. تشجع البلدان الشريكة على الإفادة بشكل تام من الإمكانيات التي توفرها برامج التعاون الحالية في مجال التعليم العالي، مثل تامبوس TEMPUS، وإيراسموس موندوس Erasmus Mundus، بما في ذلك "نافذة التعاون الخارجي"، وينبغي إبلاء اهتمام خاص بتعزيز جودة التدريب المهني وضمان ملائمته مع احتياجات سوق العمل.

المبادرة المتوسطية لتنمية الشركات: ترمي إلى توفير المساعدة للكيانات الموجودة في البلدان الشريكة التي تقدم الدعم للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم عبر تقييم حاجاتها، وتحديد الحلول الإستراتيجية وتوفير الموارد الضرورية لهذه الكيانات على شكل معونة تقنية وأدوات مالية

تستوحي هذه المبادرة من مبدأ تقاسم المسؤولية، ومن المتوقع أن تكون أنشطتها مكملة لأنشطة الكيانات العاملة في هذا المجال، تساهم بها بلدان الضفتين على أساس طوعي.

الملحق رقم 04: الإعانات المالية في إطار الوسيلة الأوربية للجوار والشراكة IEVP خلال الفترة 2007-2013

IEVP	2007-2013 (en milions d'euros)							
Secteurs	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	Total
Réforme de la justice et gouvernance	17						10	27
Croissance économique et emploi	40	17.5	14	29	36.5	30	30	197
Renforcement des services publics de base		15	21.5	30				66.5
Développement durable et Culture					21.5	34	20	75.5
Total	57	32.5	35.5	59	58	64	60	366

الملحق رقم 05: إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي

الهوية والتنوع والتعددية:

المادة (01): التنوع الثقافي بوصفه تراثا مشتركا للإنسانية

تتخذ الثقافة أشكالا متنوعة عبر المكان والزمان، ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية، والتنوع الثقافي، بوصفه مصدرا للتبادل والتجديد والإبداع، هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية، وبهذا المعنى، لإغن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

المادة (02): من التنوع الثقافي إلى التعددية الثقافية

لابد في مجتمعاتنا التي تتزايد يوما بعد يوم، من ضمان التفاعل المنسجم والرغبة في العيش معا فيما بين أفراد ومجموعات ذوي هويات ثقافية متعددة ومتنوعة وديناميةـ فالسياسات التي تشجع على دمج ومشاركة كل المواطنين تضمن التلاحم الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني والسلام. وبهذا المعنى فإن التعددية الثقافية هي الرد السياسي على واقع التنوع الثقافي، وحيث أنها لا يمكن فصلها عن وجود إطار ديمقراطي، فإنها تيسر المبادلات الثقافية وازدهار القدرات الإبداعية التي تغذي الحياة العامة.

المادة (03): التنوع الثقافي بوصفه عاملا من عوامل التنمية

إن التنوع الثقافي بوسع نطاق الخيارات المتاحة لكل فرد، فهو أحد مصادر التنمية، لا بمعنى النمو الاقتصادي فحسب، وإنما من حيث هي أيضا وسيلة لباوغ حياة فكرية وعاطفية وأخلاقية وروحية مرضية.

التنوع الثقافي وحقوق الإنسان

المادة (04): حقوق الإنسان بوصفها ضمانا للتنوع الثقافي

إن الدفاع عن التنوع الثقافي واجب أخلاقي لا ينفصل عن احترام كرامة الإنسان، فهو يفترض الالتزام باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، خاصة حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات وحقوق الشعوب الأصلية، ولا يجوز لأحد أن يستند إلى التنوع الثقافي لكي ينتهك أو يحد من نطاق حقوق الإنسان التي يضمنها القانون الدولي.

المادة (05): الحقوق الثقافية بوصفها إطارا ملائما للتنوع الثقافي

الحقوق الثقافية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان التي هي حقوق عالمية ومتلازمة ومتكافلة. ويقتضي ازدهار التنوع المبدع الإهمال الكامل للحقوق الثقافية كما حددت في المادة (27) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المادتين (13) و(15) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبناء على ذلك ينبغي أن يتمتع كل شخص بالقدرة على التعبير عن نفسه وإيداع أعماله ونشرها باللغة التي يختارها، وخاصة بلغته الأصلية، ولكل شخص الحق في تعليم وتدريب جيدين يحترمان هويته الثقافية احتراما كاملا.

وينبغي أن يتمتع كل شخص بالقدرة على المشاركة في الحياة الثقافية التي يختارها وأن يمارس تقاليده الثقافية الخاصة، في الحدود التي يفرضها احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية

المادة (06): نحو تنوع ثقافي متاح للجميع

إلى جانب كفالة التداول الحر للأفكار عن طريق الكلمة والصورة، ينبغي الحرص على تمكين كل الثقافات من التعبير عن نفسها والتعريف بنفسها، ذلك أن حرية التعبير، وتعددية وسائل الإعلام، والتعددية اللغوية، والمساواة في فرص الوصول إلى أشكال التعبير الفني والمعارف العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك المعارف في صورتها الرقمية، وإتاحة الفرصة لجميع الثقافات في أن تكون حاضرة في وسائل التعبير والنشر، هي كلها ضمانات للتنوع الثقافي.

التنوع الثقافي والإبداعي:

المادة (07): التراث الثقافي بوصفه مصدرا للإبداع

إن كل إبداع ينهل من منابع التقليد الثقافية، ولكنه يزدهر بالاتصال مع الثقافات الأخرى. ولذلك لابد من صون التراث بمختلف أشكاله وإحيائه ونقله إلى الأجيال القادمة كشاهد على تجارب الإنسان وطموحاته، وذلك لتغذية الإبداع بكل تنوعه والحفز على قيام حوار حقيقي بين الثقافات.

المادة (08): السلع والخدمات الثقافية بوصفها متميزة عن غيرها من السلع والخدمات

في مواجهة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية الحالية، التي تفتح آفاقا فسيحة للإبداع والتجديد، ينبغي إبلاء عناية خاصة لتنوع المنتجات الإبداعية والمراعاة العادلة لحقوق المؤلفين والفنانين وكذلك لخصوصية السلع والخدمات الثقافية التي لا ينبغي اعتبارها، وهي الحاملة للهوية والقيم والدلالة، سلعا أو منتجات استهلاكية كغيرها من السلع أو المنتجات.

المادة (09): السياسات الثقافية بوصفها حافزا على الإبداع

إلى جانب ضمان التداول الحر للأفكار والمصنفات، ينبغي أن تكفل السياسات الثقافية تهيئة الظروف المواتية لإنتاج ونشر سلع وخدمات ثقافية متنوعة، وذلك عن طريق صناعات ثقافية تملك الوسائل اللازمة لإثبات ذاتها على الصعيدين المحلي والعالمي. ويرجع لكل دولة، مع احترام التزاماتها الدولية، أن تحدد سياساتها الثقافية وتنفذها بأفضل الوسائل التي تراها، سواء بالدعم التنفيذي أو بالأطر التنظيمية الملائمة.

التنوع الثقافي والتضامن الدولي:

المادة (10): تعزيز القدرات على الإبداع والنشر على المستوى الدولي

إزاء أوجه الاختلال التي يتسم بها في الوقت الحاضر تدفق وتبادل السلع الثقافية على الصعيد العالمي ينبغي تعزيز التعاون والتضامن الدوليين لكي يتاح لجميع البلدان، وخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، إقامة صناعات ثقافية قادرة على البقاء والمنافسة على المستوى الوطني والدولي.

المادة (11): إقامة شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني

لا يمكن لقوى السوق وحدها أن تكفل صون وتعزيز التنوع الثقافي الضامن للتنمية البشرية المستديمة، ويجدر في هذا الإطار التأكيد من جديد على الدور الأساسي الذي تؤديه السياسات العامة، بالتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

المادة (12): دور اليونسكو

تقع على عاتق اليونسكو بحكم رسالتها ومهامها، مسؤولية ما يلي:

أ. التشجيع على مراعاة المبادئ المنصوص عليها في هذا الإعلان عند إعداد إستراتيجيات التنمية في مختلف الهيئات الدولية الحكومية.

ب. الاضطلاع بدور الهيئة المرجعية والتنسيقية فيما بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل الاضطلاع بصور مشتركة بصياغة مفاهيم وأهداف وسياسات تراعي التنوع الثقافي.

ج. مواصلة نشاطها التقنيني وعملها في مجال التوعية وبناء القدرات، في المجالات ذات الصلة بهذا الإعلان والداخلة في نطاق اختصاصها.

د. المساعدة على تنفيذ خطة العمل التي ترد خطوطها الأساسية مرفقة بهذا الإعلان.

"ثروة العالم الثقافية هي تنوعه في الحوار"

لقد اعتمد "إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي" بالإجماع في ظرف خاص للغاية. فقد جاء هذا الاعتماد غداة أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، وكان المؤتمر العام المنعقد آنذاك في دورته الحادية والثلاثين، هو أول اجتماع يعقد على المستوى الوزاري بعد تلك الأحداث الرهيبة، فكان فرصة سانحة للدول الأعضاء كي تؤكد فيها مجددا قناعتها بأن الحوار بين الثقافات هو أفضل ضمان للسلام، وكي تعرب عن رفضها القاطع لمقولة حتمية النزاعات بين الثقافات والحضارات.

فإصدار وثيقة تقنينية بهذه الأهمية يشكل يابقة بالنسبة للمجتمع الدولي، فهي تضع التنوع الثقافي في مصاف "التراث المشترك للإنسانية" الذي "هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية"، وتجعل من الدفاع عنه واجبا أخلاقيا ملزما، لا ينفصل عن احترام كرامة الإنسان.

وإذ يرمي الإعلان إلى صون التنوع الثقافي باعتباره كنزا حيا وبالتالي كنزا متجددا، إذ لا يجوز أن ينظر إليه كتراث راكد بل كعملية تمثل ضمانة لبقاء البشرية، فإنه يرمي أيضا وفي الوقت ذاته إلى تفادي أوجه التفرقة وظواهر الأصولية، التي ترسخ وتقدس هذه الفوارق باسم الاختلافات الثقافية، مناقضة بذلك الرسالة التي ينادي بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما يشدد إعلان اليونسكو العالمي على ضرورة أن يعترف كل فرد لا بالغيرية بمختلف أشكالها فحسب، بل وأيضا بتعدد ذاتيات الغير في كنف مجتمعات تتسم ذاتها بالتعددية، فبهذا الاعتراف فقد يمكن صون التنوع الثقافي بوصفه عملية تطورية ومنهلا للقدرة على التعبير والإبداع والتجديد، وقد تم تجاوز النقاش بين البلدان التي تميل إلى الدفاع عن السلع والخدمات الثقافية التي لا ينبغي اعتبارها، وهي الحاملة للهوية والقيم والدلالة، سلعا أو منتجات استهلاكية كغيرها من السلع أو المنتجات"، وبين البلدان التي تصبو إلى إعلاء شأن الحقوق الثقافية، إذ أن الإعلان ألف بين الموقفين، وأبرز العلاقة السببية التي تجمع بين هذين النهجين المتكاملين، فالواقع هو أنه لا وجود لأحدهما دون الآخر.

إن هذا الإعلان المقترن بخطوط أساسية لخطة عمل، يمكن أن يشكل أداة رائعة للتنمية تتضمن القدرة على إضفاء الطابع الإنساني على ظاهرة العولمة. وهو بطبيعة الحال، لا يملي أي تعليمات محددة على أحد، وإنما توجهات عامة من شأنها أن تترجم إلى سياسات تجديدية من قبل الدول الأعضاء ضمن إطار السياقات الخاصة بها، وبالتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

لقد أصبح هذا الإعلان الذي يحارب مظاهر التقوقع والانغلاق المبنية على الأصولية، بتعميم منظور للعالم أكثر انفتاحا وإبداعا وديمقراطية، يعد من الآن فصاعدا من بين النصوص المؤسسة لفلسفة أخلاقية جديدة تعمل اليونسكو على نشرها في بداية القرن الحادي والعشرين، وهو نص آمل أن يكتسب ذات يوم نفس القوة التي اكتسبها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

قائمة المراجع

اولا:المصادر:

1-القران الكريم:

اولا:باللغة العربية

1. سورة قريش، الاية 3-4.
2. سورة النور، الاية 55.
3. سورة الحجر، الاية 46

ثانيا :باللغة العربية

2/ الكتب

ا /الكتب العامة:

1. إبراهيم شريف، "أوروبا-دراسة إقليمية لدول الجزر الجنوبية" المؤسسة الثقافية الجماعية، مصر،1960
2. أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، الإرهاب والجريمة المنظمة، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، 2006
3. أحمد السيد النجار واخرون، التحولات الاقتصادية العربية والالفية الثالثة، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2004
4. أحمد عبد الحليم شاكر علي، المعاهدات الدولية أمام القضاء الجنائي، دار الكتب القانونية، مصر، 2006،
5. أديبة محمد صالح، الجريمة المنظمة دراسة مقارنة قانونية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، العراق، 2009
6. اروان لانون،ايبان مارتين،الدراسة الاستقصائية الاورومتوسطية للخبراء والجهات الفاعلة لعام2009 :ماذا تخبرنا عن حاضر الشراكة الاورومتوسطية ومستقبلها؟ مقال مقدم في الكتاب السنوي IEMED للبحر الابيض المتوسطي،دار فضاءات للنشر والتوزيع،الاردن،2010
7. أسامه المجدوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000
8. أسامه فاروق مخيمر ، التعاون المتوسطي ، مركز المحروسة للبحوث و التدريب النشر ، القاهرة، 1998

9. أشرف علام، مشروع قناة البحرين والأمن العربي، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2008
10. إكرام عبد الرحيم ، تحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي ، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، مصر ، 2002
11. اكرام مياسي ، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، دار هومة للنشر و التوزيع ، الجزائر 2012
12. بن علي طيبي، "العالم العربي والألفية الثالثة"، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002
13. بوزناده معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر،1992
14. تقية عبد الفتاح، المختصر في الفقه المدني من خلال أحكام الفقه الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1998
15. توفيق المدني وآخرون، "الربيع العربي...إلى أين؟ أفق جديد لتغيير الديمقراطي"، ط3، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012
16. جمال الشلبي، العرب وأوروبا– رؤية سياسية معاصرة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، الأردن، 2000
17. جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية وسياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004
18. جون بيير كاسارينو، ساندرا لافينيكس، إدارة الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط: التعهد بشراكة (متوازنة)، الكتاب السنوي IEMED للبحر الأبيض المتوسط: نظرة شاملة، المتوسطي 2012، دار فضاءات للنشر والتوزيع، الأردن، 2014
19. حسام محمد السيد أفندي، التشكيلات العصابية في القانون الجنائي، دراسة مقارنة، التداعيات والرؤى الاستراتيجية، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2013
20. حسين عمر، التكامل الاقتصادي: أنشودة العالم المعاصر "النظرية والتطبيق"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993
21. خليل حسن، "تجارب التكامل الناجحة، مجموعة الأندين والجماعة الأوروبية، آليات التكامل الاقتصادي العربي ،معهد البحوث والدراسات العربية ،مصر ،1993
22. خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009

23. رؤوف قميني، اليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016
24. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، الكتاب الثاني، الدار المصرية، اللبنانية، القاهرة، 2005
25. سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003
26. سامي عفيفي حاتم، أوروبا الموحدة 1992 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي المغربي، شركة النصر، القاهرة، 1993
27. سليمان المنذري،السوق العربية المشتركة في عصر العولمة،ط1،مكتبة مدبولي،القاهرة،1999
28. سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر،2001
29. سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، مكتبه ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998
30. سهير محمد السيد، حسن محمد، محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004
31. شبلي مختار، الجهاز العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة، دار هومه، الجزائر، 2013
32. شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001
33. الشيشني عزت محمد واخرون، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض 2010
34. صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2001
35. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 287
36. عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المفاهيم-النماذج-التطبيقات، ط2، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007
37. عامر مصباح الجدال، الجريمة المنظمة، المفهوم والأنماط وسبل التوقي، إدارة الكتاب والنشر، ليبيا، 2007

38. عبد الحق عزوزي،التحديات والتحولات في العالم العربي،مركزالامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،الامارات،2012

39. عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996

40. عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1990

41. عبد العزيز شرابي،برامج التصحيح الهيكلي واشكالية التشغيل في البلدان المغاربية،الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1990

42. عبد العظيم الجنزوي، السوق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية، دار المعارف، ب.ذ.ب.ن، 1994

43. عبد الفتاح الجبالي، العرب واشكالية الوحدة النقدية الأوروبية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1992

44. عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي: النظريات والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2011

45. عبد القادر شربال، البحر الأبيض المتوسط بين السيادة والحرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

46. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006

47. عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر و الحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة و النشر، الجزائر، 2005

48. عبد الوهاب بن خليف «اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع"، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2010

49. عبد الوهاب بن خليف، الإتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، دار قرطبة، الجزائر، 2009

50. عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007

51. عفيف البوني،" تطور الوعي القومي في المغرب العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986
52. علاء الدين شحاتة، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة: رؤية استراتيجية وطنية للتعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة 2000
53. علي عيسى العدوان، موقف جامعة الدول العربية من النزاعات العربية الدولية، أزمة لوكربي 1988 – 1999 الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2003
54. عوض الله زينب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998
55. عوض الله زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2003
56. الغنيمي عبد الفتاح مقلد، موسوعة المغرب العربي، ط1، المجلد الأول، الجزء 1 و2، مكتبة مدبولي القاهرة، 1994
57. فتح الله لعلو ، الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية ، دار الحداثة ، بيروت ، 1982
58. فريد النجار، التحالفات الاستراتيجية: من المنافسة الى التعاون، خيارات القرن الحادي والعشرين، أيتراك للنشر والتوزيع، مصر 1999
59. فريدة راغب النجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة–الحقائق والاثار التجارية والمصرفية، التوقعات، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2004
60. فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني: تطور شامل، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004
61. الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1991
62. ليث عبد الله لقهيوي، بلال محمود الوادي، الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص، الإطار الخاص والتطبيق العملي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة2012
63. مارغلين بيورن، اليزابيث مكونز،القطاع العسكري في محيط متغير،ترجمة:نادي محمود ،التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ،السياسية والعلاقات الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ب، ذ، ب، ن
64. مجموعة من المؤلفين، تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي، ط1/ دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014

65. محفوظ محمد، الإسلام، الغرب وحوار المستقبل، ط 1. المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 1998

66. محمد إبراهيم محمد الشافعي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي، دار النهضة العربية، مصر، سنة 2005

67. محمد الجابري، "موسوعة دول العالم حقائق وأرقام"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000

68. محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، ب، د، ب، ذ، ب، ن، 2000

69. محمد عبد الواحد الحجازي، الوعي السياسي في العالم العربي"، دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة، الإسكندرية، 2007

70. محمد غربي واخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، "المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط1/ بن النديم للنشر والتوزيع، بيروت 2014

71. محمد مالكي «الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جانفي 1993

72. محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000

73. محمد محمود الإمام، السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، 1996

74. محمد محمود الامام، تطوير الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي، "الدروس المستفادة عربيا للتكامل العربي"، بحوث ودراسات للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1998

75. محمد محمود الطعامنة وسمير محمد عبد الوهاب،" الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2005

76. محمد مصطفى كمال، فؤاد نهر، ضع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية–الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، أوت 2001

77. محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية، "هيمنة الشمال وتداعيات الجنوب"، بيت الحكمة، بغداد، 2002

78. مربعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984

79. مسلم طلعت،الوجود العسكري الامني في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998

80. مصطفى الكثيري، "الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية، منشورات المنظمة الإدارية "، منشورات المنظمة العلوم الإدارية، الأردن، 1986

81. مصطفى المصمودي،النظام الاعلام الجديد،ط1،عالم المعرفة،الكويت، 1988

82. مصطفى عبد الله ابو القاسم خيشم،الشراكة الاورومتوسطية،النتائج وردود الافعال،ط1،معهد الانماء العربي،بيروت،2002

83. –موسوعة الجغرافيا السياسية، دار الصح، لبنان، 2009

84. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،2001

85. هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصره قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ،2012

86. هشام صاغور، السياسية الخارجية للاتحاد الاوروبي تجاه الجزائر1988 – 2008 ، ط1 ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية 2010

87. هشام محمود الاقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر، مدخل تاريخي سياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، القاهرة، 2009

88. هناء عبيد، السياسة الأوربية اتجاه الشرق الأوسط، مطابع الأهرام، مصر، سنة 2002

89. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006

90. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية أثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010

91. يوسف عمراني ، أوربا متغيرة و عالم عربي هنا اليوم ، تقرير الكتاب السنوي IEMED للبحر الأبيض المتوسط euromed ، دار الفضاءات للنشر و التوزيع، الأردن ، 2011

ب/ الكتب المتخصصة:

1. أمين البار ، منير بسكري ، مكانة العرب في السياسية الخارجية الفرنسية ، ط1 ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، مصر ، 2014

2. بشارة خضرة ، أوروبا من أجل متوسط ، من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995 – 2008 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2010
3. جبار ياسين، الشراكة الأورو متوسطية، واقع وآفاق إشارة حالة الجزائر، دار المعرفة، الجزائر
4. السبعاوي يوسف خليل إبراهيم، الصعوبات التي تواجه اتفاقيات الشراكة العربية–الأوروبية، حالة مصر والمغرب، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015
5. صارم سمير،اوروبا والعرب من الحوار الى الشراكة،ط1، دار الفكرالمعاصر،بيروت، 2000
6. فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الأورو متوسطية، رهانات، حصيلة وآفاق، التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2015
7. لعلو فتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، دار تويقال للنشر، المغرب، سنة 1997
8. المديني توفيق، المغرب العربي ومأزق الشراكة الأوروبية – المغاربية، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، لندن، 2004
9. مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2006

2–الاطروحات والرسائل الجامعية:

ا–اطروحات دكتواره:

1. أوشن ليلي، الشركات الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، مدرسة الدكتوراه للعلوم القانونية والسياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011
2. بوزادية جمال، الاستراتيجيات المغاربية لمكافحة الإرهاب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012–2013
3. جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005–2006
4. رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006

5. سمير أمين وآخرون، استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006- 2007
6. شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية- حالة دول المغرب العربي- أطروحة لنيل دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003 – 2004
7. عامر رخيلة، البعد المغاربي في الحركة الوطنية الجزائرية 1926-1958: أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997-1998
8. عبد الغني بوالسكك، من أطروحة صدام الحضارات في فلسفة صموئيل هنتنجتون إلى حوارها وتحالفها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوارة العلوم تخصص فلسفة عامة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية،، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014- 2015
9. عمر أحمد مراد الكندري، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، رسالة مقدمة للحصول على الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2012
10. لعجال اعجال محمد الامين ، استراتجية الاتحاد الاوروبي تجاه دول المغرب العربي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، قسم العلوم الساسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2007/2006
11. مراد خروبي، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر ومصر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015
12. نجاح منصري ، اثر الشراكة الاوروميتوسطية على التجارة العربية البينية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص : تجارة دواية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015/2014
13. هيثم جعفر، مستقبل التعاون بين سوريا والاتحاد الأوروبي في إطار المشاركة الأوروبية – المتوسطية، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، سنة 2006
14. وافية تجاني ، مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في اطار الشراكة الاورو-متوسطية – حالة المؤسسات الصناعية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في

العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 1 ، 2015

ب-رسائل ماجيستر:

1. إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية- دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012
2. بودن زكرياء، أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015
3. ثلجون شوميسة، الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم التجارية جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2006
4. حسين بومدين ، مزايا وتكاليف الإتفاقيات الاورو- متوسطيه ، رسالة ماجستير في المالية العامة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان 2003 ، ص 22 الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان 2003
5. خديجة بثقة، السياسية الأمنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013- 2014
6. خليفة موارد التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الأطروحات النظري و الرجعية القانونية تجارب والتحديات, رسالة ماجستر تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية , جامعة الحاج لخضر , باتنة , 2006
7. رفيق مزاهدية، سليم جودي، الشراكة الأورو متوسطية الآليات والآثار، دراسة حالة الشراكة الأورو جزائرية، ماجستير اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003 -2004

8. رقية بلقاسمي،التكامل الاقليمي المغاربي:دراسة في التحديات والافاق المستقبلية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص:دراسات مغاربية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2010-2011
9. سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، محمد بن أحمد، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015-2016
10. سكينة حملاوي، واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة، دراسة حالة الشراكة الأورو متوسطية – دول المغرب العربي – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/ 2012
11. سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010- 2014، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015
12. سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010
13. سمارة فيصل، البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة الى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995-2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: تنظيم سياسي وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، سنة 2013
14. شرقي مختارية ، التجارة الخارجية ومشكلة المديونية في الجزائر، رسالة ماجيستر غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2009-2010،
15. صايش عبد المالك، التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006-2007

16. صور لطفي، التوجهات الأوروبية الجديدة في منطقة البحر المتوسط، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2011-2012

17. ضيف مفيدة، سياسية المشرع في مواجهة الإرهاب، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة قسنطينة، 2010/2009

18. العربي العربي، "دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوروبية (الجزائر، ليبيا)، "مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، جامعة الجزائر، 2004-2005

19. فايزة بركان، اليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص علم الاجرام والعقاب، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر. باتنة، الجزائر 2012/2011

20. فايزة غنام، التعاون الأمني الأورو مغاربي: دراسة حالة 5+5 (2001-2011)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات المتوسطية والمغاربية في الأمن والتعاون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011-2012

21. فلنتينا جودت حسن مناع، عشر سنوات على إعلان برشلونة .... تقييم نقدي للنتائج، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2006

22. قشيدة صوراية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الشراكة الجزائرية الأوروبية للمساهمات- " فيناليب"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012

23. لبنة جديد، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة "تشابه المقدمات واختلاف النتائج"، بحث علمي أعد لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ،كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، ب.ذ.ب.ن، 2004

24. محمد بولعسل، الاثار الاقتصادية لانضمام الدول المغاربية الى اتفاقية الشراكة الاوروبية المغاربية، دراسة حالة تونس ، الجزائر والمغرب، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وكلية التسيير، تخصص: ادارة مالية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2011 -2012

25. معن عبد العزيز الريس، الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد–القيود والفرص، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، تشرين الثاني ،ب ذ ب ن ،2014
26. هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013

4–الملتقيات والندوات:

ا–الملتقيات:

1. ايساييباس برينيادا وايبان مارتين،العمل والحماية الاجتماعية في الشراكة الاورومتوسطية،التقييم النهائي الافاق واقتراحات العمل المنتدى النقابي الاورومتوسطي،العرض تم تقديمه خلال ملتقى"حدث مدني برشلونة+10"،منبر المنظمات غير الحكومية، اوروميد، مالقة، اسبانيا، 30 سبتمبر، الاول والثاني اكتوبر،ب،س،ن
2. براق محمد ميموني سمير، الإقتصاد الجزائري و مسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة اورو– جزائرية، الملتقى الدولي حول أثار و إنعكاسات إتفاق الشراكةعلى الإقتصاد الجزائري و على المنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، يومي 13 و 14 نوفمبر 2005
3. بن حبيب عبد الرزاق، بومدين حوالف رحيمة، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة سعد دحلب، البليدة يومي 21و22 ماي 2002، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2001–2002
4. بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبات أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورو متوسطية، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 8 و9 ماي، 2004

5. تقروت محمد،منتاوي محمد،حصيلة اتفاق الشراكة الاوروبية مع دول شمال افريقيا–دراسة تقييمية مقارنة،الملتقى الدولي حول :اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،جامعة فرحات عباس، سطيف،ايام 13– 14نوفمبر2006
6. حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن المتوسط، واقع وافاق"، جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم السياسية للوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية الجزائر، 29 و30 أفريل2008
7. عاشور وعبد الكريم، معوقات التكتل الاقتصادي العربي بين العوامل الداخلية والخارجية اتحاد المغرب العربي نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن فعالية الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، بالوادي، يومي 26 و27 فيفري 2012
8. عبد السلام يخلف المتوسط كجماعة امنية في مفهوم الجوار، الملتقى الوطني : الجزائر و الامن في المتوسط واقع وأفاق كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعه منتوري قسنطينة 29 و 30 ابريل 2008
9. عبد الوهاب رميدي، علي سماي، الآثار المتوقعة على الاقتصاد الجزائري من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الفقرة 13–14 نوفمبر،2006، جامعة فرحات عباس، سطيف
10. عزاب رزيقة، سجار نادية، محتوى الشراكة الأورو–جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد خلال الفترة 13–14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر
11. غربي محمد، الدفاع والأمن، إشكالية تحديد المفهومين من وجهة النظر الجيو استراتيجية، مداخلة مقدمة في أشغال الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، في 29 و30 أفريل 2008

12. قدي عبد المجيد ، الجزائر و مسار برشلونة : الفرص و التحديات ، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصاد العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الاوروبية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، ايام 8 و 9 ماي 2004
13. قطاف ليلى، اتفاقية الشراكة الأوروبية– الجزائرية، محاضرة ألقيت في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13–14 نوفمبر 2006
14. محمد بوهزة، كمال حمدوم، تحليل الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08 و09 ماي 2004
15. محمد جمال الدين مظلوم، الملتقى العلمي: الرؤى المستقبلية والشركات الدولية، المحور نحو استراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشركات الدولية (دول الجوار)، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المنعقد بالخرطوم في الفترة 03–2013/02/05
16. محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، الملتقى الوطني الرابع حول الهجرة غير الشرعية، إشكالية جديدة، للقانون كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، أيام 19 و20 أفريل2009
17. محمد مرسي، المشاركة الأورو–عربية ما لها وما عليها وسبل تفعيلها، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي، كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 8و9 ماي 2004
18. مصطفى بخوش،التحول في مفهوم الامن وانعكاساته على الترتيبات الامنية في المتوسط،من أعمال الملتقى الدولي:الجزائر والامن في المتوسط واقع وافاق،جامعة قسنطينة،29و30افريل 2008
19. الملتقى الاقتصادي الثامن، حول الشراكة الأجنبية في الجزائر، كلية الخروبة، جامعة الجزائر، ماي 1999
20. منصور رحماني، الهجرة غير الشرعية إشكال قانوني أو حق طبيعي، الملتقى الوطني الرابع حول الهجرة غير الشرعية، إشكالية جديدة للقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، أيام 19 و20 أفريل 2009

21. موالدي سليم ، الشراكة الاورومتوسطية ، وأثرها على الاقتصاد الجزائري ، الملتقى الوطني الاول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر : محاولة للتقييم ، جامعة الجزائر ، 13 ماي 2013
22. نادية محمود مصطفى، البعد الثقافي للشراكة الأوروبية –المتوسطية، الدوافع، الأهداف، المسار، رؤية لنقدية، بحث مقدم في المؤتمر الدولي: نحو تفعيل التعاون الاقتصادي بين دول حوض البحر المتوسط، القاهرة، يومي 20 و22 نوفمبر 2004
23. نوري منير ، اثر الشراكة الاوروجزائرية على تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،تحت اشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي، بالشلف ، الجزائر ، يومي 17و 18 افريل 2006
24. وفاء عبد الأمير الدباس، الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات الصغيرة الأردنية " الواقع والطموح"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطية في الدول العربية، 17 و18 أفريل 2006، جامعة الشلف، الجزائر
25. يوسف مسعداوي بوزعرور عمار , الشراكة الأورو متوسطية الجزائرية , الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد " كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة بليدة يومي 23/22 أفريل 2003.

ب–الندوات:

1. عبد الوهاب شمام ، اتحاد المغرب العربي والشراكة الأورومتوسطية ، أوجه التكامل والتباين الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 08 و 09 ماي 2004 .
2. مصطفى الصالحين الهوني، "التكامل الاقتصادي لأقطار المغرب العربي التحديات والاستراتيجيات"، فاطمة بن عبد الله كراي،" المغرب العربي في مفترق الشركات: التقرير– التوصيات–الوثائق" ندوة 6، مركز جامعة الدول العربية، تونس، 31ماي 2007

5-المجلات والمقالات:

ا-المجلات:

1. - آسيا بن بوعزيز، سياسية الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، موقع دراسات وأبحاث، المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 18، السنة السابعة، جامعة الجلفة، مارس 2015،
2. - بوضياف ياسين ، نوري منير ، اثر الشراكة الاوروجزائرية على الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والطموح / مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس عشر، الشلف، السداسي الاول 2017
3. - جعفر عدالة ، تطور سياسات حول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في المغرب العربي ، مجلة العلوم الإجتماعية ، العدد 19 ، سطيف ،الجزائر ، ديسمبر 2014
4. - روبرتو أليبوني، البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص، ترجمة: سلوى حبيب، مجلة السياسة الدولية، عدد188، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،القاهرة ، سنة1994
5. .اسماعيل شعباني، محتوى الشراكة الأورو – عربية، تحليل اتفاقيات تونس المغرب وافاق الشراكة الجزائرية، مجلة العلوم التجارية، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، رقم2002/01.
6. .العرباوي نصير، مستقبل الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 17، سطيف، 2013.

http://www.politics-dz.com/community/threads/alshark-alaurumtusti-uathrxa-yl-alm-ss-alaqtsadi.10205/ la date de consultation: 01/12/2018.

http:forum.univbiskra.net/index.php ? topic=21. La date de consultation : 02/12/2018

7. إبراهيم بلكيلاني، الشراكة الأوروبية- المغاربية مشروع بلا مستقبل- ثقافة وفنون- العدد 1745- الاثنين 08 تشرين الثاني 2004، متوفر على موقع الأنترنت:
8. أحمد فريجة، لدمية فريجة، الأمن والتهديدات في عالم ما بعد الحرب الباردة،مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع عشر، ورقلة، جانفي2016
9. احمد مهابة،مشكلات الحدود في المغرب العربي ،مجلة السياسية الدولية، العدد11،القاهرة،1993
10. أسامة فاروق مخيمر، "تعريف الدولة المتوسطية، دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية"، مجلة السياسة الدولية، عدد129، يوليو 1997

11. أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة نموذجا، مجلة دراسات دولية، العدد 93، بغداد، ب.س.ن،

12. إيلين لابيسون،"Méditerrané qurtely, Thinking About the Mediterranean"، تر: السيد ياسين، مجلد أول ،عدد 1990، ب د ب ن ، ب س ن

13. إيمان نعيم العفراوي، التعايش الحضاري وانعكاساته الاجتماعية والفكرية والثقافية، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)، العدد 2، المجلد 37، العراق، 2011

14. باخوية دريس، جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي، تونس، الجزائر، والمغرب، نموذجا، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد الحادي عشر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2014.

15. بخوش صبيحة، التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، تصدر عن مخبر القانون، العدد 03، جامعة السانيا، وهران، 2014

16. بخوش صبيحة، الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر، دراسة في التداعيات واليات المكافحة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 42 ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2015

17. البشير الكوت، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية الافريقية، مجلة دراسات دولية، السنة الثامنة، العدد 28، بغداد، 2005

18. بكر مصباح تنيرة، "الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي: التحديات والطموح"، مجلة شؤون عربية، العدد 10، القاهرة، جوان 2002

19. بكطاش فتيحة، مقلاتي سفيان، المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 11، العدد 01، الجزائر، ماي 2014

20. بلحسن سارة نبيلة، العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، تصدر عن المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 11، العدد 01، تيبازة، 21 جوان 2004

21. بن سالم رضا، الهجرة غير الشرعية واليات محاربتها من خلال المعاهدات الدولية والتشريع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعد دحلب،العدد الحادي عشر، البليدة، الجزائر، جانفي 2017

22. بن سمينة عزيزة ، الشراكة الاوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة ، مجلة الباحث ، العدد التاسع ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة ورقلة ، 2011

23. بن عربية رياض، أمننة الهجرة في العلاقات الأورو مغاربية وأبعادها المختلفة، مجلة الدراسات القانونية، مخبر السيادة العولمة، العدد 02، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، جوان 2015
24. بن لخضر محمد، حقوق الانسان والديمقراطية في اتفاقات الشراكة الأورو متوسطية، العدد 3، المجلد 2، مجلة القانون، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، جوان 2012
25. بن لكحل محمد أمين، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد 07، جامعة يحي فارس، المدية، جانفي2017
26. بن يحي عتيقة، الجهود الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد 02، جامعة ابن خلدون، تيارت، جوان 2018
27. بوجمعة رضوان، التكنولوجيات الجديدة للاتصال وعولمة الثقافة، الهوية شرط في الاتصال، مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج كوم للدراساتوالنشر والتوزيع، عدد 01، الجزائر، جانفي، 2008
28. بولعراس بوعلام وجبابلة فريد، الجريمة المنظمة الوجه الاخر للإرهاب الدولي، مؤسسة المنشورات العسكرية، مجلة الجيش، العدد 471، الجزائر، أكتوبر، 2012
29. جلول بن عناية وآخرون، تأهيل المؤسسات الصناعية بمنطقة المغرب العربي، واقع وآفاق، مجلة الابداع، العدد 03، المجلد 03، البليدة، 22 نوفمبر 2013
30. جمال دوبي بونوة، إشكالية الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والأسباب والحلول، مجلة معارف،السنة السابعة، العدد 14 البويرة، الجزائر، جوان 2013
31. جمال عمورة،منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الاورومتوسطية،مجلة العلوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ,العدد02 ,جامعة الجزائر15 /2005/12.
32. جوزي فاروق، تعزيز العلاقات الثنائية بالتوقيع على محضر تعاون مهم في مجالات التكوين والتدريب الشرطة، المديرية العامة للأمن، العدد 122، الجزائر، مارس، 2014
33. الحاج إسماعيل زرقون، المغرب العربي والصراع الدولي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 09، معهد الحقوق، المركز الجامعي، غرداية، 2010
34. حامد عبد الله ربيع، "البحر المتوسط والاستراتيجيات الكبرى: حول سياسة عربية للبحر المتوسط"، قضايا عربية، بغداد، عدد4، أبريل 1980

35. حسن نافعة، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 157، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو 2004

36. خليفي عبد النور ، الشراكة الاقتصادية – الاورو – متوسطية المنجزات و العوائق ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 15 ، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات ، الجزائر، افريل 2010

37. دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعيات وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد5، الجزائر، أكتوبر 2014

38. دربال عبد القادر،زيراي بلقاسم، تاثير الشراكة الاورومتوسطية على اداء وتاهيل القطاع الصناعي في الجزائر،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد01،جامعة فرحات عباس، سطيف،2002

39. دربان أحمد ،مستقبل الشراكة الأورو–مغاربية والسيناريوهات المحتملة، مجلة الاقتصاد الجديد ، عدد09، الجزائر، سبتمبر 2013

40. رداف طارق ، المغرب العربي في التصورات الاوربية : الشريك ام" المنطقة الحاجزة ؟ " ،مجلة شؤون عربية ، العدد 163 ، القاهرة ، خريف 2015 .

41. زايري بلقاسم، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 03، المجلد 02، الشلف، ديسمبر 2015

42. زعباط عبد الحميد ، الشراكة الاورومتوسطية و اثرها على الاقتصاد الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الاول ، جامعة الشلف ، 2004

43. زكري لامية، الشراكة الأورو متوسطية: جوانبها، أهدافها، آلياتها، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الرابع، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ديسمبر 2018

44. زهيرة مزارة، الحوار الثقافي 31، المجلد 11، السنة الحادي العشر، مجلة للدراسات الإنسانية، العراق، حزيران، 2015

45. زياني صالح، حجيج أمال، السياسية العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح، العدد 01، المجلة الجزائرية للسياسيات العامة، جامعة الجزائر 3، 1 سبتمبر 2011

46. سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن، مستوياته وصيغه وتهديداته، (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، بيروت، 2008

47. سهام حروري، سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية، مجلة المفكر ، العدد الثامن ، جامعة محمد خيضر ببسكرة، ب،س،ن .

48. السيد علي السيد بوجمعة،الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع كاتجاه لتطوير التعليم الجامعي،مجلة كلية التربية بالسويس،المجلد الخامس،العدد6،جامعة السويس،مصر ،اكتوبر 2012

49. شريط عابد، واقع الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 21، جامعة متنوري قسنطينة، جوان 2004

50. شريط عابد،الاندماج الاقتصادي الاقليمي للدول المغاربية مع الاتحاد الاوروبي ،المجلة السياسية،العدد153،مصر ،2003

51. شطاب نادية، سلامة وفاء، أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري، مجلة المعارف، السنة العاشرة، العدد 20، جامعة البويرة، جوان 2016

52. شكراني الحسين، البنك الأوروبي للاستثمار وبرنامج التسهيلات الأورو متوسطية "فيميب" (FEMIP). مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 66، ب ذ ب ن، ربيع 2014

53. شهرة عديسة، دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية– الجزائرية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2016

54. شهرزاد زغيب،"الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط (خيارات المستقبل)"، مجلة المستقبل العربي، العدد 395،بيروت، جانفي 2012

55. شيماء مبارك، استراتيجية الخوصصة في المؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 26، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سبتمبر 2016

56. صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، العدد الخامس، بسكرة، الجزائر، 2010

57. صالح صالحي، التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، سطيف، 2003

58. صالحي سلمى، دراسة تقييمية لواقع الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية حالة: تونس والمغرب ومصر وتركيا والجزائر، مجلة العلوم التجارية، المجلد 14، العدد 19، الجزائر، جوان 2015

59. صلاح مفتاح الحراثي، العلاقات المغاربية – الأوروبية سنة 2000، مجلة المستقبل العربي، العدد 207، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 1996

60. عامر لطفي ، الدائرة المتوسطية ،العلاقات العربية الأوروبية في ظل إطاربرشلونة ، قضايا استراتيجية، العدد 19 ،السنة الثانية ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، ماي 1997

61. عبد اللطيف بوروبي، العلاقات الأوروبية – المغاربية بعد عام 2001، تعاون بلا شراكة، مجلة المستقبل العربي، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3،الجزائر ، ب س ن

62. عبد النور بن عنتر، تطور الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أفريل 2005

63. عبد الوهاب شمام ، حول العلاقات الاورومغاربية ، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد22،ب ،ذ ب،ن ، جوان 2004

64. عبود رزقين، نورة بيري، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب– ّ دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996–ّ2012 "، المجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 5، العدد 08، مستغانم، الجزائر، 2015

65. عز الدين شكري ، المغرب العربي – أوربا ، إعادة صياغة العلاقات السياسية الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجي، العدد 99 ،يناير 1999

66. علي ناصر محمد، البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية – المتوسطية، مجلة شؤون عربية، العدد 88، القاهرة، ديسمبر 1996.

67. عمار بوزيد، ومليكة آيت عميرات، الجبهة المشتركة لمكافحة الإرهاب، مجلة الجيش، العدد 561، الجزائر، أفريل 2010

68. غربي محمد، سفيان طبوش، الشراكة الأورو متوسطية بين المركزية مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 05 جانفي 2017

69. فاتح النور رحموني، ما بعد الحوار الأمني، الحوار الثقافي والحضاري كمقاربة وقائية للأمن الأورو متوسطي، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد الحادي العشر، الجلفة، 31 ديسمبر 2017

70. فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية ، بين اتفاق الشراكة الاورومتوسطية و الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث ، عدد 12 ، الجزائر 2012

71. قلش عبد الله، اثر الشراكة الاوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم انسانية، العدد 04،2006
72. كريم أدراري، الأفارقة يتباحثون آفة الإرهاب... ويعتمدون اتفاقية الجزائر، مجلة الجيش، العدد 68،الجزائر. فيفري 2003
73. كزافيه مارشال ، الشراكة الأوروبية المتوسطية و التعاون السوري الأوروبي ، مجلة أوروبا و العرب ، العدد180 ، ب،ذ،ب،ن ،أفريل 1999
74. لخضر عزي ومحمد يعقوبي، الشراكة الأورو متوسطية وآثاره على المؤسسة الاقتصادية، مجلة يعقوبي، الشراكة الأورو متوسطية وآثاره على المؤسسة الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية (إلكترونية)، العدد 14، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أكتوبر، 2004، متوفر على موقع الأنترنت:
75. لرباع الهادي، "المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي ألمغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، الجزائر، 2015
76. لعجال اعجال محمد امين،معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك،مجلة المفكر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، ،العدد5،جامعة محمد خيضر،بسكرة،مارس 2010
77. لعور راضية، مسار العلاقات الأورو مغاربية بين التبعية الاقتصادية وضرورات الجوار الجغرافي، العدد 15، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2017
78. مجدوب عبد المؤمن، ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورو مغاربية، دفاتر السياسية والقانون، العدد العاشر، ورقلة، جانفي 2014
79. مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع، السنة الرابعة، طرابلس، ليبيا، 2009
80. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة،العدد02،جامعة الجزائر، 2005/12/15
81. محمد الشريف منصوري، نحو سياسية جديدة للتعاون ما بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي، مجلة منتدى الأستاذ، العدد 5و6، قسنطينة، ماي 2009
82. محمد المقداد وصايل السرحان، الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد19، العدد2، ب.ذ.ب.ن، 2013
83. محمد حسن علاوي ، كريم ، بوروشة ، تفعيل الشراكة الأورو–جزائرية كآلية للإندماج في الإقتصاد العالمي ، مجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، عدد 04 ، ورقلة ، الجزائر ، جوان 2016

84. محمد صابر عنتر، الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط، تحييد البحر المتوسط: إضافة للأمن؟"، قضايا عربية، عدد4، بغداد 1980

85. محمد صالح المسفر، مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية – الأوروبية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، بيروت، لبنان، 2007

86. محمد لحسن علاوي، اتفاقيات الشراكة الأورو عربية شراكة اقتصادية حقيقية أم شراكة وإرادات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية، مجلة البحوث للواحات والدراسات، العدد 16، جامعة غرداية، 2012

87. محمد مطاوع، أوروبا والمتوسط..... من برشلونة إلى سياسية الحوار، العدد 163، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، جانفي 2006

88. محمد يعقوبي، لخضر عزي، الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد14 السنة الثانية،أكتوبر، الجزائر، سنة 2004

89. محمود ضياء الدين عيسى، التنظيمات الإرهابية في الدول العربية وإجراءات مواجهتها، العدد الأول، مجلة افاق عربية، العراق، مارس 2017،

90. مراد ابراهيم الدسوقي،القضايا الاستراتيجية والامنية في البحر المتوسط،مجلة السياسية الدولية،العدد118،القاهرة،اكتوبر 1994

91. مصطفى صايج ، الاتحاد من اجل المتوسط و مصير برشلونة ، مجلة السياسية الدولية ، عدد 174 ،مصر ،اكتوبر 2008

92. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، اتفاقيات الشراكة الأورومغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية لدول اتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع، طرابلس، ليبيا، 2009

93. مهدي بو كعومة، العلاقات الأورو– مغربية في إطار سياسة الجوار الأوروبية 2005–2012، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 14، لبنان، يناير 2018

94. مهدي بوعكومة، العلاقات الأورو– متوسطية في إطار سياسية الجوار الأوروبية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. المجلد الخامس، العدد 01، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، الجزائر، جوان 2018

95. ميلود بن غربي ،الأورو–متوسطية: رهانات متضاربة ، مجلة المستقبل، العدد 243 ،ب،ذ،ب،ن ،2006

96. ميلود عبد الله المهذبي وأحمد عبد الحكم دياب، " إتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في استراتيجية العلاقات الدولية: "آفاق 2000"،مجلة المستقبل العربي، العدد 183،بيروت، ماي 1994

97. نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية في أوروبا، مجلة السياسية الدولية، العدد 183، مصر، يناير 2011

98. ناصر حامة، إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، العدد 159، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، يناير 2005،

99. ناصر حامة، المهاجرون في اوروبا بين مكانة الارهاب ومستكملات الاندماج،مجلة السياسية الدولية،العدد163،القاهرة ،جانفي 2006

100. ناصري سميرة، الهجرة غير الشرعية، دراسة تحليلية في الواقع والأسباب، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 08،الجزء 01، جامعة عباس لغرور، خنشلة، جوان 2017

101. نبيل حشاد، الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي من الفكرة الى اليورو، مجلة البنك الكويتي، العدد55، الكويت، 1998

102. نبيه الأصفهاني، الرئاسة الاسبانية للاتحاد الأوروبي: كشف حساب، مجلة السياسية الدولية، العدد 149، مصر، جويلية 2002

103. نعيمة خطير، الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية ..... إشكالية التعريف والتوظيف، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد الثاني، جيجل، فيفري 2018

104. نموشي نسرين،تحليل السياسات الاوروبية في منطقة المغرب العربي من وجهة نظر مدرسة التبعية،مجلة الواحات للبحوث والدراسات،المجلد10،العدد01،جامعة غرادية،2017

105. هاني الشميطلي، أوربا و المتوسط ، تاريخ العلاقات و مشروع الاتحاد من أجل المتوسط ، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد 19 بيروت، جويلية،2008.

106. هشام طه،اتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية، العدد138،مركز الدراسات الاستراتيجية السياسية، مصر،ب،س،ن

107. هشام عبد الكريم، خيرة بن عبد العزيز، أهمية التعاون الإقليمي في إطار الشراكة الأورو متوسطية، المجلة الجزائرية الأمن والتنمية، العدد السابع،باتنة، جويلية 2014

108. هناء حسن عبيد،السياسية الاقتصادية الاوروبية في المنطقة العربية،مجلة السياسية الدولية،العدد23،الجامعة المستنصرية،

109. وفاء سعد الشربيني ، الأبعاد الأمنية في إتفاقيات الشراكة الأوربية المغاربية ، سلسلة دراسات أوربية، مركز الدراسات الأوربية ، العدد الأول، القاهرة،نوفمبر 2007

110. ولد بومعزة صونيا، دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري (2005 إلى 2014) مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 15، لبنان، فبراير 2018

ب-المقالات:

1. كريمة لهلالي، التعاون الامني بين المغرب والاتحاد الأوروبي، المركز المغاربي للإعلام والديمقراطية، المغرب،ب. س، ن
2. أحمد إدريس، تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية، ورقات سياسية، تونس، جوان 2016
3. احمد مختار الجمال ، الاتحادمن اجل المتوسط بداياته و تطوراته و مستقبله ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتجية ، القاهرة ، ديسمبر 2008 ، ص 09 مقال منشور على موقع الانترنيت :
4. http ://Mokhtarelgammal.typepad.com/article/ الاتحاد من اجل المتوسط –بداياته – و تطوراته – و مستقبله La date de consultation : 24/06/2017
5. مراد حجاج،التهديدات الامنية للامنالمغاربي: نحو مقاربة امنية اقليمية مشتركة،ب،د،ن،جامعة بومرادس،ب،س،ن،مقال متوفر على موقع الانترنت:

   http://www.politics-dz.com/community/threads/. la date de consultation:12/01/2019

6. الشراكة الاورومتوسطية :المغرب،الجزائر،تونس،نموذجا ،مقال متوفر على موقع الانترنت:

http://www.4algeria.com/forum/t/174074 .la date de consultation:13/01/2019

7. نزيهة احمد التركي،استراتيجية الفرصة البديلة :الاختيار المغاربي بين ضرورات الحاضر وطموحات المستقبل ،مقال منشور على موقع الانترنت:

Http : www.m.ahewar.org/s.asp ?aïd=44641088k=0. la date de consultation :15/01/2019

8. برد رتيبة،استراتيجية الاتحاد الاوروبي على ضوء برشلونة،جريدة المستقبل،مقال متوفر على موقع الانترنت :

http : www.almustaqbal_a.com.la date de consultation :19/01/2019

9. محمد صالح، الإطار القانوني للعلاقات المغربية الأوروبية، مقال متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.ahewrar.org/debat/show.art.asp aid=292046 la date de consultation : 23/11/2018

10. إبراهيم بلكيلاني، الشراكة الأوروبية– المغاربية مشروع بلا مستقبل– ثقافة وفنون– العدد 1745– الاثنين 08 تشرين الثاني 2004، مقال متوفر على موقع الأنترنت:

http:forum.univbiskra.net/index.php ? topic=21. La date de consultation : 02/12/2018

11. العزماني عزالدين، المغرب الاسلامي: التحييد المتوسطي ورهانات الهوية الفاعلة، الفكر السياسي، والتراث السياسي، ب. ذ. ب.ن. 29/ 03/ 2008. مقال متوفر على الأنترنت.

Http // almultaka. Org / author.php ?idau= 85 la date de consultation 07/ 01/ 2019

12. أحمد سعيد نوفل، الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: "الواقع والتحديات" ب.د.ن.ب.ذ.ب.ن.ب.س.ن. ص4. مقال منشور على موقع الأنترنت:

http://Faculty.yu.edu.jo/ANUFAL/Lists/.../83الاوروبي 20% الاتحاد.pdf

تاريخ التصفح: 2017/04/12

13. عبد العزيز صدوق، سيدي علي باكنا، محمد أوفيست، بناء الاتحاد الأوروبي... والنشأة...التاريخ...المؤسسات، الأبحاث القانونية،"مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الانسان ومتابعة العدالة الدولية، ب.ذ.ب.ن، ب.س.ن، ص1. مقال منشور على موقع الانترنت:

http :www. Rachelcentre.Pslnews.php ?action=view&id=13154 : تاريخ التصفح ، 2017/04/02

14. الإقتصاد الجزائري (عرض) صفحة 1 ، منتدى التمويل الإسلامي ، مقال منشور على موقع الأنترنت

http://islamfin,go-forum.net/t2240p15-topic

la date de consultation sur site : 23/05/2017

15. المنذر الرّزقي– الحوار 5 زائد 5: دفع جهوي لمسار إقليمي، مقال منشور على موقع الأنترنت:

http://www.mafhoum.com/press6/173p51.htm

la date de consultation:01/06/2017

16. فاطمة الزهراء لبدو، حوار 5+5 التحديات و الرهانات، الدراسات الدولية و الدبلوماسية، يوم السبت 21 مارس 2015، مقال منشور على موقع الانترنت:

http://errafikabdalwahid.blogspot.com/2015/03/55.html

la date de consultation sur le site :01/06/2017

17. الاتحاد من أجل المتوسط: مقال منشور على موقع الانترنت:

http://www.moqtel.com/openshare/behdh/momzmat3/euro- ed/sec.doc.html
la date de consultation sur le site :03/06/2017

18. سكينة بوشلوح ،الاتحادمن اجل المتوسط .....الابعاد و الافاق ، مقال منشور على الانترنيت:

- الاتحاد من اجل http://www.aljazeera.net/Knnowledgate / books/2010/4/18
المتوسط –الابعاد –الاتفاق

la date de consultation : 25/06/2007

19. السياسية الحقوقية في المغرب ، مقال منشور على الإنترنيت :

السياسية_الحقوقية_في_المغرب-http://www.serfroucerises.com/86

le date de consultation sur le site : 30/06/2017

20. المغرب و الاتحاد الاوروبي شراكة مستمرة منذ زمن طويل ، مقال منشور على الانترنيت :

http://retete10sKyrock.com/2176918893-posted-on-2008-12-06.htm/
le date de consultation sur le site : 30/06/2017

21. جمال لعلامي، اتفاقيات جديدة للتعاون العسكري ومكافحة الإرهاب والمخدرات مع إيطاليا، مقال منشور على موقع الأنترنت:

http://www.djazairess.com/echorouk/18815
La date de consultation : 09/09/2018

22. مراد مقعاش، التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو–جزائري، المركز الديمقراطي العربي،4 يناير 2017، مقال منشور على موقع الأنترنت:

http://democarticac de/ ?p=42040 La date de consultation : 03-07-2018

23. أبو البردعة صليحة، الأبعاد المقاصدية لمستويات الأمن في القران الكريم.

مقال منشور على موقع الأنترنت:

http.www.univ-emir.dz/download/madjala-oussoul/41saliha-boulberdaa-paf.
la date de consultation : 25/06/2018.

24. التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني، مقال منشور على موقع الأنترنت:

http:/www.startimes.com/ ?t=27804183 .la date de consultation :30-06-2018

25. مصطفى صلاح، الهجرة غير الشرعية ومستقبل التعاون الأورو مغاربي، مقال متوفر على موقع الأنترنت:

http://eunacr.com/index.php/en/illegal-immigration-2/33 la date de consultation: 01/10/2018

26. محمد عبد الدايم، سعيد بوعتلين، مشكل التطرف ومكافحة الإرهاب، مركز الدراسات الدولية والدبلوماسية، مقال متوفر على موقع الأنترنت:

http://arrafikabdalwahidblogspot.com/2015/03/blog-post-80.htm/
La date de consultation : 03/10/2018

27. مصطفى صلاح، الهجرة غير الشرعية ومستقبل التعاون الأورو مغاربي، مقال متوفر على موقع الأنترنت:

http://eunacr.com/index.php/en/illegal-immigration-2/33 la date de consultation: 01/10/2018

28.مقال حول الشراكة متوفر على موقع الانترنت: الشراكة http : //ar.m.wikipexia.org/wiki/
01/03/2017 : la date de consultation

6- دساتيرو اتفاقيات دولية:

ا-دستور:

1. المجلس الدستوري الجزائري،" دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996"، المطبعة الرسمية بالبساتين، ب.س.ن

ب- اتفاقيات دولية:

1. ديباجة الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية المتعلق بالتعاون في مجال الأمن ومكافحة الاجرام المنظم
2. اتفاق أغادير 25 فبراير 2004، المتعلق بإنشاء منطقة تبادل حر بين الأردن، مصر، تونس والمغرب وفي أثناء هذا الاجتماع تم التطرق لوضع ليبيا واحتمال انضمامها لاتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية
3. الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجزائي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الموقعة بلندن في 11 جويلية 2006، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-465 المؤرخ في ديسمبر 2006، ج، ر، عدد 81، الصادرة بتاريخ 13 ديسمبر 2006.
4. الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجزائي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية الموقعة بالجزائر في 22 جويلية سنة 2003، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 05-73، ج، ر، ع 13، الصادرة بتاريخ 16 فيفري سنة 2005

5. القانون رقم 03/03 المتعلق بمكافحة الإرهاب الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 140-03-1 بتاريخ 26 من ربيع الأول 1424 (25 ماي 2003) ج.ر. عدد 5112
6. المادة 01 من اتفاق التعاون بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية في مجال محاربة الإرهاب والاجرام المنظم والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية،
7. المادة 01 من اتفاقية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة الاسبانية في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب والاجرام المنظم
8. المادة 01 من الاتفاقية الاوربية الخاصة بقمع الأعمال الإرهابية الموقعة سنة 1977
9. المادة 01 من المرسوم الرئاسي رقم 07-375، المتعلق بالتعاون في مجال الأمن ومكافحة الاجرام المنظم
10. المادة 02 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000، المصادق عليها بالتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55، المؤرخ في 05 فبراير سنة 2002، ج، ر، عدد 09، الصادرة في 10 فيفري 2002.
11. المادة 04 من اتفاقية التعاون الموقعة بباريس في 30 ماي 2000 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الفرنسية في مجال الأمن
12. المادة الثالثة فقرة 1 من اتفاقية الشراكة الموقعة في 25 جوان 1996 بين تونس و الاتحاد الاوروبي
13. القانون رقم 66/14 المتعلق بالاتفاق الإضافي للتعاون القضائي المتبادل وتنفيذ الأحكام القضائية وتسليم المجرمين بين المملكة المغربية والجمهورية الإيطالية الموقع في الرباط في فاتح أفريل 2014، عدد 6387، السنة الرابعة بعد المائة، 17 أغسطس 2015
14. المملكة المغربية، القانون رقم 02/03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب والهجرة غير المشروعة، الجريدة الرسمية، النشرة العامة، العدد 5160، السنة الثانية والتسعون، 13 نوفمبر 2003
15. ديباجة اتفاق التعاون بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية في مجال محاربة الإرهاب والاجرام المنظم والتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية

16. ديباجة الاتفاقية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة الاسبانية في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب والاجرام المنظم، الموقعة بالجزائر في 15 جوان 2008، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 08-427 المؤرخ في 28 ديسمبر 2008، ج، ر؛ ج، ج، ع05، بتاريخ 21 جانفي 2009
17. ديباجة الاتفاقية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة الاسبانية في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب والاجرام المنظم، الموقعة بالجزائر في 15 جوان 2008، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 08-427 المؤرخ في 28 ديسمبر 2008، ج، ر؛ ج، ج، ع05، بتاريخ 21 جانفي 2009.
18. ظهير شريف رقم 1.00.321 صادر في 15 من محرم 1422 (10 أبريل 2001) بنشر اتفاقية التعاون الموقعة بباريس في 30 ماي 2000 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الفرنسية في مجال الأمن، ج، ر، عدد 4955، الصادرة يوم الاثنين 26 نوفمبر 2001
19. ظهير شريف رقم 39، 01، 1، صادر في 29 من ربيع الأول 1422 (22 يونيو 2001) بنشر اتفاقية التعاون الموقعة بالرباط في 12 ماي 1999 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية المجر في مجال محاربة الجريمة الدولية المنظمة والاتجار الامشروع في المخدرات، ج، ر، عدد 4956، بتاريخ 13 رمضان 1422، (29 نوفمبر 2001).
20. المادة 1و 2 من اتفاقية الشراكة الموقعة في 25 جوان 1996 بين تونس و الاتحاد الاوروبي

8-تقارير ودراسات:

ا-تقارير ومنشورات دولية:

1. التقرير الاستراتيجي للمغرب (1997-1998)، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، الدار البيضاء، المغرب، 1998
2. التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2016، المملكة المغربية، شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط، ب، س،ن

3. الطيب الشرقاوي، تقديم القانون رقم 03/02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية، ط3 ، العدد 01،منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، المغرب، مارس 2007
4. الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية، " قطاع الطاقة في الجزائر، مؤتمر الطاقة العربي التاسع"، المنعقد بالدوحة أيام 9 إلى 12 ماي 2010
5. الورقة القطرية للمملكة المغربية، قطاع الطاقة في المغرب، مؤتمر الطاقة العربي التاسعالمنعقد بالدوحة أيام 9 الى 12 ماي 2010، ص10.
6. تقرير الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتحدة، تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الدورة السادسة والخمسون، جويلية 2001
7. تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق– مراقبة السياسية الأوروبية للجوار، الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسية الأمنية، بروكسل، 18 تشرين الثاني 2015
8. تقويم أثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة العربية، إعداد المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان، أكتوبر 1999
9. جيسيلين غلانسكون ديشوم ، سياسة الجوار الاوروبي : وثيقة عمل المنتدى الاوروبي ، مراكش ، المغرب ، 2006
10. قدم مفوض أبل ماتيتوس مفوض اللجنة الأوروبية في اجتماع قمة ستراسبورغ الذي عقد في ديسمبر 1990 ورقة عمل بعنوانه.إعادة توجيه السياسة المتوسطية للفترة: 1992–1996 تضمنت مقترحات بشأن السياسة المتوسطية الجديدة وتهدف الى وضع استراتيجية السياسة المجموعة الأوروبية اتجاه دول البحر المتوسط وتحدد الإطار العام للسياسة الأوروبية المتجددة .
11. منشورات الأمم المتحدة، بنيويورك ماي 191، وثيقة رقم A/CONF 144/15، الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، هافانا– كوبا، من 27 أوت إلى 07 سبتمبر 1990
12. منظمة العمل الدولية، اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية ومنطقة التجارة الحرة الاورومتوسطية: مقاربة عالمية،منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية،ب،ذ،ب،ن ، 2014

13. نص البيان الختامي المشترك للاجتماع الجزائري- الإيطالي تجسيد معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون، متوفر على موقع الأنترنت:

14. وزارة التنمية والتعاون الدولي التونسية، المخطط الحادي عشر للتنمية (2007-2011)، المجلد الثاني، المحتوى القطاعي، ب.ذ .ب.ن،2007

15. http :www.vitaminedz- com/ نص – البيان- الختامي- المشترك- للاجتماع- الإيطالي- الجزائري : la date de consultation / article/18300-776465-0-1.htm/ 10/09/2018

ب-دراسات:

1. أحمد إدريس، الشراكة الأورو متوسطية نظرة تقييمية، إصدارات الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، تونس ،2010

2. حسن عبد الخالق، تنويه اسبانيا بسياسية المغرب في محاربة الهجرة السرية، العلم، المغرب، 2006/09/18

3. منصف وناس، تأمين الحدود في فضاء 5+5، سبل التعاون والانعكاسات، المركز الأورو مغاربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، المغرب، 2015

9-محاضرات:

1. توفيق حكيمي ، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورو – مغاربية , الجزء الثاني ، السنة الثانية ،تخصص :علوم سياسية ، جامعة باجي مختار ، عنابة، 2009 – 2010

2. توفيق حكيمي ، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورو – مغاربية , الجزءالثالث، السنة الثانية ،تخصص :علوم سياسية ، جامعة باجي مختار ، عنابة، 2009 – 2010

3. محمد قويدري، أثر المشروعات المشتركة لتحسين الأداء الاقتصادي، محاضرة غير منشورة ألقيت حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية تنظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة سطيف، الجزائر ،ب،س،ن

10- مواقع الكترونية:

1. اسبانيا والجزائر توقعات اتفاقية مشتركة لمكافحة الهجرة غير الشرعية

متوفر على موقع الأنترنت:

اسبانيا –الجزائر– توقعات اتفاقية مشتركة لمكافحة Http : www.infoigrants.net/ar/post/9397-
الهجرة غير الشرعية
La date de consultation : 01/09/2018

2. أنس. ج. الجزائر وروما تتسقان استخباراتيا لمكافحة الإرهاب، متوفر على موقع الأنترنت:

http:// elraaed.com/ara/watan/64618. La date de consultation : 09/09/2018

3. الجزائر وإيطاليا توقعات على اتفاقيات للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.kuna.net.kw/article print page. Aspec ?id= 2100772 language=ar.
la date de consultaion : 11/09/2018

4. الجزائر– إيطاليا: كل الظروف مواتية لإقامة علاقات ثنائية ذات منفعة متبادلة، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.premier-minisire.gov-dz/ar/premier-minisiere/activites/2015-10-05-08-47-50 htm. La date de consultation : 11/09/2018.

5. الإذاعة الجزائرية، متوفر على موقع الأنترنت

http://radioalgerie.dz/news/ar/article/20150528/41993.htm/ La date de consultation : 11/09/2018

6. البيان الختامي المشترك لأشغال الاجتماع الثالث الجزائري– الإيطالي لمواصلة الحوار السياسي وتطوير التعاون الثنائي، متوفر على موقع الأنترنت:

الوطن/ مواصلة– الحوار– السياسي– وتطوير– التعاون– الثنائي http://el-messa/dz/
la date de consultation : 11/09/2018

7. اتفاقية قضائية جديدة بين الجزائر وفرنسا لمكافحة الإرهاب والجريمة/ متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.elikhbaria.com/a/archives/11116/la date de consultation : 11/09/2018

8. الجزائر وفرنسا – الدبلوماسية الفرنسية، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.dipiomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/algeri//la France-et-i-algerie/
la date de consultation : 11/09/2018.

9. زيارة جيرارد كولومب إلى الجزائر يومي 14 و15 مارس 2018، متوفر على موقع الأنترنت:

http:// dz- ambafrance.org/ 15/14 زيارة جيرارد كولومب إلى الجزائر يومي la date de consultation :11/09/2018

10. اتفاق للتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بين الجزائر واسبانيا في 15 جزان 2008، متوفر على موقع الأنترنت:

http:/www.kuna.net.kw/article print page.aspx ?id=19169028 languag=ar la date de consultation : 12/09/2018

11. الجزائر– اسبانيا: التوقيع على محضر تعاون لتعزيز التعاون بين شرطتي البلدين، متوفر على موقع الأنترنت:

http://localhost/aps-ouest/spip.php?article26118la date de consultation : 12/09/2018

12. اسبانيا ترغب في تعزيز تعاونها مع الجزائر– الحوار الجزائرية، متوفر على موقع الأنترنت:

http://elhiwardz.com/national/64515/ la date de consultation : 12/09/2018.

13. الجزائر شريك حاسم في مكافحة الإرهاب، متوفر على موقع الأنترنت:

http:// el-massa.com/الإرهاب- الجزائر – شريك– حاسم– في مكافحة– la date de consultation : 12/09/2018

14. أنور الجمعاوي، تونس والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، متوفر على الأنترنت:

http://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/12/18-تونس– والشراكة– مع الاتحاد– الأوروبي la date de consultation : 15/09/2018

15. ظاهرة الهجرة غير الشرعية، المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، تونس أكتوبر، 2017، ص 22 و28. متوفر على موقع الأنترنت: http://www.lecononistemaghrebien.com. La date de consultation : 15/09/2018

16. تفعيل اتفاقالهجرة الموقع منذ سنة 2012 بين تونس وإيطاليا، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.aljarida.com.tn/node/193125. La date de consultation : 16/0/2018.

17. النسخة الرسمية للاتفاق التونسي– الألماني: الهاجس الأمني في مواجهة "موجات الهجرة" متوفر على موقع الأنترنت:

http//nawaat.org/portail/2017/04/10 أ–حصري– النسخة– الرسمية– للاتفاق التونسي la date de consultation : 18/09/2018

18. ألمانيا تدعم تونس بـ 280 مليون دولار لخلق فرص عمل والحد من الهجرة، متوفر على موقع الأنترنت:

http://arabic.cnn.com/world/2017/03/03germany -tunisia-aid-immigration la date de consultation:18/09/2018.

19. تونس تستحوذ على النصيب الأكبر من المساعدات الدولية في التجهيزات العسكرية، متوفر على موقع الأنترنت:

http//www.tunisia-sat.com/forms/threads/361151/ la date de consultation : 19/09/2018.

20. ورقة بحثية حول واقع الإرهاب في تونس، متوفر على الأنترنت:

ورقة- بحثية- حول- واقع- الارهاب- في- تونس/http://www.csds-center.com/article

la date de consultation : 19/09/2018.

21. زيارة مرتقبة لرئيس الجمهورية يومي 8 و9 فيفري 2017 إلى إيطاليا، متوفر على موقع الانترنت:

http://www.shemsfm.net:8080/ar/print/159299/أخبار-تونس la date de consultation: 19/09/2018.

22. قايد السبسي يستقبل وزيرة الدفاع الإيطالية، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.assarih/a104281 la date de consultation: 19/09/2018

23. تقرير أجهزة الاستخبارات البريطانية.. الهيكل والتعاون الأمني وصلاحيات لمكافحة الإرهاب- المركز الأوروبي، متوفر على موقع الأنترنت:

تقرير-أجهزة-الاستخبارات-البريطانية-المركز -2-http://www.europarabct.com/39751

الأوروبي La date de consultation : 19/09/2018

24. تونس تدعو بريطانيا إلى تعزيز التعاون العسكري، متوفر على موقع الأنترنت:

تونس -تدعو-بريطانيا-إلى-تعزيز-التعاون http://www.hayatweb.com/breaking/226611

العسكري-

La date de consultation : 20/09/2018

25. 132 عملية تنسيق أمني مرتقبة بين فرنسا وتونس بمجال مكافحة الإرهاب، متوفر على موقع الأنترنت:

عميلة- تنسيق-أمني-مرتقبة-بين-فرنسا-تونس-وتو/الأخبار http://www.jaridatelfeir.com/132

la date de consultation: 20/09/2018.

26. أهداف الاتفاقيات الموقعة بين تونس وفرنسا، متوفر على موقع الأنترنت:

أهداف-الاتفاقيات-الموقعة-بين-تونس-فرن-http://www.nessma.tv/article/7815

la date de consultation: 20/09/2018.

27. تونس وألمانيا توقعان اتفاقية أمنية في مجال مكافحة الإرهاب والمخدرات، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.kuna.net.kw/articleprint page.aspx?id/=/33561language=ar-08/04/2003-مكافحة-مجال-في-أمنية-اتفاقية-توقعان-ألمانيا-تونس-المخدرات-الارهاب la date de consultation: 20/09/2018.

28. ألمانيا تمنح معداتأمنية لتونس، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www3spa3gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=1473009-معدات-أمنية-تمنح-ألمانيا-السعودية-الأنباء-وكالة-تونس-لتونس la date de consultation : 20/09/2018.

29. توقيع اتفاقية تعاون بين تونس وألمانيا في مجال مكافحة الإرهاب، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.afrigatenexs.net/article/-توقيع-اتفاقية-تعاون-بين-تونس-ألمانيا-في مجال-مكافحة-الارهاب

la date de consultation : 20/09/2018

30. رئيس الجمهورية يمضي على الاستراتيجية الوطنية لأمن الحدود، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.aljarida.com.tn/artciles/ -رئيس- الجمهورية- يمضي- على- الاستراتيجية- الوطنية- لأمن- الحدود

La date de consultation : 20/09/2018.

31. الجريمة والهجرة أبرز محاور لقاء وزير الداخلية بسفير إيطاليا بتونس، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.nessma.tv/article/1825-فحوى-لقاء-وزير-الداخلية-بسفير-إيطاليا-بتونس

La date de consultation: 21/09/2018.

32. وقعت تونس اتفاقيات تعاون مع فرنسا بقيمة 92 مليون يورو في عدة مجالات اقتصادية، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.almanar.com.lb/2715029 la date de consultation: 21/09/2018.

33. التعاون الثنائي في المجال الأمني في لقاء وزير الداخلية بسفيرة بريطانيا، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.mosaiquefm.net/ar/401447- الأمني-في لقاء-وزير-الداخلية-بسفيرة-لويز دي سوزا-تونس-أخبار-وطنية-التعاون-الثنائي-في-المجال- la date de consultation : 21/09/2018.

34. حديث صحفي للملك المغربي محمد الخامس حول الشراكة الأورو مغربية، لمجلة تايمز times الأمريكية، بتاريخ 19 جوان 2000، متوفر على موقع الأنترنت:

http:///users/downlooads-العلاقات الأوروبية المغربية.htm / la date de consultation : 30/09/2018.

35. اسبانيا تعبر مجددا عن تثمينها الكبير لديناميكية الإصلاح في المغرب بقيادة جلالة الملك، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.assahraa.ma/journal/2015/198176. La date de consultation : 03/10/2018.

36. المغرب وفرنسا تؤكدان استعدادهما لتعزيز التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.kuna.net-kw/article print page aspx?=2424795&language=ar-

التعاون-الأمني-ومكافحة-الإرهاب-

المغرب-فرنسا-تؤكدان-استعدادهما-لتعزيز- la date de consultation: 03/10/2018.

37. المغرب وفرنسا يوقعان 17 اتفاقية- ويجددان العزم على محاربة الإرهاب، متوفر على موقع الأنترنت:

http://ar.telqual.ma/المغرب-فرنسا-يوقعان-17-اتفاقية-يجددان-العزم-على-محاربة*الارهاب la date de consultation : 03/10/2018.

38. بسبب التحديات الأمنية- المغرب وإيطاليا يبحثان تعزيز التعاون العسكري، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.alayam24.com/articles-16186.htm/ la date de consultation : 03/10/2018.

39. حازم سعيد، التعاون الأمني مع بلجيكا والمغرب، متوفر على موقع الأنترنت:

http://iena-news.com/?p=11703. La date de consultation : 03/10/2018.

40. المغرب يؤكد على نجاعة مقاربته الأمنية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، متوفر على موقع الأنترنت:

http://almoharir.com/80662htm/ la date de consultation : 04/1/2018.

41. افتتاح مركزين أمنيين على الحدود المغربية الاسبانية، متوفر على موقع الأنترنت:

http://www.massarate.ma/الاسبانية-المغربية-الحدود-على-أمنيين-مركزيين-افتتاح/htm/

La date de consultation : 04/10/2018

42. بنك الاستثمار الأوروبي يعزز أنشطته في تونس بتمويل استثنائي: تونس 2020 قيمته 2.5مليار يورو، متوفر على موقع الأنترنت:
http.www.eib.org/in. La date de consultation 22/11/2018
43. العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس، متوفر على موقع الأنترنت:
Http :// eeas.europa.eu/ hcadaquarters/ headquarters-home page- ar/
16276/-الاتحاد-بين-العلاقات-وتونس-الأوروبي la date de consultation : 22/11/2018
44. الاتحاد الأوروبي والجزائر، متوفر على موقع الأنترنت:
http//:www.diplomatie.gouv.fr.algerie.la date de consultation : 27/11/2018.
45. المغرب العربي، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة من موقع الأنترنت:
Https://Ar.m.wikipedia.org/wiki/المغربي-العربي، la date de consultation sur site :20/03/2017
46. توزيع الكثافة السكانية في الجزائر، من موقع الانترنت: http://Ens-mustapha.mam9.com/t2050-topic
47. أمل مأمون، عدد سكان الجزائر، La date de consultation sur le site 20/03/2017
من موقع الأنترنت: Http://mawdoo3.com/عدد-سكان-الجزائر
La date de consultation sur le site 20/03/2017
48. سليمة بوخاري، نائبة مدير السكن بوزارة الصحة والسكن وإصلاح المستشفيات، من موقع الانترنت: http:// www.radioaglerie.dz/news/ar/article/20161225/98214
La date de consultation sur le site 21/03/2017
49. هايل الجازي، كم عدد سكان تونس، من موقع الأنترنت: كم-عدد-سكان-تونس/http:mawdou3.com
La date de consultation sur le site 21/03/2017
50. سكان تونس، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، من موقع الأنترنت: سكان-تونس/http://ar.m.Wikipedia.org/wiki
La date de consultation sur le site 21/03/2017
51. ألاء جرار، كم عدد سكان المغرب من موقع الأنترنت: كم-عدد-سكان-المغرب/http://mawdoo3.com
La date de consultation sur le site 21/03/2017
52. العلاقات الأوروبية الجزائرية تطور ، الفصل الثاني ، مذكرة منشورة على موقع الأنترنت :

http: www.thesis.univ-biskra.dz -
la date de consultation sur site : 21/05/2017.

53. article publie sur le site :

- http//ar.m.Wikipidia.org/WIKI السنوات الاولى 2008-2010/للاتحاد من اجل المتوسط
La date de consultation : 24/06/2017.

54. متوفر على موقع الانترنت:

تعرف على الاليك / العلاقات – بين – تونس– و الاتحاد – الاوروبي / http://www.arleca.tm/ar
le date de consultation sur le site : 29/06/2017

الشراكة بين المغرب و الاتحاد الاوروبي ، متوفر على موقع الانترنيت :

الشراكة – بين – المغرب – و الاتحاد – الاوروبي http://ar.m.WIKIpidia.org/WIKI/
Le date de consultation : 30/06/2017

ثانيا– المراجع باللغة الفرنسية:

1 les ouvrages :

1. Mahilainedjebaili , l'union du Maghreb arabe et le projet de méditerranée occidentale , fondation des études de défense nationale , paris , 1992
2. Otmane bekenniche, le partenariat euro- Méditerranéen: les jeneux , office des publications universitaires , Alger ,2011
3. Otmane bekenniche , la coopération entre l'union européen et l'Algérie l'accord d'association , office des publication universitaire , Alger , 2006
4. Abdennour benantar ,Europe et Maghreb : voisinage immédiat , distanciation stratégique , cread Alger , septembre , 2010
5. B dubois, P. Kotler : Marketing management 8eme edition, public union, paris, 1998
6. bichara khader, le grand maghreb et l'europe ; enjeus persectives, 2eme edition, cef : nublisud quorum, paris, 1992
7. Blanchot reué et bigeni Marceau, la tunisie de ben ali et le partenariat euro – Méditerranéen , institut Méditerranéen d'études economique et financières , toulon , paris ,2000
8. brasseul jacques,lesnouveaux pays industrialisés, armand collin,paris,1993
9. Cahen didier, L'euro édition d'organisation, Paris, 1997
10. Christipher patten , union européen – Maghreb – 25 ans de coopération , DGRECE ,Bruxelles , 2001

11. Daguzan , jean français , GIRARDET Raoul , méditerranée nouveaux défis , nouveaux risque , paris , 1995
12. Gérard bramoullé et Dominique Augey « économies monétaire » édition dollar, Paris, 1980
13. Jean Boulouis, « Droit institutionnel de l'union européen », 6éme édition Montchrestien,Delta, Paris
14. Jean claude Barreau et guillaume bijot , « Toute la géographie du monde », Paris : Fayard,2007
15. Jean Joseph Boillot,L'Union européenne Algérienne, un défis économique pour tous, La documentation français, Paris,2003
16. Laure borgomano- Loup et autres, « Le Maghreb stratégique première partie », NATO défense collége Ltalie, 2005
17. Le petit Larousse, edition Larousse, France, 2001
18. Louis le pensec, « Préface dans, Le Partenariat euro-Méditerranéen, Le Processus de Barcelone : Nouvelle perspective », Actes de colloque, Lyon, 14 décembre 2001, édition Bruylant, Bruxelles, 2003.
19. Marti serge, l'economie de etats-unis,le monde éditions marabout, paris,1994
20. Nachida m'hamsadji-bouzidi, 5assais sur Louverture de l,economie, ENAG éditions,alger,1998
21. Nicol grimaud K le Maghreb entre l'Europe et les états unis , études internationales , tunis , avril , 1999
22. Paul Balta, la méditerranée entant que zone de conflits, fondation René Seydoux, paris, 1997
23. Paul Balta, Le grand Maghreb de l'indépendance à l'an 2000, Le phonie, Alger, 1990
24. Paul Balta, «Méditerranée défis et enjeux », Paris : Le Harmattan, 2000
25. Pierre Pean, Manipulations Africaines, plon, Paris,2001
26. Roberto Aliboni, une vision européenne, méditerranée, stratégie de l'après- guerre, in : Sami Amin, les enjeux stratégiques en méditerranée, l'harmattan, paris, 1992
27. Samir, Amine, « L'économie Arabe contemporaine » Le éditions de minuit, Paris, 1980
28. −Bechara khader , le partenariat euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone , l'harmattan , 1997,p06
29. −Bichar Khader, l'Europe pour le méditerranée de Barcelone à Barcelone, (1995-200-) l'armattan, 2009

30. −bichara khader, le grand maghreb et l'europe ; enjeus persectives, 2eme edition, cef : nublisud quorum, paris, 1992
31. -Bichara kheder , de l'union Méditerranéen de sarkozy au processus de Barcelone :union pour la Méditerranée ,in Frédéric allemand , l'union pour la méditerranée ;pourquoi ? Fondation pour l'innovation politique, paris, juin 2008
32. Défense collège ; Rome, 2003
33. −Gelbert benha youn Nathalie gaussier , économie des régions méditerranéennes et oppement durable , l'harmattan , 1999
34. -Jean claude Barreau et guillaume bijot , « Toute la géographie du monde », Paris : Fayard,2007.
35. Marie – lucy Dumas, méditerranée occidentale – sécurité et coopération fondation pour les études de défonce nationale , paris , 1992
36. −Marie Françoise Labouz : Le partenariat de l'union Européenne avec les pays tiers, conflits et convergences, Bruyant, bruxelles,2000
37. −Nouredinne jebnoun ,L'espace Méditerranée : Les jeux de la coopération et de la sécurité entre les rives nord et sud à L'aube du XXI éme, siécle Nato
38. -Yves Lacoste, « La géopolitique de la méditerranée, Perspectives géopolitique », Armand, Colin, Paris, 2006
39. Zouiri Hassan : Le partenariat euro-méditerranéen, contribution au développement du maghreb, l'harmattan, Paris, 2010

2-thèses :

1. francisco servilla perez, enrique suarez robles, l'immigration illégale en europe : le cas de l'Espagne. La fondition robert schuman, la lettre n 267, Bruxelles , 25 july 2006, sur le site : http://www.robert-schuman-eu/fr/ la date de consultation : 01/20/2018.
2. Mohamed Saidani, Abdenacer Bouteldja, Le partenariat interentreprises en Algérie : réalité et prespectives, Le séminaire national sur les politiques économiques en Algérie, faculté de sciences économiques, université de tlemcen, décembre,2004
3. seifeddine muaz, « the impact of euro-méditerranéen partnership on the agriculture sector of jordon, palestine, syria, lebanon and egypt », research n : fem 21-03 femise research program in collaboration with, university of jordan, jordan, 2004

4. Bichara khader , Monde arabe et géopolitique euro- arabe, les cahiers du monde arabe , cernac centre d'études et de recherches sur le monde arabe contemporain , université catholique de Louvain , Belgique , janvier , 2004
5. Julianne greb the culturel political dimension on the exemple of européen film thesis master s uppsala université february 2006 in site internet http // www euro culture master. Org / pdf / julinne . grieb.pag. la date de consultation: 06/ 01/ 2019

3-revues :

1. Asie Le nouvel Afrique N°=192, juin 2000
2. baghzouz Aomer, La Clause démocratique et des droits de l'homme dans les accords d'association euro- Méditerranéens : coopération ou ingérence ?, revue de l'école national d'administration, vol 13, N=02, Algerie, 2003
3. Benita ferrero- waldner, «the barcelona process, ten years on», office for official publications of the european communities, Luxembourg, 2005
4. boussata, Mohamed, implication fixal et commerciales des accords, de zle, les cas du maroc avec l'ue, la Tunisie et l'egypte, revue marociane d'aministration et dudéveloppement local, n :33, septembre 2000
5. Bouzidi nachida,les enjense économiques de l'accord d'association Algérie-union européenne,idara ,n°=24,Alger,2003
6. Calliers de salliers bruno,méditerranèe,quelle politique envers les états dusud ? défense nationale,paris,1996
7. Grand Atlas universel Afrique, Bruxelles, Paperiew, S, A2005
8. Haten ben Salem, Le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen, études internationales, tunis : N°= 40, Mars 1991,
9. jean-monnet, fulivia (attina), the European security partnership : note and the European union, working papers, n°29, March, 2001
10. Kherbachi Hamid ,ouchichi Mourad et oukaci Kamel , analyse synthétique et critique du partenariat euromaghrébin , revenu des sciences économique et de gestion ,n° 4 , 2005
11. Roberto Aliboni, une vision européenne, méditerranée, stratégie de l'après- guerre, in : Sami Amin, les enjeux stratégiques en méditerranée, l'harmattan, paris, 1992

12. Thierry Balzac , la politique européenne de voisinage , un comlesce de sécurité a géométrie variable , la revue : culture et comflits , N° :66 , été 2007 , p33 , article publie sur le site : http://journals.openedition.org/conflit/2481#citedby , la date de consultation sur site :16-06-2017
13. Thierry Balzac, Qu'est-ce que la sécurité nationale, la nevue international et stratégique, N52, hiver, 2003 – 2004
14. vitally denysyuk . politique de visinage de l'union européenne :ou elle tranformations sur le regime commercial regional en europe ,revue du marché commun de l'union européenne , N° 485 , février 2005
15. Aunaies Ahmed ,Sécurité et partenariat en Méditerranée , études internationales , no79,2001
16. Yves Lacoste, «KEurope de sud, Afrique du Nord » dans : Herodote, Revue de géographie et de géogpolitique, N°= 94, 3 éme trimestre 1999
17. Yves Lacoste, «KEurope de sud, Afrique du Nord » dans : Herodote, Revue de géographie et de gé l,ogpolitique, N°= 94, 3 éme trimestre 1999

4-Des articles :

1. Hakim Merabet, lutte contre le terrorisme: Alger et Madrid accordent leurs volons, le 23/05/2011 , article publier sur le site : http://www.algerie1. com/actualité/lutte-contre-le-terrorisme- la date de consultation: 12/09/2018
2. margot Wallstrom , the European Neighbourbood policy and the euro Mediterranean – parliamentary assembly , cairo , 14 March 2005 , p02 , article publie sur le site http://europ.eu/rapid/press-release-speech-05-171-en.htm? Locale =en , le date de consultation sur site : 16-06-2017
3. Martin Ortiga ,le Maghreb et l'union européenne: ver un partenariat privilégie ? , institut d'études de sécurité de l'ue 25 octobre 2004 , paris , Article publie sur le site : http://www.si.europa.eu/uploads/media/rep04-11pdf. Le date de consultation : 30/06/2017

5-les rapports :

1. RAPPORT ANNUEL DU PROGRAMME MEDA 2000 LA COMMISSION AU CONSEIL ET AU PARLEMENT européen commission des communautés européennes BRUXELLES Belgique 2001

2. - Femip rapport annuel 2012 p 70 sur le site:
http : www. eid europa eu /attachements / country / femip-annuel-2012-ar-pdf.
La date consultation 26 / 11//2018.
3. - commission européenne, instrument européen de voisinage et partenariat, programme indicatif national 2011-2013, Algérie
4. - Waldner b.f.clash of civilization or dialogue of cultures : bulding bridge a cross the mediterraneam, européan commissioner for extemel relation european meighbrohood policy, alexandria, egypet, 6 may 2006
5. - Dagusan jean François, paix et sécurité en méditerranée réponses institutionnelles ou approche empirique ? in l'annuaire de la méditerranée qui a été publié avec le concours de la banque nationale pour le développement économique (BNDE). GERM – publisud 1997

6-documentes officiels :

1. Abdellah lahfani, entretien avec matrini ambassadeur d'Italie à rabat, l'opinion, 17/08/1998
2. Oussama Malloki, le teste de l'accord d'association maroc- européenne dialogue politique, le monde: 15/07/1997
3. -Natalia mirimanova, civil society building pace in the European Neighbourhood: toward a new framework for joining forces with the eu , policy working paper 10 , brightom , microcosm , 2010
4. déclaration des neufs sur le dialogue et la coopération en méditerranée occidentale, home 1990
5. Conclusion du sommet européen de Lisbonne 26 -27 juin 1992 in ambassade d'Algérie , à Bruxelles , mission auprès des communautés européens , déclaration et résolutions , le l'union européen sur l'Algérie , le Maghreb et la méditerranée , Bruxelles, janvier 1997
6. Conclusion du somment européen de Corfou 24-25 juin 1994 , in ambassade d'Algérie a bouscules , mission après de communautés européennes , Déclarations et Résolutions de l'union européenne sur l'Algérie , le Maghreb et la Méditerranée , Brucelles , janvier 1997

7-conférences :

1. Beneni burroagual : Le parteneriste une expérience et des perspectives 3éme journée scientifique et technique, Alger, 20 avril 1998
2. Ben amar beravayal : le partenariat une expérience et des perspectives, 3éme année scientifique et technique, Alger, le 19-22, Avril 1998
3.

8-sites web :

1. ASSIA Alaoui Bensalah jean Daniel Le Dialogue entre les peuples et les cultures dans l'espace euro- Méditerranéen, Rapport du groupe des sages crée à l'initiative du président de la commission du groupe des Bruxelles octobre2003 p 10 page publié sur le site: http :/ www.euromediorg/annadoc/ 07- fra PDF. La date de consultation sur site:25/ 12 /2018

الفهرس

العنوان **الصفحة**

الإهداء

تشكرات

قائمة المختصرات

مقدمة..... **01**

الباب الأول

الإطار العام للشراكة ودراسة إستراتيجية لطرفي العلاقات الأورومغاربية

الفصل الأول: الاطار القانوني للشراكة والأهمية الإستراتيجية للمنطقة الأورومغاربية..... 15

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الشراكة..... **17**

المطلب الأول: مفهوم الشراكة، مميزاتها وأسبابها..... **17**

الفرع الأول: تعريف الشراكة..... **18**

أولا: التعريف اللغوي للشراكة..... **18**

ثانيا: التعريف الإصطلاحي للشراكة..... **18**

ثالثا: التعريف الإجرائي للشراكة..... **21**

الفرع الثاني: الشراكة في مختلف القوانين..... **21**

أولا: الشراكة في الفقه الدولي..... **21**

ثانيا: الشراكة في الفقه الاقتصادي..... **22**

الفرع الثالث: خصائص ومميزات الشراكة..... **23**

أولا: خصائص الشراكة..... **23**

ثانيا: مميزات الشراكة..... **24**

المطلب الثاني: أنواع الشراكة، دوافعها وأهدافها..... **25**

الفرع الأول: أنواع الشراكة..... **26**

أولا: الشراكة الصناعية..... **26**

ثانيا: الشراكة التجارية..... **26**

ثالثا: الشراكة المالية..... **26**

رابعا: الشراكة الخدماتية..... 27
خامسا: الشراكة التقنية..... 27
الفرع الثاني: دوافع الشراكة..... 27
أولا: دوافع داخلية..... 27
1-مشاكل داخلية متعلقة بالمشاريع..... 28
2-مشاكل السياسات الاقتصادية..... 28
ثانيا: دوافع خارجية..... 28
الفرع الثالث: أهداف الشراكة..... 28
أولا: الاختيار الأمثل للإمكانيات المتاحة..... 29
1-التزويد بالتكنولوجيا..... 29
2-التعاون في إطار البحث والتطوير..... 29
ثانيا: استغلال الفرص الجديدة في السوق..... 29
ثالثا: السرعة والفعالية لكسب حصة في السوق..... 29
رابعا: تحديد تكتل الأزمة..... 29
خامسا: ضمان السيطرة بواسطة التقليص في التكاليف..... 30
سادسا: الانسحاب بانتظام..... 30
المطلب الثالث: العوامل المساعدة على إقامة الشراكة ومدى تقييمها..... 30
الفرع الأول: المقومات الأساسية لقيام الشراكة..... 30
أولا: المناخ السياسي..... 30
ثانيا: المناخ الاجتماعي والثقافي..... 30
ثالثا: المناخ الاقتصادي..... 31
الفرع الثاني: تقييم الشراكة..... 32
أولا: مزايا الشراكة..... 32
ثانيا: سلبيات الشراكة..... 32
المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية..... 33

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المغاربية..... **34**
الفرع الأول: الأهمية الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط..... **34**
أولا: مفهوم منطقة البحر الأبيض المتوسط..... **34**
1-التعريف بمنطقة البحر الأبيض المتوسط..... **34**
2-الإطار الجغرافي..... **36**
الفرع الثاني: الأهمية الجغرافية للمنطقة المغاربية..... **38**
أولا: المغرب العربي..... **38**
1-التسمية..... **38**
ثانيا: المنطقة المغاربية..... **39**
1-الموقع والمساحة..... **40**
2-المناخ..... **41**
ثالثا: الأهمية الديمغرافية للمنطقة المغاربية..... **42**
1-توزيع الكثافة السكانية في الجزائر..... **42**
2- توزيع الكثافة السكانية في تونس..... **43**
3- توزيع الكثافة السكانية في المغرب..... **43**
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمنطقة المغاربية..... **44**
الفرع الأول: الإمكانيات الطاقوية والمعدنية..... **44**
أولا: النفط والغاز..... **44**
1-الجزائر..... **45**
2-المغرب..... **45**
3-تونس..... **46**
الفرع الثاني: الفوسفات..... **46**
الفرع الثالث: الإمكانيات الزراعية..... **46**
1-الجزائر..... **46**
2-المغرب..... **46**

3-تونس..... **47**
المطلب الثالث: الأهمية الحضارية للمنطقة المغاربية..... **47**
الفرع الأول: اللغة..... **47**
الفرع الثاني: الدين..... **48**
الفرع الثالث: التاريخ المشترك..... **49**
المبحث الثالث: الاتحاد الأوربي..... **49**
المطلب الأول: تعريف الاتحاد الأوربي..... **50**
الفرع الأول: الاتحاد الأوربي لغة..... **50**
الفرع الثاني: الاتحاد الأوربي اصطلاحا..... **50**
الفرع الثالث: الاتحاد الأوربي إجرائيا..... **51**
المطلب الثاني: محطات نشأة الاتحاد الأوروبي..... **51**
الفرع الأول: بعد الحرب العالمية الثانية..... **52**
الفرع الثاني: معاهدة روما سنة 1957..... **52**
الفرع الثالث: اتفاقية ماستر يخت سنة 1992..... **54**
أولا: المرحلة الأولى من 01جويلية إلى 31 ديسمبر 1993..... **54**
ثانيا: المرحلة الثانية من 01جويلية 1994 إلى 31 ديسمبر 1998..... **55**
ثالثا: المرحلة الثالثة من 01جانفي 1999 إلى 30جويلية 2002..... **55**
المطلب الثالث: مؤسسات الاتحاد الأوربي..... **58**
الفرع الأول: المجلس الأوربي..... **58**
الفرع الثاني: مجلس الاتحاد الأوربي (المجلس الوزاري)..... **59**
الفرع الثالث: المفوضية الأوربية..... **60**
الفرع الرابع: البرلمان الأوربي..... **61**
الفرع الخامس: محكمة العدل الدولية..... **61**
الفرع السادس: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية..... **62**
الفرع السابع: بنك الاستثمار الأوربي..... **62**

الفصل الثاني: التطور التاريخي للعلاقات الأورومغاربية..... **64**
المبحث الأول: المسار التاريخي للعلاقات الأورومغاربية..... **66**
المطلب الأول: العلاقات الأورومغاربية من نهاية الخمسينات إلى بداية السبعينات..... **66**
الفرع الأول: مرحلة اتفاقيات التعاون الأولى (تونس والمغرب)..... 66
الفرع الثاني: علاقات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوربي قبل 1976..... **67**
المطلب الثاني: اتفاقيات التعاون الأورومغاربية من 1976-1991..... **68**
الفرع الأول: اتفاقيات التعاون الأولى 1976-1981..... **69**
الفرع الثاني: اتفاقيات التعاون الثانية 1981-1986..... **72**
الفرع الثالث: اتفاقيات التعاون الثالثة 1986-1991..... **73**
المطلب الثالث: العلاقات الأورومغاربية من 1991-1996..... **75**
الفرع الأول: العلاقات الأورومغاربية وفق السياسة المتوسطية الجديدة (PMR)..... **75**
الفرع الثاني: الأهداف العامة للسياسة المتوسطية الجديدة..... **79**
الفرع الثالث: اتفاقيات التعاون الرابعة 1991-1996..... **79**
المبحث الثاني: محطات الشراكة الأورومغاربية..... **81**
المطلب الأول: مجموعة غرب المتوسط 5+5..... **81**
الفرع الاول:مبادرة روما سنة1990..... **82**
الفرع الثاني:قمة تونس سنة2003.(5+5)..... **83**
المطلب الثاني: مسار برشلونة وأهم المؤتمرات اللاحقة لمؤتمر برشلونة..... **84**
الفرع الأول: مسار برشلونة..... **85**
الفرع الثاني: أهم المؤتمرات اللاحقة لمؤتمر برشلونة..... **87**
أولا: مؤتمر فاليتا (مالطا)..... **88**
ثانيا: مؤتمر باليرمو (إيطاليا)..... **88**
ثالثا: مؤتمر شتو تغارت (ألمانيا)..... **89**
رابعا: مؤتمر مرسيليا (فرنسا)..... **90**
المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوربية والاتحاد من أجل المتوسط..... **90**

الفرع الأول: سياسة الجوار الأوربية..... **91**
أولا: مبادرة أوربا الموسعة وسياسة الجوار الجغرافي مارس 2003..... **92**
ثانيا: وثيقة أوربا وسياسة الجوار ماي 2004..... **92**
1-ورقة الإستراتيجية (ماي 2004)..... **93**
2-خطط العمل (09دسمبر 2004)..... **93**
3-تقديم الأداة المالية للجوار والشراكة..... **94**
ثالثا: أهداف سياسة الجوار الأوربية..... **94**
رابعا: سياسة الجوار الأوربية: مبادرة وحيدة الجانب للاتحاد الأوربي..... **96**
الفرع الثاني: الاتحاد من أجل المتوسط..... **96**
أولا: مراحل طرح مشروع الاتحاد من أجل المتوسط..... **97**
ثانيا: ظروف انعقاد المؤتمر في باريس..... **98**
ثالثا: مؤسسات الاتحاد من أجل المتوسط..... **99**
1-رئاسة مشتركة..... **99**
2-لجنة دائمة مشتركة..... **100**
3-الأمانة العامة..... **100**
رابعا: مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط..... **100**
خامسا: ردود الفعل على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط..... **101**
1-ردود الأفعال الأوربية..... **102**
2-ردود الأفعال المغاربية..... **102**
المبحث الثالث: اتفاقيات الشراكة الأورومغاربية..... **103**
المطلب الأول: الشراكة الأورو تونسية..... **104**
الفرع الأول: ديباجة اتفاقية الشراكة الأورو تونسية..... **104**
الفرع الثاني: محتوى اتفاقية الشراكة الأورو تونسية..... **105**
الفرع الثالث: أهداف اتفاقية الشراكة الأورو تونسية..... **107**
المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الأورو مغربية..... **107**

الفرع الأول: ديباجة اتفاقية الشراكة الأورو مغربية..... **107**
الفرع الثاني: محتوى اتفاقية الشراكة الأورو مغربية..... **108**
الفرع الثالث: أهداف اتفاقية الشراكة الأورو مغربية..... **109**
المطلب الثالث: الشراكة الأورو جزائرية..... **109**
الفرع الأول: ديباجة اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية..... **110**
الفرع الثاني: محتوى اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية..... **111**
الفرع الثالث: أهداف اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية..... **114**

الباب الثاني

أبعاد التعاون وفق صيغة الشراكة الأورو مغاربية ورهاناتها المستقبلية

الفصل الأول: أبعاد الشراكة الأورو مغاربية..... **119**
المبحث الأول: البعد السياسي والأمني..... **121**
المطلب الأول: البعد السياسي في الشراكة الأورو مغاربية..... **121**
الفرع الأول: المبادئ التي تضمنها البعد السياسي في ظل إعلان برشلونة..... **121**
الفرع الثاني: أهداف اتفاقية الشراكة السياسية الأورو مغاربية..... **123**
المطلب الثاني: البعد الأمني في الشراكة الأورو مغاربية..... **125**
الفرع الأول: تحديد مضمون البعد الأمني..... **125**
أولا: تعريف الأمن..... **126**
1-التعريف اللغوي للأمن..... **126**
2-التعريف الشرعي للأمن..... **126**
3-التعريف الاصطلاحي للأمن..... **127**
ثانيا: تطور مفهوم الأمن وعلاقته بالسياسة الأمنية..... **129**
الفرع الثاني: آليات التعاون الأمني على ضوء اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية..... **130**
أولا: تجليات التعاون الأمني بين الجزائر والاتحاد الأوربي..... **131**
1-الهجرة غير الشرعية..... **132**
2-الإرهاب..... **138**

3-الجريمة المنظمة..... **147**
ثانيا: تجليات التعاون الأمني بين تونس والاتحاد الأوربي..... **152**
1-الهجرة غير الشرعية..... **153**
2-الإرهاب..... **156**
3-الجريمة المنظمة..... **161**
ثالثا: تجليات التعاون الأمني بين المغرب والاتحاد الأوربي..... **162**
1-الهجرة غير الشرعية..... **163**
2-الإرهاب..... **168**
3-الجريمة المنظمة..... **172**
المطلب الثالث: تقييم البعد السياسي والأمني في الشراكة..... **175**
الفرع الأول: تقييم البعد السياسي..... **176**
الفرع الثاني: تقييم البعد الأمني..... **178**
المبحث الثاني: البعد الاقتصادي والمالي..... **180**
المطلب الأول: البعد الاقتصادي في الشراكة الأورو مغاربية..... **181**
الفرع الأول: مجالات التعاون بين الاتحاد الأوربي والدول المغاربية..... **181**
أولا: خلق منطقة للتبادل الحر..... **181**
1-تعريف منطقة تبادل حر حسب المنظمة العالمية للتجارة OMC..... **182**
2-إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوربي والدول المغاربية..... **183**
ثانيا: حرية حركة السلع..... **184**
1-المنتوجات الصناعية..... **184**
2-المنتوجات الزراعية..... **187**
3-تجارة الخدمات..... **187**
4-مجال تسوية المدفوعات وتحرير حركة رؤوس الأموال والمنافسة..... **188**
ثالثا: مجالات التعاون الاقتصادي..... **189**
1-الإصلاحات الهيكلية..... **191**

2-الاستثمار الأجنبي المباشر..... **195**
3-تدعيم القطاع الخاص..... **197**
المطلب الثاني: البعد المالي في الشراكة الأورو مغاربية..... **199**
الفرع الأول: آليات تمويل الشراكة الأورو مغاربية..... **199**
أولا: التعاون المالي في إطار برنامج ميدا "Meda"..... **199**
1-الإطار القانوني لبرنامج ميدا..... **200**
2-تحليل برنامج ميدا..... **200**
3-الإعانات المالية المقدمة من طرف برنامج ميدا لدعم الدول المغاربية..... **201**
4-أولويات برنامج Meda..... **201**
5-أشكال التمويلات برنامج ميدا..... **201**
6-كيفيات عمل برنامج Meda..... **202**
ثانيا: التعاون في إطار البنك الأوربي للاستثمار BEI..... **202**
1-آليات تمويل البنك الأوربي للاستثمار..... **203**
2-مجالات بنك للاستثمار الأوربي..... **203**
ثالثا: التعاون في إطار الهيئة الأوربية للاستثمار والشراكة FEMIP..... **204**
1-أهمية برنامج فيميب..... **204**
2-الأهداف الرئيسية للهيئة الأوربية للاستثمار والشراكة..... **205**
3-أشكال تمويل برنامج الهيئة الأوربية للاستثمار والشراكة..... **205**
رابعا: الأداة المالية الجديدة لسياسة الجوار والشراكة..... **206**
1-الوسائل المالية للسياسة الأوربية للجوار والشراكة..... **206**
2-آليات عمل الأداة المالية للسياسة الأوربية للجوار..... **207**
الفرع الثاني: أوجه المساعدات المالية المقدمة إلى الدول المغاربية..... **208**
أولا: المساعدات المالية لتونس..... **209**
ثانيا: المساعدات المالية للمغرب..... **211**
ثالثا: المساعدات المالية للجزائر..... **214**

المطلب الثالث: تقييم البعد الاقتصادي والمالي في الشراكة..... **216**
الفرع الأول: تقييم البعد الاقتصادي..... **217**
الفرع الثاني: تقييم البعد المالي..... **219**
المبحث الثالث: الأبعاد الثقافية والاجتماعية والإنسانية..... **221**
المطلب الأول: البعد الإنساني في الشراكة الأورو مغاربية..... **222**
الفرع الاول: التعاقب الحضاري. **222**
اولا: نظرية صومائيل هنتنغتون..... **223**
الفرع الثاني: فكرة صدام الحضارات وتاثرها على العلاقات الأورو مغاربية..... **224**
المطلب الثاني: البعد الاجتماعي والثقافي في الشراكة الأورو مغاربية..... **226**
الفرع الأول: البعد الاجتماعي في الشراكة الأورو مغاربية..... **226**
أولا: المجتمع المدني..... **227**
ثانيا: التنمية والصحة والآفات الاجتماعية..... **229**
1-التنمية والصحة..... **229**
2-الآفات الاجتماعية..... **229**
ثالثا: حقوق الإنسان والديمقراطية..... **231**
1-حقوق الإنسان..... **231**
2-الديمقراطية..... **232**
الفرع الثاني: البعد الثقافي في الشراكة الأورو مغاربية..... **233**
أولا: التعددية الثقافية..... **234**
ثانيا: مجالات التعاون الثقافية..... **234**
1-مؤسسة "أنالايند" للحوار بين الثقافات و"يورميد" للتراث..... **234**
2-الإعلام..... **235**
3-العلم والتكنولوجيا..... **237**
4-الشباب والتبادلات الثقافية..... **239**
المطلب الثالث: تقييم الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والثقافية..... **241**

الفرع الأول: تقييم البعد الإنساني..... **241**
الفرع الثاني: تقييم البعد الاجتماعي..... **242**
الفرع الثالث: تقييم البعد الثقافي..... **245**
الفصل الثاني: عقبات ورهانات الشراكة الأورو مغاربية ومستقبلها..... **251**
المبحث الأول: آثار وعقبات الشراكة الأورو مغاربية وشروط لإنجاحها..... **253**
المطلب الأول: الآثار المتوقعة عن الشراكة الأورومغاربية..... **253**
الفرع الأول: الآثار الإيجابية..... **253**
الفرع الثاني: الآثار السلبية..... **255**
المطلب الثاني: عقبات الشراكة الأورو مغاربية..... **257**
الفرع الأول: عوائق السياسية والأمنية..... **258**
أولا: عوائق السياسية للتعاون الأورو مغاربي..... **258**
ثانيا: عوائق الأمنية للتعاون الأورو مغاربي..... **261**
الفرع الثاني: عوائق الاقتصادية والمالية..... **263**
أولا: عوائق الاقتصادية للتعاون الأورو مغاربي..... **263**
1-الفروق الضخمة بين مستويات التنمية في دول الشمال والجنوب..... **263**
2-العراقيل المرتبطة بتصنيف المشاريع ذات الأولوية من طرف الاتحاد الأوربي..... **264**
3- العراقيل المرتبطة بتطوير القطاع الصناعي والفلاحي في الدول المغاربية..... **265**
4-فشل نماذج التنمية المستقلة المعتمدة من طرف الدول المتوسطية..... **267**
ثانيا: عوائق المالية للتعاون الأورو مغاربي..... **268**
الفرع الثالث: عوائق الإنسانية والاجتماعية والثقافية..... **269**
أولا: عوائق الإنسانية للتعاون الأورو مغاربي..... **269**
ثانيا: عوائق الاجتماعية للتعاون الأورو مغاربي..... **271**
ثالثا: عوائق الثقافية للتعاون الأورو مغاربي..... **271**
المطلب الثالث: متطلبات وشروط نجاح الشراكة الأورو مغاربية..... **272**
الفرع الأول: متطلبات نجاح الشراكة الأورو مغاربية..... **272**

أولا: من جانب الاتحاد الأوربي..... **272**
1-في المجال المالي والسياسي والاقتصادي..... **273**
2-في مجال التنمية المستدامة والعمالة المؤهلة..... **273**
3-في مجال المعلوماتية..... **274**
ثانيا: من جانب الدول المغاربية..... **274**
1-دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي..... **274**
2-التقليل من اعتمادها على العائدات الجمركية من الضرائب..... **275**
3-تخفيض المديونية الخارجية..... **275**
4-درجة عالية من الانفتاح والحرية الاقتصادية..... **275**
5-العمل على بناء شبكة أمان اجتماعية..... **276**
6-الإطار التنظيمي الليبرالي مع تعديل التشريعات..... **276**
7-التشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين..... **276**
الفرع الثاني: شروط نجاح الشراكة الأورو مغاربية..... **276**
أولا: شروط نجاح الشراكة..... **277**
1-الإرادة السياسية..... **277**
2-ضرورة التعاون..... **277**
3-القناعة بالمشروع..... **278**
4-التكافؤ في العلاقة وعدم التمييز..... **278**
ثانيا: شروط الشراكة المتكافئة..... **278**
المبحث الثاني: رهانات الشراكة الأورو مغاربية..... **280**
المطلب الأول: الرهانات السياسية والأمنية..... **280**
الفرع الأول: الرهانات السياسية والديمقراطية..... **280**
الفرع الثاني: الرهانات الأمنية..... **283**
المطلب الثاني: الرهانات الاقتصادية والاجتماعية..... **286**
الفرع الأول: الرهانات الاقتصادية..... **286**

الفرع الثاني: الرهانات الاجتماعية..... **290**
المطلب الثالث: الرهانات الحضارية والثقافية..... **292**
الفرع الأول: الرهانات الحضارية..... **292**
الفرع الثاني: الرهانات الثقافية..... **294**
المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل الشراكة الأورو مغاربية..... **296**
المطلب الأول: سيناريو النجاح..... **297**
الفرع الأول: النتائج السياسية والأمنية..... **298**
الفرع الثاني: النتائج الاقتصادية والمالية..... **299**
الفرع الثالث: النتائج الحضارية والثقافية والاجتماعية..... **300**
المطلب الثاني: سيناريو الفشل..... **301**
الفرع الأول: النتائج السياسية والأمنية..... **301**
الفرع الثاني: النتائج الاقتصادية والمالية..... **302**
الفرع الثالث: النتائج الحضارية والثقافية..... **303**
المطلب الثالث: سيناريو الواقعي..... **304**
الفرع الأول: النتائج السياسية والأمنية..... **304**
الفرع الثاني: النتائج الاقتصادية والمالية..... **305**
الفرع الثالث: النتائج الحضارية والثقافية..... **306**
الخاتمة..... **309**
قائمة الجداول..... **316**
قائمة الملاحق..... **318**
قائمة المراجع..... **368**
الفهرس..... **415**

الملخصات

الملخص:

إن الجذور التاريخية للعلاقات الأورو مغاربية تعود إلى فترات زمنية قديمة وذلك نتيجة للتقارب الجغرافي والإستراتيجي وحجم التبادلات بينهما، حيث زاد الاهتمام الأوربي بالمنطقة المغاربية خاصة بعد تلك التحولات الجديدة التي حدثت على الساحة الدولية، والتي تقتضي بضرورة قيام تكتل وتعاون إقليمي ودولي يتجه نحو خيار إستراتيجي يخدم الطرفين معا وهو تعزيز وتكثيف عملية الشراكة الأورو مغاربية.

ولهذا يتطلب الأمر معرفة مفهومها من حيث مراحل ظهورها وتطورها، وعرض الأبعاد الأساسية لها والمتمثلة في: الشراكة السياسية والأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة الاجتماعية والثقافية والانسانية، وكذا الوقوف على أهم رهاناتها في إطار إستراتيجية تعظم مصالح جميع الأطراف. وبالتالي الخروج بجملة من التوصيات والاقتراحات لتحويل المنطقة الأورو مغاربية إلى منطقة يسودها الجوار والتعاون وتضمن السلام والاستقرار والازدهار عبر تفعيل الاتحاد المغاربي مبني على تكافؤ الفرص عند عقد الاتفاقيات والاشتراك في الرؤية لمستقبلها.

Résumé :

Les racines historiques des relations euromaghrébines, remontent très loin dans l'histoires, à cause de leur proximité géographique et stratégique, ainsi que les traditions d'échanges entre eux. L'intérêt européen pour la région maghrébine s'est accru considérablement, avec les changements qu'a connu la scène internationale, qui imposent une collaboration et une assistance territoriale, et internationale, pour un choix stratégique qui sert les deux parties ensemble, soit renforcement du partenariat euromaghrébin.

Par conséquence, il est impératif de comprendre sa définition, les étapes de son apparition et son évolution, et d'exposer ses bases, soit le partenariat politique et sécuritaire, économique, financier, socioculturel et humain, et de revenir sur ses principaux gages dans le cadre de la stratégie d'amplification des intérêts des parties. Par conséquence déduire une série de recommandation et de proposition pour transformer la région euromaghrébines à une région de voisinage, et d'assistance, garantissant la paix et la stabilité et le développement, en misant sur l'union maghrébine, basée sur la légalité des chances dans les conventions et la projection d'un avenir commun.

Summary:

The historical roots of the European and Maghreb relationships, dates back to many decades ago, resulting from the geographical and strategically proximity, and on the different exchanges between them. The European interest for the Maghreb has increased, after the new events, occurring on the international arena, which, need more territorial and intercontinental partnership for strategic choice that serves the two parts together, as part of a strengthening of the Euro Maghreb partnership.

Consequently it is imperative to understand its definition, and the steps of its apparition, and evolution, and to expose its bases, including the political, economical, financial, socio-cultural and security collaboration, and to insist on the main bets as part of the strategy of amplification of through interests of the parties. Consequently to deduce a series of recommendations and propositions to transform the neighborhood of the Europe and Maghreb, and to improve the peace, the development and the stability, by betting on the Maghreb union which will be based on the legality of chances in the conventions and the projection of a better future for both regions.